المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة الثالثة عشرة | 13 | الثلاثاء 19 نوفمبر 2024

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 1702
2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2025..... 1702
3- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير الشؤون الاجتماعية..... 1741
4- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة التربية لسنة 2025..... 1746
5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة التربية..... 1786
6- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير التربية..... 1801
7- رفع الجلسة..... 1807

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة مشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم على الساعة التاسعة وعشر دقائق من صباح يوم الثلاثاء 19 نوفمبر 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب والسيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وذلك للنظر في مشروع ميزانية مهمة الشؤون الاجتماعية ومهمة التربية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

عرض ومناقشة
مشروع ميزانية مهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2025

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

جلستنا العامة المشتركة متواصلة، حيث ننتقل إلى مناقشة مهمة الشؤون الاجتماعية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 وأتوجه بهذه المناسبة، بخالص عبارات الترحيب والتقدير إلى السيد عصام لحمر وزير الشؤون الاجتماعية وكافة أعضاء الوفد المرافق له من الإطارات العليا بالوزارة وبالمؤسسات الراجعة إليها بالنظر.

ونحن نتناول بالنقاش في إطار هذه الجلسة العامة المشتركة لمشروع ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية لسنة 2025، هذه الوزارة التي لديها مجالات نشاط وتدخل واسعة، فهي وزارة القرب من مشاغل المواطن واحتياجاته وعليه، فهي تضطلع بدور محوري ومتعدد الاختصاصات والأبعاد سواء عن طريق مصالحها المركزية والجهوية والمحلية أو عبر مختلف الهياكل والمؤسسات التابعة لها، كل ذلك في إطار الإحاطة بجميع الفئات الاجتماعية والمضمونين الاجتماعيين وبقية شرائح المجتمع، لا سيما من ذوي الدخل المحدود، فضلا عن المجهودات المبذولة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز وضمان لأسباب الاندماج الكامل لهم في المجتمع وفي الحياة النشيطة.

وإننا ننطلق في التعاطي مع الشأن الاجتماعي من قناعة راسخة بوجاهة وبسلامة الخيارات التي انتهجها سيادة رئيس الجمهورية الذي يحرص على تكريس الدور الاجتماعي للدولة والذي ما انفك يؤكد على أن الدولة لا يمكن أن تتخلى عن هذا الدور وعن مسؤوليتها في محاربة الفقر والقضاء على كل أشكال التهميش ومضاعفة الجهد للقضاء على الفوارق الاجتماعية والجهوية ولتحقيق مقومات الرفاه والعيش الكريم لجميع التونسيات والتونسيين في مختلف ربوع البلاد.

ومن جهتها فإن الوظيفة التشريعية، بمجلسيها، منخرطة بعزم وثبات وإرادة قوية في هذه الأهداف النبيلة وفي هذا الجهد الوطني الجامع الذي قوامه سياسات ذات أبعاد إنسانية تعيد للمواطن الاعتبار وتجعله محور عملية البناء والتشييد وغايتها وسنواصل التفاعل الإيجابي مع جميع البرامج والخطط الإصلاحية في المجال، لا سيما على صعيد التشريعات التي يجب أن تصاغ بفكر جديد وأن تكون في مستوى تطلعات وانتظارات مختلف مكونات المجتمع التونسي التي تتوق نحو الأفضل.

زميلاتي زملائي الأعزاء من المجلسين،

في البداية، ومثلما تنص عليه ترتيبات سير جلسات مناقشة المهمات والمهمات الخاصة، أحيل الكلمة إلى السيد عصام لحمر، وزير الشؤون الاجتماعية، لتقديم المهمة في حيز زمني لا يتجاوز 15 دقيقة، فليتفضل.

السيد عصام لحمر، وزير الشؤون الاجتماعية

شكرا سيدي الرئيس،

كما تفضلتم وأشرتم إليه في مداخلتكم، وزارة الشؤون الاجتماعية لها دور محوري وهي بذلك وزارة محورية في عملية التنمية وحرصا على إرساء مقومات الدور الاجتماعي للدولة، وفق السياسة الاجتماعية التي يرسمها سيادة رئيس الجمهورية، تم استكمال الدراسة المنجزة من قبل مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بخصوص الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية الشاملة والتي تقوم أساسا على مبدئين أساسيين هما حماية صحية شاملة ودخل أدنى مضمون.

وقد مثلت القرارات الصادرة عن سيادة رئيس الجمهورية، في إطار الإصلاحات الجوهرية للحماية والتغطية الاجتماعية، دعائم أساسية لاسترجاع الدور الاجتماعي للدولة وفق تصورات جديدة خارج إطار المنظومات التقليدية والإملاءات الخارجية.

ويمكن بهذه المناسبة ومن خلال مهمة الشؤون الاجتماعية، عرض بعض الإصلاحات الكبرى التي تولت الحكومة بإذن من سيادة رئيس الجمهورية تنفيذها أو برمجتها وفق جدول زمني محدد، ونتولى في هذا العرض تقديم موجز لأهم المحاور.

أولا، تقديم مهمة الشؤون الاجتماعية، ثم ننظر في خريطة مهمة الشؤون الاجتماعية، إنجازات الوزارة والخاتمة نوجز فيها القول حول برامج المؤسسة.

مهمة الشؤون الاجتماعية تقوم أساسا على ستة محاور:

تطوير التغطية الاجتماعية أولا، تحسين خدمات الضمان الاجتماعي، دعم النهوض الاجتماعي، تعزيز سياسات الهجرة، تحسين الحوكمة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

بالنسبة إلى خارطة المهمة تتمثل أساسا في تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة، بناء مجتمع متماسك ومسؤول ومتضامن، تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والحياة الكريمة لجميع الأفراد ضمانا لمبدأ المساواة.

وفي العرض تجدون وفق الوثيقة التي سنوزعها عليكم إلكترونيا مجموع البرامج والاعتمادات المالية ونلاحظ في هذا الشأن أن برنامج الشغل والعلاقات المالية أو المهنية شهد نقصا بنسبة 10% مقارنة بسنة 2024، وهذا يعود لاعتبارات أخرى سنراها، اعتبارات تتعلق خاصة بالتقاعد والنقص الذي شهدته من إطارات وأعوان هذه المهمة.

برنامج الضمان الاجتماعي شهد ترفيعا بنسبة 19%، الأمان الاجتماعي بنسبة 25% ترفيع، برنامج الهجرة شهد نقص بـ 16%، لكن برنامج القيادة المساندة شهد زيادة بـ 12,5 %.

في مجموع هذا العمل ووفق للوثائق المقدمة، نلاحظ أن مسألة مهمة الضمان الاجتماعي تستهلك أو تنفق 8% من الميزانية أجور و1% تسيير و0% استثمارات و9% تذهب في التدخلات الموزعة بين قسمين:

قسم أول يتعلق بالضمان وقسم ثاني يتعلق بالأمان وبالتالي سنرى الموازنة فيما بعد بين الأمان والضمان.

هناك مجموعة من الأرقام فيما يتعلق بالتأجير والتسيير والتدخلات والاستثمار وهذا يتوزع كما يلي: فعندما آخذ مثلا التسيير، الميزانية كانت مقدرة بـ 24 ألف دينار مقابل 23 ألف سنة 2024، أي بزيادة قدرها مليون دينار، التدخلات شهدت ارتفاعا بـ 636 ألف، أي أن مبلغ التدخلات هو الذي استوعب كل الزيادات في الميزانية.

تفسير هذه الأرقام التي شهدت ارتفاعا كبيرا هو توقع إحالة عدد كبير من الأعوان على التقاعد المبكر يخفض من ميزانية التأجير، ترسيم الاعتمادات المتعلقة بالترفيع في منحة المساندة المسندة للمدرسين المتعاقدين برنامج تعليم الكبار والمقدرة بـ 16 مليون دينار إلى حدود صدور النص الترتيبي والنص الترتيبي صدر مؤخرا في شهر نوفمبر، وبالتالي فإن هذا المبلغ سيتم صرفه بعد أن تم رصده في الميزانيات السابقة.

عدم برمجة الانتدابات خلال سنة 2025، لا توجد لدينا انتدابات متوقعة.

الترفيع في الاعتمادات المخصصة لتسيير مصالح الوزارة مركزيا وجهويا نتيجة ارتفاع نسبة التضخم وسعر الصرف وأسعار المواد الاستهلاكية وهذا سنراه في بعض المجالات التي تطلبت الترفيع في المبالغ.

تغطية نفقات تسير مختلف البرامج على المستوى المركزي والجهوي.

تغطية نفقات تسيير مختلف مراكز الدفاع والرعاية الاجتماعية ومراكز التكفل بالأشخاص ذوي الإعاقة، لتتمكن الوزارة من الإيفاء بتعهداتها تجاه منظورها.

الفرق بين تقديرات 2025 وسنة 2024 منحة تكميلية، لهذا السبب وجد هذا الفارق الذي يقدر تقريبا بـ 636 مليون دينار:

أولا، لدينا منحة تكميلية لفائدة أصحاب الجرايات الدنيا، وقد كلف هذا 90 مليون دينار.

تعديل الجرايات الآن التي تكلف 53 مليون كذلك تكفل الدولة بمساهمة الأعراف 27,5.

برنامج التقاعد المبكر زيادة بـ 70 مليون دينار باعتبار أنه في قانون المالية تم الإشارة إلى أن هناك تمديد في البرنامج إلى 2027.

إحداث صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية، وعرض هذا المشروع على مجلس وزاري مضيق وبالتالي سيأخذ مساره وسيعرض عليكم في القريب العاجل بإذن الله.

إحداث حساب يتعلق بالحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات، وهذا سيستهلك أيضا مبلغا ماليا يقدر بـ 5 مليون دينار مساهمة للدولة دون اعتبار الموارد الأخرى التي دخلت في المشروع وهذا تم بموجب مرسوم ونحن بصدد إعداد النصوص الترتيبية، حاليا ما زال نص ترتيبي وحيد سيتم القيام به بالتنسيق مع وزارة النقل الذي يضمن كرامة العاملات الفلاحيات وسيحدد كذلك مساهمة الدولة في كلفة النقل لأن المرسوم تعرض إلى تحمل الدولة إلى نسبة من نفقات النقل.

المنح القارة المسندة للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل، وهنا زيادة بـ 190 مليون دينار باعتبار أن القاعدة قد توسعت وتم الترفيع فقد شملت أعدادا أكبر من المنظورين وقد بلغ عدد المنتفعين 360 ألف منتفع.

ومساعدات لفائدة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل بمناسبة الأعياد والمناسبات الدينية وهنا 5,8 مليون دينار التي تشمل 360,000 عائلة في ثلاث مناسبات، يعني عند ضرب 360 * 3 ستجد عدد التدخلات بحساب العائلة وليس بحساب الفرد،

ويفسر الفارق بين تقديرات 2025 و2024 كذلك بتدخلات المنح العائلية للأطفال، وهنا ندخل في برنامج آخر ألا وهو برنامج المنحة التي تسند للأطفال، كنا في مرحلة أولى دون الست سنوات ثم اليوم دخلنا في المرحلة الثانية، وتجدون اعتماداتها مرصودة في قانون المالية، بالنسبة إلى الأطفال الذين سنهم من 6 إلى 12 سنة وهنا عندما نضع هذه الاعتمادات في الميزانية فهذا يعني أننا قد بدأنا فيها سابقا ولكن في إطار التعاون مع مؤسسات أخرى والتكلفة التي تتحملها اليوم الدولة بنسبة 100%.

ثم برامج عملة الحظائر أيضا والتي استهلكت ما يعادل 3,8 مليون دينار،

برنامج العودة المدرسية والجامعية 26,6.

منحة التكفل بالأشخاص المعوقين أيضا.

الزيادة في المنحة المسندة لفائدة جمعيات رعاية المعوقين والتربية المختصة.

التدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي.

بعث مشاريع صغرى.

وهنا التدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي وأذكر هنا بقرار سيادة رئيس الجمهورية الذي أذن بوضع إطار قانوني متطور وجديد بالنسبة إلى الاتحاد التونسي للتضامن، والذي نشهد بأهميته ودوره في التدخلات الاجتماعية العاجلة والفورية فإنه يجب أن يكون في إطار محكم ومنظم، وبالتالي، هنا، يوجد مشروع قانون أو مشروع أمر سيقوم بعرض التصور الذي سيحصل.

بالنسبة إلى المشاريع المعروضة بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات، وهذا البرنامج كامل، لدينا كذلك الاستثمار، ففي بعض المجالات لدينا المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية وهذا سيقام في منوبة لأن قطعة الأرض موجودة وتم رصد الاعتماد وسنجد هذا في ميزانية سنة 2025.

بعض أقسام النهوض الاجتماعي، لدينا مدنين والقيروان، الوحدات المحلية أيضا انطلقت فيها الأشغال.

استكمال تنفيذ مكونات مشروع الاستراتيجية الاتصالية والإعداد لبرنامج مجابهة الشح المائي والانتقال الطاقي.

تركيز شبكات تطبيقية.

هذه أهم المجالات التي تتدخل فيها مهمة الشؤون الاجتماعية.

لدينا مجموعة من الأرقام سيتم توزيعها عليكم لأن الوقت لا يسمح بتقديم كافة أرقام تدخلات تفقد الشغل وتداخلات المصالح المختصة للنهوض الاجتماعي لأن هذه أهم التدخلات التي يتم القيام بها على المستوى الجهوي وفض النزاعات.

الضمان الاجتماعي: لدينا مسألة التغطية الاجتماعية في الصناديق الاجتماعية والتوازنات المالية وهذا هدف أساسي وضمان ديمومة الحماية الاجتماعية وهناك ثلاثة محاور يتطلب القيام بها لتطوير المنظومة ككل على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وقد بدأت فرق العمل العمل على هذا،

النظام الثاني ألا وهو النظام الذي يقوم به الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي "CNSS"، نفس الشيء يجب مراجعة منظومة التأمين على المرض وقد انطلقنا فيه وتم عرض الملف الأول عند عقد أول جلسة عمل وزارية بين وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية وبالتالي تم النظر في المحاور الأساسية للإصلاح على مستوى نظام التأمين على المرض وإصلاح المنظومة العمومية للصحة وهذا سيكون محورا أساسيا للإصلاح، هذا على مستوى الصناديق.

على مستوى التدخلات الاجتماعية: تطوير التدخلات خاصة فيما يتعلق بالأطفال لأن المنحة كما سبق وذكرت أنها ستشمل فئات من 0 إلى 6 سنوات وهذا سيتم القيام به بصفة آلية ثم من 6 إلى 18 وهذا كذلك بالنسبة إلى العائلات الفقيرة والعائلات محدودة الدخل في سنة 2025، كل هذه النفقات ستحمل على ميزانية الدولة.

ملاحظة عامة: ما يرصد اليوم من أموال في المجال الاجتماعي، هو في حقيقته تنمية بشرية لكنها تنمية اقتصادية في الآن نفسه، لأنه عندما نتحدث على صندوق تأمين فقدان مواطن الشغل، فإنه في النهاية هو في صالح المؤسسة وفي صالح أعوان المؤسسة وتأمينهم ضد مخاطر البطالة وهذا يكون دافعا للعمل والتأمين وهو بالفعل يحمل كلمة "تأمين" تأمين الأشخاص ضد هذا الخطر الذي بقي موجودا منذ الاستقلال إلى اليوم.

وتونس لم تصادق على اتفاقية رقم 102 المتعلقة بالحدود الدنيا للضمان الاجتماعي، باعتبار أن هذه الاتفاقية تشترط أن من بين مكونات التغطية الاجتماعية في البلاد أن يكون هناك نظام للتأمين ضد البطالة، وهنا سيادة رئيس الجمهورية أذن بإعداد المشروع الذي تم عرضه على جلسة عمل وزارية وبالتالي بعض الإصلاحات سيتم عرضها على مجلس الوزراء ثم تقديمها لجنابكم للنظر فيها وللمصادقة عليها.

في النهاية يمكن أن نقول أن ما يطرح اليوم من أولويات، وما تقدمه الوزارة من مقترحات ضمن ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية، ليس سوى خطوة على طريق وهو طريق طويل نحو بناء مجتمع عادل ومزدهر ونحن في وزارة الشؤون الاجتماعية عاقدون العزم على الاستمرار في تنفيذ سياسة رئيس الجمهورية والبرامج التي وضعها لتكون مواكبة لاحتياجات وتطلعات المواطنين.

ختاما، نرفع هذه الميزانية أمام مجلسيكم الموقرين والأمل في إعدادها وفي الحرص على تكريس الدور الاجتماعي للدولة وهو ما يقتضي جهدا وطنيا جامعا يرقى إلى مستوى تطلعات المواطن وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر السيد عصام لحمر وزير الشؤون الاجتماعية على هذا العرض القيم، مداخلتكم سيدي دخلت مباشرة في لب الموضوع.

والآن ننتقل إلى النقاش العام ونشرع في مرحلة أولى في النقاش العام لأعضاء مجلس نواب الشعب.

قائمة أولى للمتدخلين النواب تضم السادة والسيدات المحترمين: بسمة الهمامي وعادل ضياف ومحمد اليحياوي وهالة جاب الله وطارق الربعي ومحمد شعباني وبوبكر بن يحيى وعواطف الشنيتي وأيمن نقرة ومحمد زياد الماهر.

المصدح للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية، لها دقيقتان.

السيدة بسمة الهمامي

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيد الوزير وبكل الإطارات المرافقة،

نرحب بنواب الغرفتين،

الإدارة المتكاملة في الخدمة المتباعدة في المقرات، لماذا لا يوجد لدينا شبابيك موحدة تجمع هذه الإدارات ويتم بعث شباك موحد للناس المستحقة وللناس التي تعاني من الأزمات وللناس الذين يبحثون على خدمة في مكان واحد؟

الأدوية الخصوصية والأمراض الخصوصية، عذابات للناس من كل مكان يتنقلون ليذهبوا للعمران بتونس ليتسلموا أدويتهم، لا يكفي المرض وزد على ذلك الفاقة.

لماذا لا يوجد في كل ولاية قسم يمكن هؤلاء المصابين من أدويتهم الخصوصية؟

برنامج التمكين الاقتصادي، هناك إخلالات كبيرة على مستوى المنتفعين به وعلى مستوى المردودية لأن المطلوب أيضا بالنسبة إلى هذه البرامج هو التنفيذ، هو الفعل الحقيقي، هو التغيير في حياة الناس.

المنح الاجتماعية و"les carnets" يجب التدقيق في هذا، لأنه لم يعد يتمتع بها الناس المستحقة بقدر ما يذهب أغلبها كامتيازات وسيقال لي الشهائد الطبية هي الفارق، نعم يجب التدقيق حتى في الشهائد الطبية.

المكلفات بالرياض الخاص، هذه الاتفاقية، هل سيتم الإدماج صلب للاتفاقية المشتركة للاتحاد التونسي..

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، له دقيقتان.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، لدي موضوعان أردت الحديث فيهما:

أولا، موضوع وحدة النهوض الاجتماعي بمنطقة سيدي حسين التي تعاني من قلة الإخصائيين، فعشرة أخصائيين عدد قليل فكل أخصائي يدرس تقريبا 70 ملفا في الأسبوع، وكل مختص مهتم تقريبا بـ50 ألف ساكن، لذلك يعاني هؤلاء الأخصائيين من ضغط كبير،

والآن صاحب المحل هددهم بالخروج، لذلك يجب أن نبحث لهم على مقر، ويجب أن نوفر لهم على الأقل الراحة ليمكنهم النظر في هذه الملفات.

السيارة مهترئة لذا يجب توفير سيارة ثانية للتسريع في دراسة الملفات وليمكنهم القيام بالزيارات الميدانية.

كل هذا يحيلنا على ضرورة تفعيل ما صدر بالرائد الرسمي وهي الوحدة الثانية للنهوض الاجتماعي، المعتمدية هي بحجم ولاية وتضم 300 ألف ساكن، يجب أن تقسم على اثنين وكل واحدة تهتم بجزء من العمادات.

المطلب الثاني يخص وضعية مركز التربية المختصة لذوي الإعاقة الذهنية وهم الآن خارج المركز منذ سنة 2004 أي منذ 20 سنة يعمل بنظام الحصة الواحدة، ويضم قرابة 23 عونا، وقرابة 60 من ذوي الإعاقة يتم تكوينهم وتدريسهم تربية اجتماعية وعلاجية وترفيهية، هؤلاء موجودون الآن بالشارع لأن السيد الذي أعطاهم مقرا على وجه الفضل استرجع مقره، ووضعهم الآن سيء وقد جاء في الدستور وفي الفصل 54: "تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز، وتتخذ كل التدابير التي تضمن لهم الاندماج الكامل في المجتمع"، نرجو أن يتم النظر لهؤلاء بعين الرحمة لأنهم يمثلون جزءا من المجتمع، وهي فئة تتطلب العناية ولهم الحق في الحياة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة لكم،

إذ نثمن نحن الدور الاجتماعي الذي تقوم به الدولة على مستوى احتضان الفئات الهشة وخاصة المرأة العاملة في القطاع الفلاحي، فإننا نتساءل عن بعض النقاط على المستوى الوطني:

سيدي الوزير، هل فكرتم في إصلاح وتوحيد نظام الإحالة على التقاعد لدى الصناديق الاجتماعية بين صندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟ وهل سيقع الترفيع في سن التقاعد الاختياري في القطاع الخاص؟

النقطة الثانية، طريقة احتساب الجراية بين الصندوقين، هل سيقع توحيدها؟

ثالثا، تسوية وضعية الحظائر في السنة الفارطة وخاصة من سنهم أكثر من 45 سنة، ستخلق فيما بعد حالة اجتماعية لدى الأسر التونسية نتيجة ضعف سنوات العمل، فهل فكرتم في برنامج للإحاطة بهذه العائلات؟ وأقترح إما الترفيع في سن العمل بالنسبة إلى هؤلاء أو لمَ لا يتم التفكير في احتساب مضاعف لسنوات العمل ويكون الموضوع اختياريا حتى لا نجد بعث التقاعد عائلات فقيرة بمنح ضعيفة جدا.

النقطة الرابعة، هل يمكن التفكير في إحداث هيكل رقابي لمتابعة الجمعيات الراجعة بالنظر للشؤون الاجتماعية والتي تنشط في مجال ذوي الاحتياجات الخصوصية ولها أموال كبيرة في بعض الأحيان؟ فكيف يمكن مراقبة هذه الجمعيات حتى نحسن التصرف في الأموال العمومية؟

على المستوى الجهوي، إذ نثمن أيضا الدور الذي تقوم به المندوبية الجهوية في الإحاطة بالشرائح الاجتماعية، فإننا نسجل ضعفا كبيرا على مستوى الموارد البشرية باختلاف أصنافها.

أيضا لا بد من التفكير في تخصيص سيارات رباعية الدفع للشريط الحدودي الممتد بين ملولة وغار الدماء، وهو شريط صعب ولا بد من أخذ ذلك في الاعتبار.

أيضا موضوع "CNAM" لا بد من تطوير الإدارة الجهوية، وأتساءل أيضا عن المكتب المحلي في مدينة طبرقة، متى سيقع ترقيته إلى فرع متكامل بتوفير طبيب فيه؟

أيضا لا بد من دعم مخبر الأدوية على المستوى الجهوي الذي يقوم بالعمل على مدى يومين في الأسبوع وذلك لتسهيل الخدمات على أهالينا في المنطقة.

أيضا لا بد من دعم الجمعيات المختصة في مجال الشؤون الاجتماعية وهي تعاني من عدم وجود مقرات، فهل يمكن التفكير في دعمها والإحاطة بها؟ وأيضا لا بد من التفكير في إيجاد مرونة في التصرف الإداري جهويا ومحليا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن إلى النائبة المحترمة هالة جاب الله عن كتلة الأحرار، لها خمس دقائق.

السيدة هالة جاب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مرحبا بوزارة الشؤون الاجتماعية التي تعتبر وزارة سيادية بامتياز، نظرا لأنها تهتم بكل المواطنات والمواطنين بجميع فئاتهم.

أولا، في علاقة بالشأن المحلي: معتمدية سوسة الرياض بها وحدة شؤون محلية واحدة وإثنين فقط من الأخصائيين الاجتماعيين على أكثر من 100 ألف ساكن. هل يعقل هذا؟ كيف يمكن لهؤلاء الناس أن يقوموا بمهامهم ونحن نعلم أن المعدل العالمي هو أخصائي اجتماعي لكل 6000 مواطن؟ وبالتالي نحن في حاجة إلى إحداث وحدة محلية ثانية في حي الزهور وزيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين.

مركز "CNAM" بسوسة الرياض به شباكان فقط من أصل 5 يستقبلون المواطنين، الرجاء دعمها بالموارد البشرية اللازمة.

جهويا: يعاني قسم النهوض الاجتماعي بولاية سوسة وأغلب الوحدات المحلية من بنية مهترئة تحتاج إلى الصيانة وحتى فريق إدارة التجهيز والبناءات عاينوا البناءات المتصدعة والآيلة للسقوط ورأينا أنه تم رصد أموال لقسم النهوض الاجتماعي، ولكن لم يتم رصدها للوحدات المحلية.

بالنسبة إلى مركز الدفاع والإدماج الذي له إشعاع جهوي محترم ويقدم برنامج وخدمات في إطار الخطة الوطنية فإن ميزانيته ضعيفة لا تكفي للإعاشة وللإقامة وللتنقل، نطلب منكم دعمه بترفيع الميزانية وتوفير حافلة لمساعدة القائمين عليه ومساعدة الأطفال، ونحن نعلم أنهم من فئات اجتماعية واقتصادية هشة جدا.

هذا وقد كنت زرت المركز ولمست مدى نجاعة وجدوى البرامج والخدمات الموجودة فيه وتفاني الإطارات في العمل.

سيدي الوزير، لم لا يتم إحداث مركز إدماج ثامي بإحدى معتمديات سوسة الشمالية؟ وبالنسبة إلى برنامج التمكين الاقتصادي، ما هو نصيب معتمدية سوسة الرياض وولاية سوسة من البرنامج؟ وماذا أعدت الوزارة كخطة اتصالات للتعريف به؟

فيما يخص برنامج النهوض الاجتماعي، لاحظنا زيادة بـ 30% في الميزانية وتعدد برامجه، لكن لا يمكن تطبيق هذه البرامج إلا بتوفر العدد الكافي من الإخصائيين الاجتماعيين والدولة الاجتماعية لا يمكن إلا أن تقوم على توفير إدارات القرب ودعمها لوجستيا وتوفير المعدات الإعلامية والسيارات التي من شأنها أن تساعدهم في أداء وظائفهم وبالتالي إنجاح البرامج. يجب دعم سلك الأخصائيين الاجتماعيين التي تستند على السياسة العامة للدولة في مراجعة الدعم وترشيده والذي يعتبر أساس برنامج الأمان الاجتماعي.

الإقصاء الاجتماعي هو الحلقة الأقرب لكل الفئات من أطفال مراهقين ورشد، نحن نعلم أنهم يمثلون "thermomètre" الوضع الاجتماعي في الجهات، المؤسف أن وضعيتهم الاقتصادية هشة جدا، خاصة تدني أجورهم بالرغم من أن مهنتهم شاقة وفي نفس الوقت لم يتم الانتداب وحتى المناظرة فإنها ستشمل 150 خطة فقط وفي نفس الوقت هناك 130 شخص سيحالون على التقاعد أي سيتم توفير 20 خطة وهي لا تكفي أبدا.

وفي المقابل المئات من خريجي المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية ينتظرون أن يتم انتدابهم، رجاء سيدي الوزير، إن كنتم غير قادرين على انتدابهم عليكم تخفيض عدد الطلبة في التوجيه الجامعي.

فيما يخص أطفال التوحد، يجب على الوزارة الاهتمام أكثر بهم فأرقام المنظمة العالمية للصحة مفزعة: طفل على 160 مصاب بالتوحد أو بطيف التوحد، أي أن هذه الفئة لم تعد تمثل أقلية من المواطنين ويجب أن تضع الدولة على ذمتها استراتيجية واضحة ومؤسسات كاملة تعنى بهم، مع ضرورة توفير إطار تربوي مشرف مختص وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين وتلافي النقص في عدد مراكز التربية المختصة، كذلك وجب الترفيع في المنح المسندة للـ" AVS les auxiliaires de vie social".

سيدي الوزير، نقترح عليكم التواصل مع وزارة الصحة وطلب إعفاء العائلات المعوزة المتحصلين على بطاقات صفراء أو بيضاء من الديون المتخلدة بذمتهم في المستشفيات العمومية، هناك أشخاص لديهم ديون لأكثر من عشر سنوات ولم تعد قادرة على تلقي الخدمات الصحية.

أخيرا نرى أن هناك ضرورة لإعفاء المنخرطين من خطايا التأخير الموظفة في المساهمات المستوجبة "CNSS" ووجب جدولة بقية الديون، لا يجب أن نقتصر على بعض المؤسسات الصغرى أو على القطاع الفلاحي فقط، بل هناك أيضا مستثمرون جدد تأخروا عن تسديد ديونهم.

اليوم الصندوق في حاجة إلى تنمية موارده، ومن جهة أخرى، المواطن في حاجة للخدمات الصحية التي حرم منها عندما كان غير منخرط فيها، لنساعد هؤلاء على المساهمة لضمان حقوقهم أفضل من خلق أعداد إضافية من...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير ومرحبا بكامل الطاقم المرافق لك،

الوثائق المطلوبة: مضمون ولادة أصلي لم يمض على استخراجه ثلاثة أشهر شهادة حضور ونسخة مطابقة للأصل من شهادة ترسيم، نسخة مطابقة للأصل من شهادة تدريب، مضمون أصلي للأم، مضمون أصلي للأب... ترسانة من الوثائق، لماذا كل هذه الوثائق؟ هل تعلمون من أجل ماذا السادة النواب؟ للحصول على المنحة العائلية، هذه المنحة العائلية كبيرة جدا، 7320 فرنك في الشهر، هذا المبلغ لا يمكن أن نشتري به 2 كلغ من البطاطا، لا يمكن أن نشتري بها 7 حفاظات للأطفال، هذا المبلغ يتسلمه الأب الذي يعمل على كل طفل شهريا.

هل تعلم السيد الوزير أن 40% من الأشخاص الذين يعملون في تونس دخلهم السنوي أقل من 5 ملايين في السنة، يتحصلون من وزاراتكم عن كل طفل 7320 فرنك.

لم نتحدث عن الأم العاطلة عن العمل التي تأخذ 3500 في الشهر، هل وصلنا إلى هذا الحد؟ هذه قوانين بالية من 1960، هذه قوانين قديمة ينبغي مراجعتها وتنقيحها.

سيدي الوزير، أنا لا ألومك لأني أعلم أن هذه القوانين مرت على 20 وزير قبلك، المطلوب تغيير هذه القوانين في أقرب الآجال، اليوم الجزائر تعطي 50 دينار عن كل طفل في الشهر، المغرب تعطي 94 دينار عن كل طفل في الشهر.

هناك وثائق أخرى: مطلب جراية يعمره المؤجر، إن وجدنا المؤجر لأن نصفهم قد أفسلوا أو هربوا من البلاد، شهادة في أجور معمرة من المؤجر إن وجدناه أم أنه قد هرب من البلاد أيضا، مضمون أصلي موضوع المضمون الأصلي هذا "تدوخ"، وثيقة تثبت تسجيله في مضمون اجتماعي في صندوق آخر، بطاقة تعريف وطنية، أضف إليهم إثبات خمس سنوات مشاركة في "CNSS" إن وجد خمس سنوات، إن قام مؤجره بدفع الخمس سنوات للصندوق، نحن نتحدث عن أشخاص قد بنوا الدولة، نتحدث عن أشخاص عملت زمن "Loi 72" نتحدث عن أشخاص عملوا 20 سنة، وعندما بحثت على ما تم ضخه لها لم تجد حتى سنتين،

نحن نتحدث عن هؤلاء، هل تعلمون أنهم اليوم يتحصلون على منحة شيخوخة بعد أن عملوا مدة عشرين سنة قدرها 220 دينارا، هذا المبلغ لا يمكن أن يشتري بها دواء لمرض ضغط الدم والسكري، هذا المبلغ لا يمكنه تسريح عروق أيديه التي عمل بها على الآلة.

أهكذا نعامل اليوم من خدم البلاد وقام بـ "Loi 72" أيعيش هكذا؟

مع الأسف الكثير من الناس عملوا لمدة عشرين سنة ولكن لم يتم ضخ مستحقاتهم لصندوق التقاعد، ماذا ستفعلون بخصوص هؤلاء؟

منحة الشيخوخة إلى متى ستبقى 240 دينار؟ رجاء، رجاء يجب توحيدها مع منحة العائلات المعوزة لتصبح على الأقل 260 دينار، يجب إضافة 40 دينار لمنحة الشيخوخة للعائلات المعوزة.

لم يبق لي الكثير من الوقت ويجب أن أتحدث على المستوى المحلي سأقول لك شكرا لأنك عزلت المدير العام السابق للمركز

الدولي، لأن ذلك الشخص لم يكن يقوم بواجبه وأفرغ المراكز المختصة من مكونيها وأذكر اليوم أن مركز قرمبالية فارغ ولم يستطع قبول التلاميذ، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية قرمبالية، سيدي الوزير، نعول عليكم في قبول مطلبنا لإحداث مقر "CNAM" و"CNSS" قدمنا المطلب والإدارة الجهوية عاينت ثلاث قطع أرض على ملك البلدية وعلى ملك أملاك الدولة، يا أخي مرحبا بكم في قرمبالية، صحيح أنها تبعد على سليمان 10 كم ولكن قرمبالية حدودها تبعد 40 كلم، أي أن هناك من يبعد 50 كلم على سليمان، 7300 دينار المنحة التي يتحصل عليها الأب الذي يعمل، إن أراد وضع مطلب ليتحصل على هذه المنحة فإنه سيصرفها في التنقل اليوم، لذلك نحن نعول عليكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد الشعباني عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد محمد الشعباني

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

السيد الوزير، بداية سأبدأ بسؤال حول صيدلية الأدوية الخصوصية بولاية القصرين، هل من المعقول أن يتعطل هذا المرفق بسبب مولد كهربائي بقيمة 60 مليون وجهة كاملة تترقبه؟

السؤال الثاني، ما هو مصير مناظرة تعليم الكبار التي أعلن عنها في شهر فيفري الفارط؟ هناك أشخاص ينتظرون نتائج هذه المناظرة وهم يعانون من البطالة والكل يعلم بمدى معاناتهم.

السيد الوزير، أسألك عن وضعية مراكز التربية المختصة التابعة لجمعيات رعاية ذوي الإعاقة وعن إمكانية إلحاقها بالمركز الدولي لرعاية ذوي الإعاقة وإنهاء العمل بالاتفاقية الحالية التي تعتبر عملا هشّا، خصوصا بالنسبة إلى المراكز التي تقدمت بمطلب. ماذا فعلتم في هذا الخصوص؟

أيضا ماذا عن العمال المتعاقدين مع المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة؟ عقودهم تنتهي في نوفمبر 2023 وإلى الآن لا يعرفون مصيرهم.

أما بالنسبة إلى المتقاعدين الذين كانوا موظفين قبل إحالتهم على شرف المهنة، كانوا يدفعون ضريبة على المرتب الشهري وبعد إحالتهم على شرف المهنة ما زالوا يدفعون الضرائب رغم نقص المرتب، فما هو السبب؟

موضوع آخر يتعلق بمصالحكم المحلية للشؤون الاجتماعية، هذه المصالح تفتقد إلى تعزيزات وإمكانيات مادية وبشرية، هذا في علاقة بمرتبات المعوزين ودفاتر العلاج الأبيض، هذا ملف فساد كبير، بعض الأشخاص يتمتعون بهذه الجرايات وهم في وضع مادي مريح بينما هناك من هم فعليا في حاجة ماسة ولا يحصلون عليه ويتركون لسنوات بانتظار تمتعهم بالدفتر بعد تقديمهم للملف.

بالإضافة إلى ذلك وفي علاقة بالأطفال الأيتام، أود توجيه تحية لكل أرملة مسكت الجمر وربّت أطفالها في ظروف قاسية، الأيتام يعانون من حرمان الأبوة والحنان الأبوي فضلا عن الظروف المادية التي تعيق تعليمهم وتوفير احتياجاتهم الأساسية ونهيئهم لكي يتمتعوا بمحفظة للدراسة وغيرها. يجب أن نؤسس صندوقا خاصّا لدعم الأيتام، فقد قال الله سبحانه وتعالى" فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ" وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد بوبكر بن يحيى عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق.

السيد بو بكر بن يحيى

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية ومرحبا بالفريق المرافق له،

سيدي الوزير، باعتبار أن خيار الدولة هو خيار اجتماعي والعمل الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية يتميز بدور فعّال في تونس وهي تقريبا الوزارة التي تقوم على تحقيق التوازن بين مختلف الوزارات والوضعيات الاجتماعية التي تمسّ المجتمع مباشرة.

سأتحدث قليلا عن بعض المعطيات، حاليا نسبة الفقر تصل إلى 32.6 % وفقا للمعهد الوطني للإحصاء وهي نسبة مرتفعة وهي نتيجة لغلاء الأسعار وتراجع خدمات المرافق العامة وضعف الأجور. هذا يدفعنا للحديث عن ضرورة مراجعة بعض المقاييس الأساسية، أهمها مراجعة الأجر الأدنى المضمون المهني والأجر الأدني المضمون الفلاحي.

اليوم الأجر الأدنى للفلاحين يعتبر ضعيفا جدا مقارنة بأجور دول أخرى وتجارب مماثلة، على سبيل المثال 150 أو 160 دولارا شهريا لا تكفي لتغطية نفقات فرد واحد لمدة عشرة أيام. لذلك يجب البحث عن مقاييس جديدة لتطوير هذا الأجر، في إطار التعداد السكاني الحالي، يمكننا الاستفادة من هذه المعطيات لتحديد المستوى المعيشي الكريم، يمكننا احتساب مقدار الأجر الشهري اللازم لتغطية تكاليف الحياة الأساسية من كراء وغذاء وملبس وتعليم الأبناء وعلى ذلك يمكننا إعادة تحديد الأجر الأدنى المضمون المهني " SMIG, SMAG" حتى لو ارتفعت نسبة الفقر إلى 40 % يكون التشخيص الصحيح، نحن بحاجة إلى نتائج حقيقية وليس إلى حلول ترقيعية وتغطية عين الشمس بالغربال، كما يقول المثل.

هذا يجرنا للحديث عن الدعم، إعادة تحديد الأجر الأدنى يساعدنا أيضا في توجيه الدعم نحو مستحقيه، يمكننا مثلا حصر عدد المستفيدين من المنح الاجتماعية ودفاتر العلاج المجاني والعلاج بالتعريفة المنخفضة.

وهنا أود أن أشير إلى ضرورة مراجعة المنشور عدد 40 الخاص بنظام التنقيط، لأنه يحتوي على بعض النقاط غير العادلة. على سبيل المثال، البنت اليتيمة للوالدين التي تبلغ أقل من 50 سنة عندما تتقدم للانتفاع بالأمان الاجتماعي تجد نفسها في 10 أو 20 % الأخيرة بينما تختلف من منطقة إلى أخرى، في الجنوب مثلا لا تعمل المرأة ولا توجد فرص عمل أو مؤسسات تشغيل، ننتفع بموسم التمور لمدة شهرين في السنة فقط، رجاء مراجعة هذا المشروع.

ثانيا، نقطة مهمة وحالية تتعلق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هذه المؤسسة المهمة والعريقة تلعب دورا محوريا في البلاد، حيث تضم ملايين المشتركين، حاليا نحن في فترة إعفاء من

الخطايا ولكن للأسف الصندوق يفتقر إلى رئيس مدير عام وكاتب عام ومدير عام مساعد.

يعني الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي رغم كل الموظفين والمعدات المتوفرة وفي إطار الاستخلاص لأنهم دائما يبحثون عن الاستخلاص، نجد أنفسنا نفتقر إلى مسيرين جديين يمكنهم اتخاذ القرار، هناك قرارات لا تتخذ إلا من قبل الرئيس المدير العام.

عندما نسطر برنامج الاستخلاص يحددون الأهداف وحصل سابقا مع السيد رئيس المدير العام السابق، حددوا أهداف لسنة 2024 وصولا إلى 7000 مليون دينار استخلاص، في شهر جويلية وصلوا إلى 5000مليون دينار، يعني التسيير كان موجودا وهذا يعود إلى مساهمة سلطة الإشراف السابقة في تعكير الأجواء أو تدخلها المباشر في التسيير، هذا ما أدى إلى الارتباك الموجود في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

زملاؤنا في "CNSS, CNAM, CNRPS" لم يتحصلوا على مستحقاتهم منذ سنتين من خطط وظيفية أو ترقيات إدارية لسبب أو لآخر لا يسمح الوقت بذكرها.

أقول وأكرر النظام الأساسي للصناديق الاجتماعية هو نظام واحد يحكمنا من حيث الانتداب والترقية والعمل وكل شيء، لكننا نلاحظ اختلافا في الجرايات، حيث يحتسب معدل الجرايات في الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بناء على الخمس سنوات الأخيرة بينما يحتسب في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بناء على معدل آخر عشر سنوات. هذا يخلق فجوة تحتاج إلى معالجة، بالتالي هناك فرق في الأجور والجرايات وهي مبالغ كبيرة. نرجو منكم توحيد الجرايات واعتماد الاتفاق الحاصل سنة 2014 بين الجانب الاجتماعي والجانب الإداري تحت سلطة ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية، لها ثلاث دقائق.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، اليوم سأبدأ من كلام ذكرته أنت، أن الدولة التونسية هي دولة اجتماعية وعندما تقول دولة اجتماعية ثم تقول هذه السنة أن لدينا عدة موظفين اختاروا الإحالة على التقاعد المبكر وأنه لا توجد انتدابات، بينما نعرف جميعا أننا نعاني من نقص حاد في الأخصائيين الاجتماعيين ونلاحظ ارتفاعا في نسبة الفقر، كيف نقبل بهذه المعادلة السيد الوزير؟ وكيف سيقبلها المواطن؟

هناك العديد من الحلول التي يمكن إنجازها، لدينا مثلا الدفعة الثالثة والرابعة من الحضائر تنتظر التسوية، عليكم أن تتخذوا قرارات جريئة.

نعاني من نقص في السائقين وفي الموارد البشرية، يمكنهم التسجيل في التكوين، حتى التسجيل على المنصة للحصول على دفتر العلاج الأبيض أو الأصفر يحتاج إلى ساعات طويلة من الانتظار. هل يمكنكم الحديث عن الدور الاجتماعي للدولة ونحن نواجه هذه الأوضاع؟

هناك أخصائي اجتماعي واحد لكل 20 ألف ساكن، بينما المعيار الدولي هو أخصائي لكل 6000 ساكن، يجب أن يتم انتداب العدد الكافي، بثلاثة أضعاف العدد الحالي على الأقل.

أنا كنائب شعب أو حتى كمواطن، عندما تقولون أن تونس دولة اجتماعية أتقبلها ولكنك كوزير للشؤون الاجتماعية في تونس يجب أن تتوفر لديك استراتيجية تخدم مصالح الفقراء الذين يعانون منذ أكثر من عشر سنوات من تدهور المقدرة الشرائية وزيادة نسبة الفقر.

أمر إلى الحديث جهويا، تيبار وتبرسق معتمديتان تعانيان من مشكل الأخصائيين الاجتماعيين، هناك سيارة ولكن لا يوجد سائق أو العكس.

تيبار تعاني من بنية تحتية مهترئة، فضيحة في حق الموظفين، حيث يتوفر مكتب واحد لستة موظفين ومن هنا أتوجه بالشكر إلى الأعوان والسيد المدير الجهوي لأنهم يبذلون أكثر من مجهودهم ولكن لا بأس من توفير الآليات وتزويدهم بسائق على الأقل نظرا للتضاريس والجبال الموجودة بالمنطقة، هناك صعوبة في نقل المرضى، أنا شخصيا اضطررت لنقل أحد المرضى الذي تعكرت حالته، يحصل هذا في تونس في سنة 2024 ثم تقول لي الدور الاجتماعي للدولة، عناك أمور لا يمكن قبولها.

نطلب منك إنشاء دار خدمات في تيبار لأن المواطنين يعانون حتى للحصول على دفتر علاج.

بالنسبة إلى الصندوق الوطني للتأمين على المرض، نعاني من إجراءات معقدة، أوراق إدارية كثيرة، "بطاقة لاباس" وما شابها من فساد، من أخطأ عليه أن يتحمل مسؤوليته، لم لا تبسيط العمليات، تماما كما هو الحال في الدول الأوروبية، بالبطاقة يمكنك أن تعلم ما له وما عليه...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أيمن نقرة عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

السيد أيمن نقرة

شكرا سيدي الرئيس،

برامج العمل الاجتماعي المرتبطة بالوزارة وأغلبها يستهدف العائلات المعوزة، نتحدث هنا عن دفتر العلاج الأبيض والعائلات محدودة الدخل أي دفتر العلاج الأصفر وحاملي الإعاقة وفي ولاية القيروان العدد كبير جدا، إضافة إلى الخدمات المقدمة مثل المنح والجرايات والآلات التعويضية بحاجة إلى مزيد من الدعم.

هناك إشكال تم ذكره وهو ضعف نسبة الأخصائيين الاجتماعيين الميدانيين، غادر العديد منهم سواء في إطار التقاعد أو النقل، إن شاء الله يكون هناك دعم للولاية.

فيما يتعلق بسائقي السيارات، هناك نقص كبير وإن وجد العملة فليسوا في نفس الاختصاص.

أيضا النظر في إمكانية ترقية الأخصائيين الاجتماعيين ويكون هناك ترقية استثنائية، فالعديد منهم عملوا لفترات طويلة دون الحصول على ترقيات.

الاعتمادات الخاصة بموارد رزق ذوي الاحتياجات الخصوصية وبرنامج دعم المشاريع في إطار التمكين الاقتصادي والاجتماعي، رغم

المبالغ الكبيرة التي أضيفت لولاية القيروان لكن جميعها قد صرفت، نطالب بمزيد الدعم.

نسب الفقر في ولاية القيروان كبيرة وعدد المعتمديات مثل معتمدية العلا على سبيل الذكر لا الحصر، لم لا مزيد الدعم لولاية يبلغ عدد سكانها حوالي 800 ألف نسمة وهناك مقترح إنشاء إدارة جهوية ثانية للشؤون الاجتماعية في ولاية القيروان.

أيضا في إطار الدور الاجتماعي للدولة وما تتضمنه وزارتكم من قرارات وقرارات كبيرة جدا، لم لا يتم تضمين جميع الإجراءات في مجلة للأحوال الاجتماعية؟

بالنسبة إلى إصلاح نظام التقاعد، هناك فرق كبير بين الأنظمة المساهماتية وغير مساهماتية وبين "CNRPS, CNSS" هناك ترفيع لـ "CNRPS"بينما اعتمدت "CNSS" على الأجر الأدنى، نتمنى أن يكون الترفيع في حدود 280 دينار الأجر الأدنى.

السيد الوزير، نمر إلى "CNAM" هناك قرار في توحيد الجرايات، حيث من غير المنصف أن يعمل شخصان في نفس المكتب لسنوات، ثم يحصل كل منهما على تقاعد مختلف وهذا ليس من صميم العدالة الاجتماعية.

جودة الخدمات الإدارية وهنا نعود إلى "CNAM" ومشروع بطاقة "لاباس" أين وصل هذا المشروع؟ إضافة إلى خلاص المستشفيات ونتمنى أن يتحصل مستشفى ابن الجزار على المبالغ للأدوية الخصوصية والاقتراح كان موجودا سابقا في وضع صيدلي في المراكز الجهوية لـ "CNAM" لتسهيل إمكانية التنقل وحصول المواطنين على هذه الأدوية، مع الشكر سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرًا السيد رئيس المجلس،

مرحبًا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية وكل الإطارات المرافقة له،

السيد الوزير، سأركز في مداخلتي على تمكين الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي من وسائل العمل وخاصة السيارات وأيضًا السائقين.

في كثير من الأحيان، حتى إن وجدت السيارة فإننا نفتقر إلى السائق الذي يقودها، مما يعطّل قدرة الوحدات على التحرك لزيارة المواطنين الذين يطلبون مرشدة اجتماعية للنظر في وضعياتهم الاجتماعية، ينتظر المواطنون في بعض الأحيان شهرا أو شهرين وأحيانا يصل الانتظار إلى سنة كاملة. على سبيل المثال سأتحدث عن بو سالم وبلطة بوعوان من ولاية جندوبة، إذ يعاني المواطنون من طول الانتظار للنظر في حالاتهم الاجتماعية عن طريق المرشدات الاجتماعيات.

النقطة الثانية تتعلق بتوسيع قاعدة الفقر، نحن أمام حالات يظل فيها العامل اليومي يعمل طيلة حياته ولديه أسرة وأبناء ربما اثنين أو ثلاثة، يعلّمهم وينفق عليهم حتى يتخرجوا وفيما بعد يبقون عاطلين عن العمل. هذا المواطن رغم أنه عامل يومي يصبح في وضعية حرجة، أرى أنه يمكن تخصيص منحة للعائلات التي تعاني من هذه الأوضاع إلى حين تمكن أبنائه من إيجاد شغل، ثم نسحبها منه، حيث تجده يعيش بمدخول ضعيف وعائلة مثقلة. في الحقيقة لا بد من النظر في مثل هذه الوضعيات.

بخصوص جرايات المتقاعدين سواء من "CNSS" أو "CNRPS"، التي أصبحت جراية فقر، نحن نتحدث عن أشخاص خدموا الدولة التونسية لمدة 30 أو 35 سنة ثم يجدون أنفسهم يتقاضون جرايات تقاعد ضعيفة للغاية لا تكفي لتغطية أساسيات الحياة مع ارتفاع الأسعار، فيجد نفسه معوزا، يجب أن ننظر في إمكانية تقليل نسبة الاقتطاع من هذه الجرايات.

أيضا أود إثارة مسألة الديون المتخلدة بذمة العائلات المعوزة في المستشفيات والوحدات الصحية. هناك حالات يتعالج فيها المواطن أو يجري عملية جراحية، ثم تتراكم عليه الديون إلى أن تصل إلى ستة آلاف دينار مما يمنعه من التمتع بدفتر العلاج المجاني لأن لديه ديون بالمستشفى.

بالنسبة إلى وحدة الأدوية الخصوصية بولاية جندوبة، فهي بحاجة ماسة إلى آلة تبريد مستعجلة لحفظ الأدوية بطريقة سليمة، هذا الأمر مستعجل لضمان حسن سير عمل الوحدة، مع الشكر السيد الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. القائمة الموالية تضم السيدات والسادة النواب المحترمين: رياض بلال ومنير الكموني وعبد الحافظ الوحيشي وصالح الصيادي وسيرين المرابط وفاضل بن تركية وطيب الطالبي وعلي بوزوزية وحمادي العشاري غيلاني.

المصدح للنائب المحترم السيد رياض بلال عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

السيد رياض بلال

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

اعتبارا للدور الاجتماعي الموكول للدولة ستكون مداخلتي حول جملة من النقاط ذات البعد الاجتماعي والتي تهم فئات وشرائح واسعة من التونسيين.

نقطة أولى تهم أنظمة الضمان الاجتماعي، حيث شهدت بلادنا في العشريتين الأخيرتين تغييرات ديموغرافية واقتصادية كان لها التأثير المباشر على توازن هذه الأنظمة، حيث أصبحت صناديق الضمان الاجتماعي تشكو عجزا ماليا مزمنا مما يستدعي تدخل الدولة العاجل في عديد المناسبات.

وهو ما يفرض إعادة النظر بصفة جذرية في منظومة الضمان الاجتماعي في تونس بما يكفل إعادة هيكلتها وتحسين سبل التصرف فيها وذلك بمراجعة النصوص القانونية المعتمدة ومجلس نواب الشعب على ذمتكم للقيام بذلك في إطار الثورة التشريعية المنشودة.

بإقرار التوصيات المنبثقة عن مختلف الدراسات المعدة للغرض، باعتماد مبدأ تنويع مصادر التمويل لهذه الأنظمة على غرار

التجارب المعتمدة في دول أخرى، إذ لا يخفى عليكم سيدي الوزير أن التمويل الحالي المقتصر على المساهمات من شأنه أن يهدد ديمومة هذه الأنظمة التي تعتبر مكسبا للتونسيات والتونسيين وتكرس البعد الاجتماعي للدولة.

نقطة ثانية سأتعرض فيها لأنظمة التقاعد المعتمدة حاليا والتي تضطلع بدور هام في الحفاظ على السلم الاجتماعي وذلك بضمان جراية تكفل طاقة شرائية لفئة واسعة من المواطنين، وهم المتقاعدون، جراية تضمن كرامتهم وكرامة ذويهم، مع العلم أنه بتغير التركيبة السكانية، لا تزال أعداد مهمة من العائلات التونسية تعتمد على جراية الأب المتقاعد لسد حاجياتها من معاش ودراسة وعلاج.

يشكو المتقاعد خصوصا المنخرط بصندوق الضمان الاجتماعي "CNSS" من فوارق في مبالغ الجرايات المسندة له مقارنة بالأجور التي كان يحصل عليها نتيجة لتسقيف الأجور المصرح بها والمعتمدة لاحتساب الجراية، ست مرات الأجر الأدنى.

كذلك يشكو ثلة من المتقاعدين من القطاع العام من اختلاف مبلغ جراياتهم مقارنة بنظرائهم في نفس القطاع، هناك فوارق واختلاف في جرايات موظفين يعملون في نفس المؤسسة.

وهنا ألتمس منكم سيدي الوزير، الإذن برفع هذا الحيف وتوحيد جراية تقاعد موظفي القطاع العام في أسرع الآجال وتوحيد جراياتهم وتحيينها بغض النظر عن صندوق الانخراط.

نقطة ثالثة، اسمحوا لي سيدي الوزير أن أتحدث عن مسألة خضوع جراية المتقاعدين للضريبة، حيث أن الأجراء والموظفين هم الفئة التي تكاد تكون الوحيدة من المواطنين التي أمنت موارد الدولة طوال فترة نشاطها بمبالغ الضريبة المستوجبة وبصفة شفافة ومنتظمة، باعتبار أن الخصم يكون من المورد وعليه أقترح عليكم سيدي الوزير، وبكل لطف، أن تسعوا بالطرق القانونية المعمول بها إلى تخفيف العبء الضريبي على جرايات التقاعد ولو بصفة تدريجية، فهم مواطنون أمنوا طيلة فترة نشاطهم الواجب الضريبي المحمول عليهم ويتعين على الدولة الاجتماعية في المقابل ضمان كرامتهم بتأمين مورد دخلهم بدون إثقال كاهلهم بالضرائب مع العلم أنني سأعمل على تحقيق ذلك من موقعي كعضو بمجلس نواب الشعب.

في شأن متصل بالنسبة إلى الصناديق الاجتماعية وبالمناسبة أوجه تحية لكل زملائي في الصناديق وخاصة المركز الجهوي للصندوق الوطني للتأمين على المرض بالمنستير.

بالنسبة إلى "CNSS" الرجاء مراجعة مبلغ المنحة العائلية "allocation familiale" فعندما نعلم أنها 58 دينار في الثلاثية بالنسبة إلى ثلاثة أطفال، يكون الصمت أبلغ من التعليق.

بالنسبة إلى "CNAM" لا بد من تدعيم التغطية الصحية وذلك بالتكفل بعديد الأمراض غير المتكفل بها حاليا، مع تحسين نسب التكفل.

تدخل الصندوق في الأعمال الجراحية متواضع ومحدود من حيث عدد العمليات ومن حيث المبالغ المرصودة،

يجب تفعيل أعمال الرقابة على مسدي الخدمات الصحية والنظر في آلية لردع التجاوزات التعاقدية.

يجب تفعيل بطاقة "لاباس" في أقرب الآجال، هي خطة بديلة للشغورات الكثيرة بسبب تعويض الزملاء الذين وقعت إحالتهم على التقاعد وبالتالي تخفيف الضغط على الأعوان في كافة المراكز.

وفي الختام الرجاء النظر في إمكانية تكوين أقاليم إدارية بالصندوق تماشيا مع التقسيم الترابي الجديد وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد منير الكموني، غير منتم، له دقيقتان.

السيد منير الكموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبمرافقيه الكرام،

النقطة الأولى التي أسوقها بكل مرارة أن مركز التربية المختصة بشربان لم يفتح أبوابه هذه السنة، هذا المركز المختص لرعاية المعوقين تشرف عليه جمعية لمساندة المعوقين بشربان.

مركز تكلف على ميزانية الدولة 600 مليون منذ سنة 2014، وتكفلت الجمعية بمجهودها الخاص بتأثيثه وتسييره لفترة طويلة، ووعود كثيرة تلقيناها لضم هذا المركز إلى الاتفاقية الدولية أو للمركز الدولي حتى يتسنى توفير الإطار المختص والعملة.

اليوم هذا المركز يعاني والجمعية تعاني ونطلب بإلحاح النظر في هذا الأمر.

النقطة الثانية تتعلق أيضا بالمعوقين، الرجاء دعم مركزي هبيرة وأولاد الشامخ بحافلات جديدة، لأن هذه الجهة تعاني والحافلات لم تعد قادرة على توفير هذه الخدمة للمعوقين.

النقطة الأخرى تتعلق بوضعية المتقاعدين وعملة الحظائر، هناك تأخير كبير هذه الأيام في صرف أجورهم مما سبب لهم إشكاليات في توفير تعهداتهم.

أيضا عملة الحراسة التابعين لمؤسسات التقاعد الاجتماعي المرتبطين بشركات المناولة حائرون في مصيرهم، فهل هناك رؤية لضمهم إلى الدولة؟

ضعف كبير في الموارد البشرية بالوحدات الاجتماعية وخاصة الإطار المختص نظراً لما يقومون به من جهود جبّارة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الحافظ الوحيشي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا جزيلا،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له،

سأتحدث عن الدور الاجتماعي للدولة ومقاربات التدخل الاجتماعي ومقومات السياسة الاجتماعية التي تهدف كلها إلى الدولة الاجتماعية الراعية لكل الفئات وهي من أهداف سيادة الرئيس قيس سعيد وضمن توصياته اليومية لكل المسؤولين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، غايته في ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية لفائدة جميع الشرائح في جميع مجالات التدخل، أذكر منها الشغل والعلاقات المهنية والهجرة والتونسيين بالخارج والصحة والسلامة المهنية، بعث مراكز الإدماج ومراكز الرعاية ومركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

كل هذه الجهود ترمي لهدف واحد وهو خلق مجتمع متوازن يضمن كرامة جميع المواطنين.

انطلاقا من هذه الأهداف، أريد أن أعرج على بعض الوضعيات التي تمس بشكل مباشر حياة المواطن وكرامته.

أولا، الهجرة غير المنتظمة لمواطني ومواطنات إفريقيا جنوب الصحراء ومدى تأثيرها الاجتماعي على أسلوب الحياة، في الحقيقة لها العديد من السلبيات على جميع مستويات العيش وأذكر هنا الجميع بأن يدرسوا الحالة جيدا ويقيموا تأثيراتها ونسعى جميعا إلى حل هذا المشكل قبل فوات الأوان وقبل إعطاء الفرصة لأعداء هذا الوطن لاستغلال هذا الوضع لغايات دنيئة هدفها المس من أمن هذا الوطن ومكتسباته.

وإنني أؤكد في هذا الجانب على ثقة مواطني ومواطنات معتمديتي جبنيانة والعامرة في سيادة الرئيس قيس سعيد لمتابعته لهذا الموضوع وإيجاد حل له في أقرب وقت ممكن.

الموضوع الثاني، كلفني العديد من المواطنين بعرض قضاياهم على السيد الوزير وهم من ذوي الإعاقة البصرية وحقهم في الشغل، خاصة من لديهم شهادات في التكوين على موزع الهاتف. الرجاء النظر في انتدابهم فهم يمثلون شريحة معتبرة من المجتمع ولهم الحق في العيش الكريم.

النقطة الثالثة تخص عمال الحظائر، هناك العديد من العمال الذين تم انتدابهم في بعض الوزارات لكن لم يتم قبولهم في أماكن انتدابهم لعدة تعلات وبقوا بدون شغل وبدون راتب من الحظيرة وقاموا بالاتصال بعديد الجهات ولكن إلى حد الآن لم تُحل مشكلتهم.

الموضوع الرابع، برنامج التعليم مدى الحياة، وقع تجهيز المركز منذ أكثر من سنة في جبنيانة ولم يدخل حيز الاستغلال. الرجاء التعجيل باستغلاله لحق جميع شرائح المجتمع ومكوناته في التعليم وهو ما ينادي به سيادة الرئيس قيس سعيد.

بعض التساؤلات: مدى تقدم برنامج الأمان الاجتماعي؟

ثانيا: برنامج الوزارة في تمويل ورعاية الشركات الأهلية والحرص على انطلاقها في أحسن الظروف لضمان نجاحها.

ثالثا: الشكر لسيادة الرئيس وللوزارة على بعث مكتب محلي للتقاعد والحماية الاجتماعية في جبنيانة، هل هناك برنامج لبعث مصحة للضمان الاجتماعي والأرض موجودة؟ والتفكير كذلك في بناية تضم إدارة الضمان الاجتماعي وإدارة التأمين على المرض والمكتب المحلي للتقاعد بدلاً عن الكراء لأنه باهض جدا ويكلف الدولة كثيراً، بينما لدينا أرض ومكان لبناء هذه الإدارات.

أخيرا، كنائب شعب من كتلة صوت الجمهورية عن دائرة جبنيانة العامرة، أبارك ما تقومون به لفائدة جميع الشرائح الاجتماعية وإننا مؤمنون بدور السلطة التشريعية في معاضدة ودفع السلطة التنفيذية نحو الإصلاح الشامل على جميع المستويات في إطار العمل الاجتماعي وفي جميع المجالات للانطلاق بهذا الوطن في برنامج البناء والتشييد بإمكانياتنا الذاتية وبنشر ثقافة التعويل على الذات وهي لعمري الأمر الوحيد الأنسب لبلادنا فبلادنا تعج بالخيرات ومقومات الإنتاج، المهم هو الإرادة والعمل لكسب رهان الجمهورية الجديدة.

عاش الوطن حرا منيعا أبداً الدهر والسلام.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صالح الصيادي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد صالح الصيادي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

لا بد من إرساء العدالة الاجتماعية وذلك بضمان التعايش السلمي واستقرار المناخ الاجتماعي بالسعي إلى تطوير مستوى العيش للمواطن وتوخّي سياسة اجتماعية من أجل تقليص رقعة الفقر وإدماج الفئات الضعيفة في النسيج المجتمعي ونبذ كل مظاهر الإقصاء والتهميش. فلا بد من تحسين التغطية الاجتماعية والرفع من جودة الخدمات المقدمة،

إصدار مجلة الحقوق والإجراءات في مجال الضمان الاجتماعي،

القيام بثورة تشريعية للقطاع الاجتماعي،

تفعيل دور المجلس الوطني للحوار الاجتماعي،

توحيد أنظمة التقاعد بين الصندوقين،

حذف الضريبة على جرايات المتقاعدين،

تدعيم الإدارة الجهوية بالعنصر البشري،

مراجعة التغطية للأدوية والأعمال الطبية،

مراجعة دورية لقائمة الأدوية المتكفل بها من الصندوق من طرف اللجنة الاستشارية بوزارة الشؤون الاجتماعية،

توفير الوحدات الإدارية اللازمة والضرورية لسير العمل،

إحداث مقر موحد للمركز الجهوي لـ "CNAM" بالمنستير لتسهيل الخدمات، بناء مقر والأرض موجودة.

السيد الوزير، سأتكلم اليوم عن فئة معينة من ذوي الاحتياجات الخصوصية ألا وهم أطفال القمر، وفق آخر إحصائية لسنة 2023 عددهم يتجاوز 600 شخص ويحتاجون إلى وسائل للحماية من الأشعة فوق البنفسجية لجفاف الجلد المصطبغ ولكن استرجاع المصاريف من "CNAM" أصبح لا يفي بالحاجة.

النظارات الواقية 200 دينار لمدة سنتين وغطاء الخوذة للوقاية 600 دينار لمدة ثلاث سنوات، هذه الخوذة تتكون من قماش يمكن أن يتلف في أي وقت، مع زجاج يمكن أن ينكسر بسهولة، بالإضافة إلى مروحة وبطارية قابلين للعطب، فمبلغ 610 دينار لمدة ثلاث سنوات لا يفي بالحاجة علما أن سعرها في فرنسا هو 1170 أورو.

لكن المشكلة الأكبر بالنسبة إليهم هي أن وسائل الحماية غير متوفرة في تونس، عند استلام "bon de commande" من "CNAM" لذلك لا بد للدولة من توفيرها.

هؤلاء الأطفال يستعملون المراهم كوسيلة وقاية ضرورية وسعرها يتراوح بين 80 و100 دينار لكل واحدة ويجب استعمالها من أربع إلى ست مرات يوميا. فلماذا لا يتم استرجاع مصاريفها من طرف "CNAM" باعتبارها من الكماليات؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد الفاضل بن تركية عن الكتلة الوطنية المستقلة، لديه ثلاث دقائق.

السيد الفاضل بن تركية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق،

من أهم برامجكم حسب التقرير الاهتمام بذوي الاحتياجات الخصوصية، أود اليوم التحدث في هذا الموضوع، مثلا يوجد مقر في

قليبية كبير من ناحية المساحة ولكنه صغير من ناحية الواجبات والالتزامات.

هذا المقر نجد فيه ثلاث جمعيات: الجمعية العامة للقاصرين على الحركة العضوية وجمعية القاصرين ذهنيا وجمعية الصم والبكم.

نبدأ بالاسم مثلا: جمعية القاصرين على الحركة العضوية، ترغب الوزارة في تحويلها إلى مؤسسة، أنتم كوزارة لم تستطيعوا الوقوف مع الجمعية وتلبية طلباتهم حتى تحويلها إلى مؤسسة. على الأقل عندما كانت جمعية، كنا نحن وبعض أهل الخير نساهم ونقدم يد المساعدة.

700 دينار التي كانت تدفعها الوزارة سنويا على كل طفل مسجّل، ماذا يمكن أن تفعل؟ ورغم ذلك كانوا يوفرون الأكل والشرب ولكن الآن لا سبيل لمن تنادي.

هل بتحويل الاسم من جمعية إلى مؤسسة هناك تعهّد من الوزارة بتوفير جميع المصاريف والحاجيات الأساسية والعمل بجودة مطلوبة؟

السيد الوزير، هل تعلمون بالنقص الكبير في الأعوان والموظفين والعاملين والمختصين في اختصاص الطب النفسي والنطق وتقنيات السمع والحركة؟

نطلب منكم إعطاء هذا الملف الأهمية اللازمة وانتداب وتعيين كوادر وموظفين ومختصين لكي يستطيع المركز القيام بعمله في أحسن الظروف.

السيد الوزير، أنت تعلم أن الطفل ذو الاحتياجات الخاصة يتألم ويعاني وإذا لم توفَّر له الاحتياجات اللازمة فإن عائلته وخاصة والدته ستعاني الأمرين، لا نوم ليلا ولا نهارا بسبب العناية بابنها أما إذا أضفنا مشكلة النقل غير المتوفر صباحا فهنا الكارثة.

هذا المركز في قليبية قدم مطلبا للحصول على حافلة نقل وعدتموهم بحافلة نقل وهم إلى حد الآن ينتظرونها.

أنتم تعلمون أن وسائل النقل الخاصة لا تقبل نقل هذا النوع من الحالات نظرا إلى ظروف خاصة لا نفهمها.

في الأخير، إذا تحدثنا عن الطفل المريض الذي يفقد أحد والديه وهو من ذوي الاحتياجات الخصوصية، هنا أرفع يدي إلى السماء وأقول...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد الطيب الطالبي عن كتلة لينتصر الشعب، له دقيقتان.

السيد الطيب الطالبي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، ارتفعت نسب الفقر في تونس في السنوات الأخيرة حيث تشير آخر الإحصائيات إلى أكثر من 23% رغم مجهودات الدولة ومجهودات وزارتكم، إلا أن هذه المجهودات لم تقض على الفقر ولا على البطالة، فجرايات العائلات المعوزة والتعريفات المنخفضة لا تفي بالحاجة ولا تقضي على هذا الفقر.

سيدي الوزير، هنا نطالبكم بمراجعة مقاييس إسناد هذه الجرايات بطاقة العلاج الصفراء والبيضاء، فهناك عدة خروقات وعديد العائلات المعوزة لا تعرف الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية حتى تتصل بها للحصول عليها، في حين هناك آخرون لهم الإمكانيات وليسوا في حاجة لهذه الجرايات وهذه الدفاتر البيضاء والصفراء.

جهة القيروان ولاية شاسعة جدا، و20 مرشدا اجتماعيا غير كاف لتغطية هذا المجال ويظل عملهم منقوصا، نطالب سيادتكم بمزيد توفير مرشدين اجتماعيين لتكون النجاعة أكثر والتغطية أشمل ومعالجة الملفات أسرع لأنها تستغرق أشهرا عديدة.

نقطة أخرى بخصوص "les polycliniques" الموجودة في العمران وسوسة، فالمرضى ومتلقي الأدوية يعانون مأساة كبيرة من طول صف الانتظار وهم يأتون من ولايات أخرى منذ الثالثة أو الرابعة صباحا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حمادي العشاري الغيلاني غير منتم، له دقيقتان.

السيد حمادي العشاري الغيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير للجميع،

السيد الوزير، أصبح إحداث فرعي "CNSS" و"CNRPS" في معتمدية سبيطلة ضرورة ملحة خاصة أن فضاء "CNAM" فضاء شاسع ويمكن أن يسع هذين الفرعين وهو غير مستغل بطريقة جيدة حتى تصبح عبارة عن فضاء للخدمات الاجتماعية.

النقطة الثانية تخص أصحاب الجرايات الذين أفنوا أعمارهم في خدمة الإدارة التونسية وحين تقاعدوا وجدوا أنفسهم إما من أصحاب جرايات الشيخوخة أو الجرايات الضعيفة، لأنه عمل أكثر من 20 سنة على حساب الحظيرة أو بطريقة هشة وحين يتقاعد لا يجد الجراية حتى من أجل شراء الدواء وتحسين ظروفه المعيشية.

بالنسبة إلى بطاقات العلاج المجانية أو التعريفة المنخفضة فقد كانت تسند عن طريق اللجنة المحلية وأصبحت الآن تسند بطريقة فردية عن طريق المرشد، فالرجاء مراجعة هذه المسألة.

بالنسبة إلى مصحة الأدوية الخصوصية بالقصرين فقد تمت الموافقة وتوفير المقر ولكنها لم تنطلق خاصة أنها مصحة أدوية خصوصية للوسط الغربي.

بالنسبة إلى ذوي الاحتياجات الخصوصية فهم يسألونك عن حصة الانتدابات لإدماجهم في الوظيفة العمومية، فمنذ سنوات لم يقع الإعلان عنها في وزارة الشؤون الاجتماعية، فمتى ستعيرونهم لفتة لإيجاد موقع قدم في الوظيفة العمومية؟

أخيرا، نحن مع الناس الذين يقدمون للبلاد وإن شاء الله يأخذ كل الموظف حقه على أساس من العدل والمساواة، شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، القائمة الموالية تضم السيدات والسادة النواب المحترمين: صالح السالمي وخالد حكيم مبروكي وغسان يامون ونورة الشبراك وعلي زغدود ومنصف معلول وريم الصغير ومحمد أمين المباركي وعصام البحري الجابري ومحمد بن سعيد.

المصدح للنائب المحترم السيد خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أود في مداخلتي هذه أن أطرح موضوعا في غاية الأهمية يتعلق بفئة من المواطنين التونسيين وهم من ذوي الإعاقة وأود أن أؤكد أن هؤلاء الأفراد ليسوا مجرد فئة تحتاج إلى رعاية، بل هم جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع يملكون إمكانيات وقدرات يمكن أن تساهم بشكل فعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ورغم ذلك لا تزال بعض السياسات في بعض الأحيان تضعهم في إطار العجز وعدم القدرة على المشاركة في ميادين العمل المختلفة وهو ما يستدعي إعادة النظر في كيفية التعامل معهم، فالأشخاص من ذوي الإعاقة يمثلون طاقة مهدورة يجب أن نستثمر فيها ونتعامل معها كقوى منتجة قادرة على الإسهام في المجتمع وليس كعبء عليه. لذلك يجب أن تركز على تعزيز مهاراتهم وقدراتهم لتمكينهم من أن يكونوا جزءا فاعلا في مسيرة التنمية الوطنية.

منذ أكثر من ست سنوات لم يتم فتح مناظرات تشغيل مخصصة للأشخاص من ذوي الإعاقة في وزارتكم وهو ما أسهم في زيادة نسب البطالة في صفوفهم، لذا من الضروري أن نتساءل متى سيتم فتح مناظرة تشغيل للأشخاص من ذوي الإعاقة؟

إن التطورات التكنولوجية الأخيرة فتحت مجالات واسعة للعمل في قطاعات جديدة، فهل الوزارة بصدد تحديث السياسات الخاصة بتوظيف الأشخاص من ذوي الإعاقة بما يتناسب مع هذه المتغيرات، خصوصا في المجالات التي أصبحت تعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا؟ هل تمتلك وزارتكم بيانات دقيقة وشاملة حول نسب تشغيل الأشخاص من ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص؟ وما هو تقييمكم العام حول مدى التزام المؤسسات بنسبة 2%؟ وهل هناك متابعات فعالة لضمان تطبيق هذه النسبة في المؤسسات المختلفة؟

هل تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بإطلاق حملات توعوية وتثقيفية لتغيير المفاهيم الخاطئة والمعتقدات السائدة في المجتمع حول قدرات الأشخاص من ذوي الإعاقة؟ وهل لدى الوزارة برامج للتعاون مع وسائل الإعلام والمجتمع المدني في هذا المجال؟

ثانيا، فيما يتعلق بمراكز رعاية وتكوين وتأهيل الأشخاص من ذوي الإعاقة فقد تلقيت العديد من الشكايات حول افتقار بعض المراكز إلى الكوادر التربوية المختصة، بالإضافة إلى غياب الكثير من الوسائل التعليمية والتأهيلية اللازمة لتنمية مهارات هذه الفئة.

ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتحسين الخدمات والرعاية والتعليم في هذا المركز؟ وهل توجد خطط لزيادة عدد الأعوان التربويين المختصين في التربية المختصة؟ وهل تعمل الوزارات على تدريب الكوادر العاملة في هذه المراكز بشكل دوري؟ وما هي الخطط لتحسين التجهيزات والظروف المادية لهذه المراكز؟ وهل هناك ميزانية مخصصة لهذا الأمر؟

هل توجد آليات للمتابعة والمراقبة الدورية للأنشطة التربوية في هذه المراكز؟ وما هي المعايير المتبعة لتقييم فعالية هذه الأنشطة بتطوير المهارات المعرفية والاجتماعية للأشخاص من ذوي الإعاقة؟

فيما يتعلق بالجهاز الاجتماعي، هل هناك برامج تهدف إلى إدماج الأشخاص من ذوي الإعاقة في المجتمع بشكل واسع، سواء في التعليم أو العمل أو الأنشطة الثقافية والرياضية؟

على المستوى المحلي في سيدي بوزيد، تدعيم الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي في السعيدة على الأقل بعدد إثنين أخصائيين اجتماعيين، بناء مقر للوحدة المذكورة، تخصيص سيارات للوحدة المحلية للعمل الميداني، توسعة مقر الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد علي زغدود، له دقيقتان.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية وإطارات الوزارة والوفد المرافق،

في إطار الدور الاجتماعي للدولة وعملا بتوصيات السيد رئيس الجمهورية في حفظ كرامة المواطن التونسي، فإن معتمدية بنقردان وتحديدا العائلات المعوزة ومحدودة الدخل وذوي الإعاقة يطالبون بتوسيع خدمات الشؤون الاجتماعية، خاصة أن عددا كبيرا منهم يشتكي من رفض مطالبهم في عديد المناسبات، رغم حاجتهم الأكيدة لها، من أرامل وأيتام وأصحاب إعاقة متعددة ومسنين.

سيدي الوزير، نرجو منكم التدخل لتوسيع دائرة المنح وبطاقات العلاج المجاني وخاصة لحاملي الإعاقة، لأن هذه الجهة فيها جزء كبير من العائلات التي تعاني من الفقر والخصاصة وهنالك تشدد كبير من قبل مصالحكم في المعاينات الاجتماعية وحالة عدم رضا في الجهة خاصة مع توسع دائرة الفقر وغياب فرص الشغل والتنمية.

سيدي الوزير، يقدم فرع الاتحاد التونسي لإعانة الأشخاص القاصرين ذهنيا بن قردان خدمات تأطير وتأهيل لعديد الوضعيات ذات الإعاقة المتوسطة والعميقة عبر ورشات مختصة وكذلك مركز علاج طبيعي إلا أنه في الفترة الأخيرة تمت إحالة كل الإطار العامل إلى المركز النموذجي، مما أدى إلى حرمانهم من كل الخدمات الصحية والبيداغوجية والخدمية وبالتالي أصبح الفرع يفتقر إلى كل الإطارات المسيرة له.

سيدي الوزير، أرجو منكم التدخل لتمكين هذا الفرع من إطار تسيير يتمثل في سائق ومختص في العلاج ومكون في الفلاحة وثلاث مربيات تأهيل وإدماج وعامل نظافة، كما نعلم سيادتكم أن منحة فرع بن قردان للاتحاد التونسي للأشخاص القاصرين ذهنيا متوقفة منذ 22 سنة، نلتمس منكم الإذن لمصالحكم بتمكينهم من منحة التسيير.

سيدي الوزير، هذا الفرع مكسب للجهة ويقدم الخدمة لعديد الأشخاص الذين يعانون من إعاقة متوسطة وعميقة، ويعتبر مكسبا للجهة، لذلك نرجو منكم إيلاءه الاهتمام اللازم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد غسان يامون عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد غسان يامون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية وكافة إطارات الوزارة في رحاب مجلس نواب الشعب،

أردت أن أتحدث اليوم عن معاناة المصابين بمرض السرطان في جزيرة جربة، عافانا وعافاكم الله، وتحملهم لعبء التنقل للحصول على حصتهم من الأدوية الخصوصية من مدينة صفاقس على بعد 250 كم ذهابا وايابا، ينطلقون على الساعة الرابعة فجرا ليستلموه في صفوف طويلة وشكرا لوزارة الشؤون الاجتماعية لتفاعلها وتقريبها نسبيا هذه السنة إلى قابس في مرحلة أولى ثم مركز ولاية مدنين في مرحلة ثانية ونود أن تكون مساحة الأدوية الخصوصية في مركز ولاية مدنين مفتوحة للعموم في أقرب فرصة. كما سبق أن زارنا السيد رئيس الحكومة الحالي الذي كان في السابق وزيرا للشؤون الاجتماعية ووعد بفتحها في أقرب الآجال، فالرجاء أن تتركز بها الموارد البشرية والتجهيزات حتى تنطلق في عملها.

سيدي الوزير، لدينا اقتراح في جزيرة جربة، نحن مستعدون كمجتمع مدني وأهالي أن نوفر المقر وكل التجهيزات وفي المقابل إن أمكن أن توفر لنا وزارة الشؤون الاجتماعية مصحة للأدوية الخصوصية بجزيرة جربة وهذا مقترح أنقله لكم من أناس يرغبون في عمل الخير في جزيرة جربة ومستعدون لتقريب الخدمات لمرضانا المصابين بمرض السرطان، شكرا سيدي الوزير ونتمنى أن يحظى مقترحنا هذا بتفاعلكم والقبول، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد المنصف معلول عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان.

السيد المنصف معلول

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للسادة النواب الحضور،

نرحب بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والإطار المرافق له،

حول إشكالية بطاقة العلاج، في بعض الأحيان تكون الأم لها بطاقة علاج ويسحب اسم ابنها منها حتى إن كان يزاول مهنة عادية وبسيطة جدا وفي بعض الأوقات يغادر العمل الذي لم يوفر له بطاقة العلاج، فالرجاء سيدي الوزير، مراجعة النظر في هذه الحالات، فهي لديها بطاقة علاج وتهتم بأطفالها طوال الوقت، ثم إن التحق الابن أو البنت بعمل ما يتم شطب الاسم ويتوقف العمل بتلك البطاقة والبدء من جديد وعاينا حالات اجتماعية قاسية جدا وأحيانا تكون في حالة مرضية مزمنة وهذا موثق عندنا وموجود، فالرجاء مراجعة هذه المسألة.

سيدي الوزير، الشخص الذي يسعى للحصول على بطاقة العلاج سواء صفراء أو بيضاء وتكون ظروفه سيئة، فيتعرض إلى تعطيلات كثيرة تتجاوز العام، إذا كان في حاجة نمكنه من هذه البطاقة وإن لم تتوفر فيه الشروط نعلمه مع تحديد الأسباب،

في بعض الأحيان يتم رفض البطاقة دون الإعلام بالسبب، لماذا؟ وكيف؟ أي أمور غامضة لا نعلم بشي، بعد عام أو اثنين يخبرونه بأنه مرفوض منذ مدة، فالرجاء محاولة التسريع ومنح البطاقة لمن تتوفر فيه الشروط ونعلم من تم رفضه بالأسباب وأن ذلك خارج القانون ونحن معكم في هذا الشأن.

من المعاقين من لم يتحصل على بطاقة علاج، هو من ذوي الهمم ولا يستطيع المشي ويتنقل بالكرسي المتحرك ويسعى إلى الحصول على دفتر علاج...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد أمين مباركي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق،

الرجاء ممن يغير مقعده أن يعلمنا بذلك كتابة.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية وكل إطارات الوزارة،

في البداية أقدم تحية شكر وتقدير لكل إطارات جمعية الأمل لرعاية المعاقين بمعتمدية جدليان من ولاية القصرين وجمعية الأمل لرعاية المعاقين بمعتمدية السبيبة من ولايات القصرين، رغم النقص في الميزانية والضعف إلا أنهم يقدمون مردودا ممتازا.

سيدي الوزير، رسالة من كل أهالي دائرتي خاصة أصحاب الإعاقة: إلى حد هذه اللحظة لم يتم مدهم بشهادة الإعاقة، عليكم بمراجعة الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بالقصرين، فشهادات العلاج المجاني تقدم من خلال طلب عروض حتى تفهم الأمر، فيجب فتح بحث وتحقيق في هذا وسأريكم فيما بعد الفيديوهات حيث أتنقل وأقوم بعمل ميداني، كل الناس يشتكون وإن لزم الأمر سيدي الوزير نلغي سياسة الأوراق ونعتمد الرقمنة في الشؤون الاجتماعية، حتى يقدم كل فرد مطلبه من منزله مثلا في منحة الشيخوخة أو في شهادة العلاج المجاني، فحين يقدم مطلبا على هذه الورقة فإن وراءها عدة أشياء أخرى وإن شاء الله يتم النظر في هذا المطلب.

سيدي الوزير، حول موضوع انتداب الأخصائيين الاجتماعيين، فإن معتمدية سبيبة فيها سبع عمادات و50,000 ساكن فيها أخصائيين اثنين، معتمدية جدليان فيها خمس عمادات وتعد 25,000 ساكن وفيها أخصائي واحد، العيون تعد 23,000 ساكن وبها ست عمادات فيها أخصائيين اثنين،

فالرجاء تدعيمهم بالأخصائيين الاجتماعيين حتى يمكنهم التطوير في عملهم ويصلون إلى كل المواطنين، فلا نلومهم إنما نعذرهم، لأن هناك نقصا كبيرا خاصة أنهم ليست لهم سيارات ولا سائقين وإن شاء الله تتم الاستجابة لهذا المطلب خاصة أن الدائرة والقصرين فيها جدليان ثاني أفقر معتمدية وأيضا حاسي الفريد والعيون وإن شاء الله يتم النظر في هذا المطلب السيد الوزير.

وفقنا الله جميعا ونسعى لمساعدتكم ومساندتكم لما فيه صالح تونس وإن شاء الله تونس غدوة خير وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد بن سعيد عن كتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد محمد بن سعيد

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير للجميع،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والإطارات المرافقة،

نظرا إلى عدم وجود بعض المرافق العمومية الضرورية مثل "CNRPS" و"CNSS" و"CNAM" بمعتمدية الهوارية نطالب على الأقل بمساعدتنا مع رئاسة الحكومة لإحداث دار خدمات بهذه المنطقة علما أن المبنى والفضاء متوفر.

أريد أن أتحدث اليوم عن بعض الممارسات التي نراها والتنكيل المسلط على الشغالين والطبقة الشغيلة على مرأى ومسمع من وزارة الشؤون الاجتماعية، خاصة أن هناك هيكلا في وزارة الشؤون الاجتماعية وهو التفقدية العامة للشغل التي أوكل لها الدور لمراقبة كل المؤجرين ورجال الأعمال فيما يخص المخالفات الشغلية.

يعرف الجميع اليوم أن الشغالين لا ينتفعون بالمساهمات الاجتماعية الحقيقية للأجور الخام الفعلية للعمال، يكمل العامل اليوم مسيرة عملية تفوق أحيانا 30 سنة والمفروض أن نكرمه ونجازيه عليها لكنه يجد نفسه بأجر زهيد لا يوفر أبسط مستلزمات الحياة.

اليوم رجاء النظر في هذا الإشكال، فمن غير المعقول أن نبقى نشاهد هذه الظاهرة التي نعرفها جميعا.

إشكال آخر فيما يخص جبر الضرر الذي يقع تحديده ويبقى لعشر وعشرين وثلاثين سنة بنفس القيمة، رغم أن قيمة الدينار في الوقت الذي صدر فيه الحكم وتحدد فيه الضرر وأجر السيد المتضرر في حادث الشغل، إلا أنه لا يقع تحيينه، رجاء السيد الوزير لو يوجد قانون في هذا الإطار فليتم تنقيحه وتعديله ليقع تحيين الأجر بعنوان جبر الضرر كل خمس أو عشر سنوات بما يتماشى مع قيمة الدينار في ذلك الوقت وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة ريم الصغير غير منتمية، لها ثلاث دقائق.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

وسلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد بمؤسستيه،

سيدي الوزير، أين الوزارة من الأمر الترتيبي الذي يخص ذوي الاحتياجات الخاصة الذي أفرغ الامتياز بالأصول والفروع وتحديد الإعاقة؟

كيف يتم تجسيد 2% نسبة التشغيل لذوي الإعاقة في مؤسساتنا العمومية؟

كنت صرحت أنه لا يوجد انتداب خلال هذا العام؟ فلا داعي أن أسأل عن هذه النوعية من خريجي ذوي الإعاقة إن كان سيتم إدماجهم أم لا.

شركة الاتصالات والخدمات أكبر شركة مناولة فيها هذه الفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة وهم يسألون إن كانت هناك إمكانية للإدماج.

حول ترسيم عمال الحظائر الغابية لذوي الاحتياجات الخاصة وهم كثُرٌ في تونس.

سأتحدث عن مركز التربية المختصة بمنزل بوزلفة لذوي الإعاقة وهو أنموذج وفخر للوطن القبلي، فيه تثمين قطع الغيار وصناعة الفخار وهم يحلمون الآن بإدراج ذوي الإعاقة العميقة في التربية الفلاحية ولكن الدولة لم تمكنهم من قطعة فلاحية.

يعاني مركز ذوي الاحتياجات الخصوصية بالميدة الويلات من اهتراء أسطول النقل، ليس أسطولا إنما هو سيارة بسيطة جدا ما يعبر عنها بـ "mini bus"، شكرا ودام عزكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عصام البحري الجابري عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان.

السيد عصام البحري الجابري

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له،

في البداية نثمن دور وزارتكم بعد انطلاق مركز الأدوية الخصوصية، وهي اتفاقية مع وزارة الدفاع في ولاية قابس وعلينا أن نشكر كافة الإطارات والمتدخلين المركزية والجهوية بعد أن رأى هذا المشروع النور بعد سنوات كثيرة من الانتظار وانتهت معاناة الكثيرين من مرضى السرطان في الانتقال، نثمن مجهودات وزارتكم الموقرة وإن شاء الله سيدي الوزير ننتظر الزيارة مع السيد وزير الدفاع للدعم لهذا المركز، وهو صراحة مكسب للجنوب الشرقي خاصة أن تظافر الجهود يعطي دائما نتيجة.

سيدي الوزير، نتمنى أن تزوروا مركز "CNSS" إذ يوجد مركز واحد في ولاية قابس وسترون الاكتظاظ الكبير والمطلب هو إحداث الفرع الثاني لقابس الكبرى، فهو مركز واحد للمدينة والفرع الثاني هو مطلب للجهة لكثرة الاكتظاظ وإن شاء الله تعاين ذلك على عين المكان.

إقليم "CNRPS" وإن شاء الله يتم تركيز الإقليم هذه المرة في ولاية قابس بمعايير موضوعية وهذا أحد المطالب الجهوية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، القائمة الموالية تضم السيدات والسادة النواب المحترمين: شفيق الزعفوري وأسماء درويش وزينة جيب الله ويوسف التومي وحمدي بن عبد العالي والنوري الجريدي ورضا الدلاعي وحاتم الهواوي وفتحي المشرقي ووليد الحاجي.

المصدح للنائب المحترم السيد شفيق الزعفوري عن كتلة لينتصر الشعب، له دقيقتان.

السيد شفيق الزعفوري

شكرا سيادة الرئيس،

مرحبا بالجميع،

مرحبا السيد وزير الشؤون الاجتماعية وكل الوفد المرافق له،

أولا، نثمن مجهود السيد المدير الجهوي لولاية سيدي بوزيد وكافة أعوان إدارته لأداء واجبهم كما يجب بالرغم من كل الصعوبات.

أولا إحداث وحدة الأدوية الخصوصية بسيدي بوزيد.

ثانيا ومن خلال معاينة شخصية واطلاعنا على كيفية العمل والاكتظاظ الموجود بمعتمدية سيدي بوزيد الغربية في إدارتهم، توسعة مقر الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعية بسيدي بوزيد الغربية، إضافة إلى دعم موارده البشرية.

المعتمدية بها أخصائيين اجتماعيين، كما هو معلوم ولاية سيدي بوزيد هي منطقة فلاحية ومن المميزات التي فيها على مستوى التوزع الديموغرافي في كامل الولايةوهي مساحة مهمة في الجمهورية ولا توجد كثافة سكنية في منطقة دون أخرى والولاية بأكملها بها تجمعات سكانية، بما معناه أن سيارة وحيدة على معتمديتيْن غير كافية، فهذه السيارات كما أسميتها بالأمس مع السيدة وزيرة المرأة لا تسمى سيارات وظيفية بل تسمى سيارات إنسانية، لأنها تقوم بمهامها الإنسانية داخل البلاد ككل.

ثالثا، عمل مجموعة من عملة الغابات لمدة أربعين سنة إلا أنه تمت تسوية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة أسماء درويش غير منتمية، لها دقيقتان.

السيدة أسماء درويش

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والإطار المرافق له،

أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية في الآونة الأخيرة عن قرارها بتغيير بطاقة الإعاقة إلى النسخة البيومترية، خطوة تواكب العصر وتساهم بشكل كبير في تحسين خدمة ذوي الإعاقة وتسهيل المعاملات الإدارية، فضلا عن تعزيز ضمان حقوقهم باستخدام أحدث التقنيات، إلا أنه وحتى اللحظة لم يترجم هذا القرار إلى واقع ملموس ما يثير التساؤلات التالية:

متى سيتم تنفيذ قرار وزارة الشؤون الاجتماعية القاضي بتغيير بطاقة الإعاقة إلى نسخة بيومترية؟ هل حددت الوزارة خطة زمنية واضحة لهذا التحول؟ وما هي المدة المتوقعة لإتمام هذه العملية على أكمل وجه؟ هل سيتناول التغيير شكل البطاقة فقط أم سيشمل مضمونها أيضا؟

ثم إن من القضايا الجوهرية المتعلقة ببطاقة الإعاقة هو الوعي الكافي لدى الموظفين في الإدارات العامة بشأن حقوق حاملي هذه البطاقة، ففي العديد من الأحيان نجد أن الموظفين غير ملمين تماما بمحتوى البطاقة وبالقوانين والحقوق التي تترتب عليها، مما يؤدي إلى معاملة غير لائقة أو تأخير في تقديم التسهيلات التي يتوجب عليهم توفيرها.

سؤالي لك سيدي الوزير، هل يتم تنظيم برامج تدريبية مستمرة للموظفين لضمان معرفتهم بحقوق حاملي بطاقة الإعاقة؟ وما هي الإجراءات المتخذة لضمان إلمامهم بكل تفاصيل هذه الحقوق؟

كيف يمكن ضمان تطبيق هذه الحقوق في جميع القطاعات؟ وهل توجد آليات قانونية ميسرة لتقديم شكايات من حاملي بطاقة الإعاقة في حال تعرضهم للامتياز أو الإقصاء؟

سيدي الوزير، نطلب منكم اليوم مراجعة شروط منح الامتياز الجبائي لتوريد السيارات للأشخاص ذوي الإعاقة لأنه امتياز يمنح لحاملي بطاقة الإعاقة بأنواعها دون استثناء كتعويض على حرمان إلاهي، "حاجة من عند ربي"، كما نقول "قدر الله وما شاء فعل"، فلا نحرمهم نحن أيضا فسواء كانت له رخصة سياقة أو يستعين بمرافق من الأصول أو الفروع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة زينة جيب الله عن كتلة الأمانة والعمل، لها ثلاث دقائق.

السيدة زينة جيب الله

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير، ومرحبا بكافة الوفد المرافق لكم،

في عرض مهمة وزارتكم تطرقتم إلى العديد من البرامج المهمة التي تبرز الإحاطة أكثر بالفئة الضعيفة والمنسية تقريبا وهذا يحتسب لكم لكنه الجانب المشرق والمضيء وأنا سأحدثك عن الواقع المؤلم والحزين، يؤسفني سيدي الوزير أنكم لم تتطرقوا إلى مجلة الشغل.

لماذا تغافلتم أو تعمدتم عدم التطرق إلى تسوية وضعية عمال المناولة في القطاعين الخاص والعام؟

قلتم في مداخلتكم أن وزارتكم تتماهى مع سياسة رئيس الجمهورية قيس سعيد، والحال أن الرئيس تطرق لهذا الموضوع في العديد من المناسبات وما فتئ يصر ويلح في كل مناسبة على ضرورة القطع مع نظام العبودية والمتاجرة بالذات البشرية.

سيدي الوزير، العديد من العمال يقع طردهم بطريقة تعسفية، من يحميهم؟ يتم نقل البعض منهم بطريقة غير قانونية من أماكن عملهم وهرسلتهم، من يدافع عنهم؟ المتعاقد مع شركة المناولة في القطاع الخاص الشهر الأول يحرم من الخلاص، يعني الشهر الأول عبارة عن "ضمد"، كأنه قد اكترى محلا، من يضمن كرامتهم؟

أطرح كل هذه الأسئلة لأن دور تفقدية الشغل للأسف شبه مفقود ومغيب، مع احترامي للبعض واقتصر على فض النزاعات الشغلية التي أعتبر أنها فشلت فيها أيضا، حيث يتم طرد العمال والعديد منهم لا يتمتع بالتغطية الاجتماعية خاصة المتعاقدين مع المناولة. أين هو الدور الرقابي لهذه التفقدية؟ إذا كانت القوانين هي التي كبلتها سيدي الوزير فالقانون ليس قرآنا ويمكننا تغييره.

قلتم في إجابتكم على سؤال كتابي كنت قد تقدمت به حول وضعية العمال بنظام المناولة في القطاعين، أنكم بصدد إعداد رؤى وتصورات للآليات القانونية الكفيلة بالتصدي لكل أشكال العمل الهش، كم يلزمنا من وقت سيدي الوزير حتى يتم تنقيح مجلة الشغل؟

الآلاف المؤلفة اليوم يتابعون جلستكم وينتظرون إجابة واضحة وصريحة في هذا الخصوص وأريدها أن تكون الإجابة اليوم في مستوى تطلعات هؤلاء الناس وإلا سأقولها بصريح العبارة: ستجد هذه الآلاف المؤلفة حول محيط وزارتكم في قادم الأيام إذا تواصل هذا التعطيل، ليس تهديدا وليس تحريضا ولكنها الحقيقة، لأن الوضع متوتر جدا وموكول عليكم الإجابة اليوم حتى نحافظ على السلم الاجتماعي والأمن القومي بالبلاد التونسية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، بناء على تعليمات السيد رئيس الجمهورية بتاريخ 28 أكتوبر 2024 بخصوص هيكلة الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي، نرجو منكم مدّنا بتقرير حول مدى التقدم في هذا الموضوع وما هو النظام القانوني المقترح؟

كما نود معرفة البرامج التي سيتم تنفيذها من قبل المؤسسة الجديدة، خاصة أنها تمتلك حاليًا خبرة ميدانية كبيرة في تنفيذ البرامج التنموية وإنجاز موارد الرزق، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، الزيادة في المنح المخصصة للعائلات المعوزة من 180 دينارا إلى 260 دينارا، خطوة جيدة جدا ولكن إذا قارناها بـ "SMIG" في تونس نجد أن هذه المنحة لا تزال غير كافية ولم تصل إلى "SMIG" بعد وغير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية. نعلم جيدا إمكانيات الدولة التونسية ولكن نأمل أن يتم التفكير في رفع هذه المنحة لأن 260 دينار بصراحة لا تكفي حتى لتغطية تكلفة الإيجار.

النقطة الثالثة، بالنسبة إلى المنح المسندة لذوي الاحتياجات الخصوصية، فإن وضعها دائما في نفس خانة المنح المخصصة للعائلات المعوزة غير ملائم. نأمل أن يتم تخصيص هذه المنح في خانة لذوي الاحتياجات الخصوصية.

النقطة الرابعة، لماذا لا يتم اعتماد عفو جبائي في موضوع الضمان الاجتماعي؟ هناك العديد من المواطنين الذين يعانون خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية ويحتاجون إلى مثل هذا العفو لتخفيف أعبائهم المالية.

النقطة الأخيرة تتعلق بالمعرفات الجبائية التي تحرم المعوقين من المنح بتعلة أن رئيس العائلة يملك "باتيندا"، يحرم المعاق من المنحة، بل حتى من يملك معرفا جبائيا حتى وإن كان مرتبطا بنشاط صغير جدا لا يضمن دخلا كافيا، من ذوي الاحتياجات الخصوصية من يستحقون المساعدة بقطع النظر عن المعرف الجبائي لأوليائهم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حمدي بن عبد العالي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له دقيقتان.

السيد حمدي بن عبد العالي

شكرا السيد الرئيس،

زميلاتي وزملائي،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق لكم،

أبدأ مداخلتي بالسؤال الكتابي الذي وجهته لوزارتكم حول مدى تقدم مشروع إحداث مقر لفروع الصناديق الاجتماعية بمدينة المكنين؟

كانت الإجابة تشير إلى أن المسافة بين مدينة المكنين والمكتب المحلي للصندوق بمدينة قصر هلال لا تتجاوز 2 كيلومتر ومراعاة لمتطلبات حوكمة التصرف وترشيد النفقات فإن الصندوق لا يرى جدوى من إحداث فرع بمدينة المكنين.

رجاء أريد أن أعرف هل من أجابني على دراية كافية بمدينة المكنين وقصر هلال أم لا؟ أود أن أوضح أن المسافة الفعلية بين المكنين وقصر هلال تصل إلى 23 كيلومترا ومعتمدية المكنين تضم سبع بلديات وحتى إن كانت المسافة الفاصلة هو أحد المعايير لإحداث الصناديق فهو أكيد ليس المهم، لأن عدد سكانها قرابة 120 ألف ساكن. بينما معتمدية قصر هلال والمعتمديات التابعة لهذه الصناديق يفوق 120 ألف ساكن.

أقول للسيد الذي أجابني أن يطلع على الازدحام والضغط حتى على الإداريين في قصر هلال، كما أن هذا الموضوع مطروح منذ سنة 2016 وقد وفرت بلدية المكنين قطعة أرض لفائدة وزارة الشؤون الاجتماعية التي تعهدت بإحداث مركب إداري للخدمات الاجتماعية، ثم يقول لا نرى جدوى، ما هذه الإجابة؟

لذا السيد الوزير، أرجو منكم إعادة النظر في هذا الموضوع والعمل على إحداث مكتب محلي للصندوق بالمكنين مع العلم أن البلدية وفرت الأرض ونحن مستعدون مع المجتمع المدني لمد يد المساعدة للبناء.

النقطة الثانية، في مشروع المالية لسنة 2025، هناك مبادرات إيجابية تخص العاملات الفلاحيات وضحايا حوادث المرور ومن فقد عمله لأسباب اقتصادية، نثمن هذه المبادرات ولكن نأمل أن يتم التفكير أيضا في إنشاء صندوق لدعم ضحايا العنف الشديد، حيث يواجه المتضررون صعوبة في الحصول على التعويضات.

أخيرا، نطلب منكم بكل لطف مزيدا من الاهتمام بالجمعيات ذات البعد الاجتماعي، تقديرا لدورها النبيل في التكفل ورعاية ذوي الاحتياجات الخصوصية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد النوري الجريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق.

السيد النوري الجريدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له،

في البداية أتوجه بالشكر الجزيل للسيدة المديرة الجهوية للشؤون الاجتماعية في قفصة، نبوية النايلي، لما تبذله من مجهودات كبيرة.

نظرا إلى ضيق الوقت أقدم مجموعة من الملاحظات:

وطنيا، المرجو مراجعة معايير إسناد الخدمات الاجتماعية وبطاقات العلاج اعتمادا على شهادة حياة لكبار السن دون إيقاف الخدمات الاجتماعية واعتماد بيان بالحالة الاجتماعية في بقية الوضعيات.

معالجة النقص الحاد في الإطار المختص من أخصائيين اجتماعيين وأطباء شغل وأخصائيين نفسيين في المراكز الجهوية.

دعم الوحدات الاجتماعية المحلية بالسيارات لتسريع عمليات البحث الاجتماعي.

إلى متى يتواصل تعطل صرف جرايات العاملين في المراكز النموذجية للتربية المختصة التابعة للمركز الدولي السند وقصر هلال وجبنيانة والصخيرة وتطاوين؟ المفروض تحسين وضعياتهم لا إيقاف رواتبهم.

بعد صدور الأمر الخاص بتسوية وضعيات المدرسين في مجال تعليم الكبار، المرجو الإسراع في تسوية هذه الوضعيات نظرا إلى

ظروفهم الاجتماعية القاسية، مع التسريع في إصدار نتائج المناظرة المعطلة والترفيع في عدد الانتدابات لأصحاب الشهائد العليا خاصة.

مسألة وطنية تخص المعوقين: التفكير في رفع نسبة الانتدابات من 2% إلى 5% وأيضا إلغاء المنشور المتعلق بتوريد السيارات.

محليا، في جندوبة دعم الجمعيات مادياً لبناء مقرات خاصةً أنها تمتلك أراضي خاصة بها،

إعادة تهيئة مقر " CNAM" جندوبة،

دعم وحدة الأدوية الخصوصية للأمراض المستعصية بالعنصر البشري والأدوية الكافية،

إحداث وحدة محلية "CNSS" بغار الدماء،

قابس، إحداث وحدة محلية "CNSS"بمارث ومطماطة ومطماطة الجديدة ودخيلة توجان،

في القصرين، إحداث وحدة الأدوية الخصوصية للأمراض المستعصية في القصرين مع إحداث وحدة محلية "CNSS"في فوسانة وحيدرة،

قفصة، التسريع بإحداث وحدة الأدوية الخصوصية للأمراض المستعصية في قفصة، حيث يعاني الأهالي الأمرّين وهم يتنقلون لجلب هذه الأدوية من صفاقس،

إحداث وحدة محلية "CNSS" و"CNAM" في معتمدية بالخير المحرومة من كل الخدمات ومعتمدية السند والقطار وإحداثها أيضا في معتمديات الحوض المنجمي وسيدي بوبكر،

دعم الخدمات الاجتماعية في ولاية قفصة والتسريع في إنجاز الدراسات الاجتماعية.

متى يحل إشكال المساكن الاجتماعية والشعبية في معتمدية السند بالحسم في الأرض المخصصة لها والتسريع في إنجازها لتلبية حاجة المواطنين؟

حل الإشكال العقاري المتصل بمصحة الضمان الاجتماعي بالمتلوي،

مرضى تصفية الدم بالرديف ينتظرون بعث مركز لتصفية الدم في الرديف، حيث أن معاناتهم تشبه بقية المرضى في الجمهورية التونسية.

ملاحظة أخيرة، الأشقاء الجزائريون والمغاربة الذين قضوا 30 أو 35 سنة عمل عندنا، ليس من الأخلاق ولا من الإنسانية أن يحرموا من حقوقهم بعد التقاعد وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رضا الدلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق.

السيد رضا الدلاعي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

وزارة الشؤون الاجتماعية لها دور محوري في تكريس السياسة الاجتماعية للدولة ويجب أن يتأكد هذا من خلال تطبيق الاتفاقيات:

هناك اتفاق زيادة في الأجر لسنوات 2022، 2023، 2024 لبعض القطاعات، على غرار قطاع بيع مواد البناء والأخشاب والمواد الفولاذية لكنه لم ير النور وهذا جزء من دور الوزارة.

النقطة الثانية في خصوص منظومة الأمان الاجتماعي هي حلم استبشرنا به وقد تحقق جزء معين من الهدف والغرض لكن هناك إشكال في التطبيق.

نأخذ أمثلة على ذلك، أولا لم يقع مراجعة مؤشرات الفقر يعني الغاية من إحداث المنظومة كانت مبنية على أساس مراجعة مؤشرات الفقر.

عندما نأتي إلى موضوع التنقيط، نجد أن العائلات المعوزة والناس الفاقدة للشغل أو التي تعاني نوعا من البطالة عندما تقدم طلباتها يقولون لهم ابنك يعمل ولديه "باتيندا" أو ابنتك تعمل في معمل، أريد أن أسأل حتى الموظف الذي لديه دخل محدود هل يستطيع إعالة عائلته؟ هذه هي المشكلة، القضية تتجاوز الوزارة وتتعلق بسياسات الدولة.

عندما ننجز منظومة أمان اجتماعي يجب أن نفكر في هذه المسألة بشكل دقيق، الناس يتوجهون إلى الأمان الاجتماعي، لكن في النهاية تبقى الإجراءات معطلة بحجة أن أولادهم يعملون أو لديهم بتيندا أو مصادر دخل صغيرة.

النقطة الثانية تخص عمال الحظائر الذين يُحالون على الشؤون الاجتماعية في سن الستين، هؤلاء يراوحون مكانهم ويواجهون نفس الإشكال، يُقال لهم ابنك يعمل في حين أنه عمل لدى الدولة في الغابات وفي الانجراف ومن المفروض ألا يرتبط حقهم بأوضاع أبنائهم، سواء كان ابنه يعمل في الجيش أو الأمن أو حتى يمتلك باتيندا.

هناك أشخاص يمتلك ابنهم سيارة وأقل من 20 سنة لا يتمتعون بهذه المنحة، كذلك المرأة التي فقدت زوجها ولأن ابنها يمتلك سيارة وأقل من 20 سنة لا تأخذ جراية زوجها المتوفى. هذا إشكال كبير يستدعي مراجعة المنظومة بشكل دقيق وشامل.

النقطة الموالية تتعلق بالنهوض الاجتماعي في الجهات، مؤسسات النهوض الاجتماعي تواجه العديد من الإشكاليات وتحتاج إلى تدعيمها بالمعدات والسيارات وغير ذلك.

المركز الدولي المختص تم تعميمه على بعض الجمعيات وهو خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة، لكنه لم يعمم على جمعيات أخرى، كيف يمكن التصرف في هذا الجانب؟

مسألة بعث مركز "CNAM" بنفزة، هذا المشروع كان مطلبًا منذ مدة، والسيد رئيس الحكومة نفسه أمضى على هذا القرار باعتبار أن نفزة تجاورها سجنان وطبرقة وهي منطقة محرومة، تم الإعلان عن طلب عروض وتوفر العقار، لذا نرجو أن يتم تنفيذ هذا الحلم، لأن نفزة تبعد 40 كيلومترا على باجة لكن أرياف نفزة يقطعون 20 كيلومترا للوصول إلى نفزة وباجة وتمس كامل المنطقة.

النقطة الثانية مشروع دار الخدمات متعدد الاختصاصات بعمدون، وكالة التهذيب والتجديد العمراني...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فتحي المشرقي عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان.

السيد فتحي المشرقي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، إن مهمة وزارتكم هي تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة وترسيخ قيمة التضامن بين أفراد المجتمع ودعم الرفاه الاجتماعي.

أولا، أريد أن أشكر السيدة المديرة الجهوية للشؤون الاجتماعية ببنزرت وكافة الإطارات على العمل المبذول من طرفهم.

السيد الوزير، ما هو مآل تنقيح مجلة الشغل للقطع مع المناولة في القطاعين العام والخاص وكذلك القطع مع العقود المحددة في الزمن، خصوصا أن هذا الموضوع أخذ حيزًا كبيرا من الزمن خاصة بعد أن أعطى رئيس الجمهورية الأمر بتنقيح مجلة الشغل منذ سنة تقريبا وما زال الأمر يراوح مكانه؟

السيد الوزير، ما هي استراتيجية وزارتكم للخروج من الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها الصناديق الاجتماعية والصيدلية المركزية والتي تؤثر على عمل بقية الصناديق وقدرتها على تسديد الخدمات للمنخرطين ومن ثم تعطيل المرفق العام؟

سيدي الوزير، أطلب منكم التدخل مباشرة في بعض الحالات الاجتماعية الصعبة للغاية، أذكر منها عائلة بمنطقة تسكراية ببنزرت الجنوبية مكونة من أربعة أشخاص معاقين، كيف يتم حرمان اثنين منهم من المنحة؟ علمًا بأن الأبناء الأربعة يستعملون الحفاظات.

عائلة أخرى يتم منح أحد الأطفال منحة، بينما لا ينتفع بها الطفل الآخر وسوف أقدم لكم السيد الوزير الملفات للاطلاع عليها مباشرة، مع العلم أن المطالب موجودة منذ فيفري 2024 في وزارتكم ولم يتم الرد عليها سواء بالرفض أو القبول.

السيد الوزير، ما هو مآل مقترح إحداث مركز إيواء لفائدة فاقدي السند بمنطقة حشاد سكمة ببنزرت الجنوبية وذلك نظرا إلى تعدد الحالات في ولاية بنزرت ومحدودية طاقة استيعاب مراكز الإيواء بالولايات المجاورة؟ مع الإشارة إلى انطلاق إجراءات تخصيص عقار كائن بمنطقة حي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرًا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد وليد الحاجي عن كتلة الأحرار، له ست دقائق.

السيد وليد الحاجي

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير للجميع،

مرحبا بالسيد الوزير والسادة والسيدات المرافقين،

السيد الوزير، في البداية نتقدم بتحية شكر وعرفان لكل الإطار العامل بالمؤسسات التابعة لوزارتكم على ما يقدمونه من مجهودات، وما يعانونه من صعوبات في أعمالهم وفي نفس الوقت ندعوهم إلى ضرورة الحزم في مراجعة الملفات الخاصة بالحالات الاجتماعية.

الوحدة المحلية للشؤون الاجتماعية بمعتمدية العلا دون سيارة، ويتم ضمها في كل مرة إلى معتمدية أخرى وحاليا يتم ضمها إلى معتمدية حاجب العيون.

للتذكير فإن معتمدية العلا بها عشر عمادات ولها امتداد جغرافي كبير وكذلك حاجب العيون بها عشر عمادات ولها امتداد جغرافي كبير. للأمانة السيد الوزير، آن الأوان للنظر في هذا الموضوع وعندما تصفحت مهمة الشؤون الاجتماعية لم أجد برمجة أموال في هذا الخصوص.

السيد الوزير، معتمدية العلا دون دار خدمات، أعلم أن هذا الملف يتبع رئاسة الحكومة ولكن أطالب سيادتكم بالتدخل، معتمدية العلا دون إدارة للشركة التونسية للكهرباء والغاز ودون إدارة للشركة الوطنية لتوزيع المياه ودون إدارة خاصة بالخدمات الاجتماعية، من الضروري النظر في هذا الموضوع.

دار الخدمات بحاجب العيون لا تحتوي على شباك استخلاص، والجواب الكتابي ردًا على سؤالي الكتابي الموجه لكم بتاريخ 19 أفريل 2024 مفاده أن الخدمات المصادق عليها والتي يمكن للصندوق القيام بها لا تتضمن عملية الاستخلاص.

السيد الوزير، وجهت سؤالًا كتابيًا حول إضافة هذه الخدمة لدار الخدمات، أعلم أنه لا يوجد بها شباك استخلاص، بينما هي متاحة في حفوز والقيروان والعلا. ولاية القيروان المدينة تبعد عنا 70 كيلومتر وحاجب العيون أبعد معتمدية على مركز الولاية، حفوز نتنقل لها على مرحلتين ولا يوجد نقل مباشر.

سيدي عمر تبعد علينا تقريبا 150 كلم أو 250 كلم أي يصعب الأمر وإذا كنا نريد تسهيل الأمور على المواطنين وتمكينه من دفع مستحقاته للصناديق الاجتماعية، فما علينا إلا توفير هذه الخدمة.

السيد الوزير، أطالب سيادتكم ببناء مقر آخر، لأن المقر الحالي تم منحه من قبل البلدية بصفة مؤقتة، أضمن لكم توفير العقار من البلدية لإنشاء مقر جديد مناسب وملائم لحجم مدينة حاجب العيون من حيث عدد السكان.

السيد الوزير، أطالب سيادتكم بضرورة برمجة شباك استخلاص وبناء مقر جديد لدار الخدمات بحاجب العيون.

السيد الوزير، بتاريخ 4 أكتوبر 2023 وجهت إلى وزارتكم سؤالا كتابيا حول المقر التابع لجمعية "أمل للنهوض بحاملي الإعاقة" بحاجب العيون، في سنة 2019 تم تخصيص 180 ألف دينار لبناء هذا المقر على قسطين ويتم صرف 90 ألف دينار في نفس السنة 2019، انطلقت الأشغال في 15 نوفمبر 2019 وانتهت في 5 مارس 2020.

وتبعا لذلك السيد رئيس الجمعية وأستغل الفرصة للترحم عليه، وقد كان إطارا في وزارتكم في الوحدة المحلية للشؤون الاجتماعية بحاجب العيون وهو من ذوي الاحتياجات الخصوصية، رحمه الله، وجه مراسلة مفادها أن يتم صرف القسط الثاني ولكن رأت الوزارة أنه لا يوجد ملف يبين أنه تم صرف 60% أو أن الأشغال تقدمت بنسبة 60%.

السؤال المطروح :كيف يمكن إنجاز 60% من الأشغال بمبلغ 90 ألف دينار الأول، في حين أن الـ 90 ألف دينار الثانية مخصصة لإنجاز 40% فقط؟ طرحت هذا السؤال منذ سنة في هذا المجلس ووعدونا بأنه سيتم صرف 90 ألف دينار على أن يتم إضافتها لكن، نحن لسنا بحاجة إلى إضافة.

ثم لماذا لم تراسل الوزارة في ذلك الوقت الجمعية وتطلب منها ملفًا يوضح أن نسبة الأشغال بلغت 60% أو لا؟ إذا لم يكن هناك ملف، فهذه شبهة فساد لأن هذا مال عام. الوزارة أنفقت بارك الله فيها وهذا واجبها، نحن نتحدث عن فئة المعاقين، والبناء على حاله إلى اليوم ولم يتم صرف بقية الأموال. طرحت هذه المسألة منذ سنة في هذا الموقع، أين ذهبت الـ 90 ألف دينار الأخرى؟

السيد الوزير، بالله عليكم لا تركزوا فقط على التجهيز، وصلتكم ملفّات كاملة توضح نسبة تقدم الأشغال، في حالة كهذه يجب على الوزارة أن تراسل الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية في القيروان أو غيرها وتطلب من الجمعية توضيح أين صُرفت الأموال، لأن هذا ليس مالًا خاصا، بل هو مال عام، نحن في مرحلة جديدة، مرحلة محاسبة، مرحلة بناء، مرحلة تسيير صحيح.

رجاء السيد الوزير، كل هذه النقاط خاصة هذه النقطة يجب توضيحها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم علي بوزوزية عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق.

السيد علي بوزوزية

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

السيد الوزير، أنا نائب عن معتمدية دوار هيشر من ولاية منوبة، كان هناك اتفاق منذ أكثر من سنة بإحداث وحدة محلية ثانية للنهوض الاجتماعي وتمت الموافقة عليه ولكنه ما زال في مرحلة البحث عن مقر.

المطلب الثاني هو تعزيز المعتمدية بالأخصائيين الاجتماعيين، أغلب الأخصائيين الاجتماعيين يهربون ولا يريدون العمل في دوار هيشر وحتى عند تعيينهم يطالبون بالنقل وكل هذا بسبب الضغط المسلط على وحدة النهوض الاجتماعي، بطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة، بطاقات العلاج البيضاء والمساعدات الاجتماعية وغيره.

نحن في دوار هيشر ربما المعتمدية الوحيدة التي تشهد يوميًا احتجاجات أمام وحدة النهوض الاجتماعي، لذا هناك ضرورة لتعزيز المنطقة بالأخصائيين الاجتماعيين خاصة أن بطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة يعني دفتر العلاج الأصفر تستغرق ستة أشهر أو أكثر ليتم تسليمها.

مثال شخص لديه "باتيندا" عاطل عن العمل منذ سنوات، لكنه مطالب بتسديدها رغم أنه بدون دخل وبالتالي لا يمكنه الحصول على بطاقة علاج، مما يجعله يضطر للعلاج على نفقته أو عبر الوساطة.

ثانيا، أين التفقدية العامة للشغل مما يتعرض له العمال في المناطق الصناعية من ظلم واستغلال؟ هناك من يعمل لساعات إضافية دون أن يتم تعويضها، هناك من يعمل في ظروف غير إنسانية، يتم التلاعب بعقود الشغل وهناك العديد من المخالفات.

لماذا يرفض الناس العمل في القطاع الخاص؟ لأن ظروف العمل في القطاع الخاص مزرية، المرأة الحامل على سبيل المثال قد يتم طردها من عملها دون أي تعويض، أين التفقدية من كل هذا؟

لهذا السبب يهرب الجميع من القطاع الخاص ويفضل القطاع العام خاصة أصحاب الشهادات العليا لأنهم لا يملكون أي ضمانات في القطاع الخا. والظلم الذين تتعرض له العاملات في المصانع يذكرنا بالاستعباد في القرون الوسطى.

ثالثا، الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي هو ذراع الدولة الخيري الاجتماعي التضامني رهين انتخابات كي يأتي في اللجان الجهوية أشخاص لا يمتلكون المستوى التعليمي الكافي. هذا يفتح الباب للتلاعب بموارد الدولة وهو أمر يحدث من قبل الثورة وحتى اليوم وهو ملف مسكوت عنه.

وزارة الشؤون الاجتماعية في رأيي الشخصي هي وزارة ذات سيادة لأن كل ما يتعلق بالشأن الاجتماعي موجود عندكم. اليوم هناك أشخاص لا تملك حتى بطاقة علاج لتلقي الرعاية الصحية ولا أتحدث هنا عن بطاقة العلاج البيضاء أو المنحة، بل عن بطاقة العلاج الصفراء، التي تعد حقا لكل العاطلين عن العمل ولكل مواطن تونسي، بما أن الصحة حق دستوري.

ولكن اليوم تجد شخصا يحتاج إلى إجراء عملية جراحية أو زوجته حامل ولا يملك حق الحصول على هذه البطاقة وحتى إن كان له الحق فإنه ينتظر خمسة أو ستة أشهر دون مبالغة بتعلة الإمكانيات وبتعلة قدوم المرشدة للتقييم، كل هذا من أجل دفتر علاج أصفر؟ رغم أن الشروط مستوفاة وأحيانا تُحل المسألة بجرّة قلم وهذا المطلوب السيد الوزير، نظرة عادلة لهذه الفئة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد صالح السالمي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

السيد صالح السالمي

شكرا السيد الرئيس،

أهلا ومرحبا بالسيد الوزير والسيدات والسادة المرافقين،

أسعد الله يومكم جميعًا،

تحية إكبار وتقدير للعاملين والعاملات بقطاع الشؤون الاجتماعية، خصوصا في ولاية سيدي بوزيد على المجهودات الجبارة التي يقومون بها في ظروف صعبة في أغلب الأحيان.

سيدي الوزير، أود أن أعطيكم لمحة سريعة عن دائرتي جغرافيا وعن الخصائص الأمنية والاجتماعية حتى نتمكن من تشخيص دور الشؤون الاجتماعية في هذه الدائرة.

دائرتي "جلمة" و"السبالة" تمتد على مساحات شاسعة، يحدها من الشرق القيروان ومن الشمال سليانة ومن الغرب القصرين. 85% من المساحة الجملية ريف و90% من هذا الريف جبال. أغلب هذه الأرياف تعتمد على موارد الجبال، في يوم من الأيام احتل الإرهاب الجبال ونزح السكان وانقطعت موارد الرزق مما أدى إلى تدهور الوضع الاجتماعي في دائرتي بشكل ملحوظ.

وعلى هذه الخصائص مكتب "السبالة" يمتلك سيارة خارج الخدمة وهي قديمة جدا "Isuzu 4 portes" وأنا شخصيا عاينت عديد المرات تعطبها في مناطق وعرة داخل الجبال مما يعيق أداء الأخصائيين الاجتماعيين لعملهم بهكذا سيارة.

ثانيا، "جلمة" لديهم سيارة لكن السائق يأتي من سيدي بوزيد وفي هذا إهدار للمال العام، يأخذ السيارة إلى سيدي بوزيد و"gasoil" الذي سننفقه على الأخصائيات الاجتماعيات ينفق على

التنقل بين مركز جلمة ومركز الولاية، حيث لا يتوفر سائق وسعينا كسلط محلية وجهوية لحل هذا الإشكال لكن دون فائدة.

النقص الفادح في الأخصائيات الاجتماعيات في كل من السبالة وجلمة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد طارق الربعي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد طارق الربعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له،

سيادة الوزير، أود أن أنقل لكم استبشار جميع إطارات وأعوان وزارة الشؤون الاجتماعية بمختلف أسلاكهم بتولي قاضٍ له خبرة عالية مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية.

ولعل حرصكم على تحسين أوضاع القطاع، خصوصا بعد إصدار ونشر الأمر المتعلق بنظام تأجير مدرسي تعليم الكبار المتعاقدين منذ أقل من أسبوعين زاد في سقف انتظاراتهم.

ومن ذلك انتظارهم لأمر التسوية القانونية في اتجاه ترسيم متعاقدي تعليم الكبار، بالإضافة إلى إدماج العاملين برياض أطفال اتحاد التضامن الاجتماعي بملحق ترتيبي بالاتفاقية الخاصة بأعوان مؤسسات اتخاد التضامن الاجتماعي والقطع مع كافة أشكال التشغيل الهش من خلال تسوية الوضعية القانونية لجميع المتعاقدين في المقر المركزي ومؤسسات اتحاد التضامن الاجتماعي واللجان الجهوية.

وفيما يتعلق باتحاد التضامن الاجتماعي، هذه المؤسسة العريقة، التي انطلق نشاطها منذ دولة الاستقلال والتي شهدت إعادة هيكلتها في بداية التسعينات وأقيمت دراسات في السنوات الماضية للنظر في هيكلة جديدة وضعت في الرفوف وأبناء الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي يتطلعون لتدخلكم حفاظا على استمرارية المؤسسة واستدامة تمويلها ونجاعة أدائها لمهامها واستقرار مواطن الشغل بها.

يعيش حوالي 5000 عون يعملون في قطاع رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة مشاكل عدة مثل غياب التغطية الاجتماعية للعاملين في المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تنتهي عقود عملهم في موفى شهر نوفمبر، فما هو برنامج الوزارة لتسوية وضعيتهم خاصة في إطار توجّه سيادة رئيس الجمهورية نحو القطع مع التشغيل الهش؟

وفي هذا السياق فإن العاملين بجمعيات ذوي الإعاقة والذين يخضعون للاتفاقية القطاعية المشتركة لأعوان جمعيات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، يطمحون إلى نظام تأجير يضمن المساواة بينهم وبين زملائهم الموضوعين على الذمة من وزارة الشؤون الاجتماعية العاملين بالمركز الدولي، خاصة أنهم يعملون في نفس المؤسسات ويؤدون نفس المهام. لذا فإن المساواة في الأجور وفقا للنصوص القانونية والاتفاقيات الدولية تعد ضرورة ملحة.

يعتبر سلك الأخصائيين الاجتماعيين من أهم أسلاك وزارة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة التي تهدف إلى إرساء العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي من خلال برامج الرعاية والحماية والإدماج الاجتماعي للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وكذلك في مواجهة الظواهر الاجتماعية المستجدة، مثل الفشل المدرسي والهجرة غير النظامية والعنف والمخدرات والتسوّل.

فالأخصائيون الاجتماعيون أداة للتحول والبناء والتغيير بهدف ترسيخ مقومات الدولة الاجتماعية العادلة وهو ما يتطلب ضرورة مأسسة العمل الاجتماعي في وكالة تجمع وتوحد جهود الدولة في مقاومة الفقر متعدد الأبعاد وهو ما أتى عليه الفصل السادس من القانون عدد 10 لسنة 2019 المؤرخ في 30 جانفي 2019، لكن للأسف لم يتم تفعيل هذا الإجراء وبقي حبرا على ورق وظلّ برنامج الأمان الاجتماعي ينفذ وفق أحكام انتقالية مضمنة بالأمر عدد 317 لسنة 2020 المتعلق بضبط شروط الانتفاع وإجراءات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي.

بالإضافة إلى عدم استكمال مكونات النظام المعلوماتي مما أحدث إشكاليات فنية للتطبيقات المعلوماتية المستخدمة، ما أثر سلبا على جودة ونجاعة التدخلات وفي تنفيذ سياسة الدولة وإرسال الحقوق إلى مستحقيها حتى نتجاوز بعض الإخلالات الموجودة حاليا، حيث عاينا تشكيات عديد المواطنين من عدم انتفاع الفئات الهشة والمسجلة بقائمة الأمان الاجتماعي وعدم حصولهم على التحويلات المالية على غرار المساعدات المدرسية فهل من لفتة كريمة إلى الأخصائيين الاجتماعيين؟

أمر الآن إلى متفقدي الشغل الذين يبلغ عددهم 270 متفقدًا ميدانيًا، بعد توقف الانتدابات في هذا السلك المسؤول عن مراقبة حسن تطبيق تشريع الشغل لكافة العاملين في القطاع الخاص، والبالغ عددهم أكثر من مليوني ونصف عامل، إلى جانب العدد المهول من العاملين في القطاع غير المنظم، حيث تبلغ نسبة الاقتصاد غير المنظم في تونس حوالي 40% حسب منظمة العمل الدولية. كما يعاني هذا السلك من تهرُّم أسطول سياراته، فلم يزود بوسائل نقل منذ سنة 2016 وهو ما عطل أداء هذا السلك لمهامه الموكولة إليه، نرجو لفتة كريمة إلى هذا السلك...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، لها دقيقتان.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له،

السيد الوزير، كلامي موجه إليك وإلى السيد رئيس الحكومة والسيد رئيس الجمهورية.

والله عندما نرى السيد رئيس الجمهورية يحمل الملف الأحمر ويتنقل من مكان إلى آخر، ثم نراه ينزل إلى هنشير الشعال حيث اكتشفنا الفساد هناك، نتمنى أن ينزل أيضًا ويفتح ملف الشركة الاتصالية للخدمات وهي أكبر شركة تُنتج الاضطهاد والعبودية وقمع حقوق العمال.

هذه الشركة تعاملنا معها في مناسبتين، لدينا مجموعة من الأشخاص الذين يعملون في مجلس نواب الشعب من الساعة

السابعة صباحا إلى الثالثة بعد الظهر ويتقاضون 500 دينار فقط، سواء كان مرسما أو غير مرسم وتجديد العقود كل ستة أشهر.

السيد رئيس الجمهورية كان واضحًا حين تحدث عن القطع النهائي مع كل أنواع التشغيل الهش وعقود المناولة. فهل هذه الشركة أكبر من الدولة؟ نريد أن نفهم.

السيد وزير الشؤون الاجتماعية، لم يعد هناك مجال لسياسة المراحل. يجب أن يكون هناك ضربٌ من حديد، نفس الشيء ينطبق على أعوان الخطوط التونسية العاملين بالمناولة تحت الشركة الاتصالية، عندما زار السيد رئيس الجمهورية المطار في أفريل، تحدث عنهم وقال يجب القطع مع هذا الوضع وردّ الاعتبار لكرامة هؤلاء الأعوان.

سيدي وزير الشؤون الاجتماعية، من غير المعقول أن نجد اليوم أشخاصا يعملون داخل الدولة لكنهم يحتاجون إلى دفتر علاج أبيض، كيف يعقل ذلك لا يمكننا الحديث عن فئات ضعيفة، هل هم تابعون للدولة أم للقطاع الخاص؟ فسر لنا ذلك.

السيد وزير الشؤون الاجتماعية، رجاء نريد إجابات واضحة بعيدا عن العبارات الفضفاضة الجاهزة أو الجملة الشهيرة: "سيصلكم الرد كتابيا". لا تكرروا علينا ذلك فيما يخص عقود المناولة والقطع مع التشغيل الهش وفي ملف الشركات الاتصالية للخدمات، لأن الجميع ينتظر بفارغ الصبر.

وأنا في الطريق، أوقفني 40 مواطن وهنا أعوان النظافة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، القائمة الموالية تضم السيدات والسادة النواب المحترمين: معز الرياحي وسيرين بوصندل والمعز بن يوسف وحسن الجربوعي وعزيز بن الأخضر وريم المشاوي وعبد الستار الزارعي ومنال بديدة وأيمن البوغديري ونور الهدى السبايطي ومختار عيفاوي ومحمد بن حسين وعادل بوسالمي وشكري البحري.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له دقيقتان.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والطاقم المرافق له،

أولا، فيما يخص الميزانية من الضروري دعم هذه الوزارة ولو بصفة استثنائية. كما أشيد بالدور الذي تلعبه الإدارات الجهوية والمحلية في مجاز الباب وقبلاط وتستور وباجة.

لدي مجموعة من النقاط الملحة وأهمها:

طلب تبنّي وزارة الشؤون الاجتماعية لمشروع إنشاء مؤسسة تُعنى بأطفال التوحّد في مجاز الباب وتستور وقبلاط من ولاية باجة. لدينا أكثر من 200 عائلة تنتظر اليوم تركيز هذه المؤسسة التي من شأنها أن تخفف من معاناة الأولياء خاصة الذين لديهم أطفال في سن المراهقة.

هناك عقار على ملك الدولة تم تخصيصه لوزارة شؤون الأسرة والطفولة، لماذا لا يمكن التعاون والمشاركة في استغلاله؟ هذا العقار تبلغ مساحته حوالي 600 م^2.

ضرورة رفع المنحة الاجتماعية ودعم المعطلين عن العمل خاصة الذين طالت بطالتهم عبر منح شهرية ودعم الفئات الهشة وذوي الإعاقة.

كما يطالب المواطنين وخاصة الموظفين بمراجعة سن التقاعد وإعادته من 62 سنة إلى 60 سنة.

إدماج فئة الموظفين الصغار في الشريحة التي تستحق المساعدة والإدماج للحصول على السكن الاجتماعي،

طلب تخصيص عقارات لفائدة وزارتكم من وزارة أملاك الدولة لإنجاز مساكن اجتماعية في إطار البناء العمودي لربح المساحة.

السيد الوزير، ما هو برنامج الوزارة لمساعدة أصحاب الأمراض النادرة التي ليس لها دواء بتونس وفي تستور هناك طفل لا يتوفر له دواء في بلادنا، فهل يمكن مساعدته من قبل وزارتكم؟

كما نطلب تعهد بناية الشؤون الاجتماعية بمجاز الباب التي تستحق التدخل الفوري...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عادل البوسالمي عن كتلة لينتصر الشعب، له دقيقتان.

السيد عادل البوسالمي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية طيبة للسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق،

نظرا لضيق الوقت سيكون تدخلي في ثلاث نقاط باختصار:

النقطة الأولى، ملف "الوكايل" أمر مؤسف في سنة 2024 وفي قلب العاصمة في المنجي سليم وسيدي بشير وحي هلال ما زلنا نتحدث على "الوكايل"، عائلات كبيرة العدد تتقاسم نفس الغرفة وفي نفس البناية، لذلك علينا البحث عن حل جذري لهؤلاء الناس وفي أقرب وقت.

النقطة الثانية، ملف المساكن الاجتماعية بالرغم من المجهودات المبذولة من مسؤولي ولاية تونس نجد أن هنا نقائص لا بد من معالجتها، كما نرجو من سيادتكم مراجعة بعض الملفات المستعجلة، لأن بعض العائلات في حاجة ماسة للسكن الاجتماعي وسأوفي سيادتكم بعد قليل بفيديو قدمه لي المجلس الجهوي بتونس على إثر الزيارة التي قام بها للكبارية من عمادة حي النور، عائلة متكونة من أربعة أطفال، طفلان بصحة جيدة وطفلان معاقان يعانون من مرض هو نوع من متلازمة ولديهم طفلة انتحرت السنة الماضية في سن 21 من شدة الفقر والضغوطات، هذه العائلة تعيش تحت الصفر كل أفراد المجلس الجهوي نساء ورجال خرجوا يبكون من قساوة المشهد.

النقطة الثالثة سنتحدث فيها عن لوبيات الفساد التي تتحكم في إدارة التغطية الاجتماعية "CNSS" وعن كل ما يشوبه من فساد، فهي تتستر على الشركات الخاصة وعلى القطاع المهمش في كل ما يتعلق بالتصاريح المغلوطة على الأجور وهذا من شأنه أن يلحق الضرر بالأجراء بخصوص سن التقاعد ويضر بالدولة..

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سيرين بوصندل عن كتلة صوت الجمهورية، لها خمس دقائق.

السيدة سيرين بوصندل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية وبالسادة الحضور الكرام تحت قبة البرلمان،

سيدي الوزير، أطلب منك أن تركز معي بعض الشيء، سنتحدث عن"médicaments spécifiques" لأن من يقدم " prise en charge" لإجراء "IRM" وفيها "scanner" وفيها "bilan" وحتى أحيانا لإجراء "PET-scan" هو طبيب فتجيب "CNAM" بعد عشرة أيام بالرفض وبعد العشرة أيام يتم توجيهه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، 24 ولاية تمر على وزارة الشؤون الاجتماعية من توزر نذهب إلى تونس ووزارة الشؤون الاجتماعية تجيب بعد 30 أو 45 يوم بعد مدة غير مضبوطة، يمكن أن تجيبك بالموافقة كما يمكن أن تجيبك بالرفض مرة أخرى، في حين أن لديها " un dossier médical" عرض على طبيب أول وطبيب ثاني وثالث وبعد ذلك تمدك وزارة الشؤون الاجتماعية بالرفض، لماذا؟

لا ندري لماذا، بعد أن انتظر المريض عشرة أيام وعشرين يوما وشهرا وشهرين، أحيانا يأخذ الله أمانته وأحيانا ينفخ الله في صورته كما يقال ويتحصل على "prise en charge" وبعد أن يتحصل المريض على "prise en charge" يتوجه إلى العمران،

وهنا سأفتح قوسا صغيرا، في 2022 مر والدي رحمه الله بالمراحل التي ذكرتها الآن وتحصلت على "prise en charge" وتوجهت إلى "CNAM"، في ذلك الوقت كانت فترة الكورونا ولا يوجد دواء وأنزلت "statut sur facebook" وطلبت من الناس من يستطيع أن يوفر لي هذا الدواء، نزلت هذا الطلب في "groupe" معروف على مواقع التواصل الاجتماعي، يصلني "message" من قبل مواطن لا أدري ماذا سأقول عنه: "سيدتي، إن أردت هذا الدواء فستجدينه في صيدلية في البحيرة، وذهبت بالفعل إلى الصيدلية الموجودة في البحيرة وتمكنت من شراء هذا الدواء بمبلغ يقدر بـ 13 مليون، هذا عشته أنا ولم يحدثني أحد، لا أدري كيف وصل هذا الدواء إلى هذه الصيدلية؟

في 8 نوفمبر اتصل بي مواطن من بنزرت سنه 35 سنة وأعتقد أنه يعاني من سرطان في الكبد، قال لي السيدة النائبة أنا لم أتحصل على الدواء منذ سبعة أشهر، اتصلت بالصيدلية المركزية وسألت هل هذا الدواء موجود؟ أجابوني: نعم، هذا الدواء موجود ولم يتم سحبه، فاتجه هذا الشخص في الصباح إلى صيدلية العمران والتحقت به أنا على الساعة الحادية عشرة والنصف، في هذا الوقت سبحان الله أصبح هذا الدواء موجودا وكنت قد حدثتك السيد الوزير عن هذا.

قال لي الصيدلي الموجود هناك أن هذا الدواء كان من الممكن ألا يكون موجودا وحتى "délégué" لهذا المخبر جاء وقال بأن هذا الدواء لن يكون موجودا في 2024، بينما لدينا المعلومة من الصيدلية المركزية أن هذا الدواء لم يتم سحبه بتاتا في تونس.

هذا الشاب سنه 37 سنة بقي مدة سبعة أشهر بدون دواء وكان يتردد على العمران للحصول على دوائه، ذهبنا من الغد بعد أن أصبحت "prise en charge" التي لديه "périmé"، يتحصل على "prise en charge" من الغد ويتحصل على دواء سبعة أشهر،

السيد الوزير، الرجاء التدخل لأن مرضى السرطان يقاسون بخصوص "prise en charge" والدواء.

السيد الوزير، أحيانا تجد شخصا سنه 60 أو 70 سنة وهو مريض وتطلب منه أن يذهب إلى العمران يوم 20 لتتحصل على الدواء ويوم 25 سيتم تمرير هذا الدواء له، الناس تأتينا من توزر ومن الجنوب ومن العديد من المناطق وليس كل المرضى لديهم وسيلة تنقل ويعلم الله بحال هؤلاء كيف يتنقلون للوصول إلى هذا المكان.

رجاء السيد الوزير، هذا الموضوع أنا أتبناه لأنني عشته ومررت بكل هذه المراحل "parcours de médicament spécifique".

السيد الوزير، عندما يعاني إنسان من مرض سيلازمه طوال حياته مثل "phlébite"ويتوجه إلى "CNAM" وتجيبه بأنه لا يمكنه الحصول على "APCI"، أتساءل ما هي المعايير للحصول على "APCI" لدى "CNAM"؟ نريد أن نفهم هذا.

بخصوص دفتر المعالجة الأبيض والمنحة التي يتحصل عليها ضعاف الحال، كما ذكر زملائي منذ حين، لدي حالة في منزل عبد الرحمان لأب يعاني من إعاقة كاملة ولا يستطيع النهوض من السرير والأم المسكينة أرادت في 2015 بعث مشروع وفتحت "باتيندا" وبقيت تلك "الباتيندا" مفتوحة وهي أم لثلاثة أبناء والأب مريض ومعاق يلازم المنزل، عندما ذهبت إلى وزارة الشؤون الاجتماعية قالوا لها لديك "باتيندا" ولا يمكنك الحصول على المنحة، بالله السيد الوزير، كما ذكر السيد رئيس الجمهورية القانون ليس قرآن وهناك حالات علينا التدخل فيها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد المعز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان.

السيد المعز بن يوسف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية وكل الطاقم المرافق لكم،

سيدي الوزير، رؤيتنا اليوم لكل ما هو اجتماعي في البلاد حقيقة نشعر بأن الوضع صعب جدا خاصة على العائلات المعوزة وكما سبق وأن ذكرنا للسيد الوزير الأسبق فإننا نكرر ونعيد السيد الوزير، 900 عائلة تونسية معوزة اليوم لا يمكنها أن تواصل العيش بـ 220 دينارا، لذلك لا بد أن يتحصلوا على مستحقاتهم المالية من صندوق التعويض، نتساءل كيف يعيش هؤلاء الناس؟ وكيف يمكنهم أن يشتروا ما يريدونه؟ كيف يمكنهم مواكبة مشاكلهم اليومية أمام غلاء المعيشة وأمام انتشار الأمراض؟ لذلك وجب الخروج من المنظومة القديمة، فلم يعد مقبولا موضوع دفتر المعالجة الأبيض ودفتر المعالجة الأصفر ومنحة 200 دينار لم تعد تواكب الوضع الاقتصادي الذي تعيشه البلاد بالنسبة إلى هذه العائلات.

السيد الوزير، ملاحظة بالنسبة إلى الجمعية المهتمة بالأطفال ذوي الحاجيات الخصوصية في القلعة الكبرى من ولاية سوسة، بالرغم من المجهودات الكبيرة التي تقوم بها هذه الجمعية يوجد بها ستة أو سبعة موظفين أغلبهم من النساء، فهم دائما ينتظرون

المنحة والأموال التي تدخل للجمعية ليتحصلوا على مستحقاتهم المالية وهم يتقاضون تقريبا 500 دينار منذ أكثر من تسع سنوات، لذلك وجب على الوزارة اليوم إدماجهم في منظومة موظفيها.

لدينا أيضا في سوسة عدة مشاكل، فعدة معتمديات كمعتمدية سيدي بوعلي والكندار اليوم تعد من بين المعتمديات المفقرة في الولاية والتي تحتاج لعدة تدخلات في مستوى خاصة الأطفال الحاملين لإعاقات ولدينا العديد من الوضعيات تخص العائلات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسن جربوعي عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

مداخلتي ستتلخص فيما هو محلي وما هو جهوي:

بالنسبة إلى المحلي: وضعية الوحدة المحلية للشؤون الاجتماعية بمعتدية منزل شاكر، هذا الملف يتضمن جميع الإخلالات ولكم سديد النظر.

النقطة الثانية، السيد رئيس الجمهورية وفي المالية التي نعمل عليها هذه السنة هو الاقتصاد الاجتماعي التضامني، كيف سيكون العمل فيه بأخصائي اجتماعي، هو في حد ذاته يستحق للإعانة؟ هناك وحدات يوجد بها أخصائي اجتماعي واحد على 40 ألف ساكن، نتحدث عن أخصائي اجتماعي دخل للعمل هو وابنه أو أصبح ابنه يعمل معه، ابنه تمتع بخمس ترقيات وهو اليوم لديه 15 سنة أقدمية ولم يتحصل إلى حد اليوم على ترقية. كيف تطلبون منا أن نعمل بهؤلاء الناس، الحل الوحيد هو ترقية استثنائية على غرار السلك الإداري المشترك، هؤلاء الناس من حقهم الحصول على ترقياتهم.

نقطة ثالثة، قمت أنا وعديد الزملاء بزيارة ميدانية إلى مركز صنع الآلات المقاومة للأعضاء بولاية صفاقس، هذا المركز لمن يجهله يشرف على سيدي بوزيد وقفصة وتوزر وقبلي ومدنين وقابس والمهدية وتطاوين وصفاقس. من يذهب لهذا المركز؟ يأتيه الأطفال الذين لديهم بالفعل آلات تمكنهم من الوقوف، الأطفال الذين لديهم آلات لتقويم الظهر، الأطفال الذين لديهم أطراف ناقصة، الناس الذين يريدون أطراف تعوض الأطراف المبتورة، فلن يأتيكم كل الناس.

تأتيكم وضعيات اجتماعية رهيبة، هناك من يأتيكم من قابس ومن مدنين، يذهبون إلى صفاقس يبقى مدة شهر تحت الحائط هو وابنه وقد اكترى سيارة بـ 150 دينار، راسلت الوزارة خمس مرات ولا ترى ولا تدري، لا أدري كيف يتم القيام بالأعمال الاجتماعية، مركب يشرف على نصف البلاد التونسية بلا تقنيين ولا آلات ولا أية تجهيزات، كأنها خرابة وبعد ذلك نتحدث عن التضامن الاجتماعي، كيف يتم القيام بالعمل الاجتماعي؟

نقطة أخرى، ولاية صفاقس لا تبعد كثيرا على ولاية تونس، يوجد بيننا 100 ألف ساكن وفي هذه النقطة بالذات أتوجه بالشكر للسيد المدير الجهوي للشؤون الاجتماعية بصفاقس في تفقدية الشغل يعمل هؤلاء أشخاص بإمكانيات مفقودة، لا أدري، يحققون معجزات ليوصلوا العمل إلى هنا لـ "central" وينجحوا من في "central" على ظهورهم لأنهم يعملون هناك والله أعلم بأحوالهم.

متى سيصبح بصفاقس قسمين اجتماعيين وتفقديتي شغل، واثنين من طب الشغل؟ لأن صفاقس لها رقعة جغرافية كبيرة جدا ويوجد بها تقريبا 15 وحدة اجتماعية بإمكانيات ضعيفة جدا.

سيدي الوزير، أمراض طيف التوحد، عندما تتحدث مع وزارة الطفولة والمرأة تقول من مشمولات الشؤون الاجتماعية والشؤون الاجتماعية تقول لدينا مركب في صفاقس هو مركب ابن سينا ويوجد به 150 حالة، في معتمدية فقط يوجد 160 طفلا من ذي طيف التوحد بالإضافة إلى الإعاقة الذهنية وعندما تراسل الوزارة تجيبك كأننا نعيش في المدينة الفاضلة ووضعيتنا جيدة، رجائي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة ريم المعشاوي عن كتلة صوت الجمهورية، لها ثلاث دقائق.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الوفد المرافق،

في نقطة أولى سأتطرق لظاهرة تفشت اليوم في تونس وأصبحنا نراها، هذه الظاهرة يواجهها كل العالم ألا وهي العمل القصري وعمالة الأطفال والاتجار بالبشر، اليوم في الشارع وفي كل مكان نرى الأطفال الصغار الذين لا يتجاوز سنهم العشر سنوات يتسولون في الشارع، دون أن نعرف الأشخاص الذين وراءهم، نرى بناتنا اللاتي يتم تشغيلهن دون السن القانوني في المنازل بدون أي ضمان أو حيطة اجتماعية أو صحية.

السيد الوزير، ما هو دور وزارة الشؤون الاجتماعية في مواجهة هذه الظاهرة؟ أما بالنسبة إلينا كبرلمانيين فسيكون لنا شأن في هذا الموضوع بسن القوانين والتشريعات التي ستكون بكل صرامة وإن شاء الله تكون تونس سباقة في هذا الموضوع الذي تعمل عليه حتى بلدان العالم المتقدم وهي بصدد إعداد الاتفاقيات الدولية.

أما جهويا سيدي الوزير، فقد أخذنا عديد الوعود من وزارتكم والتي لم تتحقق بعد إلى حد اليوم:

بناء وحدة عيش للكهول فبالرغم من أن الأرض متوفرة فإنه ما زال إلى حد اليوم مجرد وعد،

بناء الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بالكاف الغربية، كذلك وفرنا الأرض وما زال مجرد وعد،

بناء الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بمعتمدية الطويرف، الأرض متوفرة وما زال وعدا.

ثم سأتطرق إلى النقص الفادح في الأخصائيين الاجتماعيين، بالرغم من أن الإدارة الجهوية مشكورة ونحن نثمن المجهود الذي تقوم به فهي تقوم بواجبها وتتنقل بنفسها حتى للعائلات المحتاجة والفقيرة ولكن هناك نقص كبير على مستوى الأخصائيين الاجتماعيين.

نطالب بالإسراع بفتح المصحة المتعددة الاختصاصات التابعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتي وعد بها السيد الوزير الأسبق.

سيدي الوزير، ألفت انتباهكم إلى وضعية الصناديق الاجتماعية وخاصة في ولاية الكاف، بالرغم من لمسنا للمجهودات الذي تقومون بها على المستوى الجهوي وتم خلق العديد من الفضاءات بجنوب الولاية وشمالها، لكن..

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار زارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق.

السيد عبد الستار زارعي

شكرا سيدي الرئيس،

نحيي الجميع ونرحب بوزارة الشؤون الاجتماعية،

سيدي الوزير، تونس اليوم في مرحلة عبور وبناء وتشييد ووزارتكم لها دور رئيسي ونحن كلنا بداية من السيد رئيس الجمهورية نركز على ضرورة البناء والتشييد وفي هذا سيدي الوزير، لوزارتكم دور كبير ومهم على جميع المستويات وفي كل الجمهورية، من بنزرت إلى تطاوين.

سيدي الوزير، أول ما تبدأ بالإصلاح ابدأ من وزارتك لأننا تأكدنا بأن الفساد الكبير وتعطيل هذا المسار من الإدارة نفسها، مع كامل احتراماتنا لكل وطني غيور، نحن لا نعمم ولكن نقول هذا الكلام لنصلح.

سأبدأ بمطالب سيدي بوزيد وكما نقول بوجود مسؤولين فاسدين وفاشلين نقول أيضا هناك مسؤولون جديون مثلا لديك السيد المندوب الجهوي بسيدي بوزيد بارك الله فيه، إنسان خلوق وعملي وهو شخص يستحق أن يكون في ذلك المكان.

تعاني سيدي بوزيد من نقص في الأخصائيين الاجتماعين في المعتمديات التالية من ولاية سيدي بوزيد: حفوز 4، معتمدية السعيدة 2، معتمدية بئر الحفي 2، معتمدية الهيشرية وهي وحدة محلية محدثة عونين خاصة أنه سيتم انتداب 150 أخصائيا ونصيب سيدي بوزيد لا يجب أن يقل عن 10 أخصائيين،

نقص في أسطول السيارات، 1 سيارة لوحدة السبالة، سيارة لبئر الحفي وسيارة لأولاد حفوز وسيارة للسعيدة.

توسعة مقر الوحدة المحلية بسيدي بوزيد الغربية والوحدة المحلية للرقاب.

بالنسبة إلى الأخصائيين الاجتماعيين، المعايير الدولية تقتضي أخصائيا اجتماعيا لكل 5000 ساكن ونحن لدينا أخصائي اجتماعي لكل 25 و30 ألف ساكن وهذا غير معقول.

المتقاعدون والذين يتمتعون بمنحة الشيخوخة، لقد بلغتني والله العديد من المكالمات من هؤلاء، المنحة تقدر بـ 180 دينار، فلا بأس إن تم الترفيع فيها وتصبح 240 دينار.

سيدي الوزير، ماذا تفعل 240 دينار خاصة اليوم في وضعنا الحالي وفي هذا الغلاء المشط؟ سيدي الوزير، يبارك فيكم، نعرف وضعنا المالي ولكن لتضعوا هذا على الأقل في أذهانكم كاستراتيجية لأن هذا البلغ غير مقبول، بـ 200 دينار وبـ 180 دينار ماذا يمكن أن تشتري العائلة، فهذا المبلغ لم يعد يكفي لشرب قهوة.

هنالك العديد من العائلات المعوزة تقدمت بمطالب ولكنها ما زالت تنتظر، الرجاء التسريع، هذه حقيقة نعيشها يوميا، نحن كنواب أصبحنا محرجين وسنظل ندافع على هذه الدولة، لم نقدر على إقناع المواطن، من ينام بدون أكل، كيف تطلب منه أن يصبر؟ فهو لم يعد قادرا حتى على الصبر،

سيدي الوزير، رجاء، عليكم أن تحملوا عنا هذا العبء، نحن كنواب نراعي وضعية بلادنا وكنواب إن حصل شيء فنحن بالفعل سننزل للميدان وبالفعل خرجنا من رحم هذا الشعب ولم يتم تعييننا لا من طرف أنظمة ولا من طرف أحزاب، عليكم أن تحملوا معنا البعض من الأعباء لأننا تعبنا، مللنا وكرهنا والله لولا إيماننا بمشروع وطني، أقسم بالله، لقدمت استقالتي من اليوم الأول،

الوقت انتهى، بارك الله فيكم ومتعكم الله بالصحة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة منال بديدة غير منتمية، لها خمس دقائق.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية وكافة إطارات الوزارة،

بداية نثمن سعي السيد رئيس الجمهورية وسعي وزارة الشؤون الاجتماعية إلى تعزيز مقومات الدولة الاجتماعية لرفع الظلم عن الفئات الضعيفة التي أفتخر أنني واحدة منها، الفئات التي عانت ولا تزال تعاني في رحلة بحث لإثبات الذات بين المتغولين والفاسدين في بلادنا.

هذه الفئة التي كانت تعاني قبل الثورة من الظلم، وبعد الثورة أصبحت تعاني من استغلال ضعفها لغايات سياسية، سياسة العدل في توزيع الفقر بين الفقراء وتوزيع الثروة والثراء بين أولي الانتماء السياسي.

أهداف هذه المهمة نبيلة لكن بأي زاد بشري سوف تحققونها؟ بـ 8960 عون في الوزارة من بين أكثر من 663 ألف موظف في الدولة، أرى أنه عدد ضعيف وكان من المفروض فتح الانتدابات ومضاعفتها لسنة 2025 لوزارة الشؤون الاجتماعية.

أيضا بأي مال سوف تحققونها؟ 3400 مليار ميزانية الوزارة من بين أكثر من 50800 مليار نفقات الدولة، في اعتقادي لا نستطيع تعزيز مقومات الدولة الاجتماعية في بلادنا.

اليوم عندما أتجول في معتمديتي، معتمدية بئر علي بن خليفة، وأرى دموع المواطنين وإحساسهم بالقهر والظلم وأنا عاجزة على المساعدة، فعلا إحساس سيء جدا، هناك الكثير من المظلومين في بلادنا، ليس لأن أعوانكم مقصرين، بل لأنكم تعملون بطريقة غير صحيحة، أنتم تعملون على الوثائق وعلى الملفات وعلى التقاطعات.

السيد الوزير، تصويب التحويلات الذي وضعتموه في المهمة جيد جدا، لكن ذلك لن يكون إلا من خلال عملية مسح شامل لحالات الفقر في بلادنا، لا بأس أن نوقف العمل مدة شهر أو شهرين ليخرج كل الأعوان في كل ربوع الوطن في عملية إحصاء شاملة للوضع المادي للعائلات التونسية، تنطلقون من قاعدة بيانات صحيحة في عمليات التصويت.

معضلة الشؤون الاجتماعية في تونس تكمن في أن المساعدات لا تذهب بالفعل لمستحقيها، وسأمدك بمثال بسيط والأمثلة بالآلاف، لكن نظرا لضيق الوقت لا يمكنني أن أقدم لك عددا كبيرا، لدي جار من ذوي الإعاقة ظروفه جيدة وهو في حالة صحية جيدة ولديه منزل وأرض، يأخذ منحة مشروع في إطار التمكين الاقتصادي وجاره من

ذوي الإعاقة ولديه طفلين من ذوي الإعاقة وزوجته مريضة وابنته في الجامعة ولا يملك مسكنا يأخذ منحة 200 دينار، فعن أي عدل تتحدثون في بلادنا؟

بخصوص الصناديق الاجتماعية، إحداث دور خدمات تضم ثلاث صناديق اجتماعية التي ذهبت فيها وزارات سابقة هي تجربة فاشلة وفاشلة جدا، نرجو القطع مع هذه الاستراتيجية والذهاب نحو إحداث إدارة محلية لكل صندوق على حدة في كل معتمدية.

في معتمديتي بئر علي بن خليفة مثلا توجد لدينا دار خدمات على وجه الكراء لمدة عشر سنوات، ينتهي العقد خلال 2025 بدون وجود عون"CNRPS"، موظف "CNAM" يقوم بثماني أو سبع مهمات لوحده، دون وجود قابض، المواطنون يتنقلون 100 و120 كلم لمركز الولاية، ليدفعوا ملفاتهم.

لذلك، نطالب على الأقل بعون قار في "CNRPS"وبعون مساعد لـ "CNAM" وبقابض وبطبيب على الأقل مرة في الأسبوع لإمضاء الملفات.

في بئر علي بن خليفة، نحن في حاجة لتفقدية الشغل لضمان العمل اللائق لأننا نتبع معتمدية أخرى وهذا يعطل أعمال الرقابة.

75% من نساء تونس لا تتمتعن بالتغطية الاجتماعية وهذا تم ذكره في المهمة التي وزعتموها علينا وربما ثلثي هاته النسوة من النساء التي تعمل في المنازل والمعامل والفلاحة، نرجو العمل على إرساء نظام قانوني يضمن التغطية لهذه الفئة من النساء.

وأخيرا لدينا المركز النموذجي للتربية المختصة في معتمدية بئر علي بن خليفة في حاجة للدعم، لأن لدينا ما يقارب 1500 أو 2000 من الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية يرغبون في التسجيل، لكن طاقة استيعاب المركز صغيرة، مع العلم أن الأرض المحيطة به والتابعة للمركز شاسعة جدا ويمكن برمجة توسعة لهذا المركز، مع ضرورة توفير النقل، مع الشكر الجزيل وكان الله في عونكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أيمن البوغديري عن كتلة ينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد أيمن البوغديري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية وكافة إطارات الوزارة،

استهل مداخلتي بالتأكيد على أهمية وزارة الشؤون الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الحماية للفئات الهشة، إن هذه الوزارة تمثل الركيزة الأساسية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص ومع ذلك هناك تحديات كبيرة تتطلب تدخلا عاجلا وفعالا وهنا أتساءل متى سيتم القطع نهائيا مع العمل الهش؟

اليوم خارج بهو المجلس المعلمون النواب الذين تجاوز سنهم 40 والذين لم يتم تسوية وضعيتهم ينتظرون كلمة حق، ينتظرون انتدابهم جميعا، كذلك الأساتذة النواب ووضعية أعوان المناولة وأعوان الاتصالية وأعوان الحظائر وأعوان الاعتمادات المفوضة لدى وزارة الداخلية وأعوان المتعاقدين بالديوان الوطني التونسي للسياحة الذين تم طردهم تعسفيا أمام وزارتكم. كذلك وضع حل جذري للعاطلين عن العمل وأصحاب الشهائد المعطلين الذين طالت بطالتهم.

السيد الوزير، متى سيتم تنزيل الأمر المتعلق بفض هذه الإشكاليات والقطع مع العمل الهش؟ أعطونا تاريخا واضحا، يكفي، شعبنا ظلم بما فيه الكفاية، لذا الرجاء اليوم طمأنة شعبنا بإجابة شافية وكافية.

سيدي الوزير، يعيش المتقاعدون في ظروف قاسية بسبب تأخر صرف الجرايات مما ينعكس سلبا عن معيشتهم، ضعف قيمة الجرايات مقارنة مع ارتفاع تكاليف المعيشة مما يؤدي إلى تدهور قدرتهم الشرائية، ضعف الخدمات الصحية المخصصة لهذه الفئة، حيث يضطر البعض الانتظار طويلا لحصول على العلاج أو يتكبد مصاريف باهظة، ما هو برنامج الوزارة في إعفاء المتقاعدين من الإعفاء الضريبي على الجرايات لأن الواقع تم الاقتطاع وقت المباشرة؟

هذه الإشكاليات تستوجب إصلاحات عاجلة وشاملة تتضمن مراجعة منظومة التقاعد وضمان صرف الجرايات في أجالها، مع تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية للمتقاعدين.

إن ذوي الإعاقة يواجهون تحديات مستمرة بسبب ضعف الموارد المخصصة لهم وغياب البرامج المستدامة تضمن التكفل التام باحتياجاتهم الصحية والتعليمية، تعزيز إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي بما يتيح لهم فرص متساوية في العمل والعيش بكرامة.

ندعو الوزارة إلى إعطاء هذه الفئة الأولوية في السياسات الاجتماعية، وتعزيز التعاون مع المجتمع المدني لتقديم خدمات أفضل وأكثر استدامة.

سيدي الوزير، باعتباري ممثلا عن أهالينا بمعتمدية رواد، أود أن أبرز بعض الإشكاليات التي يعاني منها سكان المنطقة:

نقص دفاتر العلاج المجاني، حيث يعاني مواطنون من تأخر كبير في الحصول على هذه البطاقة ما يؤدي في بعض الحالات إلى حرمانهم العلاج اللازم أو حتى وفاتهم بسبب تعقيد الإجراءات أو البيروقراطية المفرطة،

الحاجة إلى تعزيز شبكة الخدمات الاجتماعية والصحية خاصة في ظل ارتفاع عدد السكان وتزايد الطلب على هذه الخدمات،

غياب المرافق الاجتماعية المتكاملة مما يصعب على الأسر الفقيرة وعلى ذوي الإعاقة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة نور الهدى سبائطي عن كتلة الأمانة والعمل، لها ثلاث دقائق.

السيدة نور الهدى سبائطي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، أهلا وسهلا بك وبكل الوفد المرافق بمجلس نواب الشعب في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة مهمة الشؤون الاجتماعية من مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025.

في إطار تكريس مبدأ دولة الحد الاجتماعي الأدنى، وحرصا منا على استعادة ثقة المواطن ورد الاعتبار له من خلال توفير خدمات

اجتماعية ترتقي إلى المستوى المطلوب من حيث مواكبتها للتطور التكنولوجي وسهولة الولوج إليها، أتوجه إليك بالأسئلة التالية:

ما هي الآليات المعتمدة من طرف وزارتكم لمزيد الإحاطة بجميع الفئات الضعيفة والمتوسطة وذوي الحاجيات الخصوصية لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وضمان العيش الكريم، خاصة في المناطق الداخلية التي عانت ولعقود متتالية تهميشا لم يستثني أي من القطاعات، ما نتج عنه وضع اجتماعي متردي يتطلب منكم برمجة زيارات ميدانية للوقوف على حقيقة معاناة بعض الفئات الاجتماعية والمتفاقمة يوما بعد يوم؟

ما مدى إمكانية التسريع في إصدار أمر بإحداث الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بمعتمدية وذرف في الرائد الرسمي للبلاد التونسية حتى يتسنى لنا المطالبة برصد الاعتمادات؟ ومن ثم الانطلاق في تنفيذ هذا المشروع الذي يعتبر أحد أهم المطالب الملحة لمتساكني المنطقة.

ما مدى إمكانية برمجة زيارة ميدانية لولاية قابس والولوج للمناطق الداخلية التي أخص بالذكر منها معتمدية غنوش، المطوية، وذرف ومنزل الحبيب ومعاينة الوضع الاجتماعي المتردي وارتفاع منسوب الفقر بهذه المناطق التي تم تهميشها من طرف الحكومات المتعاقبة على الدولة التونسية في السنوات الأخيرة؟ مما أفرز معتمديات منسية تتصدر المراتب الأولى في نسبة الانقطاع المبكر عن التعليم والبطالة وبالتالي النزوع نحو الانحراف خاصة في صفوف الشباب الذين ينتظرون منكم ومنا اتخاذ قرارات وسن أو تنقيح بعض التشريعات التي تمكنهم من استعادة الثقة في الدولة ومؤسساتها، في علاقة بالدور الاجتماعي الموكل لها.

ما مدى إمكانية إعادة النظر بالتنسيق مع وزارة الداخلية في الملف الخاص بعمال الحظائر المنتفعين بالمنحة القارة للعائلات المعوزة بعد القرار الأخير الذي تم اتخاذه والقاضي بإيقاف أجورهم منذ شهر أكتوبر الماضي؟

ختاما، الشكر الموصول لكم ولكل الوفد المرافق على رحابة الصدر وحسن الإصغاء ومن خلالكم للإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بقابس وعلى رأسها السيد المدير الجهوي على حسن التواصل والمتابعة المستمرة لكل الملفات المطروحة من طرفنا كنواب شعب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مختار عيفاوي غير منتم، له دقيقتان.

السيد مختار عيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، عندما نتحدث على الدولة الاجتماعية، نقول أن وزارتكم موكول عليها أكثر من غيرها تحويل هذا الشعار إلى منجز واقعي، وعليه وجب توفير سيارة إدارية للعمل الميداني للوحدة المحلية للشؤون الاجتماعية ببوحجلة، لأن دراسة الملفات مرتبطة بالزيارات الميدانية والسيارة تأتي مرة في الشهر لبوحجلة التي تضم 14 عمادة ولها امتداد جغرافي كبير ودعم الوحدة المحلية بالأعوان، ثلاثة أعوان في معتمدية كبيرة.

كذلك دعم "CNAM"بوحجلة، ثلاثة أعوان لأربع معتمديات: منزل المهيري ونصر الله والشراردة وبوحجلة.

المؤجرون في منزل المهيري ونصر الله ممنوعون من أن يدفعوا مستحقات عمالهم في "CNSS" بوحجلة، فهم يبعدون عنها 20 كلم ويضطرون للتنقل 100 كم لحفوز،

إحداث صيدلية للأدوية الخصوصية بالقيروان لأن المرضى يتنقلون، بل أكثر من ذلك فهم ينامون أمام الصيدلية في خزامة ليتحصلوا على أدويتهم،

تفعيل تشغيل نسبة 2% من المعاقين، لأن هذا القانون بقي حبرا على ورق، بل أكثر من ذلك وجب الترفيع فيه إلى نسبة 5%.

إلغاء المنشور الحالي المتعلق بالامتياز الجبائي للمعاقين في توريد السيارات والذي يحرم الأغلبية من هذه الفئة من التمتع بهذا الامتياز، لأنه لا يوجد أحد من أقاربه في الخارج، والعودة إلى المنشور السابق.

إلغاء الضريبة على جراية المتقاعدين، تقريبا الدولة الوحيدة التي تفرض على متقاعديها ضريبة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد بن حسين غير منتم، له دقيقتان.

السيد محمد بن حسين

شكراً السيد الرئيس،

مرحباً بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق، التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

سيدي الوزير، قبل كل شيء، من المهم جدا أن أبلغكم كل عبارات الشكر وأسمى عبارات الاحترام والتقدير لشخصكم، لما لمسناه من تعامل جيد مع السادة النواب وإحساس وطني عالٍ.

بالنسبة إلى المشاكل الجهوية، رسالة من أهالي قصور الساف، الذين يخاطبون فيكم صفة القاضي قبل الوزير.

سيدي الوزير، ارفعوا المظلمة وحاسبوا الأيادي الخبيثة الفاسدة التي تدخلت لتعطيل مشروع "CNAM" بقصور الساف، هذا المشروع الحلم الذي ناضل لأجله أهالي قصور الساف لسنوات، فوقعوا العرائض وقاموا بالاحتجاجات قبل 25 جويلية.

وبعد 25 جويلية خلنا أن الحلم تحقق ولكن للأسف، تدخلت بعض الأيادي الخبيثة لتعطل المشروع ونحن نرفع شعار البناء والتشييد، نسبة إنجاز المشروع اليوم 40% والمقاول متوقف عن العمل وسيادتكم على علم بالموضوع وتتابعونه شخصياً، فلكم كل الشكر.

مدينة رجيش، مشروع المركز الطبي المتعدد الاختصاصات، تمت دراسة المشروع وإرسالها إلى الوزارة من الجهة، والعقار متوفر بالكامل وموضوع على ذمتكم، في انتظار اتخاذ الإجراءات في أقل وقت ممكن، لأن الجهة في أمس الحاجة إلى هذا الإنجاز.

الاتحاد التونسي لإعانة الأشخاص القاصرين ذهنيا فرع قصور الساف، سيدي الوزير، كنت قد حدثتك سابقا عن معاناة الأشخاص الذين يعملون هناك، أصحاب إعاقة ولا يملكون حافلة تنقلهم. اليوم، معاناتهم كبيرة جدا، فهم يتدبرون أمرهم بجهود فردية، المطلوب من سيادتكم توفير الحافلة في أقرب وقت.

مشروع "CNSS" بقصور الساف، الدراسات موجودة لدى الوزارة ونطلب التعجيل به، فعامل الوقت مهم جدا، الرجاء التسريع، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية، له دقيقتان.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالحضور الكريم،

ومرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والطاقم المرافق،

بسم الله الرحمن الرحيم: "وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا " صدق الله العظيم.

من أهلي في جندوبة، شكرا وزارتنا الموقرة وشكرا دولتنا الكريمة على صيدلية الأدوية الخصوصية لكل الشمال الغربي.

سيدي الوزير وسيدي رئيس الجلسة،

الدولة الاجتماعية إلى متى؟ شأنها شأن القروض الاستهلاكية، شأنها شأن أجزاء من الميزانية خصصت للكراءات في ميزانية 2025، شأنها شأن الدعم الوطني من حق المواطن نفسه لمن لا يستحقه.

هل هو قيد علينا في تونس العزيزة؟ نريدها دولة منتجة، قوية، رائدة، اقتصادية، متطورة.

سيدي الوزير، دور العجز ونسبة فاقدي السند والمسكن والمرضى، لا نحرك ساكنا ولا سياسة واضحة، المقر الجديد بالارتياح، لا زلنا ننتظر في جندوبة سيارتين رباعيتي الدفع، ضرورة ملحة لجندوبة حسب الظروف.

سيدي الوزير، لنا رسالة للأمانة من إطارات وعمّلة رياض التضامن الاجتماعي الراجعة بالنظر إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والتي عددها حوالي 290 روضة تعنى بأطفال العائلات المعوزة منذ حوالي 40 سنة، بحوالي 700 بين مربيات ومنشطات.

المطلوب إلحاقهم بالاتفاقية المشتركة للاتحاد التونسي للتضامن، قطعًا مع كل مظاهر وظواهر التشغيل الهش.

وطبعا أذكر نفسي وكل الزملاء وكل الساهرين على إدارة دولتنا، أنها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أخيرا بالنسبة إلى مجلس نواب الشعب، النائب المحترم السيد شكري بن البحري غير منتمٍ، له ثلاث دقائق.

السيد شكري بن البحري

شكرًا السيد الرئيس،

صباح الدولة الاجتماعية،

سيدي الوزير، حضرات المسؤولين، من الأخير متى تأتون لعقارب؟ ألقوا نظرة علينا لترى المعاناة الكبيرة التي يعيشها أهالينا.

للمرة الألف نفس الطلب، تغيَّر الوزير ولم تتغير الوضعية في عقارب. نرجو منكم فورا لو تمكنتم فعلا دعم الوحدة المحلية بعقارب بأخصائيين اجتماعيين.

نعرف أن الأخصائي الاجتماعي هو الخط الأمامي، هو وجه الوزارة، وهو وجه الدولة الاجتماعية، الأخصائي الاجتماعي غير موجود في عقارب.

نحن نتبع تونس، 8 عمادات، 50 ألف ساكن، مشاكل اجتماعية، فقر، حالات متعددة، وضعيات مزرية، من حق جهة عقارب دعمها والتفكير فيها.

منذ سنة ونصف نطالب وكل يوم تقولون "اليوم، غدًا، بعد غدٍ". منذ سنتين الوحدة كان فيها رئيس وحدة و2 أخصائيين، اليوم أصبح رئيس وحدة فقط وبالنيابة.

السيد نزار، أذكره بالاسم مشكور، على المجهودات والتضحيات الكبيرة ولكن وحده لا يستطيع حل جميع المشاكل ولا معالجة كل الوضعيات ولا تحضير الملفات ولا الخروج للزيارات وللعلم لا وجود حتى لسيارة.

للمرة الألف، ضعونا في أولوياتكم في مخططاتكم وانتداباتكم، فلتدعمونا بالموارد البشرية حيث لا يوجد فيها عمال، لا مستكتب إدارة، لا أعوان استقبال، لا أعوان تنظيف ولا سيارة.

ثانيا، بخصوص منظومة الأمان الاجتماعي وما أدراك ما منظومة الأمان الاجتماعي! منظومتكم فيها العديد من الإشكاليات، سادتي. منظومة متعبة، معطلة، دائمًا الإنترنت مقطوع، الأخصائي الوحيد في الوحدة ليُنجز ملفا واحدا يقضي ساعات.

ثالثا، نريد الحديث عن المنحة المالية التي يتقاضاها الفقراء. 240 دينارا، هل ما زالت كافية؟ هل ما زالت تلبي احتياجات عائلة كاملة بها خمسة أفراد، من بينهم المسن والمعاق والمريض؟

رابعا، من وعد وفى وعدتمونا بإحداث مركب إداري يشمل جميع الصناديق: "CNAM، CNSS، CNRPS" هذا مطلب عقارب بأكمله، منذ سنوات نطالب بذلك.

قرّبوا الخدمات. الأرض موجودة، هل يجب أن يبقى العقربي يعاني ويذهب لصفاقس للقيام بورقة أو لطلب خدمة؟ قلتم لنا أوجدوا الأرض وعندما وجدنا الأرض، وزارتكم قالت لا لأن الصندوق الوطني للتأمين على المرض "CNAM" يريد شراء مقر وحده، تم تخصيص الأرض...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرًا زميلاتي زملائي الأفاضل،

نمر الآن إلى المرحلة الثانية والنقاش العام لأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له،

السيدات والسادة نواب البرلمان التونسي، مرحبا بكم جميعا.

في البداية ونحن بصدد مناقشة ميزانية مهمة وزارة الشؤون الاجتماعية، يجدر بنا أن نستحضر معاناة الشعب التونسي المستمرة لعقود نتيجة السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي اعتمدتها الأنظمة السابقة.

هذه السياسات أسهمت في تعميق الفجوة بين فئات الشعب، وتفاقمت بسببها معدلات البطالة والفقر، مما أدى إلى تهميش فئات واسعة من المجتمع.

وكانت هذه الأوضاع السبب المباشر للانفجار الثوري الذي شهدته بلادنا يوم 17 ديسمبر 2010، عندما طالب الشعب بوضوح بالشغل والحرية والكرامة الوطنية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التضحيات الكبيرة، لم تتغير الأوضاع، بل ازدادت تأزما في العديد من المجالات نتيجة استمرار نفس السياسات التي تجاهلت طموحات الشعب وواصلت تهميش المناطق والجهات.

إلا أن 25 جويلية 2021 جاءت لتجسد إرادة شعبية صادقة، حيث استجاب رئيس الجمهورية لهذه الإرادة بالقطع مع المنظومات الفاشلة السابقة، وفتح المجال نحو إرساء نظام سياسي واجتماعي جديد يحترم حقوق التونسيين ويحقق تطلعاتهم في العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا السياق يمثل المجلس الوطني للجهات والأقاليم وكذلك المجالس المحلية والجهوية والإقليمية تجسيدا حيا وشرعيا لمشروع التحرر الوطني، فهو يعبر عن روح الثورة والتزامنا المستمر بتحقيق الأهداف الوطنية والشعبية التي تضمن سيادة الشعب وحقه في بناء دولة اجتماعية، دولة تكرّس العدالة وترعى حقوق جميع أبنائها.

السيد الوزير، نثمّن عاليًا الإجراءات الواردة بخصوص إحداث صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات في القطاع الفلاحي، فهذه الشريحة تعاني الويلات، بدءا من ظروف العمل السيئة ووسائل النقل التي لا تليق.

فهذا الصندوق هو إجراء مهم وجب العمل على إنجاحه وأدعوكم السيد الوزير وكل هياكل الوزارة إلى إطلاق حملة لشرح أبعاد هذا الصندوق وأهميته للنساء العاملات في القطاع الفلاحي.

السيد الوزير، يجب التنقل إلى العاملات حيث هنّ في المزارع والحديث معهن وتوعيتهن بحقوقهن حتى لا يبقى الصندوق بدون فعالية.

السيد الوزير،

السادة النواب المحترمون،

عديدة هي الفئات التي تعاني في تونس خاصة من ذوي الإعاقة، فدور الدولة في النهوض بذوي الإعاقة لا يقتصر فقط على توفير الإحاطة الاجتماعية، بل يجب أن يشمل أيضًا تمكينهم من فرص حقيقية في سوق العمل.

من واجبنا كدولة أن نعمل على تعزيز سياسات إدماج هذه الشريحة وتطوير برامج التأهيل والتدريب تسهم في توفير وظائف لائقة تتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم.

كما يجب أن نضمن لهم البيئة السليمة الداعمة التي تحترم حقوقهم وتفتح آفاق المشاركة الفاعلة في المجتمع، بما يعزز استقلاليتهم وكرامتهم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

إن كل هذه الفئات تراهن كثيرًا اليوم على إحداث تغيير جذري في السياسات العامة حتى يتم إنصافها بعد عقود من القهر والتهميش.

وإن مشروع التحرر الوطني قاعدته الاجتماعية هي هذه الفئات المكافحة التي تطمح للرفاه والعدالة. فتونس وشعبها يستحقان الأفضل وقادرون على ذلك بإذن الله.

شكرا لكم مجددا ونمر إلى مداخلات السادة والسيدات نواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم في نقاش مهمة الشؤون الاجتماعية.

وبداية سيكون تدخل النائب المحترم السيد رفيق الشنوفي وله ثلاث دقائق، فليتفضل.

السيد رفيق الشنوفي

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أولا السيد الوزير، يجب مراجعة قانون إسناد المنح التقاعدية بعد موت الأب، خاصة أنه عند وفاة الأب وتقديم الأرملة لملفها يتم رفضه بحجة أن لديها بنتا أو ابنا مرسما في الوظيفة العمومية أو مؤسسة خاصة، حتى وإن كان الابن مرسما فهو حالة اجتماعية بسبب غلاء المعيشة وهذا القانون ظالم بعض الشيء. على الأقل، كان من المفترض أن يتم ترك الجراية التي كانت موجودة لكي تتحصل عليها الأرملة وتساعدها في حياتها. بالأمس فقط كانت هناك تشكيات كثيرة حول هذه المسألة، لذا نرجو مراجعة هذا القانون.

فرعية الشؤون الاجتماعية بالفحص وأيضا الناظور وحسب زميلي بشير حمدة نتمنى له الشفاء، تعاني من نقص كبير في الأعوان المختصين وهذا يتجلى عندما يتم تقديم مطلب للحصول على جراية تقاعد أو منحة، إذ يطول الرد، ليس بسبب تقصير الموظفين في دراسة الملف ولكن لأن العدد قليل جدا مما يتسبب في طول الآجال، الرجاء تلافي هذا الإشكال.

نرجو تحيين القائمات التي تتحصل على المساعدات الاجتماعية، هناك أشخاص يعانون ولكن مشكلتهم الوحيدة أنهم لا يعرفون الإجراءات، لذا من الأفضل الاستعانة بالمجالس المحلية المنتخبة والعُمد لمحاولة توسيع قاعدة المستفيدين.

كما نطلب توسيع قاعدة المستفيدين من المساكن الاجتماعية وتحسين المساكن الحالية. هناك العديد ممن يحتاجون إلى المساعدة ولكن لا يجدون من يوجههم.

نطالب أيضا بمزيد العناية بمراكز رعاية المعوقين، وذلك عبر:

تسوية وضعياتهم نهائيًا والقطع مع التشغيل الهش،

مراعاة الخصوصية المهنية وتصنيفها كمهنة شاقة والتكافؤ والمساواة بين أعوان المركز الواحد وغيرها من الأسباب الموضوعية،

تسوية وضعية الأعوان المباشرين لسنوات بالجمعيات وفق الاتفاقية المشتركة والذين تعرضوا للإقصاء والنظر في إعادة تصنيف الترقيات،

إصدار بيان توضيحي من الوزارة حول إدماج بقية المراكز بالمركز الوطني لرعاية المعوقين،

تشريك ثلة من الأعوان في اللجان الفنية بالهيئة العامة وفي تنصيص المناشير المعدة للغرض،

الإسراع في تزويد المراكز باحتياجاتها على غرار وسائل النقل،

دراسة الملفات حالة بحالة مع التأكيد على حقوق الأطفال المعوقين التي لا تنفصل عن حقوق الإطار الراعي، مع الشكر.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سيرين قزارة، لها ثمان دقائق.

السيدة سيرين قزارة

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبًا بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

يعتبر تحقيق التنمية الاجتماعية موازنة تهدف إلى ترسيخ قيم التضامن بين أفراد المجتمع.

السيد الوزير، سأطرح عليكم بعض المقاربات:

إن النهوض الاجتماعي وتطوير مقاربات التدخل الاجتماعي، وذلك من خلال المساهمة في النهوض بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الهشة أو المهددة بالتشرد والإقصاء الاجتماعي،

تعتمد تونس في الضمان الاجتماعي على النظام التوزيعي والمساهمة والتضامن القائم أساسا على مبدأ التكافل بين الأجيال على مستوى التمويل والخدمات في تصرفها في مجال الضمان الاجتماعي.

الشغل والعلاقات المهنية، إن الهياكل المختصة تعمل على تأطير العلاقات التعاقدية بين أطراف الإنتاج وضمان توفير مقومات العمل اللائق، بما يساهم في تعزيز القدرة الإنتاجية للعمل كما وكيفا وضمان شروط سلامتهم وصحتهم لمزيد تمتّعهم بالحماية والرفاه الاجتماعي.

الهجرة والتونسيون بالخارج، تقدر نسبة التونسيين بالخارج بـ 12% من مجموع السكان، حيث تحرص تونس على تسهيل إسداء الخدمات لفائدتهم وتعزيز علاقتهم بوطنهم وتشجيعهم على المساهمة في المجهود التنموي في إطار رؤية جديدة لهذا القطاع.

الصحة والسلامة المهنية، يعهد لهذا المجال مهام النهوض بالصحة والسلامة المهنية من خلال مراقبة ظروف العمل والسهر على توفير وسائل الوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية للعاملين، بالإضافة إلى تفعيل هياكل الوقاية داخل المؤسسات.

السيد الوزير، أما بالنسبة إلى إنشاء صندوق لدعم ذوي الإعاقة، فهو خطوة مهمة نحو تعزيز حقوق هذه الفئة ودمجهم بشكل أفضل في المجتمع.

الهدف من هذا الصندوق سيكون توفير الدعم المالي والخدمات اللازمة للأفراد ذوي الإعاقة لتحسين نوعية حياتهم وضمان الفرصة المتكافئة لهم في مختلف مجالات الحياة.

الأسباب التي تبرز أهمية إنشاء هذا الصندوق:

الحاجة الماسّة إلى الأدوية الصحية والطبية، يعتمد العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة على الأجهزة الطبية المساعدة، مثل اقتناء الأطراف الاصطناعية، الكراسي المتحركة، الأجهزة السمعية وغيرها من الأدوية الطبية التي تحسن حياتهم اليومية ولكن بسبب غلاء هذه الأدوية يبقى الكثير منهم غير قادر على الحصول عليها، يساهم هذا الصندوق في تمويل شراء هذه الأجهزة بشكل يسهل عليهم ممارسة حياتهم اليومية بطريقة أكثر استقلالية.

تمكين الأشخاص من ذوي الإعاقة اقتصاديا، دعم المشاريع الصغيرة والمبادرات الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة له فوائد كبيرة، من خلال توفير التمويل لتأسيس المشاريع الصغيرة أو دعم مهارات العمل الحر.

يمكن للأشخاص من ذوي الإعاقة أن يصبحوا مستقلين اقتصاديا ويقللوا من اعتمادهم على المساعدات الحكومية.

تعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع من خلال توفير الدعم المالي والعلاج، سيتمكن الأشخاص من ذوي الإعاقة من تجاوز العديد من التحديات التي يواجهونها اليوم، هذه الخطوة تعزز من استقلاليتهم مما يساهم في زيادة مشاركتهم الفاعلة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

دعم التعليم والتأهيل، يشمل الصندوق أيضاً دعم الأشخاص من ذوي الإعاقة في مجال التعليم والتدريب المهني، مما يعزز قدرتهم على المشاركة الفاعلة في المجتمع.

التمويل، يتم تمويل الصندوق من خلال مساهمة الدولة وفرض رسوم معينة على الشركات الكبرى وأيضا من خلال تبرعات القطاع الخاص والمنظمات الخيرية.

الرقابة والمراجعة لضمان أن تستخدم الأموال بشكل صحيح، يجب أن يكون هناك جهاز رقابي يتبع آلية واضحة للمراجعة والتقييم، بحيث يمكن التأكد من أن الدعم يصل إلى الأشخاص الذين يحتاجون إليه بالفعل.

توزيع الدعم يتم تخصيص الأموال بناء على معايير محددة مثل درجة الإعاقة، الحاجة الصحية الملحّة والحالة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد.

يجب أن تكون هناك لجنة مختصة لتقييم الطلبات وضمان التوزيع العادل.

إن إحداث هذا الصندوق يمكن الأشخاص من ذوي الإعاقة من الحصول على الرعاية الصحية الضرورية، مثل إجراء العمليات الجراحية واستخدام الأجهزة الطبية التي تساهم في تعزيز استقلالهم.

كما يوفر لهم فرصة اقتصادية من خلال دعم مشاريعهم الصغيرة.

إضافة إلى ذلك، يعكس هذا الإجراء التزام الدولة بحقوق ذوي الإعاقة، ويساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية، ويشكل نموذجاً إيجابياً للتعاون بين الحكومة والمجتمع في معالجة القضايا الاجتماعية الهامة.

متى يتم تغيير بطاقة الإعاقة لتصبح بطاقة دمج؟

ولماذا لا يتغير شكلها ليصبح مشابهاً لبطاقة التعريف الوطنية؟ لقد سمعنا كثيراً أن الوزارة تعمل على إعداد قاعدة بيانات للأشخاص ذوي الإعاقة بآلية مختلفة عن اعتماد بطاقة الإعاقة. وحسب آخر إحصائية صادرة عن الوزارة سنة 2022، بلغ عدد حاملي بطاقة الإعاقة 438 ألف شخص.

ولكن، ماذا عن ذوي الإعاقة الذين لا يملكون بطاقة الإعاقة؟ هل يتم استثناؤهم؟ هؤلاء أيضاً من حقهم الحصول على الدعم.

السيد الوزير، نداء وكلمة مسّتني كثيرا من معتمدية قصيبة المديوني، هناك وضعية اجتماعية قمت بتبنيها، لماذا؟ لأن هذا المواطن تلعب الإدارة به، وجدته يتنقل بين الإدارات: تارة في معتمدية جمال لأن الملف هناك ومرة إلى ولاية المنستير.

في النهاية قمت بتبني هذا الموضوع وطلبت مني المديرة في "CNAM" معتمدية جمّال مغادرة المكتب حتى تشاور أعوانها، رغم أنه لا يوجد أي مبرر لإخراجي.

السيد الوزير، كيف يمكننا السكوت عن هذه الحالة خاصة عندما يكون المواطن فاقداً لأطرافه أو يعاني من نسبة إعاقة 100 % يده مبتورة ورجله أيضا؟

لمَ لا نأخذ في الضمان الاجتماعي الأشخاص ذوي الإعاقة من هذه الكفاءات؟

السيد الوزير، هذه صورة لمن بترت يده وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عماد الشتاوي، له تسع دقائق.

السيد عماد الشتاوي

شكرا السيد الرئيس،

ومرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

لو أردنا أن نعطي لقانون المالية للسنة القادمة عنوانا، لأطلقنا عليه قانون "تعزيز الدور الاجتماعي للدولة"، لما تضمنه من إجراءات اجتماعية شعبية وجريئة، مما يحمل وزارتكم مسؤولية كبيرة.

وسعيا إلى توفير ظروف نجاح هذا التوجه، أرى أنه من واجبي طرح وتقديم بعض الأسئلة ورفع بعض الاقتراحات لكم:

يبلغ المقدار الشهري الأقصى لجراية المقاوم اليوم 350 ديناراً، وهو نفس المبلغ منذ 2018، أي أنه مضت عليه سبع سنوات دون مراجعة، رغم الزيادات العديدة التي حصل عليها الموظف والمتقاعد في القطاعين العام والخاص والتي تكاد تكون سنوية.

وحيث لا يُستثنى غلاء الأسعار هؤلاء المقاومين وأراملهم وأبنائهم فضلا عن حاجتهم المتزايدة للعلاج، من واجبنا الوفاء لمن ضحوا من أجل استقلال البلاد، كما نصّ على ذلك دستور الجمهورية التونسية في التوطئة، متى يتم الترفيع في جراية المقاومين؟

-ينص القانون المتعلق بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي الصادر سنة 2017، على وجوب استشارة المجلس الوطني للحوار الاجتماعي في مشاريع القوانين ومشاريع الأوامر الحكومية ذات العلاقة بالشغل والعلاقات المهنية والتكوين المهني والحماية الاجتماعية. ومع ذلك، نلاحظ أن بعض النصوص صدرت دون المرور بالمجلس المذكور. أفلا يعتبر هذا خللا إجرائيا؟

أذن السيد رئيس الحكومة مؤخرا بمراجعة شاملة لمنظومة التأمين على المرض باستثناء الدراسات التقييمية المنجزة، وآراء ومقترحات الأطراف المتداخلة في هذه المنظومة، وهو قرار هام باعتبار عدم إجراء أي تقييم في هذا النظام رغم مرور 20 سنة على صدروه والسؤال: ما هو الإطار الذي تتم فيه هذه المراجعة؟

تم إحداث المجلس الوطني للتأمين على المرض منذ سنة 2005 لمتابعة نظام التأمين على المرض، على أن يجتمع مرة كل ستة أشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة، بينما لم يجتمع هذا المجلس سوى مرتين أو ثلاث مرات خلال 20 سنة. فهل سيتم تفعيله، خاصة في ظل الحاجة الملحّة إلى مراجعة نظام التأمين على المرض طبقا لما أذن به رئيس الحكومة؟

يشكو العاملون في قطاع الصيد البحري من عدم تلاؤم أنظمة التغطية الاجتماعية مع خصوصيات مهنتهم، فضلاً عن تراجع نشاطهم بسبب عدة أسباب منها ما تعيشه قابس من تلوث قضى على الثروة السمكية ورغم قيام الوزارة بعدة دراسات إلا أنها بقيت تراوح مكانها، فمتى يتم إيلاء هذا القطاع الأهمية التي يستحقها؟ ومتى يقع صياغة تشريع يتلاءم مع ظروف العاملين فيه؟

تشكو المصالح المهتمة بالصحة والسلامة المهنية، سواء منها مصالح طب الشغل أو مجامع طب الشغل، من ضعف كبير في الإقليم الخامس وخاصة في ولاية قبلي. فمتى يتم تدارك هذا النقص؟

لماذا لم يتم حتى الآن إرساء الوكالة الوطنية للإدماج والتنمية الاجتماعية التي نصّ عليها القانون الأساسي لبرنامج الأمان الاجتماعي منذ سنة 2019، رغم ما ستوفره من مرونة في التصرف، بما ينعكس إيجابيًا على الخدمات الموجهة للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل؟

لماذا لم يجتمع حتى اليوم المجلس الأعلى للتنمية الاجتماعية، الذي صدر أمر ضبط تركيبته منذ أفريل 2022، رغم ما يضطلع به من مهام تنسيقية بين مختلف المتداخلين؟ وإني أوجه لكم هذا السؤال بصفتكم المقرر العام لهذا المجلس.

هل هناك مشروع لمراجعة قانون التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية في القطاعين الخاص والعمومي، الذي مضى عليهما 30 سنة دون تقييم، في حين حصلت تطورات تشريعية وفنية كبيرة؟

إن إحداث صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات يمثل قرارًا جريئًا لضمان شروط العمل اللائق، وتحسين ظروف عمل العاملات الفلاحيات، إلا أن اقتصاره على الإناث دون الذكور قد يتناقض مع الدستور، الذي نصّ في الفصل 23 على أن المواطنين والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات؟

يعاني الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي منذ عقود من عجز مالي متفاقم ولم يحقق الإصلاح الذي وقع سنة 2019 في الصندوق الأول سوى تأجيل الأزمة، بينما لم يتمّ أي إصلاح في الصندوق الثاني.

أما الصندوق الوطني للتأمين على المرض، فيعاني من جانبه من فقدان السيولة المالية. فهل هناك خطة لإيجاد حلول جذرية لوضعية الصناديق، حتى نضمن مواصلة تقديم المنافع بنفس النسق ونحافظ على الدور الاجتماعي للدولة؟

تتقدم من حين لآخر بعض المهن المنتمية إلى القطاع العمومي بمطالب لتصنيفها ضمن قائمة الأعمال الخطرة والمخلة بالصحة أو الوظائف المرهقة، كما تتقدم بمطالب مماثلة المهن المنتمية إلى القطاع الخاص لاعتبارها مهنا ملوثة ومرهقة. وغالبا ما تقع

اختلافات في تقدير مدى جدية هذه المطالب، نظرا إلى عدم وجود معايير موضوعية يتم الرجوع إليها مما يضفي الشفافية والموضوعية على هذه التصنيفات.

متى سيتم تركيز اللجان الجهوية والقطاعية في القطاع العمومي، تطبيقا للقانون عدد 56 لسنة 1995 المتعلق بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية في القطاع العمومي؟ فهل من المعقول أن يتنقل متضرر من أقصى الجنوب إلى العاصمة لمتابعة ملفه؟

دعا رئيس الجمهورية مؤخرا إلى وضع نظام قانوني جديد للاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي، حتى يقوم بدوره على الوجه المطلوب في كنف الشفافية التامة. فما هي ملامح التوجه الجديد لوضعية الاتحاد من الناحية القانونية؟

أخيرا، رغم مصادقة تونس على الاتفاقية عدد 187 بمقتضى القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2021 المؤرخ في 11 ماي 2021، بشأن الإطار الترويجي للصحة والسلامة المهنية، لم نشهد حتى اليوم ضبط استراتيجية وطنية للصحة والسلامة المهنية.

أخيرا، تقبلوا منا كل الاحترام والسلام عليكم.

السيدة زكية معروفي، نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم. الكلمة الآن للسيد النائب المحترم سالم الماكني، له ثلاث دقائق، فليتفضل.

السيد سالم الماكني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

إن الاطلاع على مشروع قانون المالية لسنة 2025 يكشف بوضوح توجه الدولة نحو تعزيز مقومات الدولة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال حماية الفئات الهشة والضعيفة وضمان إدماجها الاقتصادي والاجتماعي. وهذا التوجه يعد خطوة إيجابية تعكس الالتزام ببناء مجتمع متوازن قائم على الإنصاف والتضامن، ولكن هذا المشروع الطموح لن يتحقق إلا من خلال جهود وزارتكم باعتبارها الرافعة الأساسية لتنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع.

ومن هذا المنطلق، أود أن أتوجه إليكم بمجموعة من الملفات المتعلقة والتي تمثل قضايا حيوية وملحة تمس مباشرة الفئات الأكثر هشاشة في مجتمعنا، في ظل توجهات السيد رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد نحو ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية العادلة.

أود أن ألفت انتباهكم إلى الوضع الحالي للإدارات والمندوبيات الجهوية للشؤون الاجتماعية بالمناطق الداخلية ومنها ولاية باجة التي أصبحت في حاجة ماسة إلى مراجعة شاملة وإعادة هيكلة هذه الهياكل، بممارستها الحالية تظهر ضعفا واضحا في مواكبة التحولات الكبرى التي فرضتها لحظة 25 جويلية، حيث ما زالت تعتمد أساليب تقليدية أكل عليها الدهر وشرب وعجزت عن تقديم حلول جذرية للملفات الاجتماعية الملحة.

للأسف الشديد هناك مسؤولون محليون تجاوزهم الزمن ولم يستوعبوا عمق التحديات ولا طبيعة التحول الذي يطالب به الشعب. استمرارهم في إدارة الملفات الاجتماعية بطرق روتينية بات مرفوضا، بل ويعد تهديدا مباشرا للسلم الاجتماعي ويزيد من إحباط المواطنين الذين يتطلعون إلى إدارة أكثر جرأة وفاعلية.

لذلك، أطالب بتفعيل عملية إصلاح جذرية لهذه الهياكل تشمل إعادة تقييم الأداء وإقصاء من ثبت فشلهم واستقطاب كفاءات قادرة على العمل بمنهجيات عصرية تتماشى مع تطلعات الشعب وتوجهات الوطنية نحو العدالة الاجتماعية.

إن توزيع المساعدات الاجتماعية يعد من أهم المهام التي تقوم بها وزارتكم ويجب أن يتم بناؤها على معايير دقيقة وشفافة تضمن الوصول بالدعم إلى الفئات المستحقة بشكل عادل وفعال.

ولكن للأسف في بعض الأحيان هناك تلاعب بالقوائم واستغلالها لأغراض غير نبيلة مما يؤدي إلى إهدار الموارد ويضر بمصداقية النظام الاجتماعي.

لذلك، أرى أنه من الضروري اعتماد معايير دقيقة ومحددة في اختيار المستفيدين من المساعدات، أصبح ضرورة ملحة أن تكون هذه المعايير معروفة للجميع وقابلة للمتابعة والمراجعة بشكل دوري، لضمان أن تشمل القائمات الفئات الأكثر استحقاقًا دون أي تدخلات أو تلاعب.

إن الشفافية في عملية توزيع المساعدات ليست فقط مسألة عدالة، بل هي الأساس لاستعادة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وضمان العدالة...

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أعد له الوقت،

السيد سالم الماكني

لذلك يجب التفكير في إشراك المجالس المحلية المنتَخبة الذي يمثل الجهة الأكثر قربًا من المواطن وتتمتع بفهم مباشر للواقع الاجتماعي في مناطقها، في إعداد الدراسات الاجتماعية.

فيما يتعلق ببرنامج التمكين الاقتصادي، نلاحظ أن معايير التنفيذ لا تعكس مبدأ العدالة في توزيع الفرص بين مختلف الجهات.

المناطق الداخلية والمهمشة التي تعاني من نسب بطالة مرتفعة وفقر. ما هي المعايير التي اعتمدتها الوزارة...

السيدة نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

انتهى التوقيت، شكرا لك السيد النائب، ونمرر الكلمة الآن للسيدة فوزية الناوي لها ثماني دقائق، فلتتفضل.

السيدة فوزية الناوي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا السيد وزير الشؤون الاجتماعية والفريق المرافق له،

سيدي الوزير، مقترحنا هو توحيد البرامج التي تعنى بالتمكين الاقتصادي على غرار البرامج الخصوصية للمرأة المدرجة ببرنامج الأمان الاجتماعي لوزارة المرأة.

إيجاد آلية إرساء منظومة موحدة تمكن طالب الخدمة من الانتفاع ببرنامج التمكين الاقتصادي عن طريق تسجيل نفسه، وتوحيد برنامج التدخل للحصول على رقابة مستمرة.

التشبيك بين مختلف الإدارات للتقليص من الأوراق والإجراءات واقتصار الآجال وتمكين بعض الإدارات من الولوج إلى بعض المنظومات في ملفات محددة بضوابط قانونية مخولة.

ضرورة أن يكون هناك تناغم بين مكونات السلطة المحلية المعتمد والعمدة من جهة ووحدات النهوض الاجتماعي واللجان المحلية لنجاعة الخدمة، لذا، عندما يتجاوز الدخل "SMIG" المعتمد بالمنظومة يتم تجاوز عملية إجراء البحث الاجتماعي وإلغائه.

سيدي الوزير، هناك مماطلة وتسويف في دراسة المنح الاجتماعية والامتيازات للمعاقين من طرف السلطات الجهوية في دراسة الملفات في الإجابة والاستجابة وبطاقات المعالجة.

كما أقترح تعويض الإعانات العينية بحوالات مالية حتى ينتفع بها المعوز والذي نصطدم أحيانا بانتهاء صلاحية المواد الغذائية المتبرع بها لحفظ الكرامة والإنسانية. كما نلتمس حماية المشرفين على عملية توزيع التبرعات من السلب والاتهامات بتركيز كاميرات مراقبة مكثفة.

المتقاعد جزء من هذا الوطن وشجرة أعطت من ثمارها الكثير، لذا ليس من العدل أن يقع المساس من مدخول جرايته عن طريق الاقتطاع خاصة مع صعوبة الحياة الاقتصادية ومتطلبات هذه الفترة العمرية من أدوية ومستلزمات، ناهيك أن أغلبهم العائل لأبنائهم العاطلين.

ونحن في هذا الإطار الإنساني لا بد من لفتة إلى الجمعيات المهتمة بشأن المتوحدين وفاقدي السند والمعوقين ذهنيا وفاقدي البصر وغيرهم عن طريق دعمها والعناية بها لرفع مستوى الخدمات المسداة وتحسينها وخاصة من ناحية المختصين.

تصورنا للوضع هو العمل على دعم بعض المشاريع للحالات الاجتماعية بآليات علمية مدروسة للخروج من دائرة الخصاصة وليست مشاريع عشوائية، ولم يقع تشريك مكتب التشغيل في إعدادها، ثم نقول فيما بعد لماذا فشل هذا المشروع.

تحصلت العديد من المشاريع الوهمية واللامدروسة على التمويلات في إطار التمكين الاقتصادي.

يجب التثبت من كل من تمتع بالتمويل ومراجعة التغطية الصحية لـ "CNAM" بخصوص منظوريها.

إلغاء طلب الفاتورات التقديرية بـ "CNAM" نظرا إلى كونها إجراء بيروقراطي لا داعي له.

العمل على رقمنة "CNAM".

مزيد التحفيز والعمل على دعم تعليم الكبار للحد من نسبة الأمية.

التشابك أو التكامل بين مختلف عناصر البرنامج.

توضيح "SMIG" المعتمد بالنسبة إلى العنصر الأول،

إيجاد الرصيد العقاري المتعلق بإخلاء السكن في مناطق أخرى.

إيجاد آلية التدخل بالنسبة إلى العائلات المعوزة ومحدودي الدخل ولها أرض بيضاء اكتسبتها المعنية عن طريق التبرع أو هبة أو فعل الخير بالنسبة إلى محدودي الدخل والعائلات المعوزة العاجزة عن البناء.

إيجاد آلية للتمويل السريع قصد التدخل في الحالات التي تضررت مساكنها جراء فيضانات أو حريق أو انهيار وأصبح المجتمع المدني يتدخل قبل الدولة.

تبسيط الإجراءات فيها لتمكين التدخل العاجل في آجال معقولة لشاغلي أملاك الدولة وهم حالات اجتماعية.

إيجاد آليات للمتابعة،

آلية مراقبة مع تحديد آجال لما بعد التسليم لمن تمتعوا بالسكن الاجتماعي.

سيدي الوزير، متى يتم تسليم المساكن الاجتماعية بالفجة؟ وهذه ثالث مرة أطرح فيها السؤال على كل وزير يأتينا.

لنا 11 ملف منه 5348 مقبولين في الحين والجملة 1547 مسكن، بالنسبة إلى من انتظر كل هذه المدة، سيدي الوزير، حين نسلم هذا السكن هل سنقول لهم بعد طول الانتظار شكر الله سعيكم؟ في حين أنهم لو عرفوا منذ البداية بأنه لا تتوفر فيهم الشروط لأمكنهم الذهاب إلى أماكن أخرى.

سيدي الوزير، مراجعة قانون الامتياز الجبائي الخاص بسيارات ذوي الإعاقة لسنة 2003 الذي ينطبق عليه "جاء يعاون فيه على قبر بوه هربلو بالفاس".

بطلب من الأشخاص ذوي الإعاقة ورغبة منهم في تعديل شروط التمتع بالامتياز الجبائي الخاص بالسيارات وتحسينها لتشمل الأشخاص ذوي القصور البصري ولتتماشي مع تطورات التكنولوجيا، بما تمنحهم أكثر استقلالية في حياتهم وتسهيل نمط عيشهم، ومنحهم أكثر رفاهية تراعي وضعهم الصحي، رغم توصيات رئيس الجمهورية بالعناية بالأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة فإننا تراجعنا في هذا الموضوع.

سيدي الوزير، نود من تفقدية الشغل أن تتفقد المؤسسات الخاصة التي تنتهك القانون من ناحية الترسيم بالنسبة إلى العملة، يعني أن العامل يؤدي عمله ويخاف من أن يأتي إليكم لأنه إن علم بذلك سيطرده، فالرجاء إعطاء التفقدية أكثر "ampleur" لتتفقد على الأقل أولئك الناس الذين ليس لهم صوت أمام الآخرين.

صاحب المؤسسة ملزم في كل عام بـ "quota" في الترسيم على الأقل، نقول له نحن لسنا بصدد تتبعك لكن على الأقل نبين لك ما يجب القيام به.

سيدي الوزير، نسمع عن دفاتر العلاج الأبيض والأصفر، فهل أننا نصنف العائلات المعوزة بالألوان؟ الرجاء توحيد هذه المنظومة ويتم التعرف على البطاقة حين إدراجه في المنظومة.

نقطة ثانية، مراجعة الناس الحاصلين على المنحة، شخصيا، عملت كثيرا في الشؤون الاجتماعية وعملت كنائبة ودوما أكرر نفس الكلام وإنني أعي ما أقوله، جاء أمامي شخص بيده مفتاح، اعتقدت أنه لدراجة نارية، خرجت لأراه فوجدت أنه صاحب سيارة، وجمع عديد الأشخاص معه وقدم للتضامن الاجتماعي ليتحصل على إعانة، فالرجاء سيدي الوزير مراجعتها حتى لا يقول مواطن آخر هؤلاء ليسوا محتاجين،

فإذا وحدتم عدة آليات فإن من يعمل في التضامن الاجتماعي ليسوا هم من يوزعون، بل هناك آليات أخرى سيدي الوزير وأنت تعرف أنهم ينفذون ما ورد بالوثيقة التي لديهم حتى لا نلقي عليهم التهم جزافا.

في خصوص بطاقة معاق التي أمضى عليها السيد وزير الشؤون الاجتماعية، سأخبرك بواقعة حدثت أمامي في "CNAM" دوار هيشر، حيث استظهر إنسان معاق بالبطاقة في الشباك، فطلب منه أن يتراجع للوراء للوقوف في الصف ويعتبر قد أهانه فهو يعمل في "CNAM" ويجب عليه أن يطبق تعليمات السيد الوزير الذي منحه بطاقة الأولوية وبكل لطف أخرج للذهاب للطابق الأول...

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

السيدة النائبة، انتهى التوقيت، شكرا والكلمة الآن للسيد النائب المحترم لطفي الطاهر، له أربع دقائق، فليتفضل.

السيد لطفي الطاهر

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

دور الشؤون الاجتماعية لا يقتصر على تقديم الدعم المادي فقط، بل يشمل تعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص.

حماية الحقوق وبناء مجتمع متكافل يضمن تماسكه واستقراره.

وضعية إطارات وعملة رياض التضامن الاجتماعي الراجعة بالنظر لوزارتكم عددها 290 روضة في كامل الجمهورية، تعنى بأطفال العائلات المعوزة وذات الدخل المحدود وهي تنشط منذ حوالي 40 سنة وعددها حوالي 700 بين المربيات والمنشطات، نطالب منذ عقود بإلحاقهم بالاتفاقية المشتركة للاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي وتسوية وضعيتهم المهنية، بما يضمن لهم راتبا محترما، تحفظ لهم كرامتهم وتمكنهم من العيش الكريم.

كما أوصى السيد رئيس الجمهورية بالنظر والقطع مع كل أشكال التشغيل الهش وأساليب الاستغلال والاتجار بعرق العمال.

سيدي الوزير، ملفاتهم أمامك منذ توليك المنصب، فالرجاء مدهم بالإجابة على هذه الوضعية، علما أنهم قادمون إلى وزارتكم غدا وسيكونون ضيوفا عندك في الوزارة.

الوضعية الثانية والمحرجة، 24 عاما بمركز نداء في سليانة "DYNAMO RC" وقع طردهم من هذه المؤسسة تعسفيا منذ أشهر، منهم المترسمين ومنهم تحت عقد متربص، راسلوا السيد رئيس الجمهورية قابلوه مباشرة في زيارته لسليانة وإثر مقابلة السيد رئيس الجمهورية برئيس الحكومة أكد على أن الدولة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الوضعيات والحد من المناولة والاتجار بعرق العمال.

سيدي الوزير، عقدت عديد الجلسات حول هذا الموضوع سواء على مستوى الولاية أو على مستوى الوزارة وإلى حد الآن لم يحظوا بإجابة وحل للمشكلة، فقد تعبوا من المعاناة ويجب إيجاد حل جذري لهذه الوضعية، هؤلاء العمال 24 السيد الرئيس أيضا على علم بهم وكذلك ورئاسة الحكومة، أوجدوا لهم حلا جذريا.

سيدي الوزير، بالرغم من تنزيل الأوامر في الرائد الرسمي لمدرسي تعليم الكبار، إلا أنهم لم ينالوا مستحقاتهم، فرجاء مدهم بتاريخ محدد، كما نطالب بتوفير اعتمادات للمركز التربوي المختص في التكوين والتأهيل والإدماج لذوي الإعاقة بجمعية إنصاف بشعفور من مختصين ومكونين.

أشكر مدير التضامن بسليانة السيد رضاء البحريني والسيدة معتمدة الولاية على تفاعلهما ومدهما يد المساعدة وعلى الجهود المبذولة من طرفهما.

وأريد أن أقدم شكري لجنود الخفاء الأعضاء المحليين في 12 معتمدية في سليانة و24 محليات في 24 ولاية، نظامنا القاعدي المتوازن محلي، جهوي، إقليمي، وطني، الجهات والأقاليم وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة نورس الهيشري، لها ست دقائق، تفضلي.

السيدة نورس الهيشري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، أريد أن أقول لك أن اسمي تاه بين الأسماء، كل شخص يقول ما يريد: معاقين، حاملي الإعاقة، أصحاب إعاقة، لا بل ذوي إرادة وذوي همم، فما بالك بتسمية: من ذوي الاحتياجات الخصوصية".

أريد أن أقول لكل مواطن تونسي وللشعب التونسي والسادة النواب: أنا كما قال الدستور وقد أقسمنا على أن نحترم الدستور، أنا شخص ذو إعاقة ولست بذوي الهمم ولا من ذوي إرادة، أنا من ذوي الإعاقة.

سيدي الوزير، ذوو الإعاقة في تونس قضية وطنية مستعجلة، قبل أن أبدأ كلامي أريد أن أري للشعب التونسي أمام تركيز الكاميرا بطاقة ذوي الإعاقة وهي بطاقة زميلي النائب في كيس بلاستيكي ولا أعرف هل ما زالت الوزارة تعيش في التسعينات والثمانينات وإن كانت كذلك فالحقوا بنا في 2025، على الأقل إذا أردتم أن تحترموا ذوي الإعاقة أعدوا لهم بطاقة مثل بطاقة التعريف ولا يعقل أن يحتفظ النائب ببطاقة الإعاقة في كيس بلاستيكي وهي عبارة عن ورقة كرتونية، هذا أمر يثير الاستغراب.

سيدي الوزير، سأتحدث بكل صراحة، حين أتحدث عن ذوي الإعاقة في بلادنا فإنني أتحدث عن شريحة كبيرة تعاني في صمت، في حين من المفروض أن يكونوا جزءا من المجتمع ككل المشاركين والفاعلين.

يواجه ذوو الإعاقة في تونس اليوم عراقيل كبيرة لا مبرر لها، طفل صغير يحلم أن يدرس فلا يجد "rampe" في المدرسة، ليس فقط في المدرسة، فاليوم زميلي علاء الدين الغزواني حين يريد النزول ينزلونه بكرسي، هذا ونحن في المجلس وسندافع عنهم، في الحقيقة ليس هناك ما أقوله.

كما لا توجد تجهيزات تحفزه على الدراسة والنجاح.

شاب تحصل على شهادة ويسعى للعمل فلا يتوفق لذلك، في حين أننا نتحدث عن 2% و1% تشغيل وأيضا نتحدث عن المناظرة التي أجريت منذ 2018 ولم نر انتداب أي أحد منهم، فقط عملة هاتف في مستشفى أو في الجامعة.

ذو الإعاقة مواطن بسيط عنده موعد في المستشفى، فيجد تعب النقل وكلفة العلاج أكبر من طاقته،

أريد أن أقول لك بأن المشكلة اليوم ليست في غياب القوانين، فتونس عندها ترسانة قانونية متقدمة، لكن المشكلة الكبرى في التنفيذ، حيث تبقى القوانين حبرا على ورق، إذ يقول الواقع التونسي اليوم أمرا آخر سيدي الوزير.

النقل العمومي ما زال غير مهيأ، وتفتقد المؤسسات العمومية التجهيزات الأساسية، حتى الإدماج في سوق الشغل ما زال مجرد حلم بعيد جدا، كل هذا في بلاد تصف نفسها بأنها بلاد الحقوق والمساواة.

اليوم حين يقدم ذو الإعاقة مطلبا في كرسي أو أية مسألة أخرى تطول المدة لسنوات، ألا تتساءلون عن معاناته؟ ولماذا إذا كان أحد أبوي ذوي الإعاقة في "CNSS" لا يكون له الحق في المنحة؟ هذه النقطة تدعو للاستغراب.

إن ذوي الإعاقة ليسوا عبئا على المجتمع، بالعكس هم طاقة كبيرة يجب أن نستثمر فيها، فالتهميش الذي يعانونه اليوم لا يصيبهم هم فقط ولكن الخسارة لنا جميعا لأن كل موهبة وكل قدرة لا نعرف قيمتها هي فرصة تضيع على البلاد ككل، فيجب أن يكون كل التونسيين متساوين، ولا يهم الشكل ولا الحالة ولا يجب أن يكون الحق في الكرامة والحياة محل نقاش.

لا يمكن لهذه القضية أن تنتظر اليوم، ويستوجب منا الأمر حلولا واضحة وعملية ورؤية تبدأ اليوم قبل الغد.

لا يجب إبداء الشفقة لذوي الإعاقة، بل يجب إعطاؤهم حقهم في تعليم يليق بهم وتنقل يحترم كرامتهم وعمل يضمن لهم استقلاليتهم، أريد أن أرى بلادنا تقدم المثال ولا أريد أن أرى ذوي الإعاقة يعيشون على الهامش، بل مواطنين حقيقيين لديهم صوت وفرصة مثلنا، فإذا لم تقدر تونس أن تحمي حقوقهم وحقوق كل المواطنين فمن سيحميهم؟

سيدي الوزير، اليوم سأسلط الضوء وأدعوكم للتوجه بلفتة إلى الزميلة النائبة المحترمة هدى العباسي من المجلس المحلي بالمرناقية من ولاية بن عروس، ما شاء الله على هذه النائبة، بنت ميدان من ذوي الإعاقة، لها إعاقة في ساقها ورغم ذلك تقوم يوميا بزيارات ميدانية لخدمة الشعب وفي إحدى زياراتها سقطت على ركبتها المصابة. ونعرف أنه ليست لديهم قوانين ولا أجر وهي عاطلة عن العمل، ذهبت للعلاج وكالعادة سياسة "أرجع غدوة" في المستشفى، "IRM" معطب وهي منهكة منذ عشرة أيام. أطلب منكم كوزارة لفتة للزميلة النائبة المحترمة.

سيدي الوزير، رئيس المجلس المحلي في قربة يوليكم السلام ويدعوكم إلى زيارة ميدانية إلى قربة حتى تعاينوا الكثافة السكانية بها والحاجة لبعث " CNSS" و"CNRPS".

بالنسبة إلى بني خيار، مقر الشؤون الاجتماعية في حالة كارثية بأتم معنى الكلمة، أريد أن أشكر الأعوان والإطارات الذين يعملون في تلك الحالة ويقدمون للبلاد ويضحون، فالبلدية ترفض التفويت في أحد المقاسم لوزارة الشؤون الاجتماعية والوحدة المحلية أيضا ينقصها عدة أعوان، بالإضافة إلى أن بني خيار تفتقر إلى مركز تربية مختصة، رجاء لفتة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيدة النائبة، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم بلقاسم يعقوبي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد بلقاسم يعقوبي

شكر ا السيدة الرئيسة،

السيد وزير الشؤون الاجتماعية،

السادة والسيدات المرافقون له،

هناك مثل شعبي يكررونه سابقا: "صغرك يجري على كبرك".

سيدي الوزير، وزارتكم تخدم الفقير والمعاق والمسن، وتسهر على حقوق العملة، وتصون كرامة العامل لأخذ حقوقه الاجتماعية والتقاعدية، ولكن اليوم نجد العديد من هذه الفئات حقوقها مهضومة من المشغلين الخواص وذلك بالتهرب من دفع مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتهرب من دفع مستحقات العملة لدى الصندوق الوطني الضمان الاجتماعي وحينما يطلب العامل حقه يقع طرده من العمل، ويغير اسم الشركة وصيغتها ويدعي أن الشركة الأولى أفلست، يطردهم ثم تنقضي مدة معينة ويغير الصيغة من قارورة ماء صافية إلى "مروى" وانتهى الأمر، فتلك الشركة أفلست.

أين وزارة الشؤون الاجتماعية وأين تفقدية الشغل لتتبع صاحب المؤسسة وإجباره على دفع وخلاص الصندوق والعملة؟

ثانيا، يلتجئ العامل إلى المحكمة والقضاء لأخذ حقوقه قضائيا، ومشكور العدل يعطي حق العامل ولكن تبقى هناك ثغرة هي أن المحكمة لا تلزم المؤجر بدفع حق العامل لدى المحكمة، فيبقى العامل يتبع المؤجر ويبحث إن كانت له سيارة أو أي شيء يعقل، فيعاني المسكين من عدول التنفيذ والمحامين ولا يتحصل على شيء، إذ يغير كل ما يملك بأسماء أبنائه وعائلته، وهذا موجود ويبقى رصيده البنكي خاليا، ويخفي سياراته وكل شيء، إلى أن يتعب العامل ويقول له المؤجر تقدم بالشكايات، فأنا هيّن عليّ أن أخسر 100 مليون ولا أمنحك 20، وهذا موجود.

هناك عملة في تلفزيون خاصة تم إيقافهم عن العمل منذ شهرين، ويحسب نفسه رجل أعمال وعنده محطة تلفزية وصحافيين وعملة مساكين لم يسدد لهم رواتبهم منذ ثلاثة أو أربعة أشهر ولم يسدد معاليم التغطية بالضمان الاجتماعي منذ ثلاث أو أربع سنوات واليوم هم متوقفون على العمل وهذا غير معقول ويجب أن نبحث في هذا الموضوع.

يتقاضى المسن منحة 200 أو 300 دينار، جراء هذه التصرفات فهو يسدد معاليم الثلاثية الأولى في الشهر الأول ثم يتهاون في الثلاثية الثانية والثالثة...

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب والكلمة الآن للسيد حسنين المحفوظي له ست دقائق، فليتفضل.

السيد حسنين المحفوظي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

المتعارف عليه والمعروف لدى المواطن أن الشؤون الاجتماعية هي المصدر لإعانة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل وذوي الإعاقات، وهي الحضن الأول لكل من ليس له سند ومن هنا سيدي الوزير نطالبكم بتحسين خدماتكم تجاه المواطنين وأن تبقى الإعانة في صبغتها الأساسية وألا تتحول من إعانة إلى إهانة ولا أتحدث من فراغ وأنتم تعرفون الوضع المهين داخل مكاتب البريد وطول الصف الذي يعانيه المسن عند تقاضي المنحة.

وعليه سيدي الوزير، نقترح أن تسحب هذه المنحة من مراكز الشؤون الاجتماعية، فلماذا لا يتم سحبها مباشرة من مركز الشؤون الاجتماعية؟ وهكذا نخفف العبء عن مكاتب البريد.

سيدي الوزير، قوة الوزارة وقوة المسؤول ليس في أن يكمل في نفس النسق الذي كانت عليه الوزارات السابقة، فقوة الوزير وقوة المسؤولين أن يغير من خدماته ويطورها ويترك بصمته مثلا بطاقة النقل المجاني للتلميذ، وأنتم تعرفون أن الوزارة تمكن التلميذ من العائلات المعوزة من بطاقة نقل مجاني.

سيدي الوزير، أريد أن أقول لك أنكم لا تساعدون العائلات المعوزة ولا ذلك التلميذ، بالعكس هو يدفع الضعف أو الضعفين، فالتلميذ يلتحق بالدراسة في 15 سبتمبر في حين يتم مده بالبطاقة بعد شهر أو شهرين، أليس كذلك؟ وكم تتكلف البطاقة؟ 30 أو 40 دينار على أقصى تقدير وهذا نداء أو مقترح لكم أنتم وزارتكم ووزارة التربية وستقول لي حين نقدم له البطاقة قبل أن تبدأ الدراسة فمن يؤكد أن ذلك التلميذ سيدرس؟ إذ يجب عليه الترسيم، أليس كذلك؟

لماذا لا ينطلق الترسيم قبل شهر في وزارة التربية؟ هل أن الصيف محجر لا يمكن أن يرسم فيه التلميذ؟ لمَ لا يتم تفعيل موقع الترسيم عن بعد قبل العودة بشهر؟ وهكذا تكون البطاقة مع التلميذ حالما تنطلق الدراسة، فلا يتنقل على حسابه الخاص مدة شهر أو شهرين، فيدفعها مثنى وثلاث، هذا مقترح، يجب تغيير هذه المنظومة.

سيدي الوزير، سأحدثك أيضا عن الوحدة المحلية للشؤون الاجتماعية بمعتمدية سبيطلة من ولاية القصرين، علما أن كل المعتمديات في ولاية القصرين تعاني نفس الإشكال ولا يمكنني الحديث عن كل المعتمديات نظرا إلى ضيق الوقت ولكن سأتحدث عن سبيطلة لأنها معتمديتي وأعرف الحيثيات الموجودة فيها نوعا ما، ضعف التغطية وثقل الشبكة ويمكن أن يستغرق إدراج ملف بالأمان الاجتماعي يوما كاملا ويمكنكم فتح بحث وتحقيق للتأكد.

سيدي الوزير، لماذا لا يقع إحداث شباك موحد "CNSS" و"CNRPS" وكانت موجودة من قبلُ في سبيطلة؟ فلماذا لا ترجع هذه الخدمة؟

سيدي الوزير، لا توجد في سبيطلة سيارة إدارية للخروج والمعاينة وعدة ملفات مركونة بسبب زيارة ميدانية، يبعثون لهم سيارة مرة في الأسبوع، والبنزين دوما منعدم وحين تحدثت مع المسؤول أو العون في الشؤون الاجتماعية قال لي: كانت لدينا هذه السيارة في سبيطلة وتم افتكاكها لأنه ليس لنا من يوصل صوتنا وليست لدينا محسوبية ومحاباة، سيدي الوزير، بماذا تحس حين تسمع هذه الجملة؟

أقول للعون والأكيد أنه يشاهدنا الآن على التلفاز بأنني قد أوصلت صوتك للوزير مباشرة، وسأواصل الدفاع عنك وعن كل مواطن ضعيف وكل من له حق مهضوم وهذا واجبي.

سيدي الوزير، غياب تفقدية الشغل بسبيطلة، بنوها من قبل وهي موجودة لكنها مغلقة منذ ست سنوات وتستعمل الشؤون الاجتماعية هذه الوحدة المحلية الآن ومقر الوحدة يستغلونه لتعليم الكبار في حين أن المبنى قديم وآيل للسقوط، فالرجاء إحداث مركز كبير يضم الوحدة المحلية بسبيطلة وتعليم الكبار وتفقدية الشغل ومركز ذوي الإعاقة آيل للسقوط أيضا، فهل يمكن أن نحدث هذا المركز أم أن ذلك معجزة؟

يوجد نقص فادح في الأخصائيين الاجتماعيين في ولاية القصرين، فلمَ لا تتم الانتدابات، وبذلك نحد من ظاهرة البطالة، ويتم توفير اليد العاملة من أصحاب الشهائد العليا؟

انتداب مدرسي تعليم الكبار الذي كان موجودا في أغلب العمادات سابقا، والآن موجود في المدينة، في حين أن أعلى معدلات الأمية موجودة في الأرياف وليس في المدينة، لماذا لا تعود هذه الخدمة؟ وبارك الله فيكم وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك سيدي النائب والكلمة الآن للسيد النائب المحترم أيمن العبيدي، له أربع دقائق، فليتفضل.

السيد أيمن العبيدي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بكافة إدارات الوزارة،

سيدي الوزير، في البداية أود أن أتقدم لكم بالشكر على مجهوداتكم المبذولة في تعزيز رفاهية المجتمع وتحسين جودة الحياة للمواطنين، رغم ذلك تنتظرنا تحديات كبيرة لتمكين المواطن من حياة كريمة ولائقة.

سيدي الوزير، لمَ لا يتم تفعيل الحراك في الوظيفة العمومية قصد إعادة توزيع الموظفين المختصين في المجال الاجتماعي للعمل في خطة أخصائي اجتماعي، كما يمكن التعويل على المجتمع المدني وذلك على معنى الفصل 3 من الأمر المتعلق بالتمويل العمومي للجمعيات الصادر في 2013 وذلك لتفادي وسد النقص الحاصل على مستوى الأخصائيين الاجتماعيين.

زمن الكورونا انتفع بعض المواطنين من إعانات اجتماعية، وهم ليسوا من مستحقيها، حيث استندت المصالح الراجعة لكم بالنظر إلى قاعدة بيانات غير محينة وهذا ما مس من المال العام والعدالة الاجتماعية، فهل قمتم بتحيين قاعدة البيانات المذكورة أم لا؟

متى تدخل بطاقتي العلاج المجاني والتعريفة المنخفضة أمان وبطاقة لاباس الخاصة بمنظوري الصناديق الاجتماعية حيز التنفيذ؟

أمر الآن إلى جهة القصرين، الإشكاليات كثيرة على غرار بقية القطاعات، بداية أشغال دار المسنين بالقصرين بطيئة جدا حتى أننا أصبحنا ننقل بعض المسنين إلى ولايات مجاورة لغياب المأوى.

وحدة الأدوية الخصوصية تم تدشينها لكن لم يتم تفعيلها إلى حد هذه اللحظة.

وحدة عيش خاصة بالأطفال فاقدي السند وحاملي الإعاقة ما تسمى بوحدة ذوي الهمم، مشروع معطل، تم بناء المقر إلا أنه يفتقر لوحدة صحية، فمتى يتم تفعيل هذا المشروع؟

كذلك نقص في المقرات الخاصة بالجمعيات وقلة التجهيزات المتوفرة بها، مع نقص في مراكز التربية المختصة، مع ضعف عدد وسائل النقل بهذه المراكز.

كذلك نقص في إدماج وانتداب ذوي الإعاقة، وضعف الاعتمادات الخاصة بالتمكين الاقتصادي لهذه الفئات.

قسم النهوض الاجتماعي بالولاية، بارتفاع نسبة الفقر هناك بجدليان والعيون وحاسي الفريد خاصة وبالكثافة السكانية العالية بالجهة لم يعد قادرا على تقديم أفضل الخدمات للمواطن لنقص العاملين بهذا القسم.

أعرف مرشدة تعمل خارج وقت العمل مشكورة وجزاها الله خيرا، وليت كل المسؤولين ينسجون على منوالها، لذا نطالب بقسم ثان للنهوض الاجتماعي بالجهة لكثافة عدد السكان وتخفيف الضغط وتحسين الخدمات وتقريبها من المواطن.

كذلك نقص وتهرم أسطول السيارات بمركز النهوض الاجتماعي وبالوحدات التابعة له نظرا لخاصيات الجهة الجبلية الحدودية.

أيضا الميزانيات المرصودة الخاصة بالإدارة ضعيفة سواء للمواد المكتبية أو التجهيزات الإعلامية.

سيدي الوزير، نقطة أخيرة أختم بها حول المتقاعدين من عملة الحظائر، فهم لا يتمتعون بدفتر علاج منذ أربع أو خمس سنوات، إلى متى؟ وفقكم الله سيدي الوزير، وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم والكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة ريم بن الحاج محمد لها أربع دقائق، فلتتفضل.

السيدة ريم بن الحاج محمد

بسم الله الرحمان الرحيم،

على الله العزم ونحن بإذنه عازمون،

سيدي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السادة نواب الغرفتين،

مرحبا بوزير الشؤون الاجتماعية أهم الوزارات في تونس ومن مهامها العامة:

تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة في تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة وترسيخ قيم التضامن بين أفراد المجتمع وفئاته وأجياله ودعم الرفاه الاجتماعي وتساهم في تكوين قيم العمل والتعويل على الذات، وتطوير مقاربات التدخل الاجتماعي من خلال المساهمة في النهوض بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الهشة والمهددة بالتشرد والإقصاء الاجتماعي.

مشكورون ولكن لدي سؤال: ماذا بشأن الفئة التي تشردت؟ أعرف حالات شبه متشردة، حين يأتي بالمال ينال رضى زوجته، وحين لا يكون لديه المال يبقى في الشارع ويتحمل ذلك لأنه ليس لديه مأوى.

هناك عدة حالات لا يستطيعون توفير مورد رزق لكسب المال، كما تبحث المطلقة أو الأرملة عن عمل لأجل صغارها، فينهكها التعب ولا توفر المال وهناك من أصبح محتاجا "والدنيا دوارة"، بعد أن كانت أحواله مرفهة يشارف اليوم على التسول.

أعرف من لديه أربعة أفراد في العائلة وأكثر، والكل عاطل عن العمل، وكما نعرف جميعا فإنه من الصعب إيجاد عمل الآن، وهناك من مرضت ولم تعد قادرة على العمل ولا تطلب المساعدة أبدا، فهي تريد العمل ولكن خانتها صحتها وترغب في توفير ثمن علاجها وقوت يومها الذي أصبح "spécial" بحكم الأمراض التي تعاني منها الآن.

فلا تكفي 240 دينارا للكراء ومعاليم الماء والكهرباء وشراء الخضر، وتقسم أنها لا ترغب في تناول اللحم، فماذا ستكفي؟ لا سيما أن حالة كل العائلة محدودة، من الذي يمكنه أن يوفر لمساعدة غيره الآن؟ تقول لي شفيت من السرطان وسأموت يا ريم جراء الحالة التي وصلت لها، أريد أن أقول لها عيشوشة لن تموتي، أنت مناضلة.

يجب علينا مساندة هذه الحالات ليس بتوزيع كيس طماطم وشربة ومقرونة، بل نساعدهم بالأكشاك، مورد رزق للمحتاج والتعاون مع الداخلية والولاية والمعتمدية وتفقدهم، وننقذ عديد الفئات ونصعد في النمو الاقتصادي، وتصبح تونس بخير إن شاء الله.

صحيح هؤلاء بنات وأبناء منطقتي بحلق الوادي البيّة الذين أتحدث عنهم والذين انتخبوني لأمثلهم في عمادتي، لأجد نفسي نائبة عن ولاية وبدي فوق كتاب الله لخدمة الوطن والمواطنين، "أكون أو لا أكون" ولي حالتان من باب سويقة سأمدك بملفاتهم فيما بعد، وفقنا الله جميعا، المجلس الوطني للجهات والأقاليم وسيادتكم والحكومة ومجلس النواب في خدمة الوطن وكان الله خير معين لنا جميعا إن شاء الله، وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك، والكلمة الآن للسيد النائب المحترم منصور صمايري، له خمس دقائق، تفضل.

السيد منصور صمايري

معالي وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له،

إخوتي أخواتي، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أولا، أريد أن أحيي زميلتي من هذا المنبر هدى العباسي وأتمنى لها الشفاء العاجل وأقول لها:

بسم الله الرحمان "وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ"

في غياب القوانين والتراتيب للمجالس المحلية فلنا رب كريم يحمينا.

سيدي الوزير، شعار المرحلة الحالية والمستقبلية هو الدولة الاجتماعية، لذا لا بد من مراجعة شاملة للسياسة الاجتماعية للدولة تشريعيا وتنظيميا.

سيدي الوزير، ارتبطت البرامج الاجتماعية السابقة بأجندات حزبية، فكان المنتفع منها الموالي والمطبل، رخص تبغ ورخص تاكسي ومنح دفاتر علاج، فلا نستغرب اليوم عندما نجد مواطنا يمتلك منزلا من ثلاثة طوابق وأملاكا ورخصا وفي نفس الوقت يتمتع بمنحة العائلات المعوزة وما أكثرهم في ولاية سوسة وسيدي بوزيد وقفصة.

لا بد من مراجعة شروط الحصول على منحة العائلات المعوزة ودفتر العلاج المجاني، وجعلها أكثر مرونة وتأخذ بعين الاعتبار بعض الوضعيات الخاصة التي لا تتوفر فيها كامل الشروط.

سيدي الوزير، لا بد من اختصار آجال الحصول على دفاتر العلاج بصنفيها، فلا يعقل أنها تصل إلى سنة كاملة ونحن ننتظر، يقدمون الملف ويبقون عاما كاملا في الانتظار، ثم يذهبون للشؤون الاجتماعية للنظر إن كان الدفتر جاهزا، فيعلمونه بأن الملف قد تجاوز الآجال ويجب إعادة ملف جديد، وهكذا دواليك، يعني لا يحق له ولا لصغاره المرض مدة عام آخر.

سيدي الوزير، هل تعلم أن أصحاب دفتر العلاج المجاني والتعريفة المنخفضة ليس لهم الحق في "IRM" في مستشفى سهلول والتي تتكلف بـ 700 أو 750 دينار في الخواص، فهو صاحب دفتر علاج أبيض يحتار في توفير عشاء يومه ويطالب بإجراء "IRM" في مصحة خاصة، فلا يعقل ذلك بتاتا.

إذا كنا نريد تحقيق الدولة الاجتماعية فلا بد أولا من إعداد استشارة وطنية، هذه رؤية السيد الرئيس، رؤية معمقة للشأن

الاجتماعي للبلاد التونسية مع الاستئناس بآراء أهل الميدان من مرشدات ومجالس محلية منتخبة، كفانا برامج وقرارات فوقية مسقطة لا علاقة لها بحقيقة الأوضاع.

فأغلب البرامج التي تم اقتراحها في العشرية الأخيرة هي عناوين كبيرة رصدت لها أموال كثيرة وكانت نتائجها ضئيلة، لذا وجب إعادة التقييم موضوعيا.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى ذوي الاحتياجات الخصوصية، هل أن بطاقة الإعاقة امتياز؟ ما الذي يمنع من التفكير في إيجاد آليات من منح رخص مواطن شغل ميسرة تحفظ لهم كرامتهم؟

إلى أي مدى تقدم مشروع تسوية عمال الحضائر؟ وهل من المعقول أن تكون منحة عامل الحضيرة 180 دينار بعد أن يحال على التقاعد وبعد 20 سنة من العمل؟

مشروع تسوية عمال المناولة، الوضعية الحالية لهؤلاء وضعية عبودية، 12 ساعة عمل مقابل أجر زهيد ودون أدنى احترام لقوانين الشغل.

بالنسبة إلى منحة تحسين المسكن التي تمنح عبر المعتمدين، هل يتم التفكير في الرفع من قيمتها؟ والأهم لا بد من مراجعة فترة طول الانتظار للحصول عليها.

بالنسبة إلى الصناديق الاجتماعية التي تشكو عجزا متفاقما نتيجة ما طالها من تخريب خلال عشرية الخراب، ما هو برنامج الوزارة قصد النهوض بها لتعاود الاضطلاع بدورها الاجتماعي الحقيقي؟

لنا جمعيات القاصرين عن الحركة العضوية وجمعيات المتخلفين ذهنيا وجمعيات التوحد والصم، تاريخ الاتفاقية من 2013، وتعد هذه الجمعيات تقريبا 4000 عاملا والسؤال هنا هل توجد إمكانية لإعادة تنقيح هذه الاتفاقية؟ وهل سيتم انتداب أعوان الاتفاقية بوزارتكم؟

كما نطالب سيدي الوزير بمركز إدماج أطفال التوحد بولاية سوسة، والترفيع في دفاتر العلاج الأصفر والأبيض، ونطالب أيضا بترفيع نسبة التشغيل من 2% إلى 8% من أصحاب ذوي الإعاقة، شكرا لكم سيدي الوزير على الاهتمام وإن شاء الله تؤخذ كل مطالبنا بعين الاعتبار.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب، والكلمة الآن للسيد النائب المحترم عبد الكريم عرايضية، له ثلاث دقائق.

السيد عبد الكريم عرايضية

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا سيدي الوزير،

مرحبا بالفريق المرافق لك.

مرحبا بالزملاء الأفاضل من المجلسين.

سيدي الوزير، هدفنا اليوم هو بناء دولة اجتماعية عادلة، ودور وزارتكم مهم للغاية بالرغم من القوانين والسياسات البالية، مثال يجب مراجعة قيمة المنح ومنتفعيها والسن القصوى، نعلم أن أبناءنا اليوم طلبة في الجامعات والبحث العلمي نظام الحيطة الاجتماعية القديم والمنح اليوم تحتاج إلى أن تواكب العصر.

فيما يخص دور الخدمات الذي يلعب دورا هاما في تحسين جودة الخدمات العمومية وتقريبها من المواطن، لماذا بعض دور الخدمات مغلقة؟ ولماذا لم يتم تعويض الموظفين الذين غادروا؟

ما مدى جدية الوزارة في المساهمة في بعث دور خدمات جديدة؟

أما بالنسبة إلى الصندوق الوطني للتأمين على المرض، فإن هناك العديد من التجاوزات سيدي الوزير، المواطن يتعرض للتسويف والبيروقراطية المرهقة وهذا الملف عينة لمواطن ضاع حقه، وهنا ارتقينا إلى درجة الجريمة.

لضمان حقوق المواطن، يجب تعزيز المراقبة واعتماد سياسة اتصالية حتى يكون المواطن على بينة من حقوقه الاجتماعية في عصر الرقمنة، لماذا لا يوجد هناك موقع إلكتروني يتيح للمواطن إدخال معطياته لمعرفة حقوقه وواجباته؟ وإن واجه مشكلة، يمكنه تسجيلها وإيصال صوته ليضمن حقه.

سيدي الوزير، الخلاصة: نحتاج إلى قوانين تتماشى مع العصر، لا يعقل أن نعمل اليوم بقوانين الحيطة والتقاعد التي وضعت في الستينيات فالمعادلة الاجتماعية اليوم مختلفة والمستوى المعيشي تغير.

أما الفساد في الصناديق فهو بحاجة إلى تدخل حازم، نحتاج إلى تعزيز المراقبة وجرد العقارات وكراءاتها ومراجعة وضعيتها. هذا كله مهم بقدر أهمية الميزانية لتعزيز موارد الوزارة ولكي تتمكن من القيام بدورها.

تسهيل الخدمات، لا يعقل أن يتنقل المواطن مسافة 70 كيلومترا ليملأ ورقة وهو مريض، الحل يكمن في الرقمنة، سيدي الوزير. يجب أن يكون هناك موقع إلكتروني يمكن كل مواطن من إدخال معطياته ومعرفة حقوقه وواجباته وإن كانت هناك وثائق ناقصة، يتم رفعها مباشرة عبر المنصة، شكرا سيدي الوزير، شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك سيدي الكريم، أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم يوسف البرقاوي، له ست دقائق، تفضل.

السيد يوسف البرقاوي

بسم الله الرحمان الرحيم،

زملائي أعضاء المجلسين،

باسمكم جميعا، نرحب بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له، كل باسمه وصفته.

سيدي الوزير، انطلاقا من الشعار الذي رفعه سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد، "الدولة الاجتماعية"، وأعطى تعليمات لكافة أجهزة الدولة لتحقيق هذا الهدف المنشود وهو القضاء على كل الظواهر المخلة بالتوازنات الاجتماعية لتحقيق الهدف الأسمى وهي التنمية الشاملة والرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص بين جميع أفراد الشعب التونسي والقضاء على كل أشكال التهميش والإقصاء ومعالجة الفقر متعدد الأبعاد،

سيدي الوزير، بالرجوع إلى البرامج التي تشرف على تنفيذها وزارة الشؤون الاجتماعية وجدت صعوبة في إحصائها وضبطها ولكنني سأقف على أبرزها والأهم فيها:

التغطية الاجتماعية فيما يخص العلاج بصنفيه المجاني والتعريفة المخفضة.

العمل الاجتماعي المدرسي فيما يخص الإخفاق المدرسي والانقطاع المبكر عن الدراسة والكل يعلم أعداد أو جحافل المنقطعين عن الدراسة سنويا الذي يتجاوز 100 ألف طالب سنويا.

ظاهرة المخدرات وانتشارها في الوسط المدرسي والجامعي والمجتمع عموما.

العنف ضد المرأة والعنف في الوسط المدرسي والفضاء العام.

-التسول وانتشار ظاهرة الفقر المدقع لدى فئة واسعة من الشعب التونسي.

-الطفولة المهددة أو الجانحة وفي النزاع مع القانون وأثناء مرحلة التقاضي.

-الهجرة غير النظامية ومحاولة القضاء عليها،

-ظاهرة الإرهاب وضرورة الحد منها.

سيدي الوزير، الكل استبشر خيرا عندما تم الإعلان عن انطلاق برنامج الأمان الاجتماعي، على اعتبار أنه الحاضنة التي ستمكن الدولة من اعتماد المعلومات التي سيوفرها لأجهزتها لرسم سياسات اجتماعية فعالة لمقاومة الفقر متعدد الأبعاد.

هذا البرنامج يراوح مكانه الآن، والحال أنه بقي حبرا على ورق خاصة الفصل 6 من القانون عدد 10 لسنة 2019 المؤرخ في 2019/1/30،

والآن برنامج الأمان الاجتماعي يسير بمقتضى أحكام انتقالية مضمنة بالأمر عدد 317 المتعلق بضبط شروط الانتفاع به وسحبه والاعتراض عليه، إضافة إلى عدم استكمال مكونات النظام المعلوماتي مما طرح العديد من الإشكاليات الفنية في تطبيقة منظومة الأمان الاجتماعي المستخدمة، مما أثر سلبا على نجاعة التدخلات الاجتماعية ومزيد إحكام تصويبها نحو مستحقيها.

سيدي الوزير، إنه ضرب من ضروب العبث أن نتحدث عن 1208 أخصائي اجتماعي فقط موزعين على ولايات الجمهورية من شمالها إلى جنوبها على 279 وحدة محلية، كل جزء منها مكلف بالتسيير الإداري والعمل الميداني ومخاطب للسلط المحلية والجهوية والوطنية كلما اقتضى الأمر في بعض الحالات.

بالمقابل أغلقت الدولة باب الانتدابات في سلك الأخصائيين، هناك وحدات محلية يعمل بها أخصائي اجتماعي واحد يقوم بجميع المهام الإدارية والميدانية ومخاطبة أطراف الشراكة، ويفتح الوحدة ويغلقها بمفرده، هل يعقل هذا؟

الكل يعلم أن الشعب التونسي انقسم إلى طبقتين في ضل اضمحلال الطبقة الوسطى التي كانت عماد المجتمع وأصبحت تصنف ضمن الفئات المعوزة ومحدودة الدخل وأصبح ما يقارب 80% من الشعب حرفاء الخدمة الاجتماعية،

وهنا يجرني الحديث إلى موضوع هام أعتبره في صميم المسألة الاجتماعية وهو موضوع الوكالة الوطنية للإدماج والتنمية الاجتماعية والمجلس الأعلى للتنمية الاجتماعية.

منذ الاستقلال والدولة التونسية والمنظمات والمانحين الدوليين يساعدون تونس على مجابهة الفقر، ولكن الفقر في تزايد ولم نحقق الأهداف المنشودة.

في مسعى متواضع لحصر الجهات المسؤولة على معالجة الفقر في تونس نجد صعوبة، لماذا؟ لأن مؤشر الفقر موزع على عدد من الوزارات، ولا يمكن حصره والتعاطي معه، وهنا تكمن أهمية الوكالة الوطنية للإدماج والتنمية الاجتماعية التي تضخ لها اعتمادات مالية، وتكون المسؤول الأول على مقاربة مقاومة الفقر متعدد الأبعاد، ويمكن مرافقتها ومتابعتها ومحاسبتها من طرف المجلس الأعلى للتنمية الاجتماعية.

في اعتقادي أن السبيل الوحيد لمعالجة الفقر مرتبط ببعث هاتين المؤسستين الهامتين، وهما الوكالة الوطنية للتنمية والإدماج الاجتماعي والمجلس الأعلى للتنمية الاجتماعية.

بالنسبة إلى برنامج التمكين الاقتصادي الاعتمادات المالية المرصودة له ضعيفة جدا خاصة في الولايات المشمولة بالتمييز الإيجابي والتي ترتفع فيها نسب الفقر وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك سيدي النائب، أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم فتحي الأعماري، له دقيقتان، فليتفضل.

السيد فتحي الأعماري

شكرا السيدة الرئيسة.

سيدي وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق، تحية 25 جويلية الأبي ورجالاته البررة.

الشأن الاجتماعي ببنقردان لم يعد يلبي حاجيات الجهة من حيث العنصر البشري المحدود بهذه الوحدة الاجتماعية، كما تجدر الإشارة إلى مراجعة بعض الآليات لتصنيف الحالات الاجتماعية وفرز المحتاجين للخدمات الاجتماعية عن غيرهم، فربط وتقييم الحالات الاجتماعية الحارقة بوجود أبناء العاملين أمر بات غير مقنع، فقد نجد من الأبناء من هو عاطلا أو في خصاصة وعاجزا عن عون الوالدين، ناهيك عن حالات إعاقة وأمراض داخل الأسرة الواحدة، فلا بد من موازنة اجتماعية حقيقية بعيدا عن التطبيقات المشطة والإلكترونية المتواجدة على شاشات الكمبيوتر.

صحيح أن قاعدة البيانات أفرزت الكثير ممن ليس لهم الحق في الإعانات ولكن هناك شريحة مهمة لم تنصفها.

ربط إعانة المعاقين ببطاقة علاج الأب أو عمل الأخ هذا غير منصف، كيف يمكن أن نعتبر دخل الأب الذي لا يتجاوز 450 دينارا سببا في حرمان ابنه المعاق من المنحة؟ يجب التفرقة بين المعوزين والمعاقين، كذلك يجب إعانة الجمعيات المهتمة بالشأن الاجتماعي فهذا مهم جدا، شكرا سيدي الوزير.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة سامية السويسي ولها ثلاث دقائق، فلتتفضل.

السيدة سامية السويسي

شكرا سيدي الوزير،

مرحبا بك وبطاقمك المرافق.

أود أن أشكر السيد الوالي بسيدي بوزيد والسيد المدير الجهوي للشؤون الاجتماعية بالولاية، الذين يتدخلون بشكل فوري وحيني كلما اتصلنا بهم.

سأبدأ سيدي الوزير، بالحديث عن الفرع المحلي للشؤون الاجتماعية، للأسف حتى اليوم لا يمتلك هذا الفرع سيارة إدارية مما يعيق التدخل الحيني والفعال لخدمة العديد من المواطنين ويؤخر معالجة العديد من الملفات.

السيد الوزير، إن مهام وزارتكم اجتماعية بحتة لذلك يجب أن يكون التدخل فوريا لا أن ننتظر شهرا أو شهرين أو ثلاثة أشهر للخروج إلى المواطن، الرجاء منكم توفير سيارة إدارية للفرع المحلي بسوق جديد.

السيد الوزير، لدي أيضا مطالب بخصوص المنسق الجهوي بسيدي بوزيد لتعليم الكبار.

أولا، الرجاء تجهيز المركز النموذجي بالولاية بالمعدات اللازمة، بالرغم من اكتمال أشغال المركز منذ مدة.

ثانيا، هناك العديد من الإدارات العمومية والجمعيات التي لا تلتزم بالاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والمتعلقة بوضع مقرات على ذمة الدارسين، وزارة التربية فقط مشكورة التي بقيت تطبق هذه الاتفاقيات.

ثالثا، وجوب إحداث مراكز نموذجية لتعليم الكبار في مراكز المعتمديات في ضل تفاقم ظاهرة الانقطاع المبكر للتعليم وما نتج عنه من تفشي الأمية في المجتمع، سيدي، لقد أصبحنا مهمشين حتى في مقاومة الأمية.

لإرساء العدالة الاجتماعية بات من الضروري مراجعة قائمات منح العائلات المعوزة، هناك من أسندت لهم هذه المنح بالمحاباة ولغايات حزبية سابقا، وهناك من أسندت لهم هذه المنح وتحسنت ظروفهم المادية، فلا بد من التحيين وتشريك المجالس المحلية في إسناد هذه المنح.

سيدي الوزير، لدي تساؤل: ما هي المعايير التي يتم بناء عليها إسناد المنح، البعض يرفض طلبه بسبب وجود غسالة في المنزل...

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

لديها ثلاث دقائق، أعيدوا إليها التوقيت.

السيدة سامية السويسي

في كل مرة يأتيني مواطن يسأل، لماذا أنا لا آخذ هذه المنحة؟ يذهب إلى الشؤون الاجتماعية فيقال له، "لقد وجدنا غسالة في منزلك". لا أفهم حقيقة ما هو وجه التقارب هنا؟ أنا لا أرى هذا التفسير مناسبا، يجب أن تمنح المنح لمستحقيها، هناك عائلات حقيقة تعيش في ظروف صعبة وتربي أربعة أو خمسة أطفال، وإذا أضفنا 30 دينارا، فما هو المعيار الذي يجعل كل تلميذ يحصل على 30 دينارا؟

وأخيرا، سيدي، هناك العديد من الأشخاص الذين تقدموا منذ سنوات بطلبات لتحسين مساكنهم، ولكن إلى حد اليوم لم يتم اتخاذ أي خطوة في هذا الشأن. الرجاء منكم الترفيع في هذه الاعتمادات فهي لا تواكب الاحتياجات الحالية فاليوم كيس الاسمنت بـ 15 دينارا، شكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك، أحيل الكلمة الآن للسيد النائب علية البجاوي، وله أربع دقائق، فليتفضل.

السيد علية البجاوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق لكم،

السيد الوزير، أود أن أشكركم اليوم على المجهودات المبذولة في الفترة الأخيرة ولكن لو تسمح لي، أريد أن أذكركم وأذكر جميع الحاضرين ببعض الحقائق التي لا يمكن تجاهلها من طرف وزارتكم:

آخر الإحصائيات تشير إلى أن نسبة الفقر في تونس ارتفعت من 16.6% سنة 2023 إلى 23.2% في النصف الأول من 2024، هذا رقم مفزع بكل معنى الكلمة، وراء هذه الأرقام تختفي معاناة كبيرة واحتياج وجوع وعطش وحتى مذلة للمواطن التونسي.

السيد الوزير، هذا الوضع يستوجب مجهودات استثنائية من وزارتكم، لا بد من مراجعة القوانين البالية التي تعود إلى الخمسينات والستينات، فمن غير المعقول في سنة 2024 أن تكون منحة الطفل 7000 ومنحة المرأة غير العاملة 3000، على سبيل المثال سيدي الوزير، أنا كأب لدي طفلان ووالدتهم والمنحة لا تتجاوز 19000، هذا أمر غير معقول. القوانين التي تعود إلى عهد الهادي نويرة والمزالي والحبيب بورقيبة "الله يرحمهم" لكن الحياة تغيرت والأسعار تضاعفت، يجب أن تكون هناك تشريعات جديدة تتماشى مع الواقع المعيشي في تونس.

الوضع الاجتماعي والصحي للمتقاعدين كذلك يستحق وقفة، المتقاعد الذي يعاني من الأمراض أجره لا يكفيه لشراء الأدوية ولا ننسى الظلم الذي يتعرض له من خلال الاقتطاعات التي تستنزف أجره البسيط، شريحة المتقاعدين أفنوا حياتهم في خدمة البلاد واليوم حقوقهم مهضومة.

سيدي الوزير، في الأخير رجاء من وزارتكم، أن تولوا اهتماما أكبر بذوي الاحتياجات الخاصة وخاصة فيما يتعلق بإطلاق المناظرات الخاصة بهم التي غابت منذ سنوات وضمان حق أصحاب الشهادات العليا في التشغيل بالوظيفة العمومية.

لدينا مشروع في ولاية بنزرت معطل رغم أن السيد رئيس الحكومة الحالي قد دشن مشروع الصندوق الوطني للتأمين على المرض، هذا المشروع البناية جاهزة والمدير معين، ولكن هناك مشكلة في الشبكة وأنا لست متأكدا من التفاصيل، أرجو أن تجدوا حلا لهذا المشروع بماطر...

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

مدة تدخل السيد النائب علية البجاوي أربع دقائق، تفضل.

السيد علية البجاوي

السيد الوزير، أطلب منكم وبكل لطف أن تولوا لفتة كريمة لمعتمدات غزالة وجومين وسجنان، بما أنها مناطق مصنفة مناطق داخلية تحتاج إلى لفتة كريمة من وزارتكم وشكرا السيد الوزير.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم. الكلمة الأخيرة للسيد سليم سالم له دقيقتان، تفضل.

السيدة سليم سالم

شكرا السيدة الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية، ومرحبا بالوفد المرافق لكم.

السيد الوزير، وزارتكم هي وزارة المرحلة، لذا سأبدأ معكم من نقطة قصور الساف،

انطلقت الأشغال ووصلت إلى 40% من التقدم، ثم توقفت بصفة مفاجئة، الرجاء إزالة كل العوائق وتحقيق حلم الأهالي، لكي يكون لديهم مركز يسهل عليهم الحصول على الخدمات كما فعلنا مع جهات أخرى.

السيد الوزير، مصحة "polyclinique" برجيش يعاني الناس معاناة كبيرة في التنقل للحصول على الأدوية الخاصة خاصة أن الناس يخرجون من الساعة الخامسة صباحا ويضطرون للانتظار حتى الساعة العاشرة وأحيانا لا تتوفر الأدوية، الرجاء التسريع في الأمر خاصة أن الجهة قد راسلتكم ووضعت على ذمتكم عقارا جاهزا، يعني لا يوجد سبب لعدم بدء العمل في المشروع.

عمال الحظائر الذين تمت إحالتهم على التقاعد والذين تجاوز سنهم 60 سنة، لم يتم صرف جراياتهم إلى حد هذه اللحظة.

السيد الوزير، الموارد بشرية في إداراتكم ضعيفة جدا، لا سيارات ولا فرق مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة، هؤلاء الأشخاص بحاجة إلى مساعدتنا ويجب أن نتنقل إليهم بدلا من أن نرهقهم بالإجراءات الورقية والإدارية، الرجاء تحسين الموارد البشرية في جميع المرافق التابعة لكم.

السيد الوزير، فيما يتعلق بـ "CNAM" الشابة، إذا تجاوزت السقف بدينار واحد يجب أن تعود إلى المهدية، الإجراءات الإدارية معقدة جدا، لم لا يتم القيام بإجراءات إدارية بسيطة كالقيام بمراسلة مثلما يقع في البنوك مثلا حتى يقع الاستخلاص في الشابة، فمن غير المعقول إن تجاوزت السقف بعشرة دنانير أن أمضي يوما كاملا في طابور بـ "CNAM" المهدية لأدفع المبلغ الزائد وشكرا سيد الوزير.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم.

شكرا لكل الزملاء من الغرفتين، سنرفع الجلسة لكي يتسنى للسيد الوزير والوفد المرافق له إعداد الردود على أن نستأنف الجلسة على الساعة الثانية والنصف.

مدة الرد في ثلاثين دقيقة، شكرا.

(كانت الساعة الثانية إلا عشر دقائق بعد الظهر)

استئناف الجلسة

وبيانات وأجوبة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

(كانت الساعة الثانية وخمسا وثلاثين دقيقة بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلسين،

أجدد لكم التحية ونمر الآن إلى الاستماع إلى أجوبة السيد عصام لحمر، وزير الشؤون الاجتماعية وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاثين دقيقة، فليتفضل.

السيد وزير الشؤون الاجتماعية

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للنواب المحترمين من المجلسين،

وأود أن أثني بالمناسبة على التدخلات سواء من نواب الشعب أو من نواب الأقاليم والجهات الذين أضافوا خاصة تدقيق، لأنه اطلاع جيد على المحاور بنفس دقة المديرين الجهويين للشؤون الاجتماعية، بل وأثاروا مواضيع خصوصية في بعض الجهات، وهذا ما يجلب أنظارنا إلى النقائص الموجودة في عمل وزارة الشؤون الاجتماعية على المستوى الجهوي، أشكرهم مجدداً على هذه الملاحظات.

بسرعة أمر إلى بعض المسائل:

دعم الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة :هذا محور كامل تعرض له السادة النواب، أنفقت الوزارة سنة 2024 ما يقارب 80 مليون دينار بعنوان تهيئة المراكز المختصة و2 مليون دينار سنويا وإسناد 20 حافلة سنويا وفي موفى هذا الشهر سيتم توزيع 20 حافلة أيضا على هذه الجمعيات، هذا كل الدعم لكنه في نهاية المطاف وأنا أقول هذا بكل صراحة، العمل يمر للجمعيات عبر التمويل العمومي للجمعيات وكأن الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة هي جمعيات ذات نشاط عام، لا توجد خصوصية في تمويلها، التمويل يكون على أساس الأجور 10% منحة تسيير وهذه الآلية في اعتقادي تجاوزها الزمن وبالتالي يجب التفكير في حلول جديدة وربما سنقدم لكم تصورات جديدة في القريب العاجل وإن شاء الله بالتعاون مع مجلس نواب الشعب سنتوصل إلى صيغ جديدة تتماشى مع المنظومات المعتمدة خاصة في هذا المجال، هناك قوانين مقارنة أخرى ونقدم مقاربة تونسية محضة تستجيب لخصوصية الوضع في تونس.

مسألة الآلات التعويضية، لدينا في تونس مراكز لصناعة الأدوات التعويضية وهي تهم خاصة الأشخاص الذين تعرضوا لحوادث، لكن كذلك لدينا الآلات التعويضية ضمن القوانين التي تتعلق بحوادث الشغل والأمراض المهنية وهي تشمل أيضا التعويضات.

المبلغ الجملي الذي تنفقه الوزارة هو في حدود 7,2 مليون دينار سنة 2024 يستفيد منها حوالي 7500 منتفع، أي نسبة 90% من الطلبات تم الاستجابة لها وإن شاء الله بالنسبة إلى المرحلة القادمة سنصل إلى نسبة 100% وبهذه الطريقة يتم الاستجابة لكل الأشخاص المحتاجين للآلات التعويضية.

مسألة التوحد وطيف التوحد يتضمن خيارين:

الخيار الأول يهم الأطفال الذين يحملون طيف التوحد، سنسعى بالتنسيق مع وزارة المرأة والأسرة وكبار السن إلى إدماج هؤلاء الأطفال تدريجيا في المدارس وفي مراكز التكوين وتوجد لدينا مراكز أخرى بالنسبة إلى طيف التوحد وهي مراكز خصوصية على مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية، كما نعمل حاليا على بعث مراكز جديدة لدينا مركز بصفاقس وربما سيتم إحداث مركز جديد في القريب العاجل.

بخصوص الجمع بين المنحة الشهرية للعائلات الفقيرة ومنحة التكفل بشخص ذو إعاقة فاقد للسند: بخصوص هذه المنحة الشهرية تم إفراد الجمع بين المنحتين من خلال تنقيح الأمر عدد 3088 لسنة 2005 وهو بصدد النشر بالرائد الرسمي وقد جاءت مسألة الجمع هذه لأن فاقدي السند من ذوي الإعاقة يتم تصنيفهم تصنيفا خاصا وبالتالي فهم يتحصلون على المنحة المخصصة لهم،

بعيدا عن مسألة المنحة الخاصة بالعائلات، فإطار التكفل هو إطار قانوني خاص والآخر يدخل ضمن إطار آخر يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

تشغيل الأشخاص من ذوي الإعاقة: آخر شيء توصلنا له في هذا الظرف هو تجميع طلبات الوزارات وجميع المؤسسات العمومية وتحديد طلباتهم، لأننا سنعلن عن فتح المناظرة الوطنية وسيتم نشرها في الرائد الرسمي، فكل إجراءاتها قد اكتملت، كما يتم إجراء مناظرة على مستوى وطني لقبول الأشخاص من ذوي الإعاقة في المؤسسات في حدود 2% وهذه النسبة هي نسبة معقولة ومنطقية في هذا الظرف الراهن، ربما إن سمحت لنا الظروف سنقوم بالترفيع فيها، لمَ لا.

مراكز التربية المختصة وخاصة مركز التربية بسيدي حسين، وقد تابعت هذا الملف بصفة شخصية وخاصة بخصوص مسألة الكراء، المشكل أن المؤسسات العمومية الموجودة على مستوى جهة سيدي حسين لا تملك رصيدا عقاريا تساعدنا به وبالتالي بقي هذا المركز على وجه الكراء دائما، ويتم نقلته من منطقة إلى أخرى وهذا جعلنا نعاني من صعوبة في استقرار المراكز، وأنا على علم بأن هذا المركز الذي نحن الآن بصدد البحث له عن مقر هو في حد ذاته لم يتمكن من الاستجابة للطلبات الموجودة على مستوى الجهة، لأن له تقريبا 30 طلبا إضافيا لم يستطع الاستجابة لها.

مسألة الإعاقة وتبسيط الإجراءات، عندما تحدثنا عن الإعاقة وعلى البطاقة الجديدة فإن هذه البطاقة الجديدة شبيهة ببطاقة التعريف الوطنية ولكنها بلون مختلف، (أظهر السيد الوزير بطاقة إعاقة) وأنا بصدد إخفاء المعطيات الشخصية في هذه البطاقة، فهذا هو الشكل الجديد للبطاقة، ستعمم وسيتم توزيعها.

وقد قمنا بوضع منظومة متكاملة للأشخاص الحاملين للإعاقة لنستطيع التعرف عليهم بصفة فردية ولنعرف الامتيازات التي يتحصلون عليها والإشكال الذي تعرضنا له مثلا في هذا الخصوص وقد كشفته هذه البطاقة، نجد شخصا يعمل في إطار عمل بأجر أو عمل مستقل أو يشتغل في القطاع العام أو في الوظيفة العمومية يتحصل على بطاقة "CNAM" وهي عبارة على انخراط بعنوان "CNAM"، كما ينتفع أيضا ببطاقة الإعاقة في جانب آخر ويجمع بين نوعين من الخدمات الاجتماعية وهذا ما سنحاول تجنبه والتصدي له، فإذا كانت الخدمات الموجودة في بطاقة الإعاقة ينتفع بها ولا يوجد إشكال في ذلك وبالنسبة إلى البطاقة الأخرى فهي تكميلية ويتم التنسيق بين البطاقتين حتى لا يتم الجمع بينهما.

بخصوص وضعية مركز التربية المختصة بشربان: هذا المركز تابع للجمعيات الحديثة وقد تمت الموافقة على ملفه وسيتم تمكينه من الإطار ومن المنحة وهذا المركز استجاب مؤخرا للشروط وبالتالي لا يوجد أي إشكال لتدعيمه.

التحول الرقمي في مجال إسناد بطاقة الإعاقة وهنا سأغلق هذا الملف تماما، البطاقات الموجودة لدينا في الوقت الراهن هي: بطاقة الإعاقة وبطاقة الأمان الاجتماعي وبطاقة "لاباس"، هذه عبارة على منظومات.

إذن لدينا ثلاث منظومات كل منظومة لديها بطاقة وتحصل تقاطعات فيما بين هذه البطاقات لتسمح لنا بتحديد المنتفعين دون الوقوع في الجمع بين الخدمات وهذه المنظومات تعتبر رصيدا بالنسبة إلى تونس، على اعتبار أن هذه البطاقات تعمل بالمعرف الاجتماعي، لذلك بمجرد أن تضع رقم بطاقة التعريف تجد التقاطعات وتعرف أين يتواجد هذا الشخص.

بخصوص برمجة المشاريع على المستوى الجهوي ومسألة مشروع الميزانية: بخصوص الميزانية هناك حاليا برنامج لاقتناء سيارات ولكن الأهم من هذا أن لدينا سيارات بصدد الإصلاح لأن حالتها جيدة وسيتم إعادة توزيعها في أقرب الآجال،

20 حافلة يتم اقتناؤها كل سنة للجمعيات ويتم توزيعها لتدعيم الجمعيات حسب الأولويات وحسب المسافة أيضا لأن المعايير في إسناد الحافلات هو أولا عدد الأطفال ووضعية المركز، هل يملك وسيلة نقل أم لا؟ لأنه يمكن أن يكون لهذا المركز وسيلة نقل قديمة يمكنه أن يتنقل بها والمسافات، فولاية تطاوين مثلا أقل سفرية يقوم بها 70 و75 كلم، أي يمكن أن يقطع بها 250 كلم يوميا، في حين أنه في مناطق أخرى ومعتمديات أخرى لا تتجاوز المسافة المقطوعة 60 أو 70 كلم يوميا، لذلك يجب أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار.

مناظرة انتداب حاملي الإعاقة: قمنا بهذا في مستويين: المستوى الأول وقد تحدثت في هذا وهي تهم المناظرة الوطنية، كما بذل متفقدو الشغل مجهودات كبيرة جدا وذهبوا لهذه المؤسسات لأن النص يوصي بشيئين، إما أن ينتدب أو أن تدفع مقابل عدم الانتداب، هناك نسبة معينة من الأجر يتم دفعها للتنمية وللنهوض بوضعية الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتالي فقد قمنا بحملة كاملة في هذا ونحن نعرف عدد المؤسسات التي قامت بتشغيل هؤلاء وعدد المؤسسات التي لم تشغل.

بالنسبة إلى الضمان الاجتماعي، مسألة مضمون الحالة مدنية نحن سنتجاوز كل هذا لأننا نتجه للرقمنة وبالتالي سيصبح هناك في المنظومة الوضعية وملف الشخص، نقول هنا بكل صدق لقد تعرضنا لنوعين من الصعوبات،

صحيح لدينا الجزء الأول ألا وهي المنظومة في حد ذاتها والجزء الثاني هو الوعي أو التقبل، هناك أشخاص ما زال أسهل شيء بالنسبة إليهم أن يضغط على الزر الذي يخرج الأوراق مباشرة وتكون الآلة الطابعة بجانبه، لا يستطيع أن يعمل بدون آلة طابعة، فلا يمكنه أن يفهم الوثيقة إلا "sur papier" وهذا إشكال كبير جدا،

لذلك يجب العمل على مستويين: مستوى فني ومستوى ذهني وهنا لدينا بعض المنظومات كمنظومة "CNAM" و" médicament spécifique" يمر عبر "support électronique" لا يوجد بخصوصه أي إشكال،

ومع ذلك نجد أن استعمال الورق مكثف وكل مرحلة يمر بها يتم القيام مرة أخرى بـ "tirage sur papier" وهذا يعد إشكالا كبيرا جدا بخصوص التكلفة على مستويين: من ناحية استعمال الأوراق وحفظ الورق وربما سنعرض عليكم مشروع قانون في هذا الخصوص في مسألة التصرف في الأرشيف.

التصرف في الأرشيف معضلة من معضلات الصناديق الاجتماعية باعتبارها حسب المقاييس الموضوعية أكبر منتج للورق، الورق المحبر والملوث ليس الورق الطبيعي، هي ليست مصانع لإنتاج الورق لكنها لإنتاج ورق مستعمل في الكتابة، على اعتبار أن هناك ملفات تبقى عشر سنوات، ملفات المرض وغيره تبقى في الأرشيف

لعشر سنوات ولدينا ملفات التقاعد التي تتجاوز ثلاثين سنة، فهذا الأرشيف يجب أن يتم اكتراء مقر له ويتطلب تنظيم وحراسة ومصاريف الصيانة وفي كل مرة يتم نقلته من مكان إلى مكان وهو يتراكم أكثر.

يجب أن نجد حلا لهذا ووزارة تكنولوجيا الاتصال قد اقترحت علينا بعض الحلول، بالتعاون معهم سنتجه لـ "archivage électronique" فإن قمت باكتراء 10 أو 12 مقرا لتضع فيها الأوراق، إذن أين سنضع الموظفين؟ هذا يمثل إشكالا كبيرا بالنسبة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية.

مسألة العفو الاجتماعي: بدأ العفو الاجتماعي بخطى لا نقول أنها حثيثة، وإن شاء الله ببعض المجهودات من العاملين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لأن منظومة العمل تم وضعها وسيكون إن شاء الله الانطلاق بقوة خلال موفى هذا الشهر.

بخصوص الاتفاقية بين وزارة المالية بخصوص عمال الحظائر: عمال الحظائر الذين تجاوز سنهم 60 سنة تحصل الجزء الأول الذي تمت تسوية وضعيته في 28 أكتوبر 2024، تم ضخ أول جراية للتقاعد لهم وهل سيتم تحيين هذه المنحة أم لا؟ هذا سنراه في قانون المالية إن أمكن الترفيع في هذه المنحة.

دور الخدمات: دور الخدمات يمثل إشكالا لأنه يتوزع بين شيئين: موزع في جانبه الأول بين وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها من الوزارات، ما نحن بصدد العمل عليه حاليا هي خارطة المواقع، هي خارطة متكاملة ستكون الصناديق الاجتماعية والنهوض الاجتماعي متقاربا في كافة المناطق، الإشكال بالنسبة إلينا أنه لا يمكننا تحمل نفقات كراء إضافية، فإن واصلنا بهذا الشكل فإن نفقات التسيير سترتفع.

وإن لاحظتم بالنسبة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية أضعف نسبة في النفقات هي في نفقات التسيير وبالتالي نحن نريد أن نحافظ على هذا وإن وجدنا مقرات على ملك مؤسسات عمومية أو على ملك هيئات أو جهات عمومية فإننا على استعداد في أغلب المناطق بحسب الكثافة السكانية وما أثاره السيد النائب بخصوص 2 كلم أو 4 كلم نحن لا نقيس بالكلومترات، ربما تلك إجابة قد وصلتكم من إدارة من الإدارات الفنية ومرت في "courrier"، أنا شخصيا لم تمر عليّ لأن الملف مر في فترة سابقة ولكن في الواقع نحن حاليا نعمل على معايير موضوعية: الكثافة السكانية وكذلك حسب حاجة المواطنين، بقدر ما تقترب من المواطنين بقدر ما تكون الخدمة أسرع.

وهذا ما أثار لدينا بعض المشاكل، مثلا على مستوى جندوبة، عندما أحدثنا في جندوبة مركز الأدوية الخصوصية كان إجراء الصفقة في ذلك الوقت وتم الإعلان عنها قبل ثلاثة أشهر في انتظار أن نستكمل الأعمال وأن نقوم بفتح المقر واستكمال الصفقة، مع وصولنا لموعد الافتتاح سقطت الصفقة في المرة الأولى لأنه لم تكن هناك عروض، لذلك إن أردنا فتح صفقة أخرى فهذا يتطلب الانتظار ثلاثة أشهر، فقررنا أن نبدأ بفتح المقر يومين في الأسبوع، هذا ليس كثيرا ولكن مع ذلك قلنا لا بهم لنبدأ ومؤخرا تحصلنا على مولد للطاقة الضروري بإجراءات خاصة وبهذه الطريقة وفرنا هذا المعطى.

نفس الكلام يقال بالنسبة إلى القصرين فقد وفرنا لها احتياجاتها وفي القريب العاجل سيتم فتحه ومدنين حاليا كامل الوحدة مرتبطة ببعضها، هذا بخصوص الأدوية الخصوصية، سنحاول أن نقترب أكثر ما يمكن، بخصوص قابس فقد تم بدأ العمل بهذا ولم يعد هناك إشكالات.

لو لاحظتم الإخوة من قابس نحن لم ننتظر مرحلة التدشين ولم نذهب لأخذ صور لافتتاح مقر جديد للأدوية الخصوصية، عندما أصبح جاهزا فإنه باشر العمل بصفة فعلية ومباشرة وبعد ذلك سنذهب في زيارة تفقد، لماذا نذهب في زيارة تدشين؟ هذه هي توجهات العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية.

بخصوص نظام التأمين على المرض، أكيد ستحصل مراجعة ملف كامل في هذا الخصوص، ستكون هناك مراجعة على مستوى الأدوية ونسبة التعهد والأشخاص المنتفعين، أي أن كل عناصر التأمين على المرض ستشهد التعويض وسيصلكم بإذن الله في هذا مشروع وقد أذن سيادة رئيس الجمهورية بإجراء التقييمات الضرورية على اعتبار أن منظومة الضمان الاجتماعي بالنسبة إلينا مفخرة في تونس، هي قديمة ولكن لا يجب أن تبقى قديمة من حيث المحتوى، هي قديمة من حيث التاريخ ومن حيث البداية ولكن لا يجب أن تبقى قديمة في التفكير.

أثار جميع الإخوة مسألة المنحة العائلية، المنحة العائلية التي نقدمها على مستوى الأمان 30 دينار والمنحة التي تسند على مستوى الصناديق الاجتماعية 7500 مليم وهذا يعود بنا لمفهوم معين كان موجودا وهو ارتباط القانون الاجتماعي ككل الضمان الاجتماعي والشغل بالواقع وبالسياسات التي تنتهجها الدولة، فخلال فترة من الفترات عندما كان المستعمر في حاجة لليد العاملة قام بالترفيع في مبالغ هذه المنح إلى دجة أنها وصلت خلال فترة من الفترات إلى نسبة 90 % وكان بحاجة لليد العاملة الضرورية لتشتغل في المصانع أو لإنتاج جنود يحتاج إليهم في حروبه، ثم مع الاستقلال تغيرت هذه المسألة.

مع الاستقلال جاءت سياسة كاملة تسمى سياسة تحديد النسل أو تنظيم النسل، لذلك أول شيء تم القيام به في هذا الخصوص تحديد المنح في أربعة أبناء، ثم في سنة 1982 أصبح تحديد النسل في ثلاث أبناء دون شرط التعويض وبقي المبلغ على حاله بدعوى أنه إن تم الترفيع في المبلغ فإننا نشجع في ذلك على الإنجاب وأصبح هذا غير متماشيا مع واقعنا اليوم، على اعتبار أننا قد بلغنا مرحلة التزايد المعقول جدا، بل تعتبر من النسب الضعيفة والمحدودة التي يمكن أن نشجع عليها.

والقانون الذي تم إصداره من قبلكم، السادة النواب المحترمون المتعلق بحماية الأمومة أو المتعلق بالولادة هو دليل على ذلك لأنه عندما تحمي المرأة بعطلة أمومة فإنك في حقيقة الأمر لا تحمي المرأة فقط، بل يتم حماية المرأة والطفل، الطفل الذي سيحمل في المستقبل المشعل وسيواصل، لذلك وجب حمايته منذ الولادة حتى نجد فيما بعد من يحمل المشعل ويتقدم وتكون تربيته وتنشئته سليمة.

لهذا السبب يجب تغيير تفكيرنا كما تغير في مفهوم حماية الأمومة وجب أن يتغير في مفهوم هذه المنحة، يجب مراجعتها وترشيدها، من يستحق هذه المنحة بالنسبة إلى الأطفال في منظومة الأمان وقد دخلت في مشروع قانون المالية، في الميزانية وفي ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية رأيتم "rebrique" خاصة من 6 إلى 18 لأنه

كان لدينا من 0 إلى 6 دون ست سنوات، هؤلاء تم التكفل بهم وتحملتهم الدولة من السنة الفارطة من سنة 2024، 2025 ستواصل الدولة رصد أموال لمن سنهم دون ست سنوات، كما تتكفل أيضا بمن سنهم من 6 إلى 18 سنة بعنوان صنفين: صنف العائلات الفقيرة وصنف العائلات محدودة الدخل بمبلغ 30 دينار، أي تقريبا مرتين أو ثلاث مرات المبلغ الذي تعطيه الصناديق الاجتماعية وسيكون هذا موضوع مراجعة تامة.

مصحة الضمان الاجتماعي بسوسة إن شاء الله وبحول الله سيشملها التطوير والتحسين وقد تم توفير الدواء حاليا، لذلك هناك تحسن ولكن مصحات الضمان الاجتماعي تتطلب مراجعة كبيرة جدا على مستوى نظام العمل وهذا بالتعاون مع وزارة الصحة، سنراجع كامل المنظومة لأن "CNAM" سواء في أنظمة الضمان الاجتماعي أو على مستوى الخدمات الصحية مرتبطة بوزارة الصحة، فإن نهضنا بالصحة فيجب أن يكون هذا مع بعضنا من الزاوية الاجتماعية ولكن في مجال الصحة أيضا وبالتالي فإن لدينا منظومة عمومية إلى جانب المنظومة الاجتماعية يمكن أن تكون نوعا من الحماية الاجتماعية الصحية الكاملة.

النهوض الاجتماعي: مراجعة مقاييس الانتفاع بالمنحة الشهرية، تجربة التنقيط التي تم القيام بها أظهرت أنها محدودة، أحيانا نسعى إلى أن نكون موضوعيين إلى درجة أننا نقع في المحظور، 5 آلاف خرجوا من سقف الانتفاع بالمنحة، منزل على وجه الملكية يخرجه من الانتفاع لأن المنظومة المعلوماتية لا تعرف وضعية المنزل، يضع مربع أنه يملك على وجه الملك تنقص له أربع نقاط وبعد ذلك عندما ترى الوضعية بالعين المجردة وتعاين الواقع تقول هذا أولى الناس بالانتفاع، من الذي جعله يخرج من هذه المنظومة؟

لذا المنظومة في حد ذاتها يجب مراجعتها، نترك المجال للاجتهاد للأعوان، لكن يجب المراقبة ثم المراقبة لأنه من غير المقبول أن هناك أشخاصا ينتفعون بالخدمات وتنتفع بالبطاقة، هذه البطاقة تكلفتها التقديرية 950 دينار بالنسبة إلى البطاقة البيضاء سنويا، أي أن من يتحصل على هذه البطاقة فإن التقديرات الأدنى عند المداواة كأن هذا الشخص تسلم صكا بـ 950 دينار سنويا للعلاج.

سأبقى دائما في الضمان الاجتماعي: مسألة العاملات الفلاحيات ونظام الحماية بالنسبة إلى المرأة العاملة في القطاع الفلاحي، هذا النظام مبني أولا على حماية المرأة العاملة في القطاع الفلاحي، باعتبارها فئة هشة أي أن المجموع هو حماية المرأة ولكن داخل هذا المجموع هناك تصنيفات، هذا التصنيف هو المرأة العاملة في القطاع الفلاحي.

في هذه المنظومة لدينا حماية اجتماعية يمكنها الجمع بين الأمان والضمان، تجمع بين الخدمات الموجودة في برنامج أمان لفترة معينة سنرى بعد ذلك التقييم ماذا سيعطي وكذلك الحماية الاجتماعية ويمكنك أن تبعث بمشروع، ويمكنك أيضا الانتفاع بكل الخدمات في إطار التكوين والتشغيل مع الوكالة الوطنية للتشغيل.

وجدنا بعض المساندة من قبل المؤسسات الخاصة وكذلك من المنظمات الدولة في هذا المشروع لأنه في إطار المسؤولية المجتمعية هناك من المؤسسات من أعرب عن دعمه لهذه المنظومة، وقدم حلولا لخدمات تكميلية إضافية وهناك بعض المنظمات الدولية التي أرادت أيضا أن تتدخل في هذا المجال وتدعم البرنامج اعتبارا لقيمته الإنسانية أكثر منها حماية اجتماعية وغيره.

صندوق حماية تأمين فقدان البطالة، هذا المشروع تم تقديمه لأنه عرض على جلسة عمل وزارية وتم إدخال التنقيحات الضرورية عليه وأصبح جاهزا للعرض على مجلس الوزراء، هذا كتأمين على فقدان مواطن الشغل بالنسبة إلى الأشخاص الذين فقدوا مواطن عملهم لأسباب اقتصادية ويوفر لهم أجرا أدنى وحماية اجتماعية لمدة سنة أو اثنين أو ثلاث حسب الأقدمية، هذه الأنظمة الموجودة لدينا حاليا.

النهوض الاجتماعي، لدينا مسائل أخرى بخصوص وضع تطبيق نظام النقاط هذا تحدثنا فيه، مساعدة الأشخاص للتداوي والتنقل لمراكز الإحاطة والتوحيد الاجتماعي بكل من تونس وصفاقس وسوسة على تلقي العلاج، بخصوص مراكز التداوي سنحاول أن نصل إلى مرحلة تعميم هذه المراكز ولا نترك المواطنين يتنقلون.

منظومة الأمان، سبق أن تحدثنا في هذا، مسألة من 0 إلى 6 ومن 6 إلى 18، هناك حوالي 600 ألف تلميذ وطالب انتفعوا بالتدخل الاجتماعي وبالمساعدات الظرفية خلال هذه السنة وهذا بعنوان سنة 2024.

الوحدة المحلية بعقارب تشكو من نقص في الأخصائيين الاجتماعيين، تمت نقلة أخصائي من الوحدة المحلية بمعتمدية صفاقس الجنوبية لتعزيز الوحدة وتكليفه برئاستها ليصبح عددهم 2 بداية من شهر سبتمبر، لكن لدينا أيضا في هذه المرحلة الراهنة التي لا تتجاوز الشهرين دورات تكوينية بالنسبة إلى الأخصائيين الاجتماعيين وعمق هذا النقص على مستوى العناصر الموجودة، لأن لدينا مجموع 30 أو 35 أخصائيا ذهبوا لدورات تكوينية تأهيلية.

مسألة سعة التدفق بالنسبة إلى النهوض الاجتماعي، لدينا بعض المناطق التي تشكو من نقص سنحاول تدعيمها والإدارات الجهوية تعمل من أجل ذلك، كذلك تفقديات الشغل، هذه أهم المسائل التي تطرقنا لها، بخصوص مسألة الحوكمة سيتم توفير موارد مالية وسنحسن من التصرف.

من بين النقاط الأخرى التي أثارها السادة النواب موضوع الانتدابات، الانتدابات يوجد بها فكرتان: الفكرة الأساسية الأولى علينا أن نتجه لانتداب أشخاص مختصين في المجال الاجتماعي، صحيح لدينا أخصائيين اجتماعيين لكن يجب أن يكون لدينا - كالمعهد الأعلى للإدارة- تكوين مشابه للإداريين، وهذا بحول الله ممكن مع المعهد الأعلى للإدارة الذي سيقوم بتكوين أخصائيين في الشأن الاجتماعي ليكونوا ملمين بالجانب الاجتماعي وتكون إطارات خاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية،

أيضا على مستوى الانتداب هناك الحراك الوظيفي خاصة أن التبادل بين الصناديق الاجتماعية وبين الوزارة سهل، فإمكاننا الاستفادة من خبرات الصناديق الاجتماعية.

لدينا مجموعة من الانتدابات وتجدون هذا في الميزانية لكن ليست بالحجم المتوقع في بعض الأماكن التي ستفتح فيها مناظرات.

ضعف عدد الأخصائيين الاجتماعيين وحاليا نعمل على الترفيع في هذا العدد وهذه الاختصاصات مطلوبة في تونس وحتى خارج تونس، سنحاول إدماجهم تدريجيا في المؤسسات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

منظومة الضمان الاجتماعي والتطور الديمغرافي: مع التطور الديمغرافي الموجود لدينا ومع نسبة التقدم في السن الذي يتحدث

عنه البعض، المشكل ليس في التقدم في السن بل في التفكير في حل للتوازنات المالية في الصندوق، المنظمة الدولية الآن تعتبر أن 65 سنة هي السن المعقولة للعمل، أي أن الشخص تحت سن 65 سنة ما زال مطالبا بأن يعمل باعتبار أن كبار السن يعدون بعد 65 سنة، ونحن ما زلنا نتحدث على 60 و62 و50 سنة بالنسبة إلى التربية وهذا سيكون محل مراجعة لأنه من غير المعقول أنه لأسباب اقتصادية يتم إحالة شخص على التقاعد في بداية مساره المهني ويتحصل على منحة من أجل البطالة. لذلك يجب مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي كليا والحلول سنجدها في إطار تونسي وليس في إطار إسقاط بعض القوانين.

مجلة الشغل تعد كذلك موضوعا من المواضيع الأساسية بالنسبة إلينا على مستوى الوزارة فقد أعددنا مشروعا أخذنا فيه تعليمات السيد الرئيس بالإصلاحات الضرورية التي يجب إدخالها عليه، سيعرض على مجلس الوزراء ثم سيعرض عليكم في أسرع الأوقات، لذلك لا يوجد أي إشكال.

الركائز الأساسية لهذا المشروع هو مسألة القطع مع العمل الهش خاصة في مظهريه الأساسيين، المظهر الأساسي الأول يتعلق بمناولة اليد العاملة واستعمال مؤسسات صورية لانتداب اليد العاملة وتوظيفها في مجالات أخرى وفي ذلك إضرار بحقوق العمال، وهذا جانب أول ولدينا الجانب الثاني، ألا وهي عقود الشغل محدودة المدة التي تم استعمالها تحيلا أو إضرارا بمصالح العمال، يجب التصدي لها أيضا، هذا تصور كامل وجاهز ورئيس الجمهورية يحرص على هذا الملف ويقوم بمتابعته بصفة تكاد تكون يومية.

إذن، هذا من ضمن المشاريع التي ستعرض في القريب العاجل على جنابكم. بخصوص الآجال، أقول أنه سيكون جاهزا في أقرب الآجال لأن التصور جاهز والإصلاحات التي أذن بإنجازها سيادة رئيس الجمهورية جاهزة، لذلك ستكون بإذن الله في أقرب الآجال معروضة على حضرة النواب الكرام.

خلق مجتمع الهجرة بالنسبة إلى الموارد البشرية.

مسألة الإعاقة البصرية وانتداب موزعي هاتف، بالنسبة إلينا فإن مسألة مفهوم الإعاقة قد تجاوزناه في مسألة الإحاطة، أقصد بهذا أن غدا ستكون لدينا انطلاق للندوة العربية الأولى المخصصة للسياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة، لا يجب أن ننظر إلى الأشخاص المعاقين كعبء ولا كمحتاجين للإيواء والإعاشة، لا، لديهم حياة كاملة كغيرهم من المتواجدين في هذا المجتمع، بكافة الحقوق بما في ذلك الحق في السياحة، الحق في الترفيه، الحق في ممارسة نشاط مهني بكل المقومات.

إذن، لتكون الحياة كريمة يجب أن ندخل في مستوى التعامل أن نعطيهم فضاءات رحبة للإحاطة في كل جوانبها وهذا ما استنتجناه من مشاركة تونس في القمة الاقتصادية التي حصلت مؤخرا في إيطاليا مجموعة G7 وكانت المشاركة التونسية إيجابية باعتبار أن الحماية الاجتماعية تجاوزت في بعض الأحيان ما هو مطلوب على مستوى الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة ومع ذلك نحن ما زلنا نعمل على تطوير هذا النص لأن لدينا فضاءات رحبة لمزيد تطويره.

نسبة الفقر، لو يتم ترشيد إسناد المنح والمساعدات ستنخفض نسبة الفقر، لو تذهب المنح مباشرة للأشخاص المعنيين مع مراقبة مقاييس الإنتاج، فإنه بالضرورة ستنخفض نسبة الفقر إلى الحدود الدنيا اعتبارا لأهمية المبالغ المرصودة في برنامج أمان.

ثم إن الجانب الثاني، ركائز الدولة الاجتماعية، هو عدم تأبيد الفقر، لأن الفكرة الأساسية في هذا أو الدعائم الأساسية في النظام الاجتماعي، عدم تأبيد الفقر وعدم مأسسة الفقر، لا يجب بعث مؤسسة فقر ولا يجب تأبيد الفقر، هذا هو الخيار الذي أقره سيادة رئيس الجمهورية، بمعنى نحاول أن نساعد الناس الموجودين في منظومة الأمان على الخروج من الأمان إلى الضمان، نعطيهم المشاريع ونساعدهم في الانتصاب للعمل عن طريق الوكالة، تمويل المشاريع، الإحاطة بهم وتمويلهم.

بهذا الشكل ستحافظ له على المنحة الموجودة في برنامج أمان إلى أن كما نقول بالعامية "يقف على ساقيه"، في هذا الوقت نطمئن أنه وصل إلى مرحلة الضمان وفي هذا ستتحمل الدولة في بعض الأنظمة كنظام العاملات الفلاحيات لمدة ثلاث سنوات التغطية الاجتماعية للعامل، أي أنه سيدخل في منظومة دون أن يدفع شيء لمدة ثلاث سنوات.

وبالتالي فكأن الدولة ستأخذ "en charge" على عاتقها هي عملية الانتقال من الأمان إلى الضمان مع المحافظة على المنحة إلى أن يثبت لنا التقييم بأن ذلك الشخص قد خرج من الإعانة ومن "l'insistance". إذن في هذا الإطار فإن البناء الاجتماعي الذي نطمح إليه على مستوى هذه المرحلة أن تبقى منظومة الأمان احتياطية، لمن؟ احتياطية للناس الذين لم يستطيعوا العمل تماما أو للناس الذين شهدوا انتكاسة عامة في العمل وصارت حوادث أو حصلت أسباب معينة جعلتهم غير قادرين على العمل، فيحتضنهم برنامج الأمان.

أي أن برنامج الأمان يصبح احتياطيا، في صورة عدم وجود الضمان نذهب للأمان ولا نذهب في التعميم والكل يتحصل على هذه المنحة وكأننا بصدد تقديم مساعدة عينية ومالية للناس، من يريد أن يتحصل على منحة ليتفضل ومرحبا، هي مرحلة ظرفية للخروج من الفقر، أما التأبيد بأن تقول للناس بما أنك قد تحصلت في السنة الفارطة على منحة وبما أن القرين لم يتحصل عليها، يجب أن تتحصل على هذه المنحة ويجب تعميمها، أقول لك لا، هذا ليس خيار الدولة.

كذلك مؤسسة الفقر، لا يتم بعث مؤسسة أو وكالة أو ما تريد أن تسميها، تعنى بإسناد هذه المنح وكأنني أفكر بعقل باطني وأقول بأنه لا يمكن القضاء على الفقر في تونس ولذلك سيتم بعث وكالة له، هذه هي الفكرة، هي أن يتم وضع مؤسسة لإدارة الفقر.

أي أن الفقر سيبقى معضلة في تونس ونحن نعمل من أجل تأبيد ذلك الفقر، يجب أن يكون الفكر غير تقليدي، لا يجب أن أذهب في فكرة أن أعطي الناس الأموال لأتركهم للإعانة، لا يجب أن أخرج بهم من الإعانة إلى الإنتاج وهنا المفهوم الجديد ألا وهو الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

يجب أن يتحول كل شخص منا إلى فاعل اقتصادي ويخرج من منظومة المساعدات، في هذا الإطار هناك منظومة الاتحاد التونسي للتضامن الذي سنجد له صيغة وقد وجدنا الصيغة الأمثل حسب توجهات سيادة الرئيس الذي يقول يجب أن يكون هناك نظام قانوني مرن لكن فيه رقابة، يجب أن نعرف كل المساعدات التي

تخرج عن طريق الاتحاد التونسي للتضامن لكن بطريقة مرنة وقد توصلنا حاليا للصيغة وإن شاء الله في أقرب الآجال سنعرض عليكم التصور، لأن هذا الاتحاد مكسب.

الاتحاد الوطني للتضامن نجده موجودا في الخطوط الأمامية في الكوارث، ثم إنه تاريخيا لا يمكننا التخلي على هذا المعلم من المعالم الاجتماعية أو على هذا المكسب الاجتماعي في تونس الذي يعد مفخرة في تونس.

مسألة تعليم الكبار، هناك حاليا تعميم للمراكز وتعهد لبعض المراكز تدريجيا ونتمنى أن نكمل كل المراكز، كما ذكر الأخ في سيدي بوزيد فإن تعليم الكبار أصبح له خصوصية، لم نعد نعمل على مسألة الحروف وعلى تعليم الكبار لتدرسه الأبجديات، هي ممتلكات ومكتسبات وحتى الورشات التي أصبحنا نعمل عليها هي ورشات للمكتسبات لأن الفائدة لا تحصل عندما تعلمه الكتابة والقراءة ولا يحسن سحب الأموال من البنك أو لا يحسن استعمال البطاقة التي سيحصل عن طريقها على خدماته الاجتماعية.

إذن هي ممتلكات ومكتسبات تسند للأشخاص، عبارة عن ورشات تدريبية للناس الذين يفتقدون لهذا المؤهل وهنا عندما نقول هذا المؤهل فلا نعني بذلك كبار السن أو الصغار، لدينا منقطعون على التعليم ولا يحسنون استخدام التكنولوجيا الحديثة ولدينا أيضا أشخاص متقدمون في السن لا يحسنون استعمال هذه التكنولوجيات وبالتالي فإن تعليم الكبار سيصبح تعليما لممتلكات وهو ما يسمى حاليا بمشروع المدرسة مدى الحياة، مفتوح مدى الحياة للتكوين وفي هذا انعكاس ثاني لأن هناك أيضا رجوع للمركز، لبورصة الشغل الموجود في "TGM" وقد بدأنا الآن في عملية تهيئته وستعود للتكوين المستمر وبالتالي فحتى التكوين المهني سيكون تكوينا مستمرا وفي هياكل الشؤون الاجتماعية.

التهرب الاجتماعي بالنسبة إلى المؤجرين، أؤكد لكم في هذا الشأن أن الجانب الأول فيه مسألة تدعيم الرقابة لكن مع صدور المجلة بإذن الله التي سنحيلها عليكم في أسرع الآجال، هي مسألة مجلة استخلاص الديون الاجتماعية التي ستجمع منظومة عمل ثلاث صناديق: الصندوق الوطني للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصندوق التأمين على المرض وستكون لهم منظومة موحدة لاستخلاص الديون تكون بأسرع الآليات وأخفها، وضوح بالنسبة إلى الإدارة ووضوح بالنسبة إلى المتعاملين مع الإدارة، أي نضع نصوصا تكون واضحة وإجراءات خاصة في أسرع الأوقات وسنمدكم بذلك بحول الله، التصور الأولي موجود وحاضر لكن مع التدقيق وعرضه على مجالس الوزارية بحول الله سيعرض عليكم في أسرع الأوقات.

الحراك الوظيفي من الضروري أن نذهب فيه، تبقى بعض المسائل التي تتعلق ببعض الجهات سيتم مراجعها بصفة فردية.

في نهاية المطاف هناك ملاحظة، يقول أحد السادة النواب، قوانين تتماشى مع العصر، فعلا هذا هو الهدف الأساسي الذي نعمل عليه، قوانين تتماشى مع العصر لكن تتماشى مع مقتضيات وما تستوجبه الأوضاع في تونس، لن نبحث عن حلول مسقطة موجودة في الدولة الفلانية أو في البلاد الفلانية، سنبحث عن حلول تونسية، كما أنجزنا مشروع قانون العاملات الفلاحيات، هذا المشروع تم العمل عليه بطريقة مختلفة تماما، لا توجد لدينا أنظمة مقارنة تشبه هذا القانون، لقد عملنا عليه بطريقة متميزة حقيقة وسيعرض عليكم هذا المرسوم وسترون بأنه قد جمع كل مكونات العمل والضمان الاجتماعي والإحاطة والنقل في نص واحد وهذا تقريبا ما سنعمل عليه حتى تكون مستجيبة لخصوصية الوضع في تونس وشكرا مجددا لكافة من تدخل وكافة المشرفين على هذه الجلسة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد عصام لحمر، وزير الشؤون الاجتماعية، على كل هذه الإفادات والبيانات القيمة.

شكرا موصولا لكافة أعضاء الوفد المرافق له متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم.

لا شك أنه في الأسابيع والأشهر القادمة ستجمعنا عدة لقاءات للنظر في التشريعات التي سيقع تقديمها لإصلاح الوضعية الاجتماعية في البلاد.

الشكر أيضا لجميع السيدات والسادة النواب من المجلسين.

هكذا نصل إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة مهمة الشؤون الاجتماعية على أن نواصل جلستنا العامة المشتركة لننتقل إلى مناقشة مهمة التربية. والله ولي التوفيق.

نرفع الجلسة لمدة 15 دقيقة لنتمكن من توديع السيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له.

(كانت الساعة الثالثة وعشرين دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة

وعرض ومناقشة

مشروع ميزانية مهمة التربية لسنة 2025

(كانت الساعة الثالثة وخمسا وثلاثين دقيقة بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

جلستنا العامة المشتركة متواصلة ونمر إلى مناقشة مهمة التربية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025.

وأتوجه بهذه المناسبة بخالص عبارات الترحيب والتقدير إلى السيد نور الدين النوري وزير التربية وكافة أعضاء الوفد المرافق له من الإطارات العليا بالوزارة.

نتطرق اليوم إلى قطاع حيوي على قدر كبير من الأهمية، قطاع أولته الدولة الوطنية بالغ الاهتمام وجعلت منه أولوية دائمة وهو أيضا وبالذات قطاع محوري في سياسات الدولة ما بعد 25 جويلية 2021، حيث ما انفك يحظى بمتابعة لصيقة وعناية مستمرة من سيادة رئيس الجمهورية الذي بوأه مكانة بارزة ترتكز على نظرة استشرافية قوامها التعويل على الموارد البشرية التي تعد الثروة الحقيقية والمستدامة لهذا الوطن العزيز.

وإذ نناقش مشروع ميزانية وزارة التربية لسنة 2025، فإننا نجدد التأكيد على انخراطنا في الخيارات التي أسس لها سيادة رئيس

الجمهورية من خلال دسترة الحق في التعليم العمومي المجاني بكامل مراحله ودسترة المجلس الأعلى للتربية والتعليم الذي تم مؤخراً وضع المرسوم المتعلق به، هذا من جهة.

والإذن قبل ذلك وفي إطار تمشٍّ عقلاني وإصلاحي مدروس، بتنظيم الاستشارة الوطنية حول إصلاح نظام التربية والتعليم، لأنه لا معنى لإصلاح لا يُنجز ضمن توجه تشاركي موسع يضمن مساهمة أكبر طيف ممكن من المجتمع ومن الخبراء وأهل الاختصاص والفاعلين في الشأن التربوي.

والآن، ولأن الوظيفة التشريعية بمجلسها تتطلع إلى المساهمة الفاعلة والجادة وفقا لما يخوله لها الدستور من صلاحيات في مختلف البرامج الإصلاحية التي تهم مستقبل البلاد ومعاضدة جهود بقية هياكل الدولة التي تعمل وفق رؤية جامعة تؤمن التجديد والتطوير في شتى المجالات وتسعى فيما يخص المجال التربوي إلى جعل المدرسة فضاء جاذبًا ومنتجًا للفكر المستنير والمبدع.

فنحن ننطلق من التشخيص العلمي والموضوعي، ونحرص على تجنب هفوات الماضي، مستفيدين من دروسه، مستخلصين منه العبر لكي لا يكون الإصلاح الذي نبتغيه ونعمل على إنجازه شكلانيا، لا علاقة له بمقتضيات المرحلة وبالتطلعات والانتظارات التي دونما شك عرفت سقفًا عاليًا لدى جميع المتداخلين، وخاصة لدى الأسرة التونسية التي بدورها تعتبر أن هذا القطاع يضطلع بدور محوري ويتوجب منحه كل العناية لارتباطه الوثيق بمستقبل تونس وأجيالها القادمة.

زميلاتي زملائي الأعزاء من المجلسين، في البداية ومثلما تنص عليه ترتيبات سير جلسات مناقشة المهمات والمهمات الخاصة، أحيل الكلمة إلى السيد نور الدين النوري وزير التربية لتقديم المهمة في حيز زمني لا يتجاوز 15 دقيقة، فليتفضل.

السيد نور الدين النوري، وزير التربية

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائباه المحترمان،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم ونائباه المحترمان،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

يشرفني والوفد المرافق عن وزارة التربية الحضور بينكم اليوم لمناقشة مشروع ميزانية مهمة التربية لسنة 2025.

واسمحوا لي في بداية كلمتي أن أتوجه إليكم بجزيل عبارات الشكر وبوافر التقدير لاهتمامكم بالشأن التربوي وحرصكم البالغ على التفاعل مع مشاغل القطاع عبر تقديم المقترحات والتصورات الكفيلة بمعاضدة جهود الوظيفة التنفيذية، وفق مبادئ التعاون والتكامل والمسؤولية المشتركة نحو تجسيم تطلعات الشعب التونسي في تطوير المرفق التربوي العمومي ضمن معركة البناء والتجديد التي نخوضها من أجل تونس.

والأكيد أننا نتفق في ضرورة العمل على تجاوز التحديات التي تواجه المدرسة العمومية والعبور بالمنظومة التربوية التي لا نختلف كثيرًا في تشخيص مواطن ضعفها وأسباب تراجع أدائها إلى منظومة تحقق التعليم الجيد، المنصف والشامل، وفق مقاربة حدد سيادة رئيس الجمهورية ثوابتها وأسسها من خلال اعتبار أن التعليم يجب أن يكون في صميم اهتمامات الدولة وأن تطوير التعليم وتوفير فرص تعلم متساوية للجميع هو مسؤولية وطنية وأنه لا مستقبل لأي شعب إلا بتعليم وطني يتوفر للجميع على قدم المساواة.

وتجسيمًا لأسس الثورة التشريعية التي انطلقت الحكومة في تنفيذها في كافة المجالات وخاصة منها المجال التربوي، وبحرص من سيادة رئيس الجمهورية، فقد تم إحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم كإطار أمثل لإصلاح النظام التربوي والتعليمي والتكويني وسياسات التشغيل وذلك تجسيدا لعمق الدستور وروح أحكامه بغاية الرفع من نجاعة المرفق التربوي العمومي، في إطار تعزيز الدور الاجتماعي للدولة وتوفير متطلبات بيئة تربوية جاذبة وآمنة وفرص تعليم متكافئة لكافة أبنائنا وبناتنا التلاميذ.

كما تم في ذات السياق، وعملاً على القطع مع آليات التشغيل الهش، هذه المعضلة التي استمرت وتراكمت لسنوات من الحيف الاجتماعي، الانتهاء من صياغة النصوص الترتيبية المتعلقة بتسوية وضعية المتعاقدين وفق مقاربة شاملة وبناء على مقاييس موضوعية عادلة ومنصفة تحفظ حقوقهم وحقوق الناشئة على حد السواء، ضمن رؤية تربط بين جودة التعليم ونجاح الأداء وتنمية رأس المال البشري وتطوير كفاءات الموارد البشرية، وصياغة مرجعية للكفايات المهنية وتطوير منظومتي التكوين الأساسي والتكوين المستمر وفق مقاربات بيداغوجية أكثر تطورًا وفاعلية تأخذ بالاعتبار حاجيات المنظومة التربوية والمعايير الدولية للجودة.

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

إننا نهدف إلى مدرسة دامجة ومنصفة تتكافأ فيها فرص جميع المتعلمات والمتعلمين بلا تمييز، مدرسة جاذبة ترسي تواصلا سليما داخلها، تبني المواطن وتعده للحياة والعمل وتحترم حقوقه وتحميها وتنمي فيه حب تونس والولاء لها وتضمن له تعليمًا موحدًا عالي الجودة.

مدرسة توفر موارد بشرية ذات كفاءة وحرفية مهنية عالية وتدعم مكانة المربي الاعتبارية وتثبت دوره كفاعل أساسي في المنظومة التربوية ومنهل للعلم والمعرفة والقيم وتضمن له شروط الإبداع والحماية وتنمي لديه روح المبادرة والتجديد.

مدرسة توفر خدمات المرافقة الأساسية الصحية، النفسية، الاجتماعية والثقافية وخدمات الإسناد الضرورية كالنقل والإعاشة والإقامة إلى غيرها، منفتحة على محيطها ومتفاعلة معه.

هي المدرسة التي تشكل سورا أولا في خط الدفاع عن الوطن وتحصين حاضره وتشييد مستقبله.

ولبلورة هذه الرؤية وتناغما مع المبادئ الأساسية التي نص عليها دستور تونس الجديد ومع مسار تركيز العمق الاجتماعي للدولة، حددت لمهمة التربية المحاور الاستراتيجية التالية:

ضمان تعليم جيد ومنصف ودامج للجميع في كل مراحله وذلك بتيسير النفاذ لحق التعليم لجميع الأطفال دون تمييز وتعميمه مهما كانت اختلافاتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية وخاصة ذوي الاحتياجات الخصوصية وأصحاب الهمم.

تجويد التعليم والرفع من مكتسبات التلاميذ، إناثا وذكورا بما يخول لهم الارتقاء في السلم الاجتماعي والمشاركة الفعالة في الحياة العامة،

ضمان بيئة تعليمية جاذبة وآمنة، وذلك لتعزيز ووقاية الأطفال وتأمين بيئة ملائمة لنموهم وتحقيقهم لذواتهم من خلال تطوير الحياة المدرسية ودفع الأنشطة الثقافية والرياضية والعلمية والفنية كعنوان للحياة المدرسية داخل المدرسة،

حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمالية وذلك باعتماد توظيف أمثل للموارد البشرية يأخذ بعين الاعتبار الحاجات الحقيقية، ويرشد الإنفاق العمومي وذلك بتوظيف التكنولوجيات الرقمية الحديثة في العمل الإداري.

من بين الاستراتيجيات أيضًا ضمان التحول الرقمي الشامل للمنظومة التربوية وذلك من خلال تطوير المحتويات والمنصات ورقمنة الإدارة وتطوير التعليم عن بعد كرافد من روافد التدريس والمعرفة.

وتعمل وزارة التربية ضمن برامجها ومشاريعها على إنفاذ هذه الأهداف الاستراتيجية الطموحة وتقييمها دوريا وذلك ضمن التوجهات الوطنية للتربية والغاية الأسمى في ذلك هي استعادة المدرسة العمومية مكانتها التربوية والاجتماعية وضمان استجابتها للاحتياجات المتزايدة لمجتمعنا.

مدرسة عمومية يلتف حولها الجميع، متصالحة مع محيطها، تعزز الشعور بفخر منتسبيها بالانتماء إليها.

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

تمثل هذه المحاور الاستراتيجية ركيزة للاعتمادات المقترحة ضمن ميزانية مهمة التربية لسنة 2025 فقد بلغت جملة الاعتمادات المقترحة خلال السنة المالية 2025 لوزارة التربية 8044 مليون دينار، مقابل 7917 مليون دينار خلال سنة 2024، أي بزيادة تقدر بـ 126 مليون دينار.

ورغم أهمية الاعتمادات المقترحة لقطاع التربية وما تمثله مقارنةً بإجمالي ميزانية الدولة فإن جزءا هاما منها هو للتأجير وجزءا آخر هو للتنمية.

وبطبيعة الحال عندما أتحدث عن مشاريع التنمية، فإنني أتحدث عن مشاريع البنية التحتية التي نتفق جميعًا في تشخيصها، أن هناك الكثير من المؤسسات التربوية التي تحتاج إلى كثير من التدخلات العاجلة.

سنعتمد في هذه المقاربة بالتشاور والإنصات إليكم على تحديد الأولويات وتحديد ما هو عاجل لكل هذه التدخلات وهذه البرمجة بالنسبة إلى السنة المقبلة.

وستعمل الوزارة في هذا السياق بكل ما أتيح لها من إمكانيات على حوكمة التصرف في الموارد والتركيز على تحسين أداء الفاعلين لتقديم الإضافة المرجوة في كل مجالات التدخل، بغاية إنفاذ مشاريعها التنموية وخاصة منها المتعلقة بتحسين البنية التحتية وصيانتها وتعهدها وتوفير التجهيزات والوسائل التعليمية اللازمة، فضلا عن تأمين الخدمات المدرسية وتجويدها وكل الجوانب المتصلة بالحياة المدرسية والتصدي للظواهر السلبية المستجدة التي نعلمها جميعاً على غرار العنف والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر التي تهدد المدرسة في محيطها ومن داخلها.

في إطار توجه الوزارة الاستراتيجي، سيكون للمحاور اهتماما كبيرا بالبنية التحتية، تجديد هذه البنية وجعلها بنية عصرية في مستوى هندستها المعمارية وفي مستوى أن تكون لائقة باحتضان أعضاء الأسرة التربوية والتلاميذ.

وستتدخل أيضًا في ضخّ الحياة من خلال كثير من البرامج التي تتصل بالحياة المدرسية، حيث تنفق العديد من الاعتمادات من أجل أن تبعث الروح في الحياة المدرسية وأن تستعيد المدرسة طابع الحياة فيها، فتكون مدرسة الحياة وتكون مدرسة للحياة أيضًا.

هذا وإني على يقين أيضًا من أن تدخلات السيدات والسادة النواب المحترمين بالغرفتين النيابيتين والتي سنصغي إليها ببالغ الانتباه، ستمثل الإضافة التي تساعد الوزارة على مزيد تشخيص الواقع التربوي ميدانيا وترتيب أولويات تدخلها خدمة للمدرسة العمومية التي ندين لها جميعًا بأفضال لا تعد وتلبية لتطلعات الشعب التونسي وانتظاراته والتزاما منا بأن التربية والتعليم رسالة وطلبة العلم أمانة، وعلى الجميع أداء الرسالة مع الوعي المستمر بنبلها.

قد أذكر بما أنجز في السنوات الفارطة من تدخلات بطبيعة الحال في مستوى عمل الوزارة، سواء بالبنية التحتية، أذكر أنه في مفتتح السنة الدراسية، تم افتتاح 37 مؤسسة جديدة محدثة بالإضافة إلى عديد التدخلات في مستوى الصيانة وفي مستوى التوسيعات.

وتبقى مشكلة الكثافة في مستوى مؤسساتنا التربوية وازدياد عدد التلاميذ تعالج بمقاربات متعددة، المقاربة الأولى هي إعادة النظر في الخارطة المدرسية وتوزيع التلاميذ على المؤسسات التربوية بشكل عادل وموضوعي ومنصف.

والحل الثاني هو في التوسيعات في مستوى إضافة القاعات والمخابر والمسألة الثالثة والبعد الثالث هو البحث في بعث مؤسسات تربوية جديدة وإحداثات جديدة، سنوفق معا وبملاحظاتكم وبإشاراتكم وبتنبيهنا إلى النقائص في تجاوز ذلك، وتجاوز كل ما لاحظتم من نقائص أو هنات أو إخلالات في مفتتح السنة الدراسية الفارطة، سنتجاوزها معا إن شاء الله في الاستعداد لمفتتح السنة الدراسية المقبلة، وفقنا الله جميعا وربي يحفظ بلادنا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر السيد نور الدين النوري وزير التربية على هذا العرض القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام، ونشرع في مرحلة أولى في النقاش العام لأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد وزير التربية والوفد المرافق له،

السيدات والسادة نواب البرلمان التونسي،

مرحبا بكم جميعا،

اليوم نجتمع في إطار مناقشة ميزانية الدولة لسنة 2025 والمهمات الخاصة ونناقش اليوم بالذات مهمة التربية، هذه المهمة التي لها معزة أو مكان خاص بالنسبة إلي من ابن لهذه الوزارة.

ولأن البرلمان بوعيه بجسامة المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقه كمؤسسة دستورية وإدراكه لدور المدرسة المحوري في بناء تونس المستقبل، ينوه باعتزاز التونسيين والتونسيات بما حققه التعليم خلال العقود الماضية ويشيد بالجهود العظيمة التي بذلها القائمون على تطوير المدرسة التونسية لتصبح مصدر فخر بلادنا.

واليوم وإذ نؤكد التزامنا بخيارات ورؤية رئيس الجمهورية في بناء تعليم شعبي وديمقراطي ووطني يؤسس لسيادة تونس، فإننا نقولها وبصوت عالٍ أنه قد حان الوقت لوضع سياسات تعليمية عمومية جديدة تهدف إلى تعزيز المكاسب وتقضي على التفاوت الجهوي في جودة الخدمات التعليمية سواء من حيث البنية التحتية أو التجهيزات، إلى جانب توفير المرافق الداعمة وخاصة النقل والإقامة.

إن التزامنا بتحديث المدرسة التونسية ضمن سياسات عصرية وبنظرة ثقافية تنويرية يفرض علينا السعي نحو إصلاح شامل لمنظومة التربية التي لم تعد مواكبة لمتطلبات العصر.

وفي هذا الإطار نثمن الوعي بأن تعليما عصريا وتنويريا هو أحد أسس السيادة الوطنية الحقيقية، ما يستدعي تعزيز التمدرس ووجوبية التعليم ومراجعة الأهداف والمضامين العامة للمنظومة التعليمية.

كما يتعين علينا جميعًا العمل على تطوير انتماء الناشئة لهويتهم الوطنية والقطع مع المركزية الغربية في محتوى المناهج وطرق توزيع المواد.

كما أن السيادة الوطنية تتطلب إيلاء اللغة العربية مكانتها المستحقة في المناهج والعمل على إنجاح مشروع التعريب وفق خطط مدروسة وفعالة.

كما نشدد كذلك على أن إصلاح التعليم بكافة مراحله يمثل الرافعة الأساسية للرقي الاجتماعي وتطوير اقتصاد المعرفة. علينا معالجة ظاهرة تكوين كفاءات عالية في مجالات مثل الإعلامية والهندسة والطب التي غالبًا ما تستفيد منها اقتصادات دول أخرى بدلاً من وطننا.

إننا ندرك حجم التحديات التي تواجه بلادنا ونعلم أن استبدال المنظومة التعليمية الحالية بأخرى أكثر عدلا ونجاعة يتطلب منا مبالغ مكلفة على الدولة مع ذلك نحن نؤمن أن الاستثمار في رقمنة التعليم وتبني أدوات بيداغوجية حديثة هو الخيار الوحيد لبناء تونس جديدة. يتطلب ذلك تعزيز كفاءة المربين وتطوير طرق التدريس بما يخدم الأجيال القادمة.

السيدات والسادة النواب،

إن أبناء تونس الذين وضعوا فينا ثقتهم يتطلعون إلى مدرسة جديدة، لا يقتصر التجديد فيها على تحسين البنية التحتية وربط المؤسسات التعليمية بشبكة الماء الصالح للشرب والإنترنت أو تعزيز الوسائط الرقمية في العملية التربوية، بل يتطلعون أيضا إلى مراجعة فلسفة التعليم نفسها.

يجب أن نعيد تصور المناهج والزمن المدرسي بما يضمن جودة المعارف وانسجامها مع تطور العلوم واهتمامات الناشئة المتجددة.

إن مناقشة ميزانية التربية هي فرصة لتعزيز وعينا بمسؤولياتنا تجاه مستقبل التعليم، علينا أن نرتقي لمطالب الشعب في تعليم ديمقراطي يضمن العدالة الجهوية ويعزز ثقافتنا الوطنية ليكون التعليم أحد مظاهر السيادة الوطنية الفعلية.

ختاما، نجدد ترحيبنا بكم جميعًا ونتمنى أن تثمر مناقشاتنا حول هذا الموضوع رؤى بناءة تخدم مصلحة وطننا وشكرا مجددا.

نمر الآن إلى النقاش الخاص بالسادة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم حول مهمة التربية وبداية أحيل الكلمة إلى السيد رفيق الشنوفي، له دقيقتان.

السيد رفيق الشنوفي

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من الغرفتين،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أولا، البنية التحتية، هناك العديد من المؤسسات تحتاج إلى تدخل، المبالغ المرصودة لا تكفي، لا بد أن نفكر في كيفية تمويل الصندوق لأنه موجود لكي يكون ناجعًا.

الموضوع الثاني هو الزمن المدرسي، يجب أن يكون هناك حيز زمني يومي للتلاميذ لكي يمارسوا الأنشطة الرياضية أو الثقافية لكي لا نرى تلاميذ تدرس إلى حدود الساعة السادسة وتصل المنزل على الساعة الثامنة ليلا، كيف سيقوم بمراجعة واجباته المدرسية؟ وكيف سينهض باكرا؟ هذه وضعية لا تساعد التلميذ في أن يكون في وضع جيد.

المسألة الثالثة السيّد الوزير، تحدثت عن مسألة الإدماج وفي مداخلتك القيمة تحدثت عن المساواة، الإدماج لا يوجد فيه مساواة، التلميذ في المدينة يدرس مادة لمدة ساعة، ونفس التلميذ في الريف يدرس نفس المادة في نصف ساعة، ومع قسم آخر. كيف سيكون التحصيل العلمي؟ سيكون أكيد ناقصًا.

رجاء، نريد منك نظرة أب ونظرة وزير، نريد حلًا في هذه القضية. المدرس يمكنه تدريس ساعتين أفضل من أن يدرس أربع ساعات بدون فائدة، فهو يدرس ساعة فقط عوض أربع ساعات.

الدفعة الثانية من عملة الحظائر الذين أصبحوا من منظوريكم، منذ سبعة أشهر لم يتم دفع مستحقاتهم ولديهم المعرف الوحيد، نعلم بأن هذا الموضوع يشمل وزارة المالية ووزارتكم، هؤلاء لديهم عائلات وأشخاص في حاجة للمساعدة، هذا عبارة على نداء استغاثة، وشكرًا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرًا، الكلمة الآن للسيد محمد الكو، له سبع دقائق.

السيد محمد الكو

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير، مرحبا بالوفد المرافق،

إن أول مشاريع الإصلاح التي باشرتها دولة الاستقلال كان الإصلاح التربوي سنة 1958 فأنتج أجيالا قامت على عاتقها مؤسسات الدولة الحديثة، إلا أن اليوم تعيش منظومتنا التربوية واقعا مؤلما مترديا، ناتجا عن التخلي عن استحقاقات المدرسة العمومية طيلة سنوات وغياب رؤية وإرادة حقيقية للإصلاح.

بل أمعنت السياسات السابقة طيلة أكثر من عشرين سنة في الهروب إلى الأمام وابتعدت كل البعد عن جوهر المشاكل، لتخلق معارك وهمية زادت في تردي الأوضاع خاصّة ووقودها رجال التربية.

لعل آخرها بلاغ التهديد والوعيد بتعلة محاربة الدروس الخصوصية. فبعد العودة المدرسية الهادئة في الظاهر رغم الاكتظاظ ورغم الساعات الإضافية ونقص الإمكانيات والبنية التحتية المهترئة، ونحن على أبواب الامتحانات والكل يستعد من جهته، نجد أنفسنا في وضع متوتر داخل الأسر وداخل مؤسساتنا التربوية بسبب هذا البلاغ.

وإن كنا جميعا ضد فوضى التعليم الموازي ومع تنظيم الدروس الخصوصية إلا أن هذه الدروس هي الشجرة التي تخفي عمق المشاكل وحلها ليس بهذا الشكل فقد جرب وفشل، فماذا لو امتنع اليوم كل رجال التعليم عن تقديم دروس خصوصية للتلاميذ في هذا الوقت الحرج بالذات؟ ما هي انعكاسات ذلك داخل الأسر وفي المجتمع؟

الدروس الخصوصية ليست المشكلة الحقيقية، بل هي علامة من علامات الوهن الذي أصاب مدرستنا وستزول بزوال أسبابها لو أردنا ذلك.

ماذا عن التسرب المدرسي؟ وحسب أرقام وزارة التربية أكثر من 100 ألف يغادرون مقاعد الدراسة سنويًا، علما أن مدرسة الفرصة الثانية لم تستطع استيعاب هذا التسرب، فقط 4 آلاف يجدون أنفسهم داخل المدرسة من جديد.

فكيف سيتم إعادة أطفال وأقول أطفالا، إلى مدرسة منفرّة؟ ماذا عن ضعف النتائج وضعف المؤهلات؟ فالأزمة تعمقت بفقدان التلميذ التونسي في التعليم الأساسي والإعدادي إلى مهارات القراءة والكتابة والمهارات الأساسية للرياضيات فكيف سيتم إصلاح هذا الأمر؟ هل بالتهديد والوعيد ضد من علمونا نظم الكلمات؟

نأتي إلى الامتحانات الوطنية التي تأتي في جزء منها سواء في معطياتها أو في إصلاحها، بعيدة كل البعد عن البرامج الرسمية وحسب تصريح سابق للوزارة، فإن 75% من تلاميذ السنة السادسة و83% من تلاميذ السنة التاسعة المشاركين في المناظرات الوطنية في حالة شبه أميّة.

كما أن بعض تقارير البنك الدولي تشير إلى أن منظومة التعليم في تونس وراء إهدار نصف القدرات التربوية للطفل حتى أصبحنا نتحدث عن ضحايا التعليم.

سيدي الوزير، لقد خلقنا شرخا عميقا بين الأسرة التربوية والمجتمع، لست أدري إن كان ذلك عن قصد أو عن سوء نية من قبل البعض، فتوالت الاعتداءات على المدرس والمدرسين من المعنوي إلى المادي إلى العقابي، بالهرسلة وبالتجويع في حق زملائنا من التعليم الأساسي، لكن والحمد لله عاد الحق إلى أصحابه.

سيدي الوزير، دعنا نتمعن أكثر في العمق في أصل الداء الذي أصاب منظومتنا التعليمية. إن الطفل في التعليم الأساسي أو الإعدادي الذي يدرس بين 25 و35 ساعة في الأسبوع ويخضع للامتحانات شفوية وكتابية وفي نفس الوقت يتلقى تعلمات جديدة، هو بالضرورة تمارس عليه عملية اغتيال الطفولة وبيداغوجية فاشلة، مناهجنا التعليمية للطفل والتي تقوم على المبتدأ والخبر والمزيد والمعتلّ والناقص والأجوف والضرب والطرح والفولة والمنسج، هل تستهوي أطفال الأنترنت وتحميهم من التسرب المدرسي؟

الفضاء المدرسي بزحمته وبغياب العديد من المرافق والمتابعة المستمرة، هل يعتبر فضاء جذابا للطفل؟ البرامج المعقدة والكثيفة والتقييم الجزائي وسياسة الارتقاء مقابل رغبة الأولياء في تحسين نتائج أبنائهم، هل تمنع الدروس الخصوصية؟

نأتي إلى التعليم النموذجي الذي يكرّس التفرقة والفرز الاجتماعي وعدم تكافؤ الفرص بين أبناء الوطن الواحد، بين من توفرت لهم كل الامتيازات ومن لم تتوفر لهم هذه الحظوة لخوض نفس الامتحانات الوطنية.

سيدي الوزير، هذا غيض من فيض، فمدرستنا في حاجة إلى إصلاح عميق وإلى مصالحة بين كل منتسبيها بعيدا عن كل التهديد والوعيد.

كل ما نحتاجه هو تعديل الزمن المدرسي، تخفيض البرامج وتطويرها، إلغاء التقييمات الجزئية وسوق الأعداد خاصة في التعليم الأساسي، إعادة منظومة التكوين المهني، تعديل الضوارب وتقريبها بين المواد في الإعدادي والثانوي، تحسين الوضع المادي والاعتباري لرجال التعليم، اعتماد ما وصلت إليه الاستشارة الوطنية للتربية.

عندها ستعود مدرستنا الأم الحاضنة لأبنائها، تصقل مواهبهم، تبني قيمهم وقيم المواطنة والانتماء وتعدهم ليكونوا قادة المستقبل دون دروس خصوصية ودون فرص للإدماج.

سيدي الوزير، نحن أحياء وباقون وللحلم بقية وحلمنا أن نرى مدرسة عمومية عصرية شامخة نبني بها وطننا العزيز وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة فوزية الناوي، لها دقيقتان.

السيدة فوزية الناوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والفريق المرافق له،

السيد الوزير، سأبدأ تدخلي بألم كبير لأن ما بين الحادثة والأخرى زمن قصير، هناك خمسة أطفال من بينهم من توفي بالقنال رحمهم الله واليوم تتكرر نفس الحادثة، المكان هذه المرة ملاصق للمدرسة الإعدادية بـ 20 مارس في دوار هيشر، القنال يسقط فيه ثلاثة أطفال من أعلى مرتفع ليجدوا أنفسهم في القنال. نتمنى لهم إن شاء الله الشفاء.

سياج مرتفع أكثر من مترين يصنف بالخطير جداً، لا رقابة ولا حماية، كيف يمكن السهو على مثل هذا بجانب مؤسسة تربوية؟ من المسؤول سيدي الوزير؟

السيد الوزير، اليوم لن أحدثك لا على طاولة أو كرسي، ضرورة الاستماع للتلاميذ دوريا من طرف أخصائي نفسي وحتى اجتماعي.

السيد الوزير، سأحدثك اليوم عن تربص قمت به في فرنسا لتكوين مديري المؤسسات التربوية الاجتماعية، يوم الاثنين عندما يتغيب الطفل يومي السبت والأحد القسم لا يبقى في نسقه العادي، بل يصبح قاعة استقبال لكي يعرفوا أين ذهب الطفل في عطلة نهاية الأسبوع.

تعجبت من طريقتهم ولكن هناك طفل لم يرغب في البوح عما قام به في نهاية الأسبوع، ما راعني إلا أن قامت الأخصائية النفسية

بالتحقق من الأمر وتبين أن الطفل تعرض للعنف من قبل والده الذي جاء المنزل في حالة سكر، الطفل الذي تعرض للعنف يجب أن يتحصل على إحاطة من قبل الأخصائية النفسية وجميع الفريق ويحظى بـ "prise en charge".

السيد الوزير، أكرر بعجالة لكي لا ينتهي التوقيت...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا انتهى الوقت، الكلمة الآن للسيد سالم الماكني، له دقيقتان.

السيد سالم الماكني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير ومرحبا بالوفد المرافق،

أود في البداية أن أطرح أمامكم قضية هامة تتعلق ببلاغ وزارة التربية الأخير الذي يشدد على تجريم الدروس الخصوصية، حيث يظهر أن الوزارة قد اختارت لغة التجريم والتأليب تجاه هذه الظاهرة دون أن تواكب الواقع التربوي والاجتماعي المحيط بها.

إن الدروس الخصوصية لم تعد ظاهرة شاذة أو استثنائية، بل أصبحت جزءا من واقعنا اليومي في المجتمع التونسي وتحولت إلى ممارسات اعتيادية فرضتها عدة عوامل موضوعية لم تتدخل الوزارة بشكل فعال في معالجتها.

أولا، تتحمل وزارة التربية جزءا من المسؤولية إذ تخصص ساعات تعليمية غير كافية في العديد من المواد الأساسية، مثلا ست ساعات للغة العربية وخمس ساعات للعلوم في السنة السادسة وهو لا يكفي لضمان مستوى تعليم مناسب للتلاميذ.

كما أن الوزارة تفرض قيودا صارمة على المدرس من حيث البرنامج والمقاربة ما يساهم في زيادة الضغط على المعلمين وعلى التلاميذ ويجعل توفير وقت كاف للمراجعة والتدرب أمرا صعبا.

وإذا أضفنا إلى ذلك الاكتظاظ في الأقسام حيث تفتقر العديد من المؤسسات التعليمية إلى الفضاءات المناسبة التي تساعد في تفعيل دروس الدعم داخل المدارس، فإننا نجد أنفسنا أمام حلقة مفرغة من التحديات.

ثانيا، الأولياء الذين لا يعانون فقط من الضغط الاجتماعي والاقتصادي، بل أيضا من النظام التربوي القائم، هؤلاء الآباء يسعون جاهدين لتوفير فرص لأبنائهم للتفوق وتحقيق نتائج أفضل، ويجدون أن الدروس الخصوصية هي السبيل الوحيد لتحقيق ذلك خاصة في ظل القلق بشأن الاكتظاظ وعدم توفر دروس الدعم داخل المؤسسات التعليمية، طموحهم في تحسين مستوى أبنائهم ودفعهم للانضمام إلى النخبة وهو طموح مشروع، يزداد إلحاحا بالنظر إلى ما يراه الولي من صعوبة في التواصل مع المعلم، في ظل هذه الظروف...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أضف له دقيقة، أعد له الوقت.

السيد سالم الماكني

أما المدرس فهو في قلب هذه المشكلة حيث يجد نفسه أمام واقع مرير فهو عاجز عن توفير الفضاءات اللازمة لدروس الدعم داخل المدرسة ويعاني من ضغط التوقيت والمناهج المحددة، مما يدفعه في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى الدروس الخصوصية لتأمين احتياجاته المعيشية.

إذا كانت الوزارة لا توفر المعين الكافي للمعلمين من حيث الأجور والساعات الإضافية، فكيف نطلب منهم المساهمة في تحسين مستوى التعليم دون الاعتناء بظروفهم؟

سيدي الوزير، إننا نطلب من وزارتكم أن تعيد النظر في مقاربتها لهذا الموضوع بدلا من التركيز على التجريم، يجب العمل على تحسين الظروف المادية للمعلم وزيادة ساعات التعليم المخصصة للمواد الأساسية.

إننا نؤمن بأن الولاء للمعلم والدعم المستمر له هو الأساس لتحسين منظومة التعليم في بلادنا وهذه الجهود لا تقتصر فقط على توفير دروس الدعم أو زيادة الساعات التعليمية، بل تشمل توفير ظروف ملائمة تسمح للمعلم بالتألق...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة ريم بن لحاج محمد، لها ثلاث دقائق.

السيدة ريم بن الحاج محمد

بسم الله الرحمان الرحيم،

على الله العزم ونحن بإذنه عازمون،

سيدي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السادة نواب الغرفتين،

قُم لِلمُعَلِّمِ وَفِّهِ التَبجيلا ... كادَ المُعَلِّمُ أَن يَكونَ رَسولا

أَعَلِمتَ أَشرَفَ أَو أَجَلَّ مِنَ الَّذى ... يَبنى وَيُنشِئُ أَنفُساً وَعُقولا

سُبحانَكَ اللَهُمَّ خَيرَ مُعَلِّمٍ ... عَلَّمتَ بالقَلَمِ القُرونَ الأولى

أَخرَجتَ هَذا العَقلَ مِن ظُلُماتِهِ ... وَهَدَيتَهُ النورَ المُبينَ سَبيلا

وَطَبَعتَهُ بِيَدِ المُعَلِّمِ تارَةً ... صَدِئَ الحَديدُ وَتارَةً مَصقولا

هذه هدية مني لكل مرب فاضل ولكل من علمني حرفا.

مرحبا بسيادة وزير التربية والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، أريد إخباركم بأن المعلم الذي أخبرتكم عنه أثناء الجلسة المجتمعة بتاريخ 31 أكتوبر 2024 بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم ما زال يشتم ويضرب ويهين في المدرسة الابتدائية 2 مارس حلق الوادي، مدرسة الأجيال، ما زال مواصلا في أفعاله ولم يقع في حقه أي إجراء، بل تمادى وأصبح يهدد كأنه مسنود من أحد.

هنا سأقول زمن التدخلات ولى، زمن الظلم والاستبداد رحل ولن نسمح بأن يعود ولن يعود.

بلاد الحق والحقوق والطفولة أمانة فلنحافظ عليها، أجبروا الأطفال على مواصلة الدروس مع معنّفهم وليس مع معلمهم، أجبروهم على الحضور لخوض الامتحانات ولم ينصفوا في استجواب معنّفهم، فهل الأولى حالة الطفل النفسية أم الاختبار؟

سيدي الوزير، قرار صارم من حضرتكم لاتخاذ الإجراءات اللازمة، هل هي غاية مبيّتة لإغلاق المدرسة أم تشجيع على العنف واللامبالاة؟

سيدي المندوب، ماذا يوجد في مندوبية تونس؟ أراد الأولياء مقابلتك ومنعوهم، اسمعوهم من أجل أطفالهم وهناك معلمون لا

يدرسون، معلموهم في المنازل ولكن في الحضانة المدرسية فماذا بشأنهم؟ إما بناء وتشييد أو بناء وتشييد ولا عاش في تونس من خانها وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم عبد الحفيظ الماجري، له ثلاث دقائق.

السيد عبد الحفيظ الماجري

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التربية وبالوفد المرافق له وبنواب المجلسين،

تتضمن ميزانية مهمة التربية لسنة 2025 توجهات هامة لدعم قطاع التعليم من خلال تحسين البنية التحتية وتعزيز الموارد البشرية وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحقيق الجودة والتوازن بين الجهات، ولكن في ظل هذه الجهود نجد أن ولاية سليانة ما زالت تواجه تحديات تعوق تقدم المنظومة التربوية وتستوجب تدخلا عاجلا لضمان الحق في تعليم جيد للجميع.

بالنسبة إلى واقع التعليم في سليانة للأسف الشديد لا يمكن أن نتحدث عن جودة التعليم في ظل بنية تحتية مهترئة، فالعديد من المدارس تعاني من نقص التجهيزات الأساسية وانعدام الصيانة، مما يجعلها بيئة غير ملائمة للتعليم مثل المدرسة الابتدائية بحمام سخون من عمادة حمام بياضة الشمالية معتمدية الكريب، مدرسة تؤم 100 تلميذ لا يوجد فيها سور ولا ماء ولا حارس أيضا، تحتاج بعد المؤسسات أو جلها إلى توسعة وتهيئة نظرا لتزايد عدد التلاميذ.

سيدي الوزير، الرجاء النظر وبأقصى سرعة في وضعية المدرسة الابتدائية شارع الحبيب بورقيبة بالكريب، بدأت الأشغال مع بداية السنة الدراسية حيث تم هدم ثلاثة أقسام ودورة مياه وهرب المقاول، وأراد أن يلغي المقاولة وهو الآن في السجن، فلكم أن تتصوروا حالة الأقسام في المدارس الأخرى 40 و50 تلميذا في قسم، أضف إلى ذلك النقص في الكوادر التعليمية مما خلق تفاوتا بين التعليم الريفي والحضري.

سيدي الوزير، تعاني المناطق الداخلية من غياب المرافق التقنية والمهنية مما يؤثر سلبا على التعليم، لذلك ومن أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي ولتحسين الوضع التربوي بسليانة يجب تطوير البنية التحتية بتخصيص ميزانية أكبر، كذلك توظيف معلمين وأساتذة جدد نظرا لنقص الإطار التربوي.

العمل على إنشاء مراكز تعليمية متخصصة بالوسط الريفي لدعم التعليم وتجنب الانقطاع المبكر، كما لا ننسى ضرورة توفير النقل المدرسي.

سيدي الوزير، لديك أساتذة نواب يعانون منذ 17 عاما من الظلم والتهميش والاستغلال ووعدتموهم مؤخرا بالانتداب عبر دفعات ولم يتقاضوا رواتبهم منذ عام.

سيدي الكريم، بعض التساؤلات: ما هي المصادر البديلة للتمويل التي يمكن استغلالها لدعم المؤسسات التربوية؟

كيف يمكن تشجيع المجتمع المحلي للمشاركة...

السيد رئيس مجلس الوطني للجهات والأقاليم

واصل، أرجع له الوقت.

السيد عبد الحفيظ الماجري

شكرا سيدي الرئيس،

وهنا نشكر الناشط زبير المدوري على فكرة "عمري ما نكبر على مدرستي" الذي يتنقل في كل عودة مدرسية بين التجار ويجمع الدهن لطلاء المدارس التي لا تتمكن الوزارة من طلائها.

ختاما، ندعو إلى مزيد الاهتمام بهذا القطاع كركيزة أساسية في بناء مستقبل أفضل عبر تطوير وتقنين المنظومة والمراهنة على تعليم حديث يواكب التطورات التكنولوجية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد محمد العايش الجامعي، له أربع دقائق.

السيد محمد العايش الجامعي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مداخلتي هي تقريبا نسخة عن مداخلتي في تاريخ 31 ديسمبر لما زرتنا في المجلس الوطني للجهات والأقاليم، بعثت عدة تساؤلات من منظوريك المرشدين التطبيقيين والقيمين المتعاقدين والتسميات كثيرة وأعوان التأطير.

سيدي الوزير، عددهم حاليا 1228 تم تصنيفهم تحت الأمر 1046، فأرجوكم أخرجوهم من هذه الجرة التي وضعوا فيها وهم يعملون حاليا أكثر من ست سنوات بأجور متدنية ومتقطعة ولا منفعة من التعاقد مع الشؤون الاجتماعية، يعني تقتطعون منهم معاليم الإدراج في الشؤون الاجتماعية ولم يتحصلوا على دفاتر ولا يتمتعون بشيء، أرجوك سيدي الوزير، أجيبوهم ولو على صفحات الوزارة وأعطوهم طمأنة ومواعيد وتواريخ وأذكر على سبيل المثال مرشدة من القيروان بعد الفرحة التي أعطتها لها السيدة الوزيرة السابقة تعرضت لجلطة.

سيدي الوزير، نطلب منك بكل لطف أن تستقبل السيدة المرشدة وتسمعها هي من القيروان وسأمدك باسمها إذا طلبت ذلك.

مشروع بناء معهد بخمودة، طلبت استفسارا وأعطيتك الأسباب التي هي في المرصد الوطني للصفقات العمومية أي على قرب منك في رئاسة الحكومة وتنتظر الصفقات الإجابة لإبداء رأي منذ ستة أشهر، وهذا بسبب ملفات الملاحقة الخاصة بالزيادات في الكميات أو على الرأي المسبق للجنة الصفقات ذات النظر حسب الفصل 85 من الأمر المنظم للصفقات العمومية 1039.

سيدي الوزير، متى سنلغي هذا الأمر؟ ومتى سيتم إلغاء التأشيرة المسبقة خاصة للمشاريع التربوية وذلك لخصوصية القطاع على اعتبار المؤسسات الناشطة؟ نريد إجابة شافية خاصة حول هذا المشروع حتى نعرف متى ستنطلق الاشغال.

نرجع للحديث عن المندوبية الجهوية للتربية بالقصرين، حاليا في سبيبة حسبما وصلني من معلومات هناك معهد ينتظر فيه التلاميذ أستاذ علوم فيزيائية منذ أكثر من شهرين.

بالنسبة إلى أعوان الإدارة الفرعية للبناءات والتجهيز بمندوبية القصرين فهي تقوم بأعمال جبارة لكن ليس لهم مهندسين معماريين ولا مهندسي كهرباء والتقنيون غير كافين، نرجو الدعم الأكيد والعاجل.

بعض المؤسسات التربوية يتم التنقل لها بسيارات بالية، وقد تحدثت سلفا عن أسطول السيارات، وطلبت على الأقل دعم المركز الجهوي للصيانة بالقصرين بسيارة أو سيارتين رباعية الدفع، فالمساحة كبيرة جدا في القصرين والمدارس بعيدة على بعضها أكثر من 80 كم، يعني إن أراد التقني أن يباشر المشروع ويتابعه يتطلب منه الأمر يوما كاملا وفي السنة الحالية يوجد 50 مشروع قيد الإنجاز وعدد التقنين خمسة أو ستة، ماذا عساهم يفعلون؟ إضافة الى انعدام السيارات،

رجاء، إذا أردنا التقدم بهذه المشاريع حتى ترى النور علينا أن ندعم القصرين على الأقل بسيارتين رباعيتي الدفع خاصة بالمركز الجهوي للصيانة بالمندوبية...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد مراد البرقاوي، له ثلاث دقائق.

السيد مراد البرقاوي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي وزير التربية والوفد المرافق لك،

مرحبا بالحضور الكريم،

في البداية، أتوجه بتحية شكر وتقدير واحترام لمعلمينا وأساتذتنا الكرام ولكل الإطار التربوي والعاملين بالمؤسسات التربوية.

وزارة التربية وزارة محورية وهامة، إذ يعتبر القطاع التربوي ركيزة أساسية للتنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية ويحتل التعليم مكانة هامة في المجتمع وهو العامل الأساسي لارتقاء الشعوب، فالمدرسة العمومية التونسية ظلت تاريخيا شرف الجمهورية لما أنجبته من كفاءات قامت على عاتقها مؤسسات الدولة.

ولكن ما نعيشه اليوم من تراجع لجودة التعليم هو نتيجة تراخي الحكومات السابقة في عدم تطبيق إصلاحات جذرية لغايات سياسية وأيديولوجية وما نتج عنه من نتائج على امتداد سنوات من بينها: نقص الاعتمادات المخصصة للاستثمار في قطاع التربية، تراجع تونس على مستوى مؤشر جودة التعليم، تفاقم الفوارق بين الجهات.

يعاني قطاع التعليم في القيروان العديد من الإشكاليات في جميع المعتمديات منها ارتفاع نسبة التسرب المدرسي، نقص في النقل المدرسي، مشاكل العزلة والتهميش، بنية تحتية مهترئة، نقص قاعات التدريس في العديد من المؤسسات التربوية، مشاريع معطلة، غياب الفضاءات الترفيهية والثقافية بالمناطق الريفية، تفاقم العنف المدرسي.

كرست كل هذه المشاكل تفاوتا بين الجهات وعدم تكافؤ الفرص بينها في التحصيل العلمي، رجاء لفتة جدية لقطاع التعليم في القيروان نظرا لما تعانيه الجهة من تهميش من طرف الحكومات السابقة مع غياب أبسط الحقوق الإنسانية وعدم تفعيل التمييز الإيجابي المنصوص عليه بالدستور.

كما أطالب الحكومة بالتعاطي الجدي مع مطالب المواطنين بالجهة وحقهم المشروع في التنمية وتطوير البنية التحتية.

ومن هذا المنبر لن أدخر جهدا في الدفاع عن حق ولاية القيروان في التنمية لأنها لا تطلب منة من أحد، بل تطلب حقها وأنصاف الحلول لم تعد تجدي نفعا.

عملية الإصلاح التربوي من أولويات المرحلة وأن تكون المسؤولية مشتركة لمجابهة كل المظاهر المخلة بالعملية التربوية، مع ضرورة تحسين الوضع المادي والتكوين للمعلمين، مراجعة المناهج التعليمية لإرساء منظومة تربوية ناجحة ومتجددة، إعادة هيكلة منظومة التكوين المهني وإدراجها ضمن المسار التربوي.

سيدي الوزير، يجب الحسم في ملف أعوان التأطير والمرشدين التطبيقيين...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أضيفوا له عشرين ثانية.

السيد مراد البرقاوي

يجب الحسم في ملف أعوان التأطير والمرشدين التطبيقيين للقضاء على التشغيل الهش.

وضعية الأساتذة النواب الذين لم يتقاضوا رواتبهم منذ أشهر وهذا ما أكد عليه سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد في القضاء على التشغيل الهش وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم جلال القروي، له ست دقائق.

السيد جلال القروي

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير التربية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الوفد المرافق،

السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم،

تحية طيبة،

يشرفني أن أرحب بكم في هذا اللقاء الهام الذي يجسد اهتمامكم بمعالجة القضايا الجوهرية في قطاع التربية والتعليم في بلادنا وأتوجه إليكم اليوم ليس فقط بصفتي نائبا عن الشعب ورئيسا للجنة المالية، بل أيضا كنائب عن عمادة سيدي بوسعيد وكمربٍّ قضى أكثر من ثلاثة عقود ونصف في قاعات الدراسة مطلعا عن قرب على المشاكل الحقيقية التي تواجه المدرسة العمومية، مدركا المعاناة التي يعيشها رجال ونساء التعليم، وحريصا على الإسهام في تحسين هذا القطاع الحيوي الذي يمثل الرابط المشترك بين كل التونسيين.

إن التعليم هو الركيزة الأساسية لبناء مجتمع حديث ومتطور وهو السبيل الوحيد لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ولضمان مستقبل مزدهر للأجيال القادمة.

منظومات التعليم الناجحة في بلدان متقدمة لم تبلغ هذا النجاح إلا من خلال إصلاحات جذرية، إذ تبنت رؤية شاملة تهدف إلى إرساء بيئة تعليمية عادلة محفزة ومواكبة للعصر في إطار السعي لتحقيق رؤية مشابهة في تونس.

أقدم بين أيديكم مجموعة من المقترحات التي تستند إلى تجارب ناجحة ومثبتة عالميا:

أولا، إنشاء صندوق للنهوض بالخدمات الاجتماعية للمدرسين: أقترح إنشاء صندوق خاص يوفر الرعاية الصحية، السكن والترفيه للمدرسين بتمويل مشترك بين الأجير والمؤجر، هذا الصندوق الذي سيعمل وفق نظام أساسي شفاف وحوكمة رشيدة سيساهم في تحسين بيئة عمل المدرسين واستقرارهم الاجتماعي.

ثانيا، مراجعة المنح والمكافآت للمدرسين: الوضع المادي للمدرسين لم يعد يتناسب مع متطلبات الحياة حيث تتراوح منحة الإنتاج بين 30 و60 دينارا فقط، أقترح رفع قيمة منحة العودة المدرسية إلى راتب شهر كامل يصرف في بداية السنة الدراسية دعما للمدرسين وتقديرا لجهودهم.

تحديث منحة التعيين للمساعدين البيداغوجيين التي بقيت عند 25 دينار ولا تتماشى مع متطلبات المعيشة المتزايدة.

ثالثا، فتح باب تكليف المساعدين البيداغوجيين في خطة متفقد تعليم ابتدائي لسد الشغور: نظرا للشغور الحاصل في عدة دوائر تفقد وعدم كفاية الوقت لعقد مناظرة وتأطير الناجحين فيها، أقترح تكليف المساعدين البيداغوجيين في خطة متفقد تعليم ابتدائي لسد هذا الشغور.

هؤلاء المساعدون هم من أهل الاختصاص متكونين وغالبا من الحاصلين على الشهادة الجامعية مما يجعلهم مؤهلين لسد هذه الحاجة بشكل فعال.

رابعا، تغيير نظام الترقيات نحو مسار علمي: أدعو للعودة إلى نظام الترقيات العلمية الذي يسمح للمدرسين الذين يحصلون على شهادات علمية بفرص ترقية مهنية تتماشى مع مستواهم التعليمي مما يساهم في تحسين الكفاءات التربوية.

خامسا، معالجة ظاهرة الدروس الخصوصية: أقترح معالجة هذه الظاهرة في رؤية إصلاحية شاملة تهدف إلى تحسين الوضع المادي للمدرسين وتخفيض عدد التلاميذ في الفصول بدلا من الاقتصار على الإجراءات الجزئية التي قد لا تعالج جذور المشكلة.

سادسا، تطوير المناهج لمواكبة التطورات: يجب تحديث المناهج لتكون أكثر مرونة وتواكب العصر مع التركيز على العلوم والتكنولوجيات وتنمية المهارات والتفكير النقدي.

سابعا، تعزيز برامج التدريب والتطوير المهني المستمر للمربين: أقترح توفير برامج تدريبية مستمرة للمدرسين ليتمكنوا من مواكبة التطورات البيداغوجية والتكنولوجية مما يعزز مستوى الأداء التعليمي.

ثامنا، اعتماد تقنيات التعليم التكنولوجي الرقمي: أصبح التعليم الرقمي ضرورة ويجب إدخاله ضمن المناهج المدرسية بدءا من تعليم البرمجة والذكاء الاصطناعي وصولا إلى الروبوتات.

تاسعا، تحسين بيئة المدارس: تعتبر بيئة المدارس عاملا أساسيا لتحفيز التعلم، لذلك يجب تهيئة فصول دراسية ملائمة ومريحة تحتوي على التهوئة والتدفئة المناسبة.

تشجيع التعليم القائم على المشاريع: يجب تشجيع التعليم القائم على المشاريع متعددة التخصصات ما يعزز لدى التلاميذ مهارات التفكير النقدي والإبداع.

إدخال الإرشاد الوظيفي والتوجيه المهني المبكر: إن إدخال برامج الإرشاد الوظيفي منذ المرحلة الإعدادية يسهم في توعية الطلاب في سوق العمل وخياراتهم الدراسية والمهنية المستقبلية.

تعزيز تعليم اللغات وبرامج التبادل الثقافي: تعزيز تعليم اللغات الأجنبية وفتح المجال لبرامج التبادل الثقافي مع مدارس دولية يعد خطوة هامة لإعداد جيل منفتح على العالم.

مراجعة نظام التقييم ليصبح أكثر مرونة: يجب أن يشمل التقييم جوانب متنوعة من المشاركة اليومية والمشاريع وليس فقط الامتحانات النهائية مما يساعد في تقييم شامل للطلاب.

كما قال نيلسون مانديلا: "التعليم هو السلاح الأقوى الذي يمكنك استخدامه لتغيير العالم"، فالتعليم هو العمود الفقري لتقدم الشعوب ورقي الحضارات ومن خلاله نستطيع بناء جيل واعٍ مثقف وقادر على صناعة مستقبل زاهر لوطننا.

ختاما، أؤكد لكم دعمنا الكامل في لجنة المالية لكل المبادرات التي تهدف إلى تحسين أوضاع قطاع التربية والتعليم وضمان مستقبل زاهر لأبنائنا وقبل أن أسلم عليكم سيدي الرئيس...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أرجع له المصدح، لديه دقيقة أخرى.

السيد جلال القروي

تعاون السكان على مستوى الصيانة والدهن والطلاء في مدرسة سيدي بوسعيد وشراء السبورات والكراسي وكل ما يلزم ولكن على مستوى إصلاح السطح، فإن المدير يمنعك ويقول لك يجب أن نراسل الإدارة الجهوية وهناك أشخاص مستعدون لصرف معاليم الإصلاح حتى يدرس أبناؤنا وأحفادنا دون أن تتسرب عليهم المياه من الأسقف، فهي ذات هندسة معمارية جيدة جدا نريد المحافظة عليها كتراث بمنطقة سيدي بوسعيد وشكرا سيدي الوزير وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم بلال السعيدي، له خمس دقائق.

السيد بلال السعيدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

رسالتي اليوم ستتجاوز النمطي والمعهود، رسالة من ابن رجل تربية كرس حياته لتنشئة أجيال وراء أجيال وغرس فينا قيم احترام المدرسة والمربين، فتحية إلى والدي المربي الهادي السعيدي من تحت قبة هذا البرلمان الموقر ومن خلاله أحيي كل رجال التعليم.

الشعب التونسي، اليوم قدرك أن تواصل النضال لأن خيباتك متواصلة ولأننا في زمن الخذلان منذ الحراك الاجتماعي في ديسمبر 2010 ونحن ننتظر من يصلح المدرسة التونسية رفع شعار الإصلاح وشوهدت الندوات بالنزل الذاكرة وتحت عنوان الشريك الاجتماعي تصدرته النقابات وكانت النتيجة خيبات وخيبات وخيبات.

السيد الوزير، الشعب التونسي طال انتظاره وعيل صبره فأجبر على دفع ثمن قوت عياله للقيام بالدروس الخصوصية تعويضا على فقر التعلم الذي أنتجته سياستنا التربوية، 3 مليار دينار سنويا يدفعها التونسيون مقابل هذه الدروس، فتحولت الأقسام إلى

دكاكين لبيع المعرفة المدرسية وتحولت المدرسة إلى سوق للتربية وشيدت امبراطوريات المدارس الخاصة.

السيد الوزير، أعطيكم الحل، مركزيا وجب تجاوز حالة العطالة وذلك بتجاوز تعيينات الزابونية وتعيين عقول بيداغوجية على رأس الإدارات المركزية، فتعيين إداريين وتقنيين لا ينتج سوى مزيد من الخيبات.

حان الوقت لإعطاء الأهمية للأقسام التحضيرية حتى نمكن أطفال الهامش من نفس الحظوظ في التعليم الابتدائي.

وجب دعم التعلمات الأساسية لغة وعلوما ما أعطى أهمية بالغة للغة العربية، اللغة الأم لأن أولى الصعوبات التعلمية ذات بعد لساني بامتياز.

في التقييم وجب تقييم المواد الأساسية فقط وتتحول مواد التنشئة إلى نواد ثقافية ترسخ القيم الحضارية والاجتماعية وأدعوكم في هذا المجال إلى إرساء خطة وطنية لمجابهة ظاهرة الغش المدرسي التي حسب دراسات استقصائية قد تكون مست أكثر من 50% من الممتحنين.

بل تمت مأسسة الظاهرة بتورط فاعلين تربويين في هذه الجريمة، لتكتفي الوزارة بالتعتيم، اليوم تم إلغاء التربص الميداني لطلبة الإجازة الوطنية للتربية والتعليم، أيضا حوالي 150 دائرة تفقد دون متفقدين، هذا ولا ننسى أن وضعية المعلمين والأساتذة النواب جد متأزمة وتتطلب حلا جذريا.

سيدي الكريم، جهويا لا تخضع التسميات إلى منطق الجدارة والكفاءة، بل إلى منطق المحاباة والزابونية مما أثر على أداء المدرسة العمومية التي فقدت عموميتها ومجانيتها.

ميدانيا، حالة التسيب والفوضى خاصة في الإعداديات التقنية، إذ تشهد نقصا حادا في الإطار التربوي والقيمين على غرار الإعدادية التقنية بالمنستير، فعديد المواد لا تدرس لحد هذه اللحظة.

إن الأزمة هيكلية ولا يمكن حلها بعقول تقنية لأننا بحاجة إلى عقول مفكرة وليس لعقول جاهزة.

سيدي الكريم، أدعوكم إلى مراجعة كثافة الأقسام التي أصبحت لا تطاق وسببا في العطالة التعلمية 100,000 تلميذ ينقطعون سنويا مبكرا عن الدراسة، فهل فكرتم في حلول جذرية؟ أقسام تحضيرية تم غلقها وتجاوز عددها 100 قسم، ومدارس ريفية تحولت إلى شبه مراكز محو الأمية، فهل فكرتم في حل؟

تسيس الإدارات الجهوية وصراعات من أجل التسميات، فهل فكرتم في حل منصف يكون فيه إسناد الخطط الوظيفية عبر مناظرات منصفة؟

بنية تحتية مهترئة، فهل فكرتم في حل من خلال فتح المجال أمام المبادرات الأهلية لإسناد الدولة؟

ختاما، مشروع إحداث مدرسة إعدادية ببلدية مصدور منزل حرب بولاية المنستير يجب إيلاؤها الأهمية القصوى وإدراجها ضمن جدول أعمالكم، لأن الوضع الأهلي المحلي لم يعد يحتمل التأجيل، بل نحن في انتظار انطلاق الأشغال حتى لا يتحول إلى مشروع شبيه بمشروع سبخة السيجومي.

نقطة أخيرة أود أن أطرحها وتهم المجلس الأعلى للتربية، فهذه المؤسسة ستقوم بتوجيه السياسة التربوية والتركيز على الغايات العامة والأهداف الكبرى...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

نضيف لك عشرين ثانية، تفضل.

السيد بلال السعيدي

أما الحلول الإجرائية والفنية فهي من مشمولاتكم ولا علاقة للمجلس الأعلى للتربية بها، لذلك نتمنى ألا يتم استبعاد أصحاب الفكر الحر والرؤى الوطنية وكل نفس بيداغوجي حر حتى لا يتواصل تدوير الأزمة عوض حلها...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن السيد أسامة سحنون، له ثلاث دقائق.

السيد أسامة سحنون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير مجددا،

فقد كان لنا لقاء منذ أسبوعين لذلك لن أعيد وأكرر نفس المحاور التي تدخلت فيها سابقا وستقتصر مداخلتي على ثلاث نقاط:

أولا وعلى غير عادتي أريد أن أشكر سيادتكم، الحقيقة لم أعتد على شكر أحد لأن دورنا هو مراقبة السلطة التنفيذية وليس شكرها، لكن هذه المرة استثناء، سنشكرك على تطبيق منشور كان موجودا منذ سنوات المتعلق بمنع الدروس الخصوصية وما خلفته من كوارث في أبنائنا وأجيالنا وما فيها من مضيعة للوقت لأولادنا وخسائر ومصاريف ونعرف أن الناس يتداينون لمتابعة الدروس الخصوصية للمراجعة في الامتحانات الوطنية.

نود أن نشكرك حين ترجع معنا العام المقبل، كما نشكرك إن قمت بمراجعة في الزمن المدرسي ووضعية المدارس والبنية التحتية، وقتها نشكرك مجددا سيدي الوزير، لأن الدروس الخصوصية ليست هي المشكلة الوحيدة، فقط يجب أن يكون داخل المؤسسة التربوية، لأن البرامج كثيرة وأكثر من الطاقة وتفوق الحد وهي أيضا أكثر من وقت الزمن المدرسي، فيجب أن تتم مراجعتها وبذلك تكون العائدات للمدرسة، هذه مسألة ضرورية.

أيضا من أوكد الضروريات تحسين وضعية السادة الأساتذة ولو أن مراجعة الأجور في كل القطاعات أصبحت حاجة ضرورية.

النقطة الثانية متعلقة بشعبة التربية والتعليم التي افتتحت منذ سبع سنوات وأريد أن أفهم لم وقع إلغاء التربص البيداغوجي في السنة الثانية والسنة الثالثة جامعية وإذا أردتم غلق هذه الشعبة فأعلمونا لأن هذه بوادر بداية غلقها.

النقطة الثالثة، حول المعلمين النواب وقد أصبح مسلسلا، أولا تحية لهؤلاء الذين يعملون منذ سنوات ويتقاضون رواتبهم بعد تسعة وعشرة أشهر ويتحملون عناء البرد والتنقل لكيلومترات ونعرف أن أغلبهم يعانون من وضعية اجتماعية صعبة جدا، فتحية كبيرة لهم ونشكرهم ألف مرة ولا نجزيهم نصف ما قاموا به وفي إطار الاعتراف بما قدموه فقد أصبح انتدابهم ضرورة وحين يتم غلق 140 قسما تحضيريا ويكون في الأقسام 45 و40 في حين لا يجب أن يتجاوز القسم 36 فإن بوادر انتدابهم أصبحت صعبة نوعا...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم فتحي معالي، له خمس دقائق.

السيد فتحي معالي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم سيدي الوزير، ومرحبا بالوفد المرافق لكم،

من علمني حرفا صرت له سندا، ركزت بلادنا منذ استقلالها على التعليم وعملت على تطويره ونشرت المؤسسات التربوية، فاقتربت هذه المؤسسات من المواطنين في مختلف الجهات والتونسيون جميعا معنيون بالتربية والتعليم ذلك أنه لا تخلو أسرة من الأسر من تواجد متعلم أو أكثر من أفرادها واعتبرت الدولة التعليم استثمارا وطنيا من محددات النمو الاقتصادي التونسي. مر التعليم بالعديد من مراحل الإصلاح تخرجت كوادر حملت أعباء الدولة والمجتمع، إلا أنه في اللحظة الراهنة يواجه التعليم في بلادنا تحديات جمة.

قضيت أربعين سنة تدريس وعشت ظروف المربي بحلوها ومرها بانتصاراتها وانكساراتها وأنا أشعر بالفخر بهذه الرسالة عندما أرى تلاميذي أكملوا دراستهم وانخرطوا في معترك الحياة وأنا فخور بالانتماء إلى المدرسة العمومية.

هذا الامتلاء بالشعور الإيجابي لا يخفي ما يمر به المربي اليوم من صعوبات داخل المؤسسة التربوية وما تعرفه المدرسة من هنات وتراجع في دورها.

نأتي إلى المؤسسات التربوية التي تشكو من نقص في قاعات التدريس علاوة على قاعات المراجعة، فالمكتبات رحلت إلى علب وصناديق وضعت في مغازة المؤسسة إن وجدت.

قاعات تدريس تنقصها الطاولات والكراسي ويظل التلميذ ينتقل من قاعة إلى أخرى والمربي ينتظر بداية الدرس.

فضاء المدارس الخارجي غير محمي وغير مؤمن.

التلميذ محور العملية التربوية مثقل بجدول أوقات صباحا مساء من بداية الأسبوع إلى نهايته.

الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية أصبحت ترفا.

النقل المدرسي يمثل معضلة في مختلف الجهات والأقاليم.

العنف البيني بين التلاميذ، والعنف من قبل التلاميذ ضد الإطار التربوي.

الكم الهائل من التلاميذ الذين يغادرون المؤسسة التربوية مبكرا.

هناك مفارقة بين المجهود الوطني المبذول في قطاع التربية والتعليم من جهة وبين نوعية المنتج التربوي من جهة ثانية، هناك بون كبير، إذ أن تملّك المتعلم للغات وتوظيفها دون المؤمل وتمثّل العلوم والتكنولوجيات والإبداع محدود.

إن التطوير الشامل للمنظومة التربوية هو بأدنى شك المدخل الضروري لمعالجة هذه المفارقة التي تخفي في ثناياها تراجع جاذبية المؤسسة التربوية.

هنا أقترح بعض الحلول من بينها:

إعادة الاعتبار للمربي ماديا ومعنويا ولا بأس بأن يطالب المربي في الترفيع من راتبه.

إعادة النظر في منظومة التدريس بالكفايات، هذه المنظومة التي أخرجت لنا تلاميذ يحفظون ولا يعرفون ما يحفظون.

عدد التلاميذ في الفصل مكتظ نرغب أن نقلص هذا العدد إلى حدود 25 تلميذا.

التركيز في الامتحانات على المحصول المعرفي لا على العلامات المتحصل عليها من التلميذ.

ثم تفعيل الشراكة بين وزارة التربية وبقية الوزارات الأخرى ذات الصلة،

مراجعة بعض اللغات من حيث أهميتها وضواربها: الفرنسية والإنجليزية وبقية اللغات الأخرى.

سيدي الوزير، أشير إلى وضعية عشتها مع زملائي عندما كنت مدرسا، وضعية السادة الأساتذة النواب والقيمين والمرشدين المتعاقدين وأعوان المخابر، ألم يحن الوقت لنجد لهم حلا نهائيا ليمضوا قدما معنا في البناء والتشييد.

سيدي الوزير، نعول على حسن تفهمكم لهذه المسائل أو المشاغل لنبني معا أو لنعيد معا للمدرسة العمومية بريقها...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم يوسف البرقاوي، له ثلاث دقائق.

السيد يوسف البرقاوي

بسم الله الرحمان الرحيم،

زملائي أعضاء المجلسين، باسمكم جميعا نرحب بالسيد وزير التربية والوفد المرافق له، كل باسمه وصفته.

البنية التحتية المهترئة للمدارس في الأرياف تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة مثل المياه ودورات المياه الصحية، هناك مدارس أخرى تفتقر إلى الأسوار التي تحمي حرمة المؤسسة وتحمي التلاميذ على غرار مدرسة سيدي عبد النور بوعرادة، بالرغم من موقعها الذي يحاذي الطريق الجهوية عدد 29، كما تعلمون، سيدي الوزير، انعدام الحماية في مؤسساتنا بالأرياف حتى مخففات السرعة على الطرقات غير موجودة.

وضعية النقل المدرسي الريفي المتعاقدين على نقل التلاميذ لم يتسلموا مستحقاتهم المتخلدة بذمة الوزارة عن السنة الدراسية الفارطة، وردتنا شكاوى من مختلف معتمديات سليانة مثل برقو، كسرى، الروحية، مكثر وبوعرادة.

هناك طلبات ملحة من أهالي مدينة قعفور فيما يخص المعهد الثانوي، باعتبار أنه بقي بلا صيانة على مستوى المبيت وجزء من قاعات التدريس.

بعد قرار غلق المدرسة الابتدائية بالنويصر يطالب أهالي قعفور بإمكانية إحداث مركز تكوين فلاحي بالمنطقة بما أنها موجودة بالمنطقة السقوية بالأحواز الجنوبية.

في يوم الاحتفال بيوم المعلم هو يوم شهير، وقعت فيه حادثة سقوط جزء من سقف مدرسة الجمهورية ببوعرادة بحضور المعلمة والتلاميذ والحمد لله، لم تقع إصابات، حضر المندوب الجهوي ورؤساء المصالح وتم تشكيل لجنة أزمة خرجت بقرار إغلاق القاعات المتضررة وتوفير قاعات في معهد ثانوي مجاور وقتيا، هذه القاعات كانت مهترئة بطبيعتها، بدأت الأشغال لترميمها لكن فوجئنا بتوقفها

بعد زيارة مهندسين مختصين من الوزارة الذين أبلغونا بأن الترميم ليس حلا، بل يجب الهدم وإعادة البناء فورا وإلى حد هذه الساعة، لم تستأنف الأشغال لمدة سنة أو أكثر.

كما أن ظروف الفضاء المخصص بمعهد الجمهورية قاسية وليس هناك فصل بين تلاميذ المدرسة والمعهد الثانوي.

عندما نتحدث عن تدهور منظومة التعليم في تونس، فإن المدرسة العمومية تشكو من هذه النقائص والمحتوى البيداغوجي لا يرتقي إلى مستوى المواصفات العالمية للجودة، لذلك يجب العمل على أن تكون جودة المحتوى البيداغوجي أرضية للإصلاح التربوي.

رسالة من بعض المعلمين...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

إرجع إليه التوقيت.

(واصل السيد النائب التدخل لكن الصوت لم يكن مسموعا لخلل تقني)

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم رياض الدريدي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد رياض الدريدي

شكرا لك سيدي الرئيس،

نرحب بمعالي وزير التربية والطاقم المرافق له،

بسم الله الرحمان الرحيم،

قبل البداية أود أن أتوجه بشكر خاص إلى والدي الطاهر الدريدي، ذلك المعلم الزيتوني الذي درس أجيالا وأجيالا في مدرسة ببوش بعين دراهم وسبالة بن عمار والنحلي وأسس مدرسة النحلي، تحية إجلال لك يا والدي.

سيدي الوزير، لقد اطلعنا على المنشور الجديد القديم حول الدروس الخصوصية ونحن مع تطبيق القانون، ولكن أين موقع المدرس لدى سلطة القرار فيما يخص حياته الاجتماعية؟ لا يعقل أن يتم منح المدرس منحة إنتاج غير مجزية، فأرجوكم ردوا الاعتبار للمعلم واحفظوا كرامته، "كاد المعلم أن يكون رسولا".

سيدي الوزير، حملت إليكم رسالة من مواطني عمادة البرارجة والحسيان في معتمدية قلعة الأندلس، يطالبون بإحداث مدرسة ابتدائي، وهذا الأمر مهم وأكيد لأن أبناءهم يتنقلون مسافة 9 كيلومترات ولم تتوفر لهم حافلة على الأقل في الوقت الحاضر.

كما يطالب مواطنو قنطرة بنزرت بإحداث مدرسة إعدادية نظراً لتواصل الانقطاع عن الدراسة في قنطرة بنزرت وبرج يوسف وبوحنش وشرفش 24 والمناطق المجاورة لها، نطلب من سامي جنابكم إعطاء الأهمية القصوى لمطلبنا هذا وإحداث مدرسة إعدادية لقنطرة بنزرت.

سيدي الوزير، المدارس ليست سهلة النفاد بالنسبة إلى التلاميذ ذوي الإعاقة، حيث تنقص العديد من الممرات الخاصة بهم، كما نطالب بتسوية وضعية المعلمين المكفوفين، إذ يوجد قسم في مدرسة برج يوسف مغلق منذ ثلاث سنوات رغم تخصيص الأموال لذلك ولم يقع ترميمه حتى الآن، لا نعلم لماذا حتى الآن لم يتم تنفيذ ذلك.

متى سيتم ربط المدارس بالإنترنت مثل العديد من المدارس التي تحتاج إلى ربط بالشبكة؟

سيدي الوزير، إذا أردنا مراجعة التوقيت المدرسي، فهو مرتبط بكثرة المواد الدراسية والكتب، لذا يجب مراجعة الكتاب المدرسي وربطه بالواقع التكنولوجي الجديد، أعتقد أن تجربة نظام الحصة الواحدة قد بدأت وقد سمعت عن ذلك لكنني لا أعلم تقييمكم لهذا النظام. هل يمكنكم اطلاعنا على رأيكم في هذا النظام؟

سيدي الوزير، لأنها تعتبر سابقة في تونس حيث اعتذر الوزير للتلاميذ عن نقص في الإطار التعليمي داخل مقر المجلس الوطني للجهات والأقاليم، ماذا عن الوضع الآن؟ هل يوجد نقص في المدرسين أم لا؟ نود معرفة الموقف بشكل دقيق.

أود أن أؤكد على أهمية مادة التربية الإسلامية، لماذا ضاربها ضعيف فهي ضارب 1، لم لا تكون ضارب 3 فهي تشكل أساسا لتربية الأخلاق لدى التلاميذ وتساهم بشكل كبير في الحد من العنف والانحراف في الفضاء المدرسي، إذا تم تعزيز الأخلاق والتربية الإسلامية، فإن ذلك سيكون له الأثر الإيجابي في المجتمع، شكرا لك سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم الجمعي الزويدي، له عشر دقائق، تفضل.

السيد الجمعي الزويدي

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة النواب الأفاضل،

سيدي وزير التربية،

مرحبا بكم بيننا،

إن التعليم زينة الرخاء وملاذ في الشدة وهو الوسيلة الوحيدة التي ترفع بالإنسان إلى الكرامة والشرف.

سيدي الوزير، تحية تربوية برلمانية لشخصكم، لي الشرف أنني كنت في يوم من الأيام من منظوريك ورأيت أنك إنسان كفء ومحب لعملك، أعانك الله على هذه المسؤولية الجسيمة.

معلمي، معلمتي، أستاذي، أستاذتي،

كل عبارات الشكر والتقدير لا تفيكم حقكم يا منارات العلم، يا نبراس الأمل في حياتي وفي حياة أبنائي والأجيال جميعها، يا من بصدقكم وأخلاقكم بنيتم ولا زلتم تبنون وستستمرون في بناء العقول وزرع القيم النبيلة، شكرا وألف شكر على صبركم وتفانيكم أسيادي، أنتم الأبطال الحقيقيون الأولى بالإجلال والتقدير.

سيدي وزير التربية، اليوم المعلم والأستاذ والمرشد والقيم يُهان ويسب في صفحات التواصل الاجتماعي، بل ويتعرض للضرب في الشوارع وداخل المؤسسات التربوية، ماذا سنقول للنبي صلى الله عليه وسلم الذي قال: "تعلموا العلم وتواضعوا لمن تعلمتم منه العلم"؟ وماذا سنجيب أبو القاسم الشابي الذي قال: "إن المعلمين هم أساس بناء الحضارات"؟

نحن الجيل الذي درس بـ "البلوزة" عندما يكون المعلم في الدكان لا ندخل، ماذا سنقول لأحمد شوقي الذي قال:

قُم لِلمُعَلِّمِ وَفِّهِ التَبجيلا كادَ المُعَلِّمُ أَن يَكونَ رَسولا

اليوم رسولك يا شوقي يعيش في الخوف والذعر جراء المداهمات التي يتحدثون عنها في منصات التواصل الاجتماعي يتحدث عنها الصغير والكبير المتعلم والأمي.

سيدي الوزير، نحن اليوم مطالبون بإرساء منظومة تربوية شعبية تتكافأ فيها الفرص، إن معالجة ظاهرة الدروس الخصوصية كظاهرة سببية أمر خاطئ، فهي ليست ظاهرة في حد ذاتها بل هي نتيجة لعدة تراكمات أخرى، إذا عالجناها بالمنطق الزجري فلن نصل إلى الحل، اليوم هناك مطلب شعبي ينادي بضرورة تخفيف البرامج التعليمية، لأنه لا يوجد تماهي بين البرنامج والزمن المدرسي والفضاء، اليوم الأستاذ لديه 30 درسا يجب عليه إكمالها، فيقدم الدروس ويلقن المعرفة وينقص من التطبيقات. فيكون التلميذ لديه القاعدة، ولكن لا يستطيع تطبيقها فيلجأ إلى الدروس الخصوصية.

اليوم نتيجة الضوارب المختلفة، تجد أن هناك مواد ضارب بعضها أقوى من الآخر مما يؤدي إلى إحداث فوارق داخل الأساتذة، بعض الأساتذة في المواد القوية يفضلونهم التلاميذ ويدرسون فيها الساعات الخصوصية، كما أحدثت فوارق معرفية بين التلاميذ، اليوم التلميذ لا يهتم بمادة التاريخ والجغرافيا حتى أنه لا يعرف تاريخ بلاده ولا يعرف رموز العالم، أما مادة التربية الدينية فهي المادة الوحيدة التي ليس لها كتاب من الصف الأول إلى الصف السادس، فيا خيبة المسعى إذا تخرج مهندسون يحملون أسرار وطنهم إلى العدو، ويا خيبة المسعى إذا تخرج معلمون وأطباء ولكن بدون أخلاق.

المسألة الحقيقية تكمن في معالجة المسألة الاجتماعية للأستاذ والمعلم، منحة الريف التي تعطى للأساتذة مضحكة، المنح التي تحمل قيمة حقيقية هي التي تستحق الاهتمام.

سيدي الوزير، لا تدفعون منح الريف للمعلمين. المعلم والأستاذ ليس لديهم بديل ولا يتحصلون على امتيازات البنزين، المسألة الاجتماعية ومسألة الترقيات هناك من لديهم شهادة ختم الدروس المعهدية في تكوين المعلمين وتنقلوا وقاموا بالدراسة وحصلوا على الإجازة والماجستير وتوفي ومع ذلك لم يحصلوا على الترقية العلمية.

سيدي الوزير، بما أن المناص الأساسي في العملية التربوية هو أعلى أعداد وأعلى معدلات، فإننا لا نستطيع الهروب من الدروس الخصوصية، لا يمكننا أن نكذب على أنفسنا، بما أن هناك التعليم النموذجي والمناظرات الوطنية والمناص الحقيقي هو تحقيق أعلى المعدلات، لا يمكن الهروب من مسألة الدروس الخصوصية.

اليوم تأتي الوزارة وتعرض علينا سياسة التدريس داخل المؤسسة التربوية وهي سياسة غير واقعية، لا يوجد فضاء كافٍ سيدي الوزير، 40 أستاذا لتدريس التلاميذ يوم السبت والأحد، الفضاء لا يكفي، سأقدم لك حلا سهلا جدا: يجب أن نشجع على التعليم عبر الإنترنت من خلال المنصات التعليمية، لماذا لا نفتح في كل مؤسسة تربوية منصة تعليمية؟ يمكن للولي متابعة تلميذه عبر الإنترنت، ومعرفة ما يدرسه الأستاذ في الوقت نفسه الوزارة تنتفع والأساتذة والتلاميذ يستفيدون والولي يستفيد أيضا.

سيدي الوزير، اليوم هذه المسائل تعتبر من المسائل الجانبية بالنسبة إلينا لأننا إذا صححنا فعلا المنظومة التعليمية بطريقة حقيقية فكل هذه المسائل ستخفف من العنف المدرسي والدروس الخصوصية والتشويش داخل المدارس، نحن اليوم مطالبون بالقطع مع منظومة الكفايات، المنظومة التي رسخت الشخصية المتمردة وقطعت مع الاكتساب الحقيقي للمعرفة، اليوم من الضروري أن نعيد اختبارا وطنيا إلزاميا للسنة السادسة من التعليم الابتدائي.

سيدي الوزير، يجب القطع مع الاكتظاظ داخل الفصول، والحد من المركزية المفرطة، فالمدير يعين اليوم من قبل الوزير، نريد حل أيدينا للمندوبين الجهويين والمتفقدين البيداغوجيين لأنهم يعرفون خصوصيات جهاتهم.

المسألة الموالية، هل يمكننا البحث عن صيغ تقترن فيها النتائج بالمقابل المادي من خلال منح تحفيزية للمدارس التي تحقق نتائج أفضل سواء كانت محليا أو جهويا أو وطنيا؟ كما يمكن إرساء تعاضديات تربوية وهذه كانت تجربة ناجحة، من خلال بيع المواد المدرسية داخل المدرسة مما يعود بالنفع على أبناء العائلات ذات الدخل الضعيف.

سيدي الوزير، يجب أن يكون لكل مؤسسة تربوية الحرية في التصرف في الأثاث المتلف، اليوم لدينا ثروة يمكن أن نعيد بها بناء المدارس، نحن في دولة واحدة، عندما تدخل أي مؤسسة تربوية اليوم تجد أكواما كبيرة من الأثاث المتلف: أبواب وشبابيك وحواسيب وكراسي وطاولات مهترئة، هذه الموارد لو تم إصلاحها أو إعادة رسكلتها ستكون موردا للوزارة لبناء مؤسسات تربوية أخرى، المسألة هي عدم المراقبة من الوزارة وعدم التنسيق مع وزارة الشباب والرياضة في حين هو أمر عدد 104 الصادر سنة 1994.

المسألة الموالية هي مشكلة التجمعات التلمذية أمام الإعداديات والمدارس أثناء أوقات التدريس، هناك غياب للأنشطة البديلة، حيث لا توجد أنشطة ثقافية فعالة داخل المؤسسات، لا توجد أي نشاطات تحبب التلاميذ في المؤسسة وعلى سبيل المثال عندما آخذ ابني إلى المدرسة فكأنه سيذهب للتوقيف في مركز الشرطة في رغم معدله المرتفع.

المسألة الأهم هي وضعية المؤسسات التربوية المتهالكة والمهترئة من حيث دورات المياه، المخابر، فضاءات الرياضة، مع نقص حاد في التجهيزات.

ختاما، سيدي الوزير، المعهد الإقليمي للرياضة بقفصة كان مبرمجا منذ 2022 إلى أين وصل المشروع؟

لدي رسالة من المرشدين والقيمين المتعاقدين، هم 1230 شخصا دخلوا بموجب الأمر 1046 وهو نفس الأمر الذي يدخل به المعلمون النواب والأساتذة النواب وكل سنة يقع انتداب المعلمين والأساتذة وهم للأسف لا، شكرا وتحيا تونس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة النائبة المحترمة سعيدة شقير، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة سعيدة شقير

أهلا بكم،

شكرا سيدي الرئيس،

أهلا بكم وبالوفد المرافق لكم،

سيادة الوزير، نتمنى أن تأخذوا ملاحظاتنا بعين الاعتبار.

سيادة الوزير، لقد تسلمتم تركة ثقيلة كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى الثورة التونسية، منذ الاستقلال راهنت تونس على السياسات التربوية لتعزيز الاستثمار في العقل التونسي ووضعت العائلات التونسية في قلعة التعليم كمصعد اجتماعي مضمون،

لذلك نطالب جميعا بالتعجيل في إصلاح المنظومة التعليمية فالوضع لا يتحمل التأجيل.

نحن الآن في حاجة ماسة إلى اليد العاملة المحترفة والمتنوعة فنرى ضرورة مراجعة آلية الدمج الاجتماعي وهو إجراء حق أريد به باطل، فنقترح تفعيله في المدارس الابتدائية مع زيادة تنظيمه وإلغائه بالنسبة إلى المدارس والإعداديات وتوجيه التلاميذ الذين يتمتعون بهذا الإجراء في الابتدائي إلى التكوين الحرفي.

كما نقترح وقف السياحة بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث يقوم الأولياء بتحويل أبنائهم عند وجود صعوبات إلى التعليم الخاص، ثم في بداية السنة يرجعونهم إلى التعليم العمومي وهذه ظاهرة تتكرر كل عام لتلافي الرسوب.

سيدي الوزير، المتفقد والمرشد البيداغوجي والمدير والمربي هم عناصر أساسية في نجاح العملية التربوية وتهميشهم يضر بالقطاع التربوي ويؤثر على نتائجه ومردوديته، إن وقوف المربي أمام المحاكم التونسية وصمة عار في تاريخ التربية، هذه المهزلة يجب أن تتوقف. من العار أن يعمل المربي تحت الضغوطات النفسية والإجرائية ومن العار أن يهان المربي، من العار أن يقف المربي في قفص الاتهام كالمجرمين.

نلاحظ أيضا عزوفا في إدارة المدارس والمؤسسات التربوية، الرجاء رصد حوافز لتشجيعهم على تقديم مطالب في هذا المجال، كإسناد مسكن وظيفي أو كراء مسكن لكل من يتعهد بإدارة مدرسة أو مؤسسة تربوية.

أما بخصوص الدروس الخصوصية سيدي، فلا ننكر أنها ساهمت في تحسين المعدلات والنتائج في المناظرات الوطنية، لدينا سؤال عن معهد خير الدين، نتساءل لمن تعود مسؤولية ترميمه؟ هل هي وزارة التربية أم وزارة الثقافة؟ كما نطالب أيضا بمضاعفة ميزانية وزارة التربية بخصوص التجهيزات وتوفير حراس للمدارس لحمايتها من الاعتداءات المتكررة.

شراء أراضٍ لبناء مدارس ومؤسسات تربوية بأريانة المدنية، كما نطالب بضرورة ترميم المؤسسات التربوية في مناطق مثل أريانة والمنيهلة والتضامن وسيدي ثابت قلعة الأندلس وسكرة ورواد خاصة رواد فهي ضرورة ملحة للتداعي الكبير بالمدارس بها، كما نطالب بترميم قاعة بمدرسة برج يوسف وإحداث إعدادية بحي الملاحة، حيث أن الإعدادية التي كانت بها أصبحت إعدادية نموذجية، فالرجاء إحداث إعدادية ثانية، وقد وعد بها العديد من الوزراء وترميم المدرسة الوحيدة بها التي تشكي تداعيا كبيرا في بنيتها التحتية، كما نطالب ببناء قسمين في مدرسة رياض الأندلس وإحداث مجموعة صحية للمربين.

كما نحث على إحداث مدرسة وإعدادية برواد نظرا إلى الكثافة السكانية في المنطقة والمناطق المجاورة لها، يجب أن تكون المدرسة العمومية دارا تجمع الجميع والعائلة التربوية...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة للسيد النائب المحترم فاروق الخميري، له أربع دقائق، تفضل.

السيد فاروق الخميري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكم سيدي الوزير وبكل الإطارات المرافقة لكم.

سيدي الوزير، مهمة التربية هي المهمة التي تتحمل وزر وإخفاقات كل المهمات والمهمات الخاصة في هذه البلاد، لأن وزارة التربية هي التي تنتج وتفرخ أجيالا ترث أجيالا وهذه الأجيال يمكن أن تكون صالحة كما يمكن أن تكون طالحة ومسؤوليتكم سيدي الوزير، هي إعداد جيل طيب الأعراق.

سيدي الوزير، إلى أين وصلت وضعية أعوان التأطير والمرشدين التطبيقيين المتعاقدين؟ حيث أن هذا الملف كان ولا زال يصدر من وزير إلى وزير والحال كما هو عليه، علما أن الوزيرة السابقة قالت بالحرف الواحد: "رئيسنا أمرني بانتدابكم دفعة واحدة وأصدق القول سيدي الوزير، ما قاله الرئيس وفي بلاغ صادر عن وزارتكم، أكدت الوزارة أنها أرسلت إلى وزارة المالية ورئاسة الحكومة مطالبة بانتداب جميع أعوان التأطير والمرشدين التطبيقيين، بعد أن تبينت سلامة ملفاتهم وأحقيتهم في الترسيم.

سيدي الوزير، أرجو أن يحظى هذا الملف باهتمامكم وإننا على يقين بأنكم ستبذلون قصارى جهدكم لتسوية الوضعية الإدارية والمالية لهذا الملف الذي كان من أولويات سيادة رئيس الجمهورية.

ملف عملة التربية، عملة التربية هم العمود الفقري لكل المؤسسات التربوية، فالعامل هو أول الوافدين وآخر المغادرين وهو الآمن والمؤتمن على المؤسسة وهو الضامن لنظافتها والساهر على خدمة العاملين فيها.

لكن، سيدي الوزير، العامل ليس عبدا في سوق نخاسة يتحمل وزر وأخطاء كل العابثين بالمؤسسة، العامل اليوم في صيغة واحدة هو الحارس والمنظف وعامل الطباعة والمشرف على الأكلة، كل هذه المهام أحيانا، تسند لعامل واحد يقوم بها في يوم واحد بتعلة نقص العملة ولكم أن تطلعوا على جداول أوقات العملة للحصول على الخبر اليقين.

سيدي الوزير، ترقيات العملة تحين بعد مدة تتجاوز الحد الأقصى وتصل أحيانا إلى سبع أو ثماني سنوات، امتحانات العملة بالمحاباة ولا تصدر نتائجها إلا بعد كر وفر، الاتفاقيات مع الطرف الاجتماعي تُرفض إما من مديري المؤسسات أو من مراقب المصاريف لأنها لا ترتقي إلى النص القانوني على غرار الجمع بين منحة المسؤولية ومنحة الحليب.

منحة العودة المدرسية لم تصرف إلى حد الساعة، ونحن على أبواب نهاية الثلاثي الأول، هناك شغور ونقص في العملة وتوزيع غير عادل بين المؤسسات وهذا النقص يسحب على القيمين.

سيدي الوزير، عليكم أن تتطلعوا على مدونة خطط العملة لتحديد المسؤوليات وللكف عن الاعتداءات والانتهاكات لحقوق العملة، أرجو أن يكون تدخلكم شخصيا لمتابعة ملف عملة التربية وستعلمون أن قطاع عملة التربية قطاع وقع تهميشه لضرب المؤسسة التربوية.

سيدي الوزير، المدارس الابتدائية في الأرياف ليس لها نفس الحظوظ بالنسبة إلى المدارس في المدن، البنية التحتية رديئة في أغلب مدارس الأرياف وميزانيات المدارس لا تفي بالحاجة، مما دفع...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا. أحيل الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة أومينة حرباوي، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة أومينة حرباوي

شكرا سيدي الرئيس.

مرحبا بوزير التربية والوفد المرافق له.

يعَد قطاع التربية أحد أهم الأساسيات لبناء مجتمع متوازن ومتطور حيث يساهم في خلق أجيال قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية والانخراط بفاعلية في مسار التنمية الوطنية ورغم هذه الأهمية البالغة يواجه القطاع جملة من التحديات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة.

أولا، تعاني العديد من المؤسسات التربوية خصوصا في المناطق الداخلية والريفية من هشاشة واضحة في بنيتها التحتية، حيث تفتقر العديد منها إلى التجهيزات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب والكهرباء، فضلا عن غياب المرافق الرياضية والثقافية التي تعد ضرورية لتنمية متكاملة للتلاميذ، هذه التحديات تضعف من قدرة المدارس على توفير بيئة تعليمية وصحية تلبي احتياجات التلاميذ.

نأخذ كمثال المدرسة الإعدادية أبو القاسم الشابي في بن عروس التي تعاني من بنية تحتية مهترئة منذ سنة 1984، كما لها ديون متخلدة بذمتها لعدة سنوات بلغت 120 مليون دينار بين الكهرباء والماء الصالح للشراب.

إلى جانب ذلك لا ننسى معاناة الإطار التربوي بالنسبة إلى الأساتذة النواب الذين يواجهون سنوات من العمل في ظروف غير مستقرة دون إدماجهم في الوظيفة العمومية أو منحهم حقوقهم الوظيفية الكاملة مما يضعف من معنوياتهم ويؤثر على جودة التعليم.

بالنسبة إلى ملف القيمين والمرشدين التطبيقيين المتعاقدين الذين يلعبون دورا محوريا في الحفاظ على النظام داخل المؤسسات التربوية، فقد طال انتظار تسوية وضعياتهم تماهيا مع سياسة الدولة للقطع مع آليات التشغيل الهش، رغم مرور السنوات على تعاقدهم مع الوزارة، ما زاد من شعورهم بالغبن والتهميش في قطاع يفتقر أصلًا إلى الموارد البشرية الكافية بالرغم من أنهم يشغلون مراكز قارة. هؤلاء الأشخاص أرسلوا لكم رسالة معي وطلبوا مني أن أقرأها عليكم:

"نحن القيمون والمرشدون التطبيقيون المتعاقدون نعمل منذ سنوات بالعقود وكل سنة نطالب بتسوية وضعيتنا لكن للأسف، تقوم الوزارة باستثنائنا، نطلب منك، بصفتك وزيرا نثق به أن تسوي وضعيتنا" وقالوا لي بالحرف الواحد: "لن نغادر الليلة وسنبقى أمام مجلس نواب الشعب في انتظار إجابة السيد الوزير".

على صعيد المناهج التعليمية، يتضح أن البرامج الحالية أصبحت غير ملائمة للتحديات الراهنة حيث تعتمد بشكل كبير على مواد الحفظ والنقل مع إغفال تطوير المهارات التقنية والإعلامية، التي أصبحت أساسية في العالم اليوم. كما أن العديد من الكتب المدرسية لم تتم مراجعتها أو تحديثها منذ سنوات طويلة مما جعلها منفصلة عن واقع العصر وتطلعات التلاميذ. في هذا الإطار فإن الاستشارة الوطنية للتعليم التي تمثل خطوة هامة نحو الإصلاح لم تترجم نتائجها إلى سياسات عملية واضحة، ما ترك فجوة بين الطموحات الإصلاحية وتطبيقها على أرض الواقع.

للتغلب على هذه التحديات من الضروري اتخاذ خطوات إصلاحية عاجلة، يجب أن تركز هذه الإصلاحات على تعصير المناهج الدراسية لتصبح أكثر توازنا بين المواد النظرية والعلمية، مع إدماج التكنولوجيا والابتكار كمحاور رئيسية في التعليم.

كما يتعين مراجعة البرامج الدراسية لتخفيف العبء الكبير على التلاميذ من خلال تقليص المواد النظرية غير الضرورية وتعزيز الأنشطة الثقافية والرياضية.

ينبغي أيضا اعتماد نظام الحصة الواحدة في المدارس الابتدائية مما يتيح للتلاميذ وقتا أكبر للراحة ولممارسة أنشطة إضافية تساهم في تنميتهم النفسية والاجتماعية.

على مستوى البنية التحتية، هناك حاجة ملحة لإطلاق برنامج وطني شامل لترميم وتجهيز المؤسسات التعليمية ما يضمن توفير بيئة تعليمية آمنة وصحية.

كما أن تحسين ظروف الإطار التربوي يعد ضرورة قصوى وذلك من خلال وضع خطة واضحة لترسيم الأساتذة النواب والقيمين مع تحسين أجورهم وتوفير الحوافز اللازمة لضمان استقرارهم الوظيفي وتعزيز كفاءاتهم.

إن بناء قطاع تربوي قوي يتطلب رؤية وعملا جماعيا يشمل كافة الأطراف الفاعلة من الحكومة إلى المنظمات المدنية والنقابية، لا يمكن أن يتحقق إصلاح جذري ومستدام دون إشراك الجميع لضمان نجاح السياسات الإصلاحية.

المدرسة العمومية التونسية هي مصنع الأمل وأداة التغيير ويجب أن تكون على رأس الأولويات الوطنية، أجيال تواكب العصر وتساهم بفاعلية في بناء مستقبل تونس.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى القيمين الذين ذكرتهم سابقا، هل سيتم إدراجهم في ميزانية 2025 أم لا؟ وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم حمدي عمران، له أربع دقائق، تفضل.

السيد حمدي عمران

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير التربية والوفد المرافق له،

قُم لِلمُعَلِّمِ وَفِّهِ التَبجيلا كادَ المُعَلِّمُ أَن يَكونَ رَسولا

أَعَلِمتَ أَشرَفَ أَو أَجَلَّ مِنَ الَّذي يَبني وَيُنشِئُ أَنفُساً وَعُقولا

فلولا المعلم لما كنا هنا ومن هنا أبدأ مداخلتي التي تتمحور حول الوضعية الكارثية لجلّ المربين الذين أصبحوا يتذيّلون سلم التأجير في بلاد العلم، فالمربي أصبح في أدنى المراتب الاجتماعية.

وهنا سأتحدث عن الأجر المتدني للمربي الذي ينشئ لنا الأجيال ويخطط مستقبل أبنائنا، كما خطط الذين من قبله حاضرنا وفي هذا الإطار نطالب سيادتكم بدراسة هذا الموضوع بكل حرص واهتمام لضمان الحد الأدنى من الكرامة والعزة لمربّيينا الأفاضل.

ثانيا، سنتحدث عن وضعية كل المؤسسات التربوية العمومية وما تعانيه من نقص فادح في التجهيزات والأساسيات وهناك من

يشير بأصابع الاتهام إلى وزارتكم، إذ يؤكد الكثير من الفاعلين التربويين من مربين وأساتذة وغيرهم وحتى الأولياء على تخلّي الوزارة والدولة عن المؤسسات العمومية في إطار تزويدها الدوري بما يلزمها لتسيير شؤونها الداخلية من أدوات ومستلزمات مدرسية وآلات طابعة وغيرها ولا يخفى على أحد منا، البنية التحتية المهترئة في أغلب هذه المؤسسات، من أقسام إلى وحدات صحية، هذا إن وجدت.

أتكلم من هذا المنبر وأنا كلي استغراب كيف لمدرسة يؤمّها في بعض الأحيان ما يناهز عن 1000 تلميذ أو أكثر ألا تكون لها ميزانية خاصة تستند عليها لتسيير شؤونها، من إصلاح وصيانة ومصاريف. فالمدارس الابتدائية تعيش من الهبات والمساعدات ومن تدخل الجمعيات الخيرية ولنقل بصريح العبارة إنها أصبحت تعيش على الاستعطاف والاستجداء.

إن ما نلمحه علنا ونستشعره في الخفاء من ضرب للقطاع العمومي وتهميش ممنهج لخدمة المدارس الخاصة التي ما فتئت تنتشر من كل حدب وصوب والتي أصبحت مهرباً للأولياء لتدهور أوضاع المدرسة العمومية.

إن هذه المنظومة التربوية المسقطة والمنتهية الصلاحية وهي المقاربة بالكفاءات إنما هي منظومة فاشلة باعتراف من أنتجها وباعتراف كل الفاعلين في المنظومة التربوية، بما فيها من نقائص وعاهات، تثقل كاهل المربي والتلميذ والولي في آنٍ واحد، منذ تفعيلها سنة 2002 أصبح التعليم التونسي في تراجع مستمر وهنا أقترح مراجعة هذه المنظومة وهنا أتساءل أيضا أليس لدينا من الأدمغة والخبرات في مجال التربية من يمكنه إنتاج منظومة تونسية مائة بالمائة تراعي الفوارق الاجتماعية التونسية وتراعي التقاليد والعادات والأعراف وخاصة تتلاءم مع معارف ومخيلات التلميذ التونسي.

سيدي الوزير، في الأخير نرجو من سيادتكم إعادة فتح ملف النيابات والإسراع بسد الشغورات التي تعاني منها المدارس في مفتتح كل سنة ومراجعة منظومة التشغيل التعاقدي الهش، وشكرًا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد هيثم صفر، له دقيقتان.

السيد هيثم صفر

شكرًا سيدي الرئيس،

تحية للسيد وزير التربية ومرافقيه وأسوق ملاحظة، الرجاء من سيادتكم ومن والإطار المرافق تدوين ملاحظات الزملاء حتى يتسنى لكم إجابتنا حيث لاحظنا الاقتصار على السماع لا غير من قبلكم ومن قبل مرافقيكم، شكرا.

أولا، هذه تحية لكل أستاذ، لكل معلم، لكل من درسنا حرفا وأوصلنا لما فيه نحن الآن، تحية لكل أستاذ، لكل معلم، لكل مربي سهر وأفنى الليالي لكي نصل إلى هاهنا.

تحية لكل أستاذ ولكل معلم وأقول هذه القصيدة في حقهم:

ماذا أقول وقد رأيت معلمي في مطعم الخضراء يعمل طاهيا!
يا ليتني ما عشت يوماً كي أرى من قادنا للسعد أصبح باكيا
لما رأني غض عني طرفهُ كي لا أكلمُه وأصبح لاهيا
هو مُحرجٌ، لكنني ناديتهُ يا من (أنرت الدرب) خلتك ناسيا
فأجاب مبتسما ويمسح كفهُ أهلا بسامي، مثل أسمك ساميا
إن كنت تسأل عن وجودي هاهنا فالوضع أصبح بالإجابة كافيا
قطعوا الرواتب يا بُني وحالنا قد زاد سوءاً، بعد سوءٍ خافيا
الجوع يسكن بيت كل معلم والبؤس درساً في المدارس ساريا
إن لمتني عما فعلت مصارحاً فإليك أطرح يا بُنّي سؤاليا
إن عُدت للتدريس أين رواتبي؟ أو كيف أُطعم يا رعاك عياليا
أو كيف أدفع للمُؤجر حقهُ؟ إن جاء يطلبني ويصرخ عاليا

هذه إذا إجابة لكل معلم، لكل أستاذ يعاني الآن من التهميش، وهو يعيش هذا التهميش من قبل في وزارة من المفروض أن تكون وزارة السيادة بامتياز، هي وزارة السيادة بامتياز، وزارة التربية، وزارة التربية والتعليم، هي التي تخرج وهي أول قطاع...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد هيثم الطرابلسي، له دقيقتان.

السيد هيثم الطرابلسي

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبًا بالسيد وزير التربية والوفد المرافق له،

كان لنا لقاء في المجلس الوطني للجهات والأقاليم وقد جئنا على كل المشاكل ولا فائدة في ذكرها من جديد وقد طرحها الآن الزملاء، فقط أريد أن أذكرك سيدي الوزير، ملف عملة بن عروس، 61 عامل تم انتدابهم في 2021 وإلى حد الآن لم يتم إلحاقهم، كنت قد وعدتني بأنه سيتم حل هذا المشكل خلال الأسبوع المقبل، لكن إلى حد الآن لم يتم ذلك، لذلك أردت أن أذكرك بهذا مع كل الشكر والتقدير، شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة للسيد النائب المحترم ناجي الكيلاني، له ثلاث دقائق، هذه الكلمة قبل الأخيرة، تفضل.

السيد ناجي الكيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك وبنائبيك،

مرحبا بالسيد وزير التربية والوفد المرافق له،

مرحبا بكل الزملاء من المجلسين،

سأبدأ من حيث انتهى السيد وزير التربية لأن التعليم يجب أن يكون من صميم أولويات الدولة ولأن المدرسة يجب أن تكون دامجة ومنصفة، تكلم السيد وزير التربية، وبين أبرز المحاور الاستراتيجية لمهمة وزارة التربية لسنة 2025 وهي ضمان تعليم جيد ومنصف، تجويد التعليم والترفيع في مستوى التلميذ، ضمان بيئة تعليمية جاذبة وآمنة، حوكمة التصرف في الموارد البشرية وضمان التحول الرقمي للمنظومة التربوية.

حقيقة كنقاط جميلة جدا، لكن وبالعودة إلى الواقع، لنتكلم بصراحة وقد كانت لي مداخلة معك منذ أسبوعين وسأتكلم دائما إلى أن أرى المؤسسة العمومية وقطاع التربية في تونس يعود إلى مكانته الطبيعية التي عهدناها والتي نتشرف بها كل يوم، فنحن خريجو مؤسسة عمومية وسنظل ندافع عنها.

تمنيت لو أن مهمة وزارة التربية تحرص على مراجعة الزمن المدرسي الذي أثقل كاهل كل العناصر المكونة للعملية التربوية سواء التلميذ والأسرة ووزارة التربية والإطارات التربوية التابعة لها.

البرامج التربوية اليوم أصبحت كل المواد تقريبا تلقين نريد برامج تنمي الفكر النقدي خاصة في ظل الهجمة الشرسة التي نعيشها في عالم يخضع للعولمة.

حماية الإطار التربوي ماديا ومعنويا نعلم جميعا الوضعية التي وصل إليها اليوم الأساتذة والمعلمون وكل العاملين في قطاع التربية.

مراجعة طريقة التقييم،

بنية تحتية مهترئة في كل المؤسسات التربوية وأخص بالذكر المدارس الابتدائية وخاصة في المناطق الداخلية،

القطع مع سياسة التشغيل والإسراع في تسوية الوضعيات على اختلافها: من أوضاع المعلمين النواب والأعوان، تأطير المرشدين والعملة، لا أعلم إلى متى ستظل الوزارة عبارة عن ملحق لوزارة الشؤون الاجتماعية، لا يمكن أن نتحدث عن تعليم متطور بإطارات تربوية بدون أجور ووضعيتهم غير واضحة، لذلك فإن الإطار التربوي اليوم يعمل في ظروف نفسية غير مريحة.

النقل المدرسي، هذا الموضوع له أهمية بارزة.

الصحة المدرسية الغائبة تقريبا خاصة في المدارس الابتدائية.

المناظرات الوطنية، يجب أن تعود ليعود المستوى الذي عهدناه في التلميذ التونسي.

أخيرا وليس آخرا والحديث يطول في مهمة التربية، التعيينات وكذلك مقاومة الفساد ورقمنة الإدارة وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا وفي الأخير الكلمة للسيد علية البجاوي، له ثلاث دقائق.

السيد علية البجاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير والوفد المرافق لكم،

أريد أن أؤكد على أهمية التعليم في تونس، تلاميذنا هم رجال ونساء المستقبل والتعليم هو السلاح الوحيد الذي سنبني به بلادنا ومن واجبنا إيصال صوت كل تلميذ ونساهم في تحسين ظروفهم.

اليوم سأتحدث باسم أطفال الأرياف خاصة معتمديات غزالة وجومين وسجنان، هؤلاء الأطفال يقطعون يوميا مسافات طويلة بالكيلومترات على الأرجل ليصلوا لمدارسهم، فهم يعيشون ظروف صعبة دون الحديث عن وضعهم في فصل الشتاء عندما تنزل الأمطار، لأن عناءهم يتضاعف، فالتلاميذ في هذه المناطق في حاجة ملحة للحافلات لتنقلهم إلى مدارسهم كما هو معمول به في بقية المعتمديات وبالرغم من الاتفاقية المتفق عليهم سابقا من ديوان الخدمات المدرسية وأصحاب النقل الريفي، هذه الاتفاقية كان بإمكانها تخفيف معاناة هؤلاء التلاميذ إلا أنه مع الأسف لم يتم دفع مستحقات النقل خلال السنة الماضية ونتيجة لذلك رفضوا نقل التلاميذ خلال هذه السنة.

إن الوضع خطير، الكثيرون بصدد الانقطاع عن الدراسة بسبب هذا الإشكال، لذا أطلب من سيادتكم بكل لطف التدخل العاجل لحلحلة هذا الوضع ولإيجاد حل دائم يضمن حق التلاميذ في الوصول إلى مدارسهم في أمان.

مدرسة سيدي منصور من معتمدية غزالة موجودة في الريف، هناك تلاميذ يقطعون 10 كلم للوصول إلى مدارسهم، يخرج من منزله على الساعة السادسة صباحا ليصل على الساعة الثامنة ولدي العديد من الصور تبين هذا، هؤلاء الأطفال يمتطون الدواب ليصلوا إلى مدارسهم وحفاظا على كرامتهم لن أظهر لكم هذه الصور ولكن سأمدكم بها.

الأولياء يعانون، فالولي ينقطع عن عمله ليوصل ابنه للمدرسة ويبقى ينتظره إلى منتصف النهار أمام المدرسة، فهؤلاء الأطفال يقطعون الجبال والثنايا وحدهم ليصلوا إلى مدارسهم، كل هذا لانعدام النقل.

لذلك، الرجاء بكل لطف إيجاد حل بتوفير حافلة لنقل هؤلاء الأطفال، فالأطفال الذين يدرسون من العمدوني أو من زروتين أو من عين ميزاب كلهم يقصدون هذه المدرسة، فهل توجد إمكانية لتوفير حافلة لهم.

مدرسة بوجرير من معتمدية غزالة آيلة للسقوط.

وأخيرا، أهالي العزيب من معتمدية منزل جميل يطالبون بإحداث مدرسة إعدادية، مع العلم أن هذه المنطقة دائرة بلدية ذات كثافة سكانية عالية وتوجد بها أول مدرسة ابتدائية بنيت سنة 1903 وهي عبارة على مدرسة ابتدائية فقط وتضم 11 ألف نسمة، أهالي العزيب يطالبون ببعث مدرسة إعدادية إن أمكن ذلك.

سؤال أخير، ما هو برنامج الوزارة بخصوص المعلمين النواب الذين سنهم تجاوز الخمسين سنة؟ وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، تحديات كبيرة وانتظارات كثيرة، سنكون داعمين للسياسيين في المجالس المحلية والإقليمية والجهوية وخاصة في المجلس الوطني وفي البرلمان ككل، بنية تحتية مهترئة يتوجب الاعتناء بها حتى نعيد للمدرسة جاذبيتها التي فقدتها.

تعرف أن العائلة التونسية تعول كثيرا على المدرسة العمومية بالأساس وإن شاء الله في إطار عدالة اجتماعية نوفر نفس الموارد للاعتناء بالمدارس الابتدائية والمدارس الثانوية والإعدادية في كل الجهات وخاصة في الجهات الداخلية.

أشكركم على حسن سماعكم لهذه التحديات وننتظر تفاعلكم وشكرا.

أحيل رئاسة الجلسة الآن إلى السيدة سوسن مبروك، لتولي إدارة النقاش حول المهمة من قبل السادة أعضاء مجلس نواب الشعب، تفضلي.

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

مساء الخير للجميع،

نجدد الترحاب بالسيد وزير التربية وكذلك كافة الفريق المرافق له اليوم تحت قبة البرلمان.

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

نمر الآن وفي مرحلة ثانية إلى النقاش العام لأعضاء مجلس نواب الشعب.

قائمة المتدخلين تضم السادة والسيدات النواب: منال بديدة وحسام محجوب وماجدة الورغي وسيرين مرابط وأسماء درويش

وحمدي بن عبد العالي والطيب الطالبي وياسر القوراري وعبد الحليم بوسمه وصالح السالمي.

نمرر الكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة منال بديدة غير منتمية، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة منال بديدة

شكرا السيدة الرئيسة،

15 ألف من الأساتذة النواب و6 آلاف من المعلمين النواب كانوا ضحية لمتاجرة سياسية سابقا ولم يعد قادرين على الانتظار أكثر، رجاء وبكل لطف السيد الوزير طمأنة هذه الفئة من الأساتذة والمعلمين، متى سيقع تسوية وضعيتهم؟ سيتم تسوية وضعيتهم على كم من دفعة؟ وهل سيتم تسوية وضعيتهم أيضا بمفعول رجعي وكل تفاصيل التسوية؟

القيمون والمرشدون المتعاقدون مع وزارتكم هؤلاء الشباب ينتظرون منذ سنة 2019، نتمنى أن تقع تسوية وضعيتهم للقضاء على كل أشكال التشغيل الهش.

12 من حارسي المدارس الابتدائية في معتمدية بئر علي بن خليفة، هؤلاء لم يتطوعوا من تلقاء أنفسهم للعمل في المدارس الابتدائية، هناك أطراف سابقة في جلسات رسمية قاموا بتشغيلهم كحراس للمدارس الابتدائية ولكن هؤلاء ذهبوا اليوم كما ذكرنا نتيجة متاجرة سياسية. فما ذنبهم؟ بعضهم بقي 10 و9 و5 سنوات وعادوا للعمل خلال هذه السنة الدراسية، بمجرد بحث بسيط ستتأكدون من أنهم مظلومون حتى في الرواية المنقولة عن مندوبية التربية صفاقس 1، فالرجاء النظر لهم بعين الرحمة وتسوية وضعيتهم.

متى ستنخرطون في حرب السيد رئيس الجمهورية على الفساد؟ وأدعوكم إلى زيارة معتمدية بئر علي بن خليفة لمعاينة الفساد الذي نعاني منه في قطاع التربية.

البنايات الرومانية لا زالت قائمة إلى الآن في حين أنه في معتمدية بئر علي بن خليفة المدرسة الإعدادية ابن شرف تستقبل التلاميذ دون الاستلام النهائي، بعد مرور سنوات قليلة تؤول للسقوط وتقفل أبوابها ومر ملفها مرور الكرام.

هذه السنة يتم بناء مدرسة إعدادية جديدة تبعد بعض الأمتار من وادي وموجودة في منعرج خطير، تبعد كلم ونصف فقط عن مركز المعتمدية الذي يوجد به ثلاث مدارس إعدادية أخرى وحرم منها أبناء الأرياف، المدرسة الإعدادية الجديدة كان من المفروض أن تكون موجودة بين العمادات الريفية مثلا في القندول أو في ودران أو بين سيدي الظاهر واللطايفة، فهذه المعتمدية يوجد بها ما يكفي من الإعداديات، كان من المفروض أن تكون في العمادات الريفية.

متى سيقع رفع الظلم على التلاميذ في الأرياف؟ تلاميذنا في الأرياف يدرسون في مدارس حالتها كارثية، صدقني حتى الكهل ينفر من البقاء فيها لساعة، فكيف للتلميذ الذي ليس لديه خيار إلا الدراسة أن يبقى في مثل هذه المدرسة الآيلة للسقوط؟ فبعض المدارس لا يوجد بها حتى سياج والمطاعم حدث ولا حرج كذلك أقسام التحضيري وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

السيد حسام محجوب

شكرا السيدة الرئيسة،

يقول الشاعر أحمد شوقي:

قُم لِلمُعَلِّمِ وَفِّهِ التَبجيلا كادَ المُعَلِّمُ أَن يَكونَ رَسولا

فأين نحن اليوم مما قاله أمير الشعراء؟

نحن في كتلة الأمانة والعمل نعتبر أن الشأن التربوي هو شأن مجتمعي من حيث بناء وإصلاح المنظومات التربوية واليوم وبعد أن قال الشعب كلمته الفصل في السادس من أكتوبر، فقد أصبحت كل الظروف ملائمة بتوفر الإرادة السياسية الصادقة والمناخ المناسب للانطلاق فعليا في حوار مجتمعي حول مخرجات الاستشارة الوطنية لإصلاح نظام التربية والتعليم، حتى يتسنى للمجلس الأعلى للتربية والتعليم الانطلاق في عمله.

ذات 2014، شرعت وزارة التربية في تخفيض ساعات العمل للمدرسين مما نتج عنه إلى حدود 2019 حوالي 12 ألف شغور في التعليم الابتدائي دون رسم تصور أو استراتيجية لسد هذا الشغور، مما جعلها تمارس التشغيل الهش إلى أن تجاوز اليوم 20 ألف نائب بين ابتدائي وإعدادي وثانوي، وللقطع مع هاته الآلية، ما هي رؤيتكم لاستيعاب هذه الأعداد الهائلة وللمحافظة على جودة التعليم؟

فمن أجل ضمان جودة التعليم، نقترح عليكم تسوية شاملة وفورية لهذه الفئة، والقطع نهائيًا مع هذا الشكل من أشكال التشغيل الهش، وذلك بالترفيع في طاقة استيعاب شعبة الإجازة التطبيقية في التربية والتعليم بالنسبة إلى التعليم الابتدائي حتى تساوي النقص السنوي في الإطار التربوي والمتمثل في المحالين سنويًا على التقاعد، وتكون بذلك الآلية الوحيدة للانتداب.

كما نقترح بالنسبة إلى المرشدين التطبيقيين التسوية الفورية لوضعيتهم وانتدابهم مباشرة على دفعات نتيجة النقص الحاصل في التأطير، وكذلك بالنسبة إلى القيمين والعملة، حفاظا كذلك على مصداقية الدولة والوزارة.

أما فيما يتعلق بالوضعية المادية للمربين، فلا جدوى من أي إصلاح تربوي والمربي اليوم في أسفل سلم التأجير ويعاني ضعف المقدرة الشرائية نتيجة عدم مواكبة الزيادة العامة لتطور نسب التضخم.

من باب العدل والتساوي، كيف لوزارة التربية أن تميز بين منظوريها؟ فأطلب منكم تعميم الزيادة الاستثنائية لمدرسي التعليم الأساسي بحساب 300 دينار على ثلاث دفعات انطلاقًا من سنة 2026، فما هكذا نرد الجميل لمن أمسكوا بأيدينا وعلمونا القراءة والكتابة.

وبخصوص البنية التحتية المهترئة للمؤسسات التربوية وخاصة المدارس الابتدائية المعدمة من أي ميزانية، نجدد مطالبتنا بتمتيع المدارس الابتدائية بالشخصية المدنية والاستقلال المالي حتى نعيد للمدرسة بريقها، كما نستنكر ونستغرب عدم إدراج إحداث صنفين من المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية في قطاع التربية

ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2025، وإتمام الفصل 13 من القانون عدد 98 لسنة 2000 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2001.

محليا، المعهد الثانوي عثمان الشطي بمساكن من أعرق المؤسسات التربوية بمساكن، يضم بناية منذ أوائل ستينات القرن الماضي (طابق أرضي وثلاثة طوابق به 24 قاعة درس) وهي آيلة للسقوط وقد عاينا ذلك مع الإطارات الجهوية منذ ديسمبر الفارط وجاء مكتب دراسات وإلى اليوم دون تدخل.

أشهد أني قد بلغت بهذا قبل حدوث ما لا يحمد عقباه -لا قدر الله-كما هو الشأن بباقي المدارس في الفرّادة والموردين والبرجين والكنايس وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة ماجدة الورغي عن صوت الجمهورية، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

مرحبا بكم وزارة التربية تحت قبة البرلمان،

أرى اليوم أنه بإمكاننا تسمية وزارتكم وزارة "التعليم والتلقين"، لأن فقدانكم لدوركم التربوي أعتبره في الحقيقة سياسة ممنهجة من بعض الأطراف على امتداد سنوات سوداء لضرب قيمة التلميذ وحرمة المؤسسة وقيمة الأستاذ الذي نرفع له القبعة مهما كان موقعنا ومناصبنا ومهما كانت أعمارنا.

عندما أمتطي الحافلة مع التلميذ أو أتفقد محيط مؤسسة تربوية لا أشعر بأن التلميذ خرج من مؤسسة تربوية وكان يأخذ دروسًا تربوية أو كان في مؤسسة تربوية يحترم فيها الإطار التربوي أو حتى يحترم فيها مؤسسته.

"Propagande" الكبيرة اليوم التي حصلت حول الدروس الخصوصية والرقم الأخضر للإبلاغ عن أستاذ يدرس درسا خصوصيا في مستودع، أقول: لو استعملتم هذا الرقم الأخضر للإبلاغ عن مروجي المخدرات في محيط المؤسسات التربوية لكان أفضل، لأننا بهذا نشتت انتباه الدوريات الأمنية لتفقد المؤسسات التربوية ولا أقول لك ما يحصل في محيط المؤسسات، من مخدرات واستقطاب وغيره من الظواهر الخطيرة التي يجب أن تضعوا أيديكم عليها، لا يمكنني أن ألوم مدير مؤسسة اليوم وأطلب منه أن يخرج ليتفقد محيط المدرسة لأنني أيضا أخاف على حياته هناك.

"Propagande" الكبيرة التي حدثت حول الدروس الخصوصية، شعرت بأنها ليست إلا ستارًا لإخفاء عجز الوزارة حتى لا أقول فشل الوزارة احتراما للكفاءات الموجودة في وزارتكم.

لذا، سيدي الوزير، أتمنى أن تعطوا قيمة وأهمية كبرى لمحيط المؤسسة التربوية كما تهتمون بالمؤسسة نفسها، حتى نحافظ على حرمتها وقيمة المربي وأمانة تلاميذنا.

أنا ابنة المؤسسة العمومية، وكل ما هو عمومي في تونس أنا أدافع عنه لآخر لحظة ولكن مادام لدينا اليوم أشخاص يريدون أن ينتصبوا لحسابهم الخاص في المؤسسات التربوية الخاصة ومادامت هذه المؤسسات توفر لي اليد العاملة وغيره، أردت أن أقول لك أن اليوم هناك الكثير من التشفي في بعض الأشخاص الذين ينتصبون لحسابهم الخاص.

اليوم لديك كراس شروط تعطيني إياها لأطبق ما جاء فيها لأفتح مؤسستي، وبما أن لدي كراس شروط وأقوم بتنفيذ ما هو موجود بها وتخرج اللجنة الأولى والثانية وتطلب مني فتح نافذة وإضافة "couloir" كما تطلب مني إصلاح "bloc sanitaire" وأن أقوم بكذا وبما أنني أتقيد بما هو موجود في كراس الشروط وبعد ذلك وفي آخر لحظة تقول لي اللجنة سامحني لا يمكنني إعطاؤكم رخصة.

بماذا تفسرون هذا للناس الذين صرفوا اليوم 100 مليون و400 مليون؟ وسأعطيكم ملفين في الغرض، أرجو أن يتم فتح تحقيق لأنني لمست فيهما الكثير من التشفي، عندما تخرج اللجنة وتقول لهم لديكم الموافقة المبدئية وبعد ذلك يأتيهم شخص ويقول لهم لا، سامحوني، أود أن نذهب معا سيدي الوزير، لبعض المؤسسات التي تنتصب بطريقة غير قانونية وفي المقابل يتم تطبيق القانون على أشخاص آخرين، نحن دولة قانون، القانون يجب تطبيقه على الجميع، لا يجب تطبيقه على زيد وعدم تطبيقه على عمر.

سيدي الوزير، أريد أن أذكركم بملف الأساتذة النواب الذين فتحوا باتيندات، هؤلاء الناس حتى لا يبقوا للجوع ولأننا تأخرنا عليهم كثيرا في الإجراءات فتحوا باتيندات، يطلب منهم اليوم للحصول على حقهم غلق الباتيندا.

أريد أن أقول للسيد المسؤول في الوزارة الذي طلب منك غلق الباتيندا لديك اليوم أساتذة نواب ماتوا جوعا لأنهم أغلقوا الباتيندات حتى لا يفقدوا مناصبهم وأولوياتهم، هناك منهم من قيل له لقد مر دورك سأضعك في القائمة الأخيرة.

أستاذ مربي درس ونجح ووصل وفعل كل شيء وفي الأخير تقول له أضعك في القائمة الأخيرة، ربما سيصل دورك ولكن عليك غلق الباتيندا لأقطع عليك كل منافذ الحياة.

سيدي الوزير، ماذا فعلتم في ملف 29 نائب، المفروض أن يقع انتدابهم، السؤال الذي أريد طرحه وأرجو أن يجد الدعم منك، لماذا تم قبول 6 من 29؟ كان لديك الموافقة لقبول 29 أستاذ نائب، تم قبول 6 منهم، أريد أن أعرف المقومات والصفات والآليات التي جعلتكم تقبلون 6 من 29.

وفي الأخير ملف معهد حنبعل في ولاية بنزرت، هذا ملف آخر لمؤسسة تربوية منتصبة منذ أربعين سنة، سأمدك بهذا الملف لأنني لمست فيه الكثير من التشفي وأرجو من خلالكم السيد الوزير أن يتحصل من لديه حق على حقه وأن يطبق القانون على من يجب أن يطبق عليه وأنا لا أحمي أي شخص تجاوز القانون وأقول هذا تحت قبة البرلمان وشكرا على رحابة صدرك.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التربية والوفد المرافق له،

أردت أن أتحدث عن التربية بالكثير من الموجات الإيجابية وبطاقة إيجابية عالية خاصة أنه إلى يومنا هذا عندما يعترضني أستاذي أو معلمي أموت من خجلي وأناديه "Monsieur"، إلى يومنا هذا السيد رئيس الجمهورية أناديه بأستاذي، وهذا يدل على القيمة العالية للمعلمين سابقا ولكن أين نحن من كل هذا؟ (وأظهرت السيدة النائبة صورا) هؤلاء معلمون، أساتذة في تونس نتحدث معهم من وراء القضبان، هؤلاء لا يستعطفون أحدا، لا يقفون في صف للحصول على الخبز أو الفارينة أو السميد لا، هؤلاء أمام وزارة يتحدثون مع وزيرة التربية السابقة وتقول لهم اسكتوا إن لم تصمتوا "ورحمة أبي العسكري" لن أمضي، هؤلاء الذين بالصور الذين علمونا، الذين أوصلونا، الذين علمونا التربية والذين أوصلوني اليوم كنائبة لأتحدث في المصدح وأتحدث "cohérent" لا علينا من هؤلاء، سنتحدث في تسويتهم وزملائي سيتحدثون بالتفاصيل في هذا الخصوص.

أريد أن أقول لك السيدة الرئيسة لدينا 46 معلم، 46 أستاذ بين معلمين وأساتذة ورجال التعليم موجودون في هذا المجلس، إن لم نكن صوتهم ولا يحز في أنفسنا صورة كهذه يتم نشرها، صدقني المعلم في الخارج لديه قيمة أكثر من سفير، سابقا، تقول لي جدتي رحمها الله أنا أريد معلما لأنه هو من يقود البلاد، "exactement" من المفروض أن المعلم هو "noyau" كل المهن.

عندما يتم اليوم تحجير إعطاء الدروس الخصوصية أو ما يعرف بـ "cours particulier" خارج المؤسسات التربوية، أنا شخصيا أفرح، أصحاب الشهائد العليا الذين فتحوا هذه المراكز وتحصلوا على تراخيص، هناك أولياء يقولون أنا لا أدرس ابني عند شخص ليس أهل اختصاص، اليوم هؤلاء لديهم معلمون، لذلك عوض أن نثقف ونؤطر وعوض أن يتم التقنين، لا نعطيهم "atout" ليدرسوا في المنازل دون رقابة الوزارة وبدون سلطة الإشراف.

أكثر من هذا السيد الوزير، هل هناك تنسيق مع وزارة الثقافة بخصوص النوادي الثقافية؟ هل تعلم ما الذي يقومون به اليوم بتعلة نادي ثقافي؟ النادي الثقافي يتحصل على ترخيص لكن يعطي دروس خصوصية، يقول أنا بصدد القيام بـ "activité Française" وفي الحقيقة لا، هي دروس خصوصية في الفرنسية وفي الإنجليزية و"robotique" وغيرها، رجاء، فتح تحقيق في هذا الموضوع وخاصة في 18 مدرسة خاصة في ولاية تونس 2 ينشطون بدون ترخيص وسأمدك بأسمائها بعد حين.

هي منظومة كاملة، التوقيت الإداري والتوقيت المدرسي والمناهج الصعبة ومرتبات المربي والأستاذ التي تبعث على الخجل، بطالة أصحاب الشهادات العليا والنقص في البرامج، احذف المناظرات التي لم تعلم التلاميذ والأولياء إلا التنافس المرضي، اتركوا التلميذ يدرس بشغف وليس بخوف، بالهدوء،

التعليم هو الرهان، وملف القيمين والمرشدين والمتعاقدين في وزارة التربية بعد إذلالهم من طرف وزيرة التربية السابقة هم اليوم أمانة في رقبتكم وأنا متأكدة أن هذا زمن البناء والتشييد وبأنهم سيتحصلون على حقهم، أين وعود الوزيرة السابقة بتسوية وضعية الأساتذة النواب دفعة واحدة؟ لأنهم يعملون تحت نفس الأمر1046، إذا كان هناك فساد في الملف أو أخطاء في المناظرة فالإدارة هي التي تتحمل المسؤولية، وليس المترشحين الذين اجتازوا الامتحانات.

الرقابة ثم الرقابة على المدارس الخاصة وخاصة في تونس 2.

وفي الأخير رجاء، مدرسة صلاح الدين بوشوشة الكرم، معلمة التحضيري غير موجودة، مدرسة البرجين 4015 نفس الشيء، معهد خير الدين بأريانة، تلاميذ الإعلامية إلى حد الآن بدون أستاذ علوم فيزياء كذلك...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة أسماء درويش غير منتمية، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة أسماء درويش

نرحب بالسيد الوزير والإطار المرافق له،

قبل كل شيء، أود أن أبدأ بقولة: "المعلم هو القائد الذي يوجه التلميذ والطالب نحو المعرفة ويشعل شمعة الفضول في نفوسهم". لذا فإن تحسين أداء المعلمين هو استثمار مباشر في مستقبل الأجيال.

قبل كل شيء وقبل أن ينتهي الوقت، أريد أن أؤكد عليكم لزيارة أكبر معهد في ولاية منوبة وهو معهد ابن أبي ضياف، لا يوجد شخص لا يريد أن يدرس ابنه في هذا المعهد، يبدأ الأولياء منذ الصائفة في البحث عن تدخلات ليدرس أبناؤهم في هذا المعهد، لأنه يعتبر أفضل معهد في منوبة ويضطر المدير والأستاذ لقبول التلاميذ بهذا المعهد ولكن بعد ذلك يبقى المدير يعاني إذ أن التلميذ لا يجد طاولة وكرسي ويضطر الأستاذ بأن يبعث بالتلميذ للبحث على طاولة وكرسي.

عديد الاحتجاجات التي قام بها الأساتذة والإطار التربوي بالمعهد لوجود نقص كبير في الطاولات والكراسي ولفقدان التجهيزات بمخابر المعهد، بينما هذا المعهد يضم شعبة العلوم وعدة اختصاصات تتطلب آلات هي غير موجودة.

لذلك أطلب منك سيدي الوزير، إيلاء هذا المعهد العناية اللازمة.

إصلاح المنظومة التربوية لا يتطلب إصلاح البرامج أو بعث دراسات فالمنظومة تحتاج لأشياء بسيطة وبإمكانك تحسين المنظومة التربوية بنسبة 80 %:

أولا، يجب دعم الموارد البشرية من المعلمين، لأن هناك نقصا كبيرا في الإطار التربوي،

تخصيص منحة للمدارس، لا أدري كيف أن هناك بعض المدارس لا تحصل على أية منحة ويبقى المدير مجبراً على جمع "les assurances" ليصلح بيوت الراحة ولإصلاح الأقسام والمرافق.

التقليص في مدة حصص الدراسة: لأن التلميذ يخرج من الخامسة صباحًا ولا يعود إلا على الساعة الثامنة ليلا، أين الترفيه وأين ممارسة الأنشطة الرياضية؟

ضرورة تزويد المعلمين بالأدوات اللازمة لأن الأولياء اليوم هم الذين يمدون الأستاذ بالقلم والأوراق ويقومون بطباعة الوثائق ليستطيع المعلم العمل.

القيام بصيانة عاجلة للمؤسسات التربوية خاصة المدارس لأن وضعية بيوت الراحة سيئة جدا، لذلك يضطر التلميذ لعدم الدخول لبيت الراحة طوال اليوم.

تشجيع التعاون بين المدارس والأولياء والمجتمع المدني، لأن هناك الكثير من الأولياء ومن المجتمع المدني يريدون المشاركة في

إصلاح المدرسة وهناك من الأشخاص من درس في المدرسة ويحن لها ووضعيته المادية ميسورة ويريد التدخل في الإصلاح، لكن المدير يخاف لأن الأمر يتعلق بالمال وهناك إجراءات وتم منع حتى المجتمع المدني من التدخل في إصلاح المدارس.

هذا ما لدي من نقاط وأؤكد مرة أخرى على الزيارة خاصة لمعهد ابن أبي ضياف وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حمدي بن عبد العالي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد حمدي بن عبد العالي

شكرا السيدة الرئيسة،

مساء الخير زملائي زميلاتي،

مرحبا بالسيد وزير التربية والوفد المرافق لكم،

سأبدأ مداخلتي ببعض الأرقام المنشورة في موقع الواب في وزارتكم:

عدد التلاميذ بالمؤسسات التربوية العمومية لسنة 2023-2024 يقدر بـ 2307701 تلميذ، عدد المدرسين بالمؤسسات التربوية العمومية لسنة 2023-2024 يقدر بـ 146775 مدرس أي بمعدل 16 تلميذ لكل مدرس تقريبا.

ومن ناحية أخرى عدد التلاميذ في المؤسسات التربوية الخاصة: 237104 تلميذ سنة 2023 و2024 أي إن طبقنا معدل عدد التلاميذ لكل مدرس نجد أن التلاميذ في المؤسسات الخاصة تتطلب 15082 مدرس، أي إن لم تكن هناك مؤسسات خاصة لكان هؤلاء التلاميذ يزاولون تعليمهم بالمؤسسات التربوية العمومية ولقامت الوزارة بانتداب 15 ألف مدرس على الأقل

لذلك نقترح أن يتم انتداب عدد محترم من أصحاب الشهائد العليا من طرف وزارتكم وترسيمهم بهذه المؤسسات الخاصة ويتم دفع أجورهم على حساب المؤسسات الخاصة، كما نقترح ألا يقل هذا العدد على 30 % من عدد المدرسين بكل مؤسسة خاصة.

هذا القرار لا يحتاج لاعتمادات إضافية ولا يخل بالتوازنات المالية للبلاد وبالإضافة لكل ذلك فإنه سيساهم في حل معضلة كبيرة تتمثل في تشغيل نسبة هامة من العاطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا.

النقطة الثانية وسأعود للأرقام: متوسط كثافة الفصل في المرحلة الابتدائية 24,4 تلميذ ونحن في مدينة المكنين يصل إلى 35 تلميذ، ومتوسط كثافة الفصل في المرحلة الإعدادية والثانوية 25 تلميذ وفي مدينة المكنين عدد التلميذ في القسم يصل إلى 40 تلميذ كالعديد من المدن الأخرى.

لذا أطلب من سيادتكم مراجعة توزيع المدرسين توزيعا محكما لأنه من غير المعقول أن نجد في قسم 40 تلميذ ونفس الشيء بالنسبة إلى توزيع القيمين العامين والأعوان توزيعا المحكم لضمان صيرورة العمل بمدارسنا وبمعاهدنا.

سيدي الوزير، لفتة كريمة منكم لمدارسنا ومعاهدنا بمعتمدية المكنين خاصة منها التي في المناطق الريفية والرجاء منكم حث الشركات الجهوية للنقل للحافلات لمزيد العناية بالنقل المدرسي واحترام توقيت مباشرة العمل في الصباح ومغادرته مساء خاصة النقل في المناطق الريفية من معتمدية المكنين.

وأخيرا أتمنى لكم التوفيق للنهوض بقطاع التربية والتعليم من خلال الإصلاح الشامل للمنظومة التربوية والإصلاح الكامل للبنية التحتية لمدارسنا ومعاهدنا وتحسين الوضع المادي والاجتماعي للمربي بجميع أصنافهم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم الطيب الطالبي عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق، تفضل.

السيد الطيب الطالبي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، نطمح إلى مدرسة عمومية تكون مصعدا اجتماعيا، كما كانت في عهد الاستقلال للجميع، حيث تلعب الدولة فيه دورها الاجتماعي من خلال جودة التعليم وتكافؤ الفرص للجميع، مع الحفاظ على مكانة المربي والإطار التربوي سواء المعنوية أو المادية.

المنظومة العمومية للتربية في حالة ترهل منذ سنوات في ظل غياب إرادة الإصلاح.

إن كتلة "لينتصر الشعب" ستقدم لكم بعض مشاكل التعليم في تونس والتي يعلمها القاصي والداني، فهي ليست جديدة.

سنحاول تشخيص وضع المدرسة التونسية اليوم، تعاني المدرسة التونسية نقصا كبيرا في التجهيزات وبنية تحتية مهترئة، هناك نقص في الإطار التربوي من معلمين وأساتذة وقيمين ومرشدين ومتفقّدين على سبيل المثال، هناك 183 دائرة تفقد شاغرة والعدد قابل للزيادة في جانفي 2025 بعد إحالة العديد من المتفقدين على التقاعد.

تأخر مراجعة مناهج التدريس ومراجعة الزمن المدرسي وغياب التأطير والتكوين لخريجي شعبة علوم التربية.

كل هذه المشاكل أدت إلى تدني مستوى التعليم وتراجع مكانة المدرسة العمومية أمام تغوّل القطاع الخاص والدروس الخصوصية التي يجب معالجتها معالجة الأسباب وليس معالجة أمنية.

أمام هذا الوضع المتردي، نقترح على الجناب بعض الحلول:

ضرورة زيادة ميزانية وزارة التربية ليتسنى لها صيانة المؤسسات التربوية المهترئة.

إحداث مؤسسات تربوية جديدة بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

فتح باب الانتدابات من جديد لتغطية النقص الفادح في الإطار التربوي، مع القطع مع التشغيل الهش للمعلمين والأساتذة النواب.

تسوية وضعية المعلمين والأساتذة النواب الذين يزاولون عملهم، وخاصة تسوية وترسيم القيمين والمرشدين المتعاقدين وذلك تنفيذا لقرار رئاسة الجمهورية المنشور بالصفحة الرسمية بتاريخ 17 سبتمبر، بعد انتهاء التثبت من قبل اللجان الرقابية بتاريخ 2 سبتمبر، لا بد من إدماج أمر ترسيمهم في ميزانية 2025.

كذلك تسوية وضعية الأساتذة النواب الذين تجاوز سنهم الخمسين سنة، المشكلة ليست مسؤوليتهم، بل مشكلة المنظومة السابقة مشكلة السنوات والتشغيل الهش.

تمتيع المدارس الابتدائية بالصبغة الإدارية وبالتالي تمتعها بالشخصية المدنية والاستقلالية المالية على غرار المعاهد، عبر مراجعة الفصل 35.

السيد الوزير، جودة التعليم تتطلب تكوينا وتأطيرا للمربين قبل انتدابهم في التدريس، من خلال انتداب متفقدين وتسوية وضعيات المتفقدين الحاليين من حيث الترقيات.

من غير المعقول ألا يتلقى خريج شعبة علوم التربية تربصا في المدارس، يدرس دون تأهيل أو تكوين حقيقي، ليجد نفسه يدرّس الأجيال دون إعداد مسبق.

السيد الوزير، مراجعة الزمن المدرسي وتخفيف مناهج التدريس والحثّ على جعل مساء الأربعاء والجمعة مخصصًا للأنشطة الثقافية والفنية والرياضية، كذلك هناك ضرورة لإجبارية قاعات المراجعة.

لدينا قاعة مراجعة في إحدى الإعداديات النموذجية، لكن للأسف، وضعها سيئ للغاية، إنها قاعة كبيرة تستقبل التلاميذ ولكنها لا تحتوي على كراسٍ، فيضطر التلاميذ إلى الخروج منها.

ضرورة توحيد الأجور على قاعدة الشهائد العلمية للأساتذة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد النائب لاستكمال الفكرة.

السيد الطيب الطالبي

شكرا السيدة الرئيسة،

لاستعادة كرامة المربي ضرورة توحيد الأجور على قاعدة الشهائد العلمية: الأستاذية والإجازة، ليس من المعقول أن يتقاضى أصحاب نفس الشهائد العلمية في قطاعات أخرى أجورا مضاعفة، في حين أن أجور العاملين في قطاع التربية تبقى متدنية.

السيد الوزير، دعم ديوان الخدمات المدرسية ضرورة، هذا الديوان يقدم خدمات الإعاشة ونحن تربينا منذ الصغر على "الكنتينة" التي كانت محفزة لنا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى الزميل المحترم ياسر القوراري عن كتلة الخط الوطني السيادي وله خمس دقائق.

السيد ياسر القوراري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

نزل الوحي على الرسول الأكرم، فكانت أولى كلمات النص القرآني "اقرأ"، فكيف لنا أن نقرأ وكيف يمكننا أن نتعلم دون معلم أو أستاذ؟

من هذا المنبر، نوجه ألف تحية لكل المربين من أساتذة ومعلمين وقيمين ومتفقّدين وكل مكونات الأسرة التربوية. ألف تحية من منبر الشعب لأصحاب المحفظة وأصحاب الميدعة وأصحاب القلم، وجيش الطباشير.

السيد الوزير، أصدرت وزارتكم خلال الأيام الأخيرة بلاغا يتعلق بالدروس الخصوصية يهدف إلى محاصرة هذه الظاهرة والحد منها وتأطيرها.

بطبيعة الحال، نحن لا يمكننا إلا أن نكون ضد تفشي الدروس الخصوصية التي أصبحت ظاهرة مقلقة للعائلات التونسية، بما فيهم المربّي نفسه، باعتباره وليا أيضا لكن هذا البلاغ سبق أن أصدرته الوزارة عدة مرات ولسنوات طويلة دون أن تكون له أية نتائج تذكر، سوى نتيجة وحيدة وهي فتح الباب لمزيد ضرب صورة المربي والاشتغال على تشويهها وسط صمت مريب من الوزارة. يعني الحكومة تتابع نشرات الأخبار الزائفة حول الطقس، لكنها لا ترى السبّ والشتم الذي يتعرض له المربي.

نشأ التونسيون على حب المعلم والأستاذ وتقديرهم وبقي المربي لعقود وأجيال يمثل أهم الرمزيات المجتمعية. لهذا السبب، يحبذون إطلاق صفة الأستاذ على رئيس الجمهورية قيس سعيد، قبل صفة الرئيس.

السيد الوزير، نعم لمعالجة ظاهرة الدروس الخصوصية، لكن لا للانخراط في جعلها مدخلا لضرب رمزية المعلم والأستاذ ولا لتحميل المربين مسؤولية فشل المنظومة التربوية طيلة عقود في ظل الوزارات المتعاقبة.

منظومة تربوية تخلّينا عن فكرة المدرسة الشعبية والمصعد الاجتماعي وابتعدنا عن المدرسة العمومية التي تستوعب الجميع، بغض النظر عن أي شكل من أشكال الإقصاء الاجتماعي وتبني المجتمع وترسخ الثقافة الوطنية، تخلينا على المدرسة التي تبني الإنسان وتبني المواطن وتبني العقل وتؤسس لملكة التفكير القائم على الفهم والتحليل والنقد.

تخلينا على مدرسة أولاد الشعب لفائدة سلعنة التعليم وسعينا لضرب التعليم العمومي لكي نفتح الباب للخوصصة وخلقنا المدارس النموذجية لكي نخلق حالة تميز بين أبنائنا على قاعدة واحدة وهي قاعدة التفوق القائم على التقييم الجزائي وتفوقت النجاعة على القيم.

ولهذا لم يعد يعنينا لا نوادي ثقافية ولا قدرات إبداعية ولا مهارات، فقط العدد ولا شيء غير العدد، حوّلنا المدرسة من مدرسة تستوعب الجميع وتحمي الجميع وتوفر الفرص للجميع إلى مدرسة تهدف إلى صناعة بعض النخبة، نخبة نخسرها عند الحصول على شهادة البكالوريا لكي تغادر تونس نهائيا بلا رجعة لفائدة بلدان أخرى.

السيد الوزير، هذا جزء من أزمة المدرسة العمومية لكي لا نحملها للمربين، الأزمة تحتاج إلى إصلاح شامل يعالج قضايا العنف والانقطاع المدرسي والحيف الاجتماعي المدرسي وانعدام تكافؤ الفرص ويعالج تدهور البنية التحتية وانعدام التجهيزات وغياب قاعات المراجعة ومشاكل النقل المدرسي، كما يجب مراجعة البرامج والزمن المدرسي وتحسين أوضاع المربين وخاصة تسوية وضعية الأساتذة النواب والمعلمين النواب والمرشدين.

سيدي الوزير، هل بدأنا بعد في كل هذا؟ هل أجاب المرسوم عدد 2 المتعلق بتنظيم المجلس الأعلى للتربية والتعليم عن كل هذا؟ هذا المرسوم الذي نعتقد أنه يخفي عقلا إداريا باطنيا ركيكا، مرسوم لا يذكر في عضويته صفة الأستاذ أو المعلم أو القيم، بل يكتفي بالخبراء، فلماذا تم تغييب هؤلاء الذين يعرفون أبناءنا أكثر منا؟ ولماذا لم يتم إدراج هذه المؤسسة الدستورية، أي المجلس الأعلى للتربية، ضمن قانون المالية لسنة 2025؟

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للزميل المحترم ياسر القوراري.

السيد ياسر القوراري

شكرا السيدة الرئيسة،

لماذا لم يتم تركيز صندوق الإصلاح التربوي ووضعه تحت تصرف رئيس المجلس الأعلى للتربية، كما صادق عليه مجلسنا في قانون المالية لسنة 2024 وأمضى عليه رئيس الجمهورية؟

ننتظر إجابتكم السيد الوزير ونقول لكم لا إصلاح ولا خلاص بلا مدرسة شعبية وتعليم ديمقراطي وثقافة وطنية، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد الحليم بوسمة غير منتمٍ، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عبد الحليم بو سمة

شكرا السيدة الرئيسة،

تحية طيبة لك السيد الوزير، وللوفد المرافق،

رغم الأولوية التي حظي بها قطاع التربية في مشروع الرئيس قيس سعيد من خلال عدة إجراءات منها الاستشارة الوطنية والمجلس الأعلى للتربية وتكثيف الدوريات الأمنية المشتركة في المحيط المدرسي لمقاومة ظاهرة تفشي المخدرات وإجراءات أخرى إلا أننا سيدي الوزير، ما زلنا أمام منظومة تربوية مهترئة من حيث البنية الأساسية، قديمة من حيث المناهج وغير ملائمة لتأهيل ناشئة قادرة على تلبية سوق الشغل خلال السنوات القادمة.

نعتبر أن ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة هي أكبر آفة اجتماعية اليوم في تونس، التقارير السنوية تكشف أن ما بين 60 و100 ألف تلميذ ينقطعون عن الدراسة سنويا وأكثر من 30 %منهم لا يندمجون في مراكز التكوين ولا يسجلون في أي منظومة تعليمية وأعمارهم بين 16 و18 سنة.

السيد الوزير، نتساءل هنا عن استراتيجيتكم لتكريس مشروع "مدرسة الفرصة الثانية" وإعادة إدماج المنقطعين عن الدراسة في هذه المدارس أو في مراكز التكوين؟

إنها مسؤوليتنا جميعا ويجب علينا تحملها وإنقاذ مئات الأطفال والشباب من كل أشكال الانحراف وركوب قوارب الموت.

أما فيما يتعلق بالبنية الأساسية للمدارس، فقد أشارت الإحصائيات إلى وجود أكثر من ألف مدرسة مهددة بالسقوط وجزء كبير من المدارس يفتقر إلى المرافق الأساسية.

أردنا أن نتساءل عن حلولكم لمعالجة هذا الوضع خاصة في ظل الضغوطات المالية التي تعانيها المالية العمومية.

سيدي الوزير، كما نطالبكم بتحفيز المؤسسات الاقتصادية بلعب دورها المجتمعي إزاء المحيط المدرسي والمساهمة في تهيئة المدارس من خلال الحرص على تطبيق قانون المسؤولية المجتمعية.

ولا بد من إيجاد حلول لتمويل تهيئة المدارس ورقمنة وتطوير المناهج التربوية وربط كل المؤسسات بشبكة الإنترنت.

ختاما، لا بد أيضا من الحرص على مضاعفة الانتدابات لسد الشغورات الكبيرة الحاصلة في جل المدارس والمعاهد وعلينا تبني معالجة أكثر مرونة ونجاح مع ظاهرة الدروس الخصوصية، مقاربة لا تشيطن المربين ولا تستنزف العائلات ماديا وتحفظ حق التلميذ في تنمية قدراته في إطار قانوني واجتماعي لائق، مع الشكر السيد الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة نور الهدى سبائطي عن كتلة الأمانة والعمل، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة نور هدى السبائطي

شكرا السيدة الرئيس،

السيد الوزير، أهلا وسهلا بك وكل الوفد المرافق بمجلس نواب الشعب في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة مهمة التربية من مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025.

تضمن الدولة الحق في التعليم العمومي المجاني بكامل مراحله، وتسعى إلى توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين، هذا ما ورد في دستور البلاد التونسية في فصله الرابع والأربعين وهذا ما وجب على وزارتكم العمل على تنفيذه.

بعد أن عمدت الحكومات المتعاقبة ولسنوات متتالية على تهميش قطاع التربية والتعليم، رغم ما يكتسيه من أهمية باعتباره أحد أهم السبل نحو التنمية الذاتية وأقوى الأدوات لتحسين نوعية الحياة على المستويات الشخصية والاجتماعية، انتهت بالزج به نحو أزمة حادة أفرزت قطاعا تعليميا وتربويا متدنيا، في علاقة بكثافة المناهج التربوية وطولها وعدم تحديث الكتب المدرسية بصفة منتظمة والتغاضي عن مراجعة الزمن المدرسي والنقص في عدد المدرسين، إضافة إلى تراجع المكانة الاعتبارية للمربي في الوسط المدرسي.

مؤسسات تربوية تشكو بنية تحتية مهترئة ومتدهورة، زيادة عن افتقارها لأغلب التجهيزات الأساسية التي من شأنها تجويد التعليم وجذب الناشئة له.

اعتبارا لكل ما سبق ذكره أتوجه لكم بالأسئلة التالية:

ما هي استراتيجية الوزارة القابلة للتنفيذ وفي أقرب الآجال لإصلاح قطاع التربية والتعليم المتدهور والذي لطالما مثل أولوية مطلقة ودائمة من أولويات الدولة التونسية؟

ما هي رؤية الوزارة للنهوض بالمؤسسات التربوية وتطويرها من خلال صيانتها بصفة دورية ومزيد تجويد الخدمات التربوية والتعليمية المقدمة للإطار التربوي والتلميذ على حد السواء وتمكينهم من العمل في ظروف ملائمة من شأنها تشجيعهم وتحفيزهم على مزيد البذل والعطاء وبالتالي تحقيق نتائج أفضل؟

السيد الوزير، وبعد الاطلاع على البلاغ الصادر من طرف وزارتكم بتاريخ 2024/11/12 والمتعلق بضبط شروط تنظيم دروس الدعم والدروس الخصوصية داخل فضاء المؤسسات التربوية العمومية ومن ثم منع المدرسين العاملين بمختلف المؤسسات التربوية الابتدائية والإعدادية والثانوية العمومية التابعة لوزارتكم من القيام بذلك، ما هي الآليات المعتمدة من طرف الوزارة لمتابعة تطبيق ما ورد في هذا البلاغ؟

كيف للوزارة أن تراقب مربي تم الاتصال به من طرف عائلة ميسورة الحال وجلبه بسيارة خاصة إلى مقر سكناها لتمكين أبنائها من الانتفاع بالدروس الخصوصية من قبل أحد المربين العاملين

بأحد المؤسسات التربوية العمومية وبغض النظر عن التكلفة المالية لذلك؟ ألا ترى الوزارة أن هذا القرار جائر في علاقة بالطبقات الضعيفة والمتوسطة التي لن تكون قادرة على مجابهة مصاريف الدروس الخصوصية بصفة فردية في مقر...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم صالح السالمي عن صوت الجمهورية، له سبع دقائق، تفضل.

السيد صالح السالمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والسادة والسيدات المرافقين في رحاب مجلس نواب الشعب،

مرحبا بالسادة والسيدات النواب،

عندما نتحدث عن مهمة التربية، تتسارع التساؤلات إلى الطرح.

الأمر يتعدى حدود المسألة المالية والبنية التحتية والتجهيزات إلى أبعاد استراتيجية دقيقة تخطط لإصلاح شامل ومتكامل للمنظومة التربويّة تقوم أساسا على:

أولًا، تشخيص أسباب الانقطاع المبكر عن الدراسة وهذا أمر يكثر الحديث فيه وهو مرتبط أساسا بالأرياف ومأساة النقل وسرعة الاستقطاب ثم الانحراف وتطور الجريمة في صفوف التلاميذ.

ثانيا، إعادة النظر في مقولة تكافؤ الفرص وعن أي فرص نتحدث والتلميذ في الريف يخرج فجرا ويعود ليلا؟

ثالثا، في دائرتي جلمة والسبالة أغلب المؤسسات مدرسها من النواب ولكم مثال على ذلك مدرسة الشوايحية الابتدائية بجلمة، بها مدير والباقي نواب وقس على ذلك المدرسة الإعدادية بالمغيلة ومعهد جلمة ومعهد السبالة، مع احترامي الشديد لهذا القطاع لما يعانيه من مشاغل وتهميش.

وبالمناسبة السيد الوزير، دعوة لسيادتكم لتسوية قطاع النواب من مدرسين وقيمين ومرشدين تربويين حتى نبني مؤسسة مسؤولة.

خامسا، رقمنة التعليم في جميع أوجهه، إلى اليوم أيها السادة ندرس بالخريطة الورقية وهي مكلفة جدًا على الدولة، كما نستعمل كل ما هو أوراق وأنتم أدرى بكلفة هذا على ميزانية وزارة التربية.

سادسا، مسألة التكوين لكل الأطراف إدارة وسلك بيداغوجي وفرض النظام داخل المؤسسة وأتطرق إلى الانفلات المطلق في اللباس وطرق الحلاقة والهندام.

الخطير أنه لم يبق حكرا على التلاميذ فقط وهنا أستسمحكم لاستحضار قانونٍ صدر بأمر من دولة مجاورة يجرّم كل استهتار بالهندام في المؤسسات التربوية، لا يسعني إلا أن أقف احتراما لذلك ويعاقب على ذلك بالسجن.

وباعتبار السيد الوزير ابن وزارة التربية، أستاذا، ثم مديرا لمعهد، أتأسف جدا لما آلت إليه المدرسة العمومية من تدني واضح وفاضح. اليوم لم نعد نستطيع أن نميز بين المربي والإداري والعامل في مستوى اللباس والهندام.

هذا الأمر يتطلب إرادة وقوة سلطة وجرأة وطنية دقيقة لحلحلة الوضع التربوي وإذا رأيتم غير ذلك أو غير ما أرى سيدي الوزير، عليكم بالإسراع إلى تغيير التسمية من وزارة التربية إلى وزارة التعليم أو أية تسمية أخرى ترونها مناسبة.

غير أني لا أستطيع إلا أن أقول إن وزارة التربية هي وزارة السيادة حقًا، فهي التي تشكّل مفهوم الوطنية وتؤسس لمستقبل البلاد برمته. هي التي تخرج المعلم والأستاذ والطبيب والمهندس والأمني والعسكري إلى غير ذلك.

السيد الوزير، صورة البلاد ومستقبلنا نحن جميعًا بيدكم، مسؤوليتكم جسيمة، أعانكم الله على هذا الحمل الثقيل.

عودة إلى دائرتي، دائرتي فيها مدارس شيّدت منذ بداية الاستقلال دون صيانة إلى اليوم مثل العيثة بمعتمدية السبالة، المعهد الثانوي بجلمة أحدث سنة 1985 إلى اليوم دون تعهد، معهد السبالة مهدد بالانهيار.

النقص الفادح في أعوان التأطير، وخاصة القيمين، أنا أتوسم فيكم خيرًا أن تتركوا بصمة أمام الوطن والتاريخ وأن تمروا بالمدرسة العمومية إلى شاطئ الأمان، ولعل أهم ذلك أن تكون التعيينات في حجم المسؤولية الوطنية ومسؤولية المرحلة الدقيقة وثانيها، فرض هيبة المؤسسات التربوية ونحن في حاجة ماسة إلى ذلك من خلال معالجة ظاهرة التسيب والمخدرات والعنف أمام المؤسسات.

ختامًا، أيها السادة الكرام أردت من منبر البرلمان أن أتقدم برسالة شكر إلى السيد المدير العام للخدمات المدرسية لروح المسؤولية التي أبداها في معالجة العديد من المسائل، ثم السيد مدير التجهيز والبناءات لما رأيت فيه من استعداد لحلحلة الكثير من الإشكاليات المطروحة وأقف تحية وإكراماً لكل مربي حمل على عاتقه أحلام البلاد والعباد...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة ريم الصغير غير منتمية، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكراً سيدتي الرئيسة،

وسلاماً على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلاماً على قلوب الفكر النيابي الجديد بمؤسستيه،

السيد الوزير، أتمنى أن تستمتع لكل هذه المشاكل بصدر رحب وتشعر بمدى معاناة الموروث الذي وجدناه في القطاع التربوي ككل، نقول أعانك الله.

نبدأ بالنقطة الأولى، كنا قد صادقنا على قرض بعنوان تعصير المؤسسات التربوية، نقترح مثلا أمام مشكلة الاكتظاظ في إعدادية الميدة أن تحدث إعدادية جديدة وتدخل في هذا البرنامج. كان رد الوزارة: لم ننتفع إلى الآن بهذا القرض، ما هو مآل هذا القرض بالضبط؟

في معهد الميدة تعرض مدير المعهد إلى جلطة نتمنى له الشفاء العاجل والمعهد الآن بدون قيم عام خارجي ومن دون ناظر دراسات، كيف نرى رؤية التربية في ظل نقص الموارد البشرية؟

السيد الوزير، سأتحدث عن الملاعب الرياضية، إشكال كبير جدا في مستهل كل سنة دراسية، ملعب رياضي تابع للمدرسة لا يمكن لمسه لأن الميزانية المخصصة راجعة بالنظر إلى وزارة التربية،

ألا ترون أن الوقت قد حان لإحالة الملاعب على وزارة الرياضة، وأنتم تعتنون بالمبنى؟

السيد الوزير، سأتحدث كذلك عن ديوان السكن الذي يمكنه حل نقطة الاكتظاظ بصفة كبيرة، مدرسة فرتونة معتمدية الميدة، ديوان السكن أو المسكن الوظيفي للمدير أصبح مرتعا للفساد أو ربما أبعد من الفساد.

لم لا نوظف هذه المساكن للمدرسة واستغلالها في شكل مكتبة عمومية أوفي شكل قسم ثاني وتكون قد قطعت أشواطا في حل مشكلة الاكتظاظ؟ شكراً.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم كمال الفراح عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق.

السيد كمال الفراح

شكراً السيدة الرئيسة،

مرحباً بمعالي وزير التربية والوفد المرافق له،

نحن بصدد مناقشة مهمة وزارة أنبل المهن. فما هي وضعية هذه المهنة في بلدي؟

سأتطرق إلى جملة من النقاط في علاقة بالمسألة التربوية. أولاً، مسألة الإصلاح التربوي، هذا الإصلاح لم يعد يحتمل الانتظار خاصة في ظل ما نعيشه من استقرار سياسي بات من الضروري الانطلاق في الإصلاحات الكبرى ومن أهمها إصلاح المنظومة التربوية.

لقد مرت سنة كاملة على الاستشارة الوطنية، ونحن في انتظار مخرجات هذه الاستشارة.

وإن نثمن صدور المرسوم المتعلق بتنظيم المجلس الأعلى للتربية، فإننا نسجل بكل أسف تغييب لجنة التربية بمجلس نواب الشعب عن لجان صياغة مخرجات الاستشارة الوطنية، وكذلك عدم تمثيلها في المجلس الأعلى للتربية.

النقطة الثانية: الدروس الخصوصية وما أدراك ما الدروس الخصوصية، نحن نقرّ بأن بها العديد من التجاوزات ونطالب بضرورة تنظيمها ولكن معالي الوزير، المنشور الصادر في 13 نوفمبر 2024 بلغ من الحدة منتهاه، فهؤلاء هم بناة الفكر والعقل، هم من قال فيهم أمير الشعراء:

قُم لِلمُعَلِّمِ وَفِّهِ التَبجيلا كادَ المُعَلِّمُ أَن يَكونَ رَسولا

وكذلك المقولة التي اشتهرت في العالم العربي والتي تجلّ المربي: "من علمني حرفا، صرت له عبدا".

العبارات التالية التي أتى بها المنشور: الإحالة على مجلس التأديب وتسليط العقوبات المستوجبة، عقوبات الإيقاف التحفظي عن العمل والعزل، التتبعات العدلية.

معالجة ظاهرة الدروس الخصوصية تكون في إطار مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار جملة من الإجراءات: التخفيف من كثافة البرامج المدرسية، مراجعة الزمن المدرسي، التخفيف من معدل التلاميذ داخل الفصول، تحسين الوضعية المادية للمربين ومراجعة مقاييس التوجيه الجامعي، ولو هذا في علاقة بوزارة التعليم العالي.

النقطة الثالثة هي تسوية وضعية القيمين والمرشدين المتعاقدين مع وزارة التربية وكنتم سيدي الوزير قد قدمتم لهم وعداً بتاريخ 19 سبتمبر 2024 على إثر الوقفة الاحتجاجية بالحسم في ملفهم في غضون ثلاثة أسابيع.

النقطة الرابعة تزيل الأوامر الترتيبية الخاصة بتسوية وضعية الأساتذة النواب وهنا البعض منهم يتساءل عن نصيب أساتذة الإنجليزية في هذه التسوية.

سأتحدث بصفة عامة عن المؤسسات أو الوضع التربوي في كامل البلاد، هو في حاجة في الحقيقة للتعهد بالمدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد في جميع جهات البلاد، بما في ذلك الدواخل مثل سيدي بوزيد والقصرين وحتى في المناطق الساحلية.

سأحدثكم عن دائرتي وهي معتمدية بومهل البساتين، الوضع التربوي في هذه الدائرة، هي منطقة جاذبة للسكان، ذات نمو ديموغرافي سريع وتعيش تمددًا عمرانيًا متسارعًا عموديًا وأفقيًا. إضافة إلى أن الوكالة العقارية للسكنى برمجت منطقة جديدة للتدخل العقاري تمسح أكثر من 200 هكتار والسؤال هو: أين سنُعلّم أطفالنا؟

هناك اكتظاظ في الفصول الدراسية في الثانوي والابتدائي والإعدادي، ولم تعد المؤسسات الموجودة قادرة على استيعابهم، على سبيل المثال، اضطررنا هذه السنة إلى إيفاد 95 تلميذًا لمواصلة دراستهم في معهد ابن رشيق بالزهراء. إذن علينا سيدي الوزير، أن نضع اليد في يد ونجد الحلول العاجلة لدائرتنا.

سأختم بلقائنا في الأسبوع الفارط بوفد عن لجنة التربية بدولة العراق الشقيق، دولة نفطية إنتاجًا وتصديرا ولكن رغم ذلك ورغم هذه الموارد، فهم يوظفون ما يسمى برسم الطابع وهو معلوم فردي لفائدة التربية، قلت هذا لأن ميزانية التربية لا تكفي، فأغلب الميزانية موجهة نحو التأجير.

إذن رغم كل هذه المشاكل، يبقى الأمل قائمًا في مدرسة شعبية تنتج عقولًا تستفيد منها البلاد ويمكن تصديرهم حتى إلى...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وأحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم جلال الخدمي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق، تفضل.

السيد جلال الخدمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبجميع إطارات الوزارة،

سأبدأ بملف أصحاب الشهادات العليا والمعطلين عن العمل الذين أصبحوا اليوم شيوخا وكهولا ولم يعودوا شبابا، في انتظار اليوم الموعود لانتدابهم.

وأنا أقول أن هؤلاء حصلوا على الشهادة بعد معاناة عائلاتهم للويلات وبيعهم الغالي والرخيص، ضحوا بوقتهم وبأغلى شيء عندهم، هؤلاء شقوا الوديان، شقوا الجبال ودرسوا تحت المطر وفي البرد من أجل أن يتحصلوا على الشهادة، هؤلاء اليوم وصلوا إلى العين ولم يشربوا.

نحن وإيمانا منا وهؤلاء يؤمنون بأن السيد رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد هو رجل صادق وأمين وناصر للمستضعفين، أتوجه من خلالكم برسالة إلى السيد رئيس الجمهورية الذي أنصف المرأة العاملة في القطاع الفلاحي وسيسجل هذا الإجراء بأحرف من ذهب في تاريخ تونس.

نتوجه إلى السيد رئيس الجمهورية، وأبعث برسالة بضرورة إيجاد حل مثلما وجدت حلا للمرأة العاملة في القطاع الفلاحي، إيجاد حل لهؤلاء وهم أبناؤنا الصادقون والوطنيون، حتى في الانتخابات الأخيرة، تحدثت مع العديد منهم وقالوا أن الأبواب مغلقة في وجوهنا، ولكننا نثق في أن الرئيس صادق وأمين وسيعمل على إنصافنا وأخذ حقوقنا.

السيد الوزير، بودنا أن نرى استراتيجية أو خطة تراعى الموازنات المالية للدولة وتفتح نافذة أمل لهؤلاء الذين أصبح أملهم الوحيد هو التدريس ولو ليوم واحد؟ هذا ما سمعته من أحد العاطلين الذين تجاوز عمره 50 سنة، للأسف الشديد وهو ينتظر ذلك اليوم.

ثانيا، سأتحدث عن دائرتي سيدي علي بن عون وبير لحفي، المدارس تعاني، فالوضعيات كارثية وعند هطول الأمطار لا أحد يذهب للمدرسة، غياب دور مياه في المدارس وانعدام الماء، لا يوجد فيها قاعات تحضير ولا سور يحمي المدارس، ثم يقولون أن السبب في تدني الترتيب في النتائج بسيدي بوزيد يعود لكونها مصنفة بلاد كنترة.

نحن نرى أن المندوبية الجهوية للتربية مرصود لها 39 مليار والمدارس تعاني، ينتظرون، حتى يرفع السادة المديرون في المدارس تقارير فيها نواقص تلك المدارس.

لماذا لا نضع خلية في كل مندوبية للتأكد من تعيين النواقص في هذه المدارس كل سنة، وتفاديها في السنوات القادمة؟

الملف الثالث السيد الوزير، أثار الكثير من اللغط، وهو ملف أعوان التأطير والمرافقة وأعوان المراقبة وأعوان المخابر تحت اسم 12-28. هذا ملف لم نفهمه ونحن بحاجة للإجابة على هذا.

بالنسبة إلى قراركم الأخير بمنع الدروس الخصوصية، هناك من الأولياء يقول إن الأولوية يجب أن تكون عند المعلمين والأساتذة الذين أعرفهم، أصبحت المؤسسات الخاصة تقدم خدمات تعليمية جيدة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للزميل.

السيد جلال الخدمي

شكرا السيدة الرئيسة،

أصحاب المؤسسات الذين يقدمون دروسا خصوصية تحصلوا على قروض ويدفعون الأداءات واليوم يجدون أنفسهم عاطلين عن العمل،

السيد الوزير، عندما نصدر القرار لا يكون مسقطا، رجاء لا بد أن نعطي مهلة على الأقل ونرى كيف يمكننا دراسة الوضعية معهم، أنا أساندك بخصوص التدريس في المنازل وفي المحلات، لكن هناك إجراءات تضر بالعديد من الأشخاص هناك من باعوا منازلهم لإنشاء مثل هذه المشاريع وشكرا سيدي الرئيس.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وأحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له من كفاءات الوزارة،

اليوم ينطلق البناء والتشييد في معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات لبناء مدرسة ابتدائية بقصيبة سوسة من طرف رجل أعمال بالمنطقة السيد محمد بو عصيدة والذي سبق وقام ببناء مدرسة ابتدائية السنة الفارطة.

كل الشكر والتبجيل لهذا الرجل، كما نتوجه بالشكر للسيد الوزير والسيد نجيب بن حميدة مدير الديوان، على تفاعلكم الإيجابي وحماسكم للبناء والتشييد بعد أن وجدنا العديد من التعقيدات والعقبات بتعلة عدم إمكانية تجزئة المشروع، حيث رصدت الدولة 14 مليارا في ميزانية 2024 لبناء مدرسة إعدادية ومعهد وفضاء رياضي.

كما أن المشروع في مرحلة اختيار المصممين ولا يمكن بناء المدرسة الإعدادية بشكل منفصل عن المشروع من قبل رجل الأعمال.

كما نتوجه بالشكر للسيد معتمد المنطقة والمجلس المحلي والمندوب الجهوي للتربية الحالي.

السيد الوزير، نطلب من سيادتكم الإبقاء على الاعتمادات المرسمة لبناء المدرسة الإعدادية بقصيبة سوسة وتحويل المخطط الوظيفي لبناء مدرسة إعدادية في بير الحلو زاوية سوسة لضمان التوازن في الخارطة التربوية بمدينة زاوية سوسة. مع العلم أن معتمدية زاوية القصيبة والثريات وهي منطقة تشهد توسعًا سكانيًا، تتطلب بناء ثلاث مدارس إعدادية ومعهد خاصة أن المدرسة الإعدادية الحالية تعد قرابة 2000 تلميذ.

السيد الوزير، يجب التسريع في رصد الاعتمادات لاقتناء عقار للمدرسة الإعدادية في بير الحلو زاوية سوسة وكذلك عقار المدرسة الابتدائية طه حسين حي المندرة في زوية سوسة لتخفيف الضغط على مدرسة الجمهورية ومتابعة مشروع مدرسة حي الازدهار الذي تم طلب العروض وبقي ثلاث أو أربع مرات. لذا نطلب التسريع في إنشاء مدرسة الازدهار وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وأحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي غير منتمية، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا السيدة الرئيسة،

مساء الخير جميعا،

نرحب بالسيد وزير التربية وكل الإطارات المرافقة،

نرحب بنواب الغرفتين،

سيدي الوزير، بين أيديكم ملف السيدة مبروكة اليوسفي من معتمدية سيدي برويس من ولاية سليانة وهي متحصلة على الأستاذية في الرياضيات سنة 2004، طبعا لم تتوظف وقتها لأن تلك المرحلة كانت لمن يدفع 5 أو 7 آلاف دينار ويتم تعيينه في التدريس، ومن يدفع 10 آلاف دينار يختار المعهد الذي يرغب في التدريس فيه، ووصل هذا الأمر إلى الرئاسة وقتها وتم اتخاذ عدة إجراءات جذرية فيه.

17 ديسمبر 2010 إبان ثورة شعبي ورفعنا أهم شعار فيها أن "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق." في 2013 وفي حكم اللصوص شاركت هذه السيدة مبروكة اليوسفي في مناظرة الكفاءة في الأستاذية ونجحت في رتبة 74 من مجموع 120 كأستاذة رياضيات وتم قبولها قبولا نهائيا، لكن لم يبعثوا لها وثيقة التعيين، لماذا؟ لأنه تم بيع مكانها ووظيفتها وحقها وعمرها خمس مرات بين الإدارات الجهوية في سليانة ومسؤولين على مستوى مركزي.

طالبت بوظيفتها وبحقها فتمت مماطلتها وتسويفها، فقدمت شكوى مثل أي مواطن وظل ملفها من 2013 إلى 2017 في الابتدائي وصدر حكم لفائدتها في 21 بتعويض جزئي يقضي بفض إلغاء انتدابها لسنة 2013، وهو حكم بات ونهائي مقدر بـ 20 ألف دينار وبقيت القضية خمسة أشهر في الاستئناف، لماذا؟ لتعطيل عملية الصلح التي وافقت عليه الوزارة، ولا توافق الوزارة على الصلح إذا لم تتسبب في شيء وهذا بتاريخ 22 أكتوبر 2022 ولم يصدر التعقيب للآن وما زلنا ننتظر وقد وافيتك بما سيقولونه لك، سيدي الوزير بأن القضية ما زالت في التعقيب.

السيدة الوزيرة، سلفكم مشكورة وكل شخص يفعل ما سيذكره به التاريخ في هذه الدنيا، "بعد اطلاعي على الملف وبناء على تقرير هيئة الحكومة ومقاومة الفساد وإدارة الشؤون القانونية لديكم في الوزارة وبالاستعانة باللجنة القانونية التي تشرف عليها قاضية قررت انتدابها بمفعول رجعي بتاريخ الانتداب لسنة 2013، لأنهم اكتشفوا بعد التأكد وجود خطأ من الإدارة حتى لا نقول شيئا آخر، لكننا سنقوله وسيادتكم أول يوم في الوزارة سيدي الوزير قلتم: "أنا مع استمرارية الإدارة واستمرارية الدولة، فأين أنتم من قرار الوزيرة؟ وأين أنتم من إنصاف السيدة مبروكة اليوسفي؟

أنا من موقعي هذا كنائبة شعب وقد حملت أمانة ثقيلة على كتفي، فإنني أحملكم مسؤولية الاطلاع على هذا الملف وأخذ القرار المناسب ورد الاعتبار لهذه السيدة، لأنها أصيبت بالسرطان نتيجة الإحساس بالقهر والغلبة ولكنها انتصرت عليه في حين لم تنصرها البشرية ومن موقعي هذا سأناشد السيد رئيس الدولة أستاذنا القدير، من فضلك هذا ملف فساد صارخ مميت للحق وللأمل وللحياة، أرجوكم انتصروا للسيدة مبروكة اليوسفي وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثماني دقائق، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا سيدي الوزير وكافة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، سننطلق وطنيا، حيث لم أتشرف بالتعرف عليك جهويا، فقد جئت إلى المهدية وبعد أسبوع تم تعيينك وزيرا، مبارك عليك المهدية إن شاء الله تفيدها كوزير، فإن لم تترك بصمتك كمندوب تسجل بصمتك على الأقل كوزير، ونتمنى لك التوفيق إن شاء الله.

سيدي الوزير، وطنيا، وعودا على بدء وهو هذا الكم الهائل من البرامج المقدمة للصغير، ابني يدرس في السنة السادسة وأتابعه منذ السنة الأولى، يطلبون من التلاميذ في السنة الخامسة دراسة كل شيء فيدرسون الطب في الإيقاظ ونظرية ابن الهيثم وكل الجغرافيا والعلوم، هذا الكم الهائل من المعلومات المتراكمة وتريد تزويده بها قسرا بذلك الشكل، وهذا غير ممكن، ولا يعقل أن تكون هذه بيداغوجيا ولم تكن أبدا تلك المنظومة التربوية التي تحقق التوازن النفسي للتلميذ الذي لم تعد عنده القدرة على الاستيعاب نظرا لكثرة المواد، هذا أولا.

ثانيا، لم يعد لديه وقت حتى لممارسة هواياته.

ثالثا، بالتوقيت المدرسي ومراجعته الذي أصبح معضلة للأمهات ومعضلة للنقل المدرسي ومعضلة على مستوى الأساتذة والمعلمين ومعضلة على مستوى الإنتاج والإنتاجية للتونسي، فالدولة التونسية هي الوحيدة التي تفعل هذا.

ثم نتحدث عن جاذبية المدرسة، وأثمن ما اقترحته سابقا على الوزارة وتمت بحمد الله الاستجابة له، ألا وهو إحداث وقتها معاهد للفنون في كامل تراب الجمهورية، الحمد لله على الأقل تمت الاستجابة لهذا الطلب وأصبح هناك حاليا معاهد للفنون، لكن حين نهيئ إنجازا يجب استحضار ذوي الاختصاص.

فحين أترك الأساتذة المكلفين بالتوجيه أناسا لا يفقهون شيئا في الثقافة وفي مدى أهمية التربية المسرحية والتربية التشكيلية والتربية الموسيقية ومدى تأثيرها الإيجابي، ففي كندا يعلمون المواد مثل الفرنسية وغيرها من خلال المسرح، فيوصل المعلومة عبر المسرح، ونحن اليوم لدينا معاهد جديدة للفنون وحين يذهب إليهم الأستاذ الموجه يقول لهم لقد أضررتم بأنفسكم وحطمتم مستقبلكم، فأين تريده أن يتوجه هل إلى الفلسفة فيكمل حياته معطلا عن العمل أو العربية وأنت تعرف الوضع؟ هذه نوعية الأساتذة التي عينوهم للتوجيه لإعطاء جرعة الأمل للتلاميذ ونحن نريد خلق منظومة تربوية جديدة؟

بالتالي، يجب عليهم أن يكونوا حاملين لهذا الفكر، ومن لم يكن كذلك فلا مكان له، فليذهب لمزاولة التدريس سواء أستاذ تقنية أو غيره مادام يرغب فقط في تلك المادة، فنحن نريد أن نكرس هذه السياسة وتكون مدارسنا جاذبة ونريد أن يكون التلميذ التونسي مبتهجا بذهابه للمدرسة لأنه سيجد موادا تكون له شخصيته وتعلمه أن يكون متصالحا مع ذاته ومع المجتمع، أي إنسانا يفهم مغزى الهوية لديه وليس تلميذا يفرح بقدوم العطلة وهذا موجود حاليا.

هذا طبعا مع مراجعة النقل المدرسي وميزانيات المدارس والاستقلالية المالية والإدارية حتى يتمكنوا من التصرف ونحدث رقابة ما قبلية وليست رقابة ما بعدية لتجاوز الفساد وسنحاول في قانون المالية هذا أن نعفي الجمعيات التنموية المدرسية من الأداءات حتى تعمل بأريحية وهذا دورنا كمشرع، هذا على المستوى الوطني.

مسألة أخرى في الوطني، حول إحداث معاهد رياضة، عندنا معاهد في المهدية واحد فقط منها يدرس الرياضة، لدينا مواهب ويمكن أن تكون شعبة الرياضة في معهد شوربان أو في معهد بومرداس أو في معهد السواسي، أليس لهم الحق في أن يكونوا في هذا المجال؟

وأتحدث عن كامل تراب الجمهورية، فهذه الشعب يمكن أن توجد الحل عند التخرج مستقبلا، فيمكن أن يؤثث قاعة رياضة أو أن يندرج ضمن بعثة في التعاون الفني، ولن يبقى هنا وربما تجده

موهبة كروية أو في إحدى مجالات الرياضة مهما كانت، بالتالي أطالب بإحداث هذه الشعب في هذه المعاهد.

أواصل في الشأن الوطني حول المدرسين التطبيقيين والأعوان الذين كانوا سابقا أعوان مخابر وأعوان تأطير وتمت التسوية بعد التثبت في التقرير والاطلاع عليه والوزير السابق ومن قبله وعدا أن يتم التقرير ثم تتم تسوية وضعيتهم وتم نشر هذا والتأكيد عليه من قبل السيد رئيس الجمهورية في الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية، ولدينا الآن في الميزانية والحمد لله انتداب 7592 بين أساتذة تعليم ابتدائي وثانوي ومعلمين و1484 حاملي إجازة تطبيقية، أي من جوان 2023 وخريجي دار المعلمين العليا 100 والانتدابات الأخرى 31، العدد قليل خاصة حين نتحدث عن حراس المدارس التي من المؤسف أن تبقى دون حراسة، فمتى تتم تسوية هذا الشأن؟

جهويا، المدرسة الإعدادية إلى الآن ننتظر طلب العروض مع أن الدراسات قد اكتملت.

لنا إشكالية في مدرسة الحبيب بومرداس والمفروض أن التهيئة قد تمت ولكن لم يتم شيء إلى الآن.

سأتحدث الآن على الإحداثيات، ففي ولاية المهدية وأساسا في بومرداس والسواسي نعطي الأرض مجانا للدولة في مسألتين -منذ عهد جدودنا عبر الزمان-في الصحة والتربية، أعطينا الأرض في صولا كركر منذ سنوات وقالوا بأنها ما زالت في الدراسة والجدوى.

أعطينا الأرض في السلايمية في سيدي بوهلال من معتمدية السواسي ونفس الشيء في الدراسة والجدوى، كما أعطينا الأرض في السخايبية من معتمدية السواسي في الشريشيرة وإلى الآن في الدراسة والجدوى.

أعطينا الأراضي في المناطق التي ذكرتها ورصدناها هبة لإحداث معهد السواسي في السلايمية وصولا والسخايبية، هي مدارس ابتدائية، وإذا تحدثنا بدراسة الجدوى فهناك أخرى أقل منها في المدارس والمناطق وعدد التلاميذ وتم الإحداث فيها وهي لديها ما يكفي، وبالعكس ستنقص هنا من الضغط على التلميذ الذي يتنقل 7 و8 كيلومتر، أي بها الجدوى لكن لا يتم إحداثها.

معهد ثانوي بالسواسي والاكتظاظ الموجود فيه، وقد أعطينا وخصصنا الأرض ولم تطلب الوزارة للآن تخصيص الأرض لإنشاء المعهد الثانوي الثاني في السواسي، الحمد لله المدرسة الثانية على الأقل بصدد الإحداث وفي خصوص المعهد الثانوي بالسواسي فإن لدينا الحلول إذا لم ترد تخصيص الأرض، لدينا الأرض المخصصة لوزارة التربية يمكن العمل والتوسع فيه وتشيد المعهد فيها.

النقطة الأخيرة، مدارس ابتدائية ودورات مياه وغيرها لكن ملاعب كرة القدم، لم نطلب ملعبا معشبا بل فقط ملعب مهيئ عادي وأتحدث هنا في كامل تراب الجمهورية مع جزيل الشكر، بالتوفيق سيدي الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق، تفضل.

السيد نجيب عكرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التربية والوفد المرافق له،

نناقش اليوم مهمة وزارة التربية لقطاع استراتيجي للدولة، هذا القطاع الاستراتيجي الذي يصنع الشعوب التي راهنت على التربية والتعليم كركيزة أساسية للتنمية، تمكنت من تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

سيدي الوزير، ترى كتلة لينتصر الشعب أن إحياء المدارس هو إحياء للحضارة والإنسان ومهمة التربية أقدس رسالة يمكن أن تحقق هذا الإصلاح التربوي في بناء العقل.

الرهان على التعليم هو المحرك الأساسي للتحرير الحقيقي والتخلص من الجهل والتبعية الاستعمارية وتحقيق السيادة الوطنية وفي صناعة العقل والإنسان الحر المستنير والتجارب المقارنة يمكن أن تدعم هذه الفكرة.

أيضا يمكن أن نستفيد من مراكمة التجربة الوطنية في المشروع التربوي الذي عاشته تونس منذ مرحلة الاستعمار إلى مرحلة الاستقلال ومشروع بناء الدولة الحديثة الذي ركز على تعميم وإجبارية التعليم ومكافحة الأمية، بفضل تجربة رائدة قادتها مجموعة من المفكرين والمبدعين أمثال المبدع والمفكر محمود المسعدي وكان من ثمار هذه التجربة كفاءات في الطب والهندسة والعلوم الفلاحية والصناعة.

إذن يتطلب الأمر اليوم إنتاجا للتربية متعددة الأقطاب تستجيب للمواهب وتتغلب على تزييف العقول وما يقع من تلاعب بالناشئة.

كان رهانا على التعليم العمومي كمصعد اجتماعي ورهانا للتطوير في الصناعة والفلاحة والطب، لكن منذ العشرية الأخيرة تراجع إشعاع المدرسة بسبب سياسات التهميش الممنهج التي خدمت خيارات سياسية خاطئة ولوبيات التعليم وانقلبت المعادلة للرهان على المنظومة العمومية بسبب كارثية الوضع التربوي على مستويات عديدة: بنية تحتية مهترئة، اكتظاظ داخل الأقسام، ضعف كبير في التسيير على المستوى الجهوي، حالة من التسيب داخل المدارس والمعاهد، غياب التصورات والرؤية الحقيقية للعديد من مديري المؤسسات، وهذا إشكال كبير. هنالك إشكالية تتعلق بخلاص وأجور الوضعيات الهشة خاصة من المعلمين والأساتذة مما أثر على مستوى التحصيل العلمي. ارتفاع نسبة الانقطاع المدرسي خاصة أن التسرب المدرسي كبير جدا وبالآلاف سنويا.

عديد الإشكاليات الأخرى المرتبطة بمطالب اجتماعية أنتم على دراية بها، خاصة منحة الريف التي تنتظر تفعيلا منذ ثلاث سنوات. نقص كبير في مساعدي المديرين، أكثر من 400 خطة. نقص كبير في التفقد وإشكالية التفقد هذه السنة تسببت في عدم تمكن طلبة التربية والعلوم من إيجاد الفرصة لإنجاز البحث الميداني البيداغوجي واكتفوا ببحث نظري، وهذا سيؤثر على مستوى الإجازة في التربية والعلوم، وستكون له تداعيات في السنوات القادمة.

المدرس هو الركيزة لبناء المجتمعات إلى جانب الأسرة، فلا يعقل أن تتم هرسلته والمس من كرامته وكان من الأجدر والأحسن أن تتم حماية هذا المربي والمدرس والمؤسسات التربوية من الاعتداءات

بتشريعات وقوانين تعيد للمدرسة التربوية إشعاعها وقيمتها الإنسانية التعليمية والفكرية في البناء والتشييد.

أيضا تدعو كتلة لينتصر الشعب إلى التسريع بمعالجة الملفات المستعجلة لقطاع التربية، ربما سنأتي عليها بعجالة، مثل وضعية المعلمين النواب والأساتذة النواب والمرشدين التطبيقيين المباشرين وغير المباشرين.

سيدي الوزير، هناك جزء كبير من المرشدين التطبيقيين ينتظرون حلا سريعا لإشكالياتهم.

أيضا إشكالية ترسيم وترقيات السلك الإداري المشترك ما زال جزء ينتظر الترسيم والترقية.

مراجعة جذرية لمقاييس إسناد الخطط الوظيفية في المراكز الأساسية، فالمشروع الوطني للإصلاح لا ينجح إلا بمن يؤمن بأهدافه ومبادئه في التخلص من التعطيل.

حوكمة الإدارة ورقمنتها.

البحث العلمي ضروري في التعليم والتربية، لأن معركة الإصلاح والتحرير الحقيقي والبيداغوجي تهدف إلى إصلاح جذري حقيقي للتعليم من جذوره، فلا يعقل أن يتم التعامل مع التعليم بمعنى أنه مجرد مجال للتدريس والتعلم، لا بد أن يكون عنده أفاق بعيدة تذهب إلى حلول جذرية لهذا المجتمع، خاصة أن التعليم مرتبط بالأسرة وبالاقتصاد وبالتنمية وكل هذا يتطلب إعادة فتح المناظرات لأن التعليم أصبح عبارة عن القيام بتسوية للوضعيات، فلا يعقل أن تكون وزارة التربية عبارة عن وزارة للشؤون الاجتماعية تتم فيها تسوية الوضعيات، وكان من الأجدر أن يتم فتح المناظرات التي تم غلقها منذ سنوات.

إحداث بعض الخطط مثل خطة المتصرف الإداري بالمؤسسات التربوية خاصة في مستوى التعليم الابتدائي، خاصة أن العديد من المدارس الابتدائية فيها عدد كبير من التلاميذ والمديرين غير قادرين وحدهم على إعداد التنظيمات الإدارية والبيداغوجية المتعلقة بالتسيير الإداري.

هذه الرسالة موجهة إلى رئاسة الحكومة، لمَ لا يتم إحداث خطة كاتب دولة للتربية والتكوين والتعليم تكون في علاقة بالتشاركية ببقية الوزارات في التربية والتعليم العالي وأيضا التكوين المهني؟

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد السلام الحمروني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ست دقائق، تفضل.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التربية وكافة إطارات الوزارة،

سأبدأ -بالعكس- ببعض المسائل والمشاكل الجهوية ثم أنتقل إلى الشأن الوطني.

جهويا سأبدأ بالمشاريع المعطلة:

المدرسة الابتدائية 2 مارس بمعتمدية بني خداش من ولاية مدنين تقريبا للمرة الخامسة طلب العروض للتدخل في دورات المياه للمعلمين والتلاميذ وسور المؤسسة.

المدرسة الابتدائية بالقطار آيلة للسقوط وفيها قرار هدم وإعادة البناء منذ ثلاث سنوات.

القسم التحضيري بمدرسة وجه الغا ومدرسة عزيزة ومدرسة قليب ذياب.

النقل المدرسي بإعدادية ومعهد قصر جديد من وإلى منطقة حي جمل حيث النقل المدرسي يرجع بالنظر إلى فرع الشركة الجهوية للنقل بمدنين الشمالية والمؤسستان المذكورتان مرجع نظر معتمدية بني خداش وفي السنة الفارطة توقفت الدروس لمدة عشرة أيام، ومنذ يومين هناك احتجاجات بسبب تأخر وصول التلاميذ إلى هذه المؤسسات.

المعهد الثانوي ببني خداش والنقص الكبير في الموارد البشرية من عملة وإداريين، إلى درجة توقف الدروس، حيث نجد في مؤسسة تعد 644 تلميذ عدد 2 من الإداريين فقط وخمسة عملة لتنظيف 30 قاعة تدريس و12 قاعة اختصاص وأربع ساحات وأربع دورات مياه وقاعة أساتذة وقاعة مراجعة ومكتبة.

مسألة سور معهد بني خداش المنهار منذ سبع سنوات تقريبا، إن بقاءه على هذا الحال يشكل خطرا على التلاميذ والإطار التربوي والمؤسسة بصفة عامة.

توجهنا بهذا الطلب إلى كل المؤسسات مرجع النظر، فالبلدية تتنصل ومندوبية الشباب والرياضة تتنصل ونفس الشيء الإدارة الجهوية للتربية بمدنين تتنصل ويفترض أن هذه مؤسسات عمومية ترجع بالنظر إلى دولة واحدة يفترض التنسيق بينهما وتهيئة هذا السور الذي يمثل خطرا على المؤسسة التربوية منذ سبع سنوات.

متى يتم الإعلان على النتيجة النهائية ومباشرة أعوان حراسة المدارس الابتدائية لعملهم، مناظرة منذ سنة 2020 أعيدت السنة الفارطة وإلى اليوم الأماكن الشاغرة، تقريبا ثمانية حراس مؤسسات تربوية ومدارس ابتدائية شاغرة إلى اليوم.

مسألة اللمجة أو الوجبات التي تقدم في المدارس الابتدائية، حيث تسلم بعض المواد إلى مديري هذه المؤسسات ويترك لهم مسؤولية توفير الخبز، بل أحيانا على نفقاتهم الخاصة، لعدم إيفائكم بتعهداتكم تجاه المخابز.

إيجاد حل لمشكل الانقطاع المتكرر لمياه الشرب في بعض المدارس الابتدائية، ونعرف أنكم تتقاسمون هذا المشكل مع وزارة الفلاحة والإدارة الجهوية لـ "SONEDE" إذن لا بد من تدخل مشترك لإيجاد حل لهذا الإشكال.

سيدي الوزير، بيداغوجيا دائرة بني خداش دون متفقد لمادتي الفرنسية والعربية لسنوات.

أختم بمقترح على مستوى جهوي، وهو مطلب كنا تقدمنا به منذ السنة الفارطة، يتمثل في دمج مؤسستي إعدادية الفاضل بن عاشور وإعدادية طريق غمراسن لتكون إحداهما إعدادية تقنية.

سيدي الوزير، بعض المطالب والملفات الوطنية: ملف من تجاوزوا سن الخمسين سنة من الأساتذة والمعلمين النواب، هؤلاء اشتغلوا لسنوات في هذه المؤسسة وقدموا خدمات لا تحصى وعددهم حسب إحصائياتكم في حدود 170، لا بد من إيجاد حل لهم على الأقل تثمينا لمجهوداتهم التي قدموها لسنوات.

الأساتذة النواب والمعلمون النواب، متى ستنتهي هذه المأساة بإصدار الأوامر الترتيبية؟ نطالبكم بتوضيحات عدد الدفعات وتسقيف زمني، الأغلبية ينتظرون ونتمنى أن تكون الإجابة في هذه الحصة.

ملف القيمين والمرشدين التطبيقيين، وهنا نتحدث عن صنفين من هذا الملف بشهادة وزير سابق أنه ملف فساد بامتياز، حيث مجموعة تشتغل إلى الآن بعقود ويطالبون بتسوية وضعياتهم وترسيمهم ومجموعة أخرى اجتازت نفس المناظرة سنة 2017 ولم يتمتعوا حتى بمجرد عقود ورغم حصولهم على معدلات، وإلى اليوم يطالبون بالتسوية.

أختم سيدي الوزير، على مستوى جهوي أتوجه لكم بمطلب توجهت به سابقا مع الوزيرة السابقة وهو تخصيص قطعة أرض لمكتبة عمومية بمنطقة بني خداش وهي مرجع نظر إعدادية الفاضل بن عاشور، رغم أنكم كنتم وافقتم على هذا سنة 2015، أجدد الطلب مرة أخرى لتخصيص قطعة الأرض ومنحها لوزارة الثقافة وتحديدا المندوبية الجهوية للثقافة بمدنين لتكون مقرا لبناء مكتبة عمومية بالجهة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمود العامري غير منتم، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا يا سيد الرئيسة،

نرحب بالسيد وزير التربية وكافة إطارات الوزارة،

يعيش قطاع التربية في تونس العديد من التحديات أبرزها التأخير الحاصل في إنجاز مشاريع البناء والصيانة إلى جانب النقص الحاد في الإطار التربوي والإداري والعملة.

ساهمت هذه المشاكل اليوم في تعقيد الأوضاع وأثرت بشكل مباشر على سير المنظومة التربوية وجودتها على مستوى المحلي، ألفت انتباهكم سيدي الوزير إلى إشكال كبير يتعلق بتوقف أشغال المعهد الثانوي الجديد في معتمدية القلعة الصغرى الذي يعود للتعطيل الحاصل على مستوى الوزارة تجاه شركة المقاولات المكلفة بتنفيذ المشروع.

لا يمكننا قبول أي تأخير إضافي في موعد الانتهاء من الأشغال ونطالب الوزارة بالتدخل العادل برفع التعطيلات غير المبررة التي تعرقل تقدم هذا المشروع الهام.

بالنسبة إلى المعهد الثانوي حي الرمانة فإنه يعاني من نقص حاد في الإطار الإداري والعملة، حيث تفتقر المؤسسة إلى قيم عام وناظر، وهذا يؤثر بشكل كبير على سير العمل داخلها، وندعو اليوم إلى التسريع في تعيين الإطار الإداري المناسب.

نلفت انتباهكم أيضا سيدي الوزير، إلى الضرورة الملحة لبناء قاعة رياضية مجهزة ومناسبة للنشاط الرياضي داخل المعهد، حيث يضطر أبناؤنا التلاميذ إلى ممارسة حصص التربية البدنية في فضاء غير ملائم وغير مهيئ.

نؤكد أيضا على وجوب تسريع إنجاز مشاريع المؤسسات التربوية المبرمجة في معتمدية القلعة الصغرى وأبرزها إعدادية حي المنازه والمدارس الابتدائية بكل من حي الطويل وحي بن عون وحي الشراقي.

على مستوى معتمدية سيدي الهاني فإن المنطقة تعاني من إشكال كبير في النقل المدرسي، ويتفاقم هذا الإشكال خصوصا في مناطق كروسيا والنواجي والشراشير.

نشير أيضا إلى أن المؤسسات التربوية في سيدي الهاني تعاني من اهتراء البنية التحتية بالإضافة إلى نقص كبير في الإطار الإداري والعملة خصوصا بالمعهد الثانوي.

في نهاية المداخلة نأمل تفاعلكم مع جملة هذه المطالب، ونتمنى لكم كل التوفيق، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد العزيز الشعباني عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عبد العزيز الشعباني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

لا يخفى على أحد أن التعليم هو حجر الزاوية في بناء المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة، كيف لا وهو البوابة والمعيار الذي من خلاله نقيس مدى تطور الشعوب من عدمه وعلى هذا الأساس نسوق لسيادتكم أهم العراقيل والمشاكل التي تعرقل قطاع التربية والتعليم بشكل برقي وموجز.

نعلم علم اليقين أن التعليم في تونس إجباري وشعبي وديمقراطي ومجاني، فكيف نسمح لأنفسنا بحرمان عدة جهات ومناطق لا مظهر للحياة فيها من بناء مدرسة هم في أمس الحاجة لها ولهم مطالب واردة في ذلك؟

ونحن نحمل شعار "الشعب يريد" وبتعلة أن هذه المناطق لا يتجاوز عدد التلاميذ فيها الخمسين والعدد غير كاف لبناء مدرسة، وأتحدث هنا عن إحداث مدرسة بواد دادا عمادة الكامور حاسي الفريد والحال أن معطيات المسؤولين غير محيّنة ولنفترض جدلا أن العدد خمسين تلميذا فقط فهل نستهين بهؤلاء؟ أليس من حقهم التمدرس كباقي أطفال تونس؟ هم أيضا من جيل الغد.

كذلك بسيدي حراث عمادة بوزقام أكثر من مائة تلميذ يتحملون أعباء التنقل 5 و6 كلم مع غياب النقل وبالتالي نحن ندفعهم دفعا للانقطاع عن الدراسة نتيجة غياب الإرادة الحقيقية في إحداث مدرسة بالقرب من موطن سكناهم.

السيد الوزير، أين المدرسة التي وعدت بها الوزارة في فج النعام معتمدية القصرين الجنوبية لأكثر من 200 تلميذ؟ وهذا الوعد تبخر.

لا أحدثك عن غياب الماء الصالح للشراب لـ 12 مدرسة ابتدائية بمعتمدية حاسي الفريد وخمس مدارس بالقصرين الجنوبية مع غياب أبسط وسائل النقل لـ 50 تلميذا ببئر حمودة معتمدية حاسي الفريد تلامذة المعهد والإعدادية.

أيضا حرمان تلاميذ الهشيم الذين يدرسون بإعدادية بئر الحفي من استعمال الحافلة التي مكنهم منها سيادة رئيس الجمهورية السنة الفارطة، وهذا يعتبر أكبر دليل على تهاون الوزارة مع أبنائها، فهل يستقيم هذا الوضع ونحن نتحدث عن الرقمنة والإصلاحات المرتبطة بإدخال التكنولوجيا التواصلية الحديثة من مدرسة تونسية ومبدأ تكافؤ الفرص بين الجهات؟

سيدي الوزير، أيضا أين الوعود للمتعاقدين من القيمين والمرشدين التطبيقيين الذين يعتبرون دعامة رئيسية في بناء

المنظومة التربوية؟ فملفهم أصبح غامضا ويطرح عديد التساؤلات، يجب ألا نترك هؤلاء يعيشون في المجهول، بل إن إنصافهم كبقية المتعاقدين بات ضرورة ملحة.

أيضا المناظرات الأخيرة للقيمين والمرشدين التطبيقيين التي فتحت فيها تحقيقات، أين وصل هذا؟ نرجو من جنابكم إجابة واضحة ودقيقة.

السيد الوزير، لم نفهم الغاية من وراء التهجير القسري لعملة الحظائر عند تسوية وضعيتهم كعملة للتربية لجهات أخرى دون جهاتهم، هذا جعلهم عرضة للابتزاز خاصة أن الشغورات موجودة داخل الجهة، وأيضا خريجي التربية والتعليم خاصة أن جهة القصرين تشكو نقصا فادحا في إطار التدريس بالمدارس الابتدائية.

سيدي الوزير، وضعتم رقما أخضر للتبليغ عن تجاوزات المدرس، هذا محمود وجيد، لكن هل وضعتم رقما للتبليغ عن الأقسام المكتظة والجداول المرهقة والنقص في الإطار التربوي والساعات الإضافية والنقل غير المتوفر؟

بنية تحتية للملاعب الرياضية مهترئة، هذا إن وجدت، حالات العنف المتزايدة والوضعيات الخاصة غير المؤطرة والسبورات المثقوبة والمكتبات والتجهيزات المفقودة والعنف المسلط على المربي والوضعية الهشة للمعلم والأستاذ النائب، هذا وغيره من الإشكاليات المتعددة، هل فكرتم في رقم للتبليغ عن هذا؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم أنور المرزوقي عن كتلة الوطنية المستقلة، له ست دقائق.

السيد أنور المرزوقي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا سيدي الوزير،

مرحبا بكم جميعا،

أشعر أنني وسط عائلتي اليوم، ينقصنا السيد مهدي زين وسآتي للجلوس معكم.

السيد الوزير، السادة المديرون العامون،

سأكون شفافا لأقصى درجة، أولا سأعطي رأيي ثم بعض الآراء المتفرقة ولن أكون متناسقا ومتجانسا في ملاحظاتي لكن سآخذ القليل من كل موضوع.

السيد الوزير، المسألة الأولى أننا الآن في قلب الإصلاح التربوي، فإصلاح التعليم يقتضي الإيمان بفكرة التراكم ونبذ سياسة "من هنا نبدأ" الذي أضرنا في العشريات السابقة.

التعليم ولن أدخل في التفاصيل، فإن نظامنا التربوي القديم خلال العشريات الثلاث الأخيرة خلق -وأنا أتحمل مسؤولية ما سأقوله- وأنا في التعليم العالي، لكن يردون علينا شبه أميين، لأنه كان لدينا تعليما ليس بسرعة مضاعفة ولكن بسرعات متعددة، مدارس نموذجية وخاصة ثم أخرى بسرعات مختلفة، فخلق أشباه الأميين وهذا كله نتيجة سياسة "من هنا نبدأ" ومن يأتي لا يؤمن بالتراكم وتشريك النخب، فيبدأ من جديد وينطلق ويلغي ما قبله، وقد أنهكت هذه التجارب التعليم، فقد كانت كلها مسقطة ومناويل مستجلبة، لذلك فشلت، لهذا من المحبذ ألا نرجع لهذه السياسات المسقطة.

كما كانت الاستشارات وهمية بهدف التضليل، فهذه الفترة حساسة والتعليم يمر بفترة حرجة، فنحن جميعا في ميدان التعليم الذي يعتبر السارية التي تقوم عليها كل عملية نمو وتنمية في البلاد، وإذا ضرب التعليم فقد انتهى كل شيء.

سأتناول موضوع الساعة، كل العائلات التونسية اليوم متحرجة من هذا الموضوع ألا وهو العنف المدرسي وهو ظاهرة ليست تونسية ففي فرنسا عدد التلاميذ الذين يتعرضون للعنف بطريقة مباشرة وغير مباشرة مليون تلميذ وأسأل اليوم: هل فكرتم في آلية لوضع حد لذلك؟

وسأدلي باقتراح طبعا استئناسا بالتجارب السابقة خاصة في بلدان أوروبا فرنسا وغيرها، فالعنف الذي استشرى هو خارج أسوار المدرسة، فحين يكون داخل المدرسة يمكن مقاومته بكل سهولة وما يقلق هو العنف خارج المدرسة الذي استشرى بطريقة ما لأن المدرسة منفتحة على المحيط وبالتالي نرى التلميذ اليوم أصبح لقمة سائغة لغير التلاميذ، فهم ليسوا تلاميذ بالمدارس.

ويتمثل الإشكال في أنه استفحل واستشرى ولم نقاومه، وحسب الدراسات السوسيولوجية فإن التلاميذ اليوم يسكتون بسبب الخوف أو الخجل وقد قمت ببحث ولا أتكلم بطريقة اعتباطية، فالتلاميذ لا يخبرون ولا يشتكون حتى للأبوين ويخافون، فلا يخبر الصبي والديه كما لا تخبر الفتاة أمها بتعرضها للهرسلة والتحرش وهذه أكبر مشكلة.

المقترح هو وضع خلايا نسميها مجموعات أو هيئات مدرسية تتكون من المربي والإداري، وهذه طريقة ذكية للخروج من هذه المشاكل، فمشكل العنف وراءه "le décrochage scolaire" وكل المشاكل التي نعيشها في التعليم، ووراء هذا العنف فإن جميع الناس استنفروا بأولادهم طلبا للحماية، فلا يمكننا الإصلاح إذا لم نقاوم مشكل العنف.

خلق أو تكوين هيئات مدرسية فيها المربي والإداري وفيها الأولياء وغيرهم مهمتها متابعة العنف ورصد العنف المدرسي على الأقل "pour relier l'information" ويكون هناك "le croisement des informations" ونخرج بنتائج لهذه المسألة على الأقل.

من فضلك السيدة سوسن، أضيفي لي دقيقة فقط لأن ما سأقوله هام جدا،

فإدارة المؤسسات المدرسية لا تلومني إن قلت لك بكل صراحة إنها غائبة اليوم، وأتمنى أن تصدقني، والله أتحدث بكل أمانة " je suis un témoin oculaire" واكتفت بتأمين سير الدرس وتسجيل الغيابات وامتحانات البكالوريا وأهملت جزءا من المنظومة التربوية ألا وهو حماية سلامة التلميذ خلال كامل اليوم الدراسي،

فالتلميذ يدخل للمدرسة من الثامنة إلى التاسعة ثم من التاسعة إلى العاشرة يذهب للشارع، ليعود من العاشرة إلى الساعة الحادية عشرة، فإذا لم نؤمن سلامة المدرسة والتلميذ من الثامنة صباحا إلى السادسة مساء فإن قضايا ومنسوب العنف سيزيد والمخدرات أيضا ولن أتعمق أكثر وأقدم صورة مرعبة لما يحصل من مخدرات وخاصة "le décrochage scolaire" فأصبح الفضاء المدرسي نتيجة لكل هذا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم رشدي الرويسي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا للسيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

كل التحية للمربين، هؤلاء الذين يمثلون الأساس في العملية التربوية ولولاهم لما كانت الوزارة ولما كانت إدارة ولما كنا هنا.

أعود إلى الحديث عن التربية، وفق المثلث الشهير في التربية الذي يقوم على التلميذ والمعلومة والأستاذ، عندما سأبدأ في المعلومة سنبدأ في البرنامج.

السيد الوزير، البرنامج: كنا قد راسلنا وزارتكم المحترمة، أنا وثلة من الزملاء، حول تحيين البرامج المدرسية، من غير المعقول من 2023 نتحدث عن خمسة أقاليم وكتاب الوزارة اشتريته اليوم طبعة 2024 في 6 أقاليم والصفحات الموالية، إن سقط مترشح في مناظرة، فمن المسؤول؟ برنامجكم سيادة الوزير هو المسؤول عن كل سقوط في مناظرة تطرح مشكلة الأقاليم (أظهر السيد النائب صورة) هذه الخريطة وهذا كتابكم بالإضافة إلى الكتب والمراسلة مسجلة في وزارتكم باسمي وباسم الزملاء، متى سيتم تحيين البرامج الرسمية في صلب وزارتكم الموقرة؟

عندما أتحدث عن التلميذ والمعلومة، أتحدث عن تربية الملكات. ما هي الملكات التي يربى عليها التلميذ التونسي، ونحن نخرج شبه أميين؟ ضربنا ملكة التفكير، ملكة النقد، ملكة التحليل. إلى أين يسير تعليمنا؟

عندما نتحدث عن التعليم أيضًا نتحدث عن المربي وقراراتكم الزجرية. نعم، نحن ضد الدروس الخصوصية في المستودعات، لكن هل فكرتم في الوضعية المادية للمربي الذي أصبح في سلم الترتيب في التأجير؟ المربي يعاني، فلم يعد باستطاعته أن يلبس ولا أن ينفق على عائلته وعلى نفسه.

متى يتم تنظير الشهائد وإعطاء المربين زيادة مجزية تمكنهم من العمل الفعلي والعطاء؟ متى يتم تصنيف التعليم كمهنة شاقة؟ لأن التعليم يعد أشق مهنة في تونس، مهنة المربي الذي يدرس ساعات طوال.

بالنسبة إلى طرق التدريس، طريقة الفرق لا يمكن القيام بها سوى في قسم يوجد فيه على أقصى حد 16 تلميذا وأقسامنا يوجد بها أكثر من 30 تلميذا، لا يجب أن نفرض على الأستاذ طريقة بيداغوجية يدرس بها غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع، المدرس لديه 40 تلميذ في القسم وتطلب منه أن يدرس بطريقة قسم فيه 16 تلميذ.

الأساتذة والمعلمون النواب: متى يتم إصدار الأوامر الترتيبية وإعطاء تواريخ دقيقة للدفعات وعددها؟ لا يجب أن نبقى ننتظر.

أخيرا، المؤسسات التربوية، متى يتم تحديث المؤسسات التي وعدنا بتحديثها منذ زمن، مؤسساتنا التربوية تعاني.

النقل المدرسي...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم المختار عيفاوي، غير منتم، له أربع دقائق، تفضل.

السيد مختار عيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، إن الحديث عن تعليم جيد ومنصف ودامج يفترض جملة من الشروط أهمها توفر إطار تربوي وقاعات للحد من الاكتظاظ وقاعات مراجعة ومطاعم ومبيتات مدرسية، لكن كل هذه الشروط تكاد تكون منعدمة.

البنية التحتية للمؤسسات التربوية أصبحت أكبر عائق أمام التحصيل المعرفي والعلمي،

قرارات غلق في بعض القاعات دون إعادة بنائها أو ترميمها، غلق ثلاث قاعات بمدرسة العواقبية، هدم أغلب القاعات بمدرسة أولاد عاشور دون الانطلاق في الأشغال.

غلق المدرسة الابتدائية برقادة دون الانطلاق في الأشغال، الأطفال يدرسون في مدرسة إعدادية وهو ما زاد في الاكتظاظ، أما المعهد الثانوي ببوحجلة، فسيادتكم على علم بوضعيته.

غلق المبيت عمّق أزمة النقل، وهو ما ساهم في الانقطاع المدرسي وارتفاع منسوب العنف، نقص في أعوان الحراسة والعملة.

نقص فادح في المتفقدين في القيروان عموما وبوحجلة خاصة نتج عنه إلغاء حلقات التكوين داخل المدارس لخريجي علوم التربية وتسبب في تأخير ترسيم عديد المعلمين.

سيدي الوزير، وزارتكم رصدت ميزانيات مخجلة للمؤسسات التربوية وهذا وجب مراجعته.

نقص الإطار التربوي بما يقارب 10 آلاف أستاذ، هناك أساتذة إعلامية يدرسون الرياضيات.

هذا يجرنا للحديث عن الأوامر الترتيبية المتعلقة بانتداب المعلمين والأساتذة النواب، هذه الولادة العسيرة التي ما زلنا ننتظرها ونرجو ألا تولد ميتة، فئة أفنت أعمارها في عقود عمل هش يتقاضون أجورهم بعد أربعة أو خمسة أشهر ومنهم من تجاوز سنه 50 سنة وهؤلاء وجب إعطاؤهم الأولوية في الانتداب.

ترسيم المرشدين والقيمين غير المتعاقدين، مطلب أكثر من ملح،

انتداب المرشدين والقيمين غير المتعاقدين والناجحين وإلى حد الآن لم يقع حل ملفهم.

ترسيم الأعوان الوقتيين بالسلك الإداري المشترك وعددهم 25 والذين تم استثناؤهم رغم صدور أمر رئاسي يقضي بترسيمهم.

عليكم بحل كل هذه الإشكاليات، في هذا الوقت سنتحدث عن الحفاظ على المدرسة العمومية وعلى تعليم شعبي وديمقراطي ومجاني.

سيدي الوزير، منشوركم حول الدروس الخصوصية جعل من كل المربين متهمين، راجعوا المناهج والزمن المدرسي، جرّموا الاعتداء على المربين وأوفوا بتعهداتكم في علاقة بالمتخلد من منحة العودة المدرسية وتحييها ومنحة العمل الدوري ومنحة الريف والترقيات،

حققوا هذه المطالب ثم لاحقوا المربين كيفما شئتم ومتى شئتم وأينما شئتم.

في النهاية، الحرية لأستاذي جميل الشريف وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم سفيان بن حليمة عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد سفيان بن حليمة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بك السيد الوزير ومرحبا بالإطارات المرافقة لك،

سيدي الوزير، سأبدأ ببلدية شط مريم، نرجو منكم التسريع في إنجاز المعهد الثانوي والمدرسة الإعدادية، جميع الإشكالات العقارية وقع حلها، إجراءات التخصيص تم القيام بها، الاعتمادات مرصودة وموجودة وهذه المشاريع من شأنها أن تخفف الضغط على المعاهد والمدارس الإعدادية الموجودة في أكودة وبالتالي ستحسن من جودة التعليم في المدينتين: في أكودة وفي شط مريم.

نمر إلى موضوع مهم جدا، معهد حمام سوسة 1 مهدد بالسقوط وأنا مهندس مدني وأعرف ما أقوله، راسلنا الوزارة في إطار سؤال كتابي ضمن دورنا الرقابي والجواب لم يكن لا شافيا ولا وافيا، أجابتنا مصالحكم السيد الوزير، أهم شيء تم الاتفاق على بناء معهد حمام سوسة 3 في مرحلة أولى، إعادة توظيف جميع الفضاءات الموجودة في الحوزة العقارية، المعهد والمدرسة الابتدائية الأخلاق، بدون مدنا بآجال ولم يتم إعلامها هل أن الاعتمادات متوفرة أم لا، أو أين ذهبت.

سيدي الوزير، الوضع خطير وأقل ما يقال أن الحالة حرجة وأنا أنبه من كارثة على وشك الحصول، لقد عملت في سوسة وأكيد أن لديكم علم بهذه بالوضعية لأنها منذ سنة 2011 والملف موجود في أدراج الوزارة ويتم تقديم وعود ببناء معهد آخر وبأنه ستجرى معاوضة مع البلدية و"historique" كبير لا فائدة من ذكره، لذلك وجب التسريع في هذا في أقرب وقت، هذا المعهد يدرس به الآلاف من التلاميذ، هناك معهدان بحمام سوسة: حمام سوسة 1 وحمام سوسة 2: حمام سوسة 2 مكتظ جدا والكل يريد تدريس أبنائه فيه بينما حمام سوسة 1 لا يريدون أن يدرسوا فيه بسبب بنيته التحتية التي لم تعد صالحة.

إن تدخلتم سيدي الوزير، فأنتم مشكورون وغير ذلك فإنه قضاء إن شاء الله باللطف.

اللهم قد بلغت، اللهم فاشهد، السيد الوزير، خذوا وقتكم وادرسوا الموضوع، لا نطلب منكم أن تجيبونا الليلة، لكم متسع من الوقت وقدموا لنا حلا جذريا لهذا الإشكال الموجود منذ سنة 2011، شكرا وكان الله في عونكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد فتحي رجب

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

سيدي الوزير، مع احتراماتي لكم صحيح أنه تم تعيينكم مؤخرا على رأس الوزارة لكن أنا سأخبركم عن وضعية التعليم في ولاية المهدية.

التعليم في ولاية المهدية في وضعية كارثية، أنا لا أتحدث عن المهدية المدينة ولكنني أتحدث على عمق الولاية، 120 كلم، حالة كارثية، الكل يعاني وخاصة المعلمين الذين تم تعيينهم مؤخرا 20-21 سنة هؤلاء يخافون حتى من الصراصير، يأخذون ثلاث مرات النقل الريفي وبعد ذلك يقطعون 3 أو 4 كلم على أرجلهم ليلا نهارا وكلهم نساء، هذا أمر يبعث على الخوف صراحة، يجب إيجاد حلول، كان من المفروض أنه من الانتداب يتم تعيين 50% رجال و50 % نساء لنتفادى كل هذا، لأنه لا يمكن لهن العمل في هذه الأرياف.

موضوع آخر، لا أدري هل أن المندوبية توصل لكم هذا أم لا، هناك عديد النقائص الأخرى في المدارس فمثلا يوجد بالجم أربع مدارس منذ أن عرفتها وهذا منذ خمسين سنة، البعض من هذه المدارس تم بناؤها سنة 1893، مدرسة الهادي شاكر تضم 1000 تلميذ، نجد 42 و45 تلميذا بالقسم، يجب بناء 3 قاعات بهذه المدرسة، لماذا لا يتم التفكير أيضا في بناء مدارس أخرى؟ لأن العدد كبير، ففي كل المدارس الآن نجد 42 أو 45 تلميذ في كل قسم وإن لم يكن هناك التعليم الخاص لكان الوضع أسوأ.

سنتحدث عن المدارس الإعدادية بتلالسة التي نجد فيها 40 و42 تلميذ في القسم الواحد ويجلس ثلاثة تلاميذ في الطاولة الواحدة والبعض الآخر من التلاميذ يبقى واقفا ولا يجد كرسيا وأنا أتحمل مسؤولية كلامي.

أساتذة العلوم ولا أتحدث عن أساتذة شعب أخرى، نجد 2 أساتذة متعاقدين والبقية معوضين، ماذا تريد أن يقدم لك؟

والآن نجد معاهد بدون أساتذة، المعهد الثانوي أبو القاسم الشابي إلى حد الآن بدون أساتذة علوم. ديار بولال 400 تلميذ يقطعون 10 كلم في حافلتين من الصباح إلى الليل في طريق الموت ومشروع بناء مدرسة سمعنا به منذ مدة، متى سيتم بناء هذه المدرسة؟

المعاهد، وضعية المعاهد حدث ولا حرج، صراحة لولا وجود أهل الخير في البلاد الذين يتولون القيام بالإصلاحات لانهارت هذه المعاهد، هناك العديد من المشاكل.

النقل المدرسي: يتم نقل التلاميذ على الساعة الخامسة والسادسة صباحا ويعودون على الساعة السابعة ليلا، متى سيتناول عشاءه؟ ومتى سيراجع دروسه؟ النقل المدرسي في المناطق الداخلية بالجم كارثي.

السيد الوزير نطلب لفتة لولاية المهدية وزيارة للمناطق الداخلية بالمهدية، ولاية المهدية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له سبع دقائق، تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التربية والوفد المرافق له،

وفقكم الله للنهوض بأعباء هذه المهمة، مهمة التربية.

أقول هذا لأنكم تشرفون على تسيير وزارة سيادية بامتياز، وكيف لا تكون سيادية وهي الورشة الأولى التي تتكفل بإنتاج نموذج الإنسان الذي يقود عملية التطور، والذي من أجل تكوينه كادت

دولة تعلن الحرب على دولة أخرى، بسبب فقرة مكتوبة في كتاب تاريخ مقرر في برنامج تعليمي رسمي والعديد يعرف هذه الحادثة.

ولأننا نخوض اليوم حرب تحرير معلنة في كل القطاعات والميادين، علينا أن ننتبه إلى أن مهمة التربية في تونس هي الرهان الأول وصمام أمان عملية البناء والتشييد، لهذا، يجب أن تدار المعارك بحرفية وجاهزية وصبر وفي هذه المعركة، يجب أن ننتبه إلى:

لا يمكن للدولة التونسية أن تستثمر في اقتصاد المعرفة إلا بحماية الذكاء التونسي والتقاط براءات الاختراع منذ السنوات الأولى للتعليم، فعلى الدولة وعلى وزارة التربية أن تصقل المواهب وتدعمها وتشبعها بالروح الوطنية لتنتفع بها.

وهذا يقودنا إلى سؤال محرق: لماذا تهاجر أدمغتنا وكفاءاتنا؟ لن يكون لنا النصيب الأعظم من إنتاجها، أي فائدة إن لم نوقف هذا النزيف حالا بإصلاح تربوي هيكلي شامل وعميق وبتفعيل المجلس الأعلى للتربية ومناقشة كل قضايا التربية في تونس من الزمن المدرسي ونظام التقييم ومحتويات البرامج الرسمية ومسألة التفقد وتكوين المربين وانفتاح الوزارة على تقاطعات مهمة ولازمة وضرورية مع وزارة الثقافة ووزارة التشغيل ووزارة البيئة ووزارة التكوين والتعليم العالي، كي يكون التكوين شاملا ويكون متقنا ومحققا لأهدافه الكبرى للتنمية والاستثمار.

لماذا لا تفكر الدولة في بعث صندوق لدعم الذكاء التونسي يختص لتمويل مراكز البحث للطاقات المهاجرة؟ لماذا لا يُعاد النظر في فكرة الإعداديات والمعاهد النموذجية التي أسهمت في تجارة معرفة جديدة وهي معضلة الدروس الخصوصية؟

أليس عيبا علينا أن نرى المدرسة العمومية المجانية تنهار أمام القطاع الخاص الذي نريد تنظيمه وهيكلته؟ هذه المدرسة العمومية التي أنجبت دون دروس خصوصية، أبا القاسم الشابي والبشير خريف والشاذلي القليبي ومحمود المسعدي والطاهر شريعة وعلي بن عياد ومحمد القرفي وهشام جعيط وشوقي الماجري وعلي البقلوطي ولينا نصيب، أفظع الجرائم يا سادتي، هو البيع المعرفي المشروط وتحويل العلم إلى بضاعة وسلعة وإنتاج شهائد علمية مشكوك في مصداقيتها.

كي تكون تونس في الرهان، ندعو إلى جملة من المسائل الوطنية المهمة:

1. إلى أين وصل مشروع المجلس الأعلى للتربية؟ متى يشرع فعليا في تنفيذه خاصة بعد صدور المرسوم الرئاسي؟ وأين تمثيلية مجلس نواب الشعب فيه؟

2. متى يحسم الجدل نهائيًا في معضلة انتداب الأساتذة والمعلمين النواب الذين طال انتظارهم وقدموا التضحية تلو الأخرى؟ فهل من حل نهائي لوضعهم بعد أن تم التلاعب بملفهم في عهد الوزيرة السابقة؟

3. وضعية المرشدين التطبيقيين المتعاقدين، المهضومة حقوقهم، متى تنتهي معاناتهم بانتداب نهائي يليق بكرامتهم؟

4. وضعية المرشدين التطبيقيين غير المباشرين، إلى متى يتواصل التثبت في نتائج المناظرة؟ السيد الوزير، ندعوكم بالتنسيق مع رئاسة الحكومة إلى التسريع بانتدابهم، فإعدادياتنا ومعاهدنا في حاجة ماسّة إليهم تأطيرا وإرشادا.

5. وضعية أكثر من 700 مدير ابتدائي تحصلوا على إدارة مدارس خلال السنة الدراسية 2023-2024، الرجاء حل هذه الوضعية وفق القوانين والتراتيب الجاري بها العمل في إطار منطق استمرارية الدولة، فلا بد من إنصافهم.

6. منح المدارس الابتدائية الصبغة الإدارية والشخصية المدنية على غرار الإعداديات والمعاهد واحتساب سنوات التقاعد في الأقدمية العامة للمربين.

7. ديوان الخدمات المدرسية: مع كامل التقدير والاحترام للمشرفين عليه، نعتبره لحظة هجينة في تاريخ سياسات وزارة التربية وإهدارا للمال العام بل وفيه الكثير من الشبهات وتضارب المصالح، ندعوكم إلى فتح الملف للحسم فيه نهائيا.

8. وضعية النقل المدرسي والويلات الحاصلة فيه، نكاد نجزم أن السبب الرئيسي للانقطاع الدراسي هو مظهر النقل المدرسي المتخلف،

9. إنصاف مديري الابتدائي والإعدادي والثانوي ماديا وإداريا، وقد كنت مديرا وأعرف المنحة المخجلة التي يتقاضاها المديرون، فتحية لهم على صبرهم.

جهويا ومحليا القصرين: تسريع إنجاز المشاريع التربوية المعطلة: معهدي خمودة بفوسانة وسيدي سهيل بتالة وإعداديتي حيدرة والعيون، بعث المعهد الإقليمي للرياضة بتالة وحل إشكاليته.

قابس: دعم النقل المدرسي في المناطق الجبلية في التوجان ومطماطة ومارث لما يعانيه تلاميذنا هناك من انقطاعات متواترة.

سيدي بوزيد: تهيئة مدرسة الرقي في ملجة 20 من سيدي بوزيد الغربية وإعادة تهيئة مطعم مدرسة الهيشرية، حالته الآن رديئة جدا.

جندوبة: تهيئة مدرسة بجاوة بغار الدماء والمدرسة الإعدادية عين السلطان ومدرسة نهج البريد ووادي مليز ومعهد وادي مليز، والتسريع في إنجاز المشاريع المبرمجة في معتمدية غار الدماء من وادي مليز.

تونس العاصمة: مدرسة نهج باب الخضراء، إلى متى ستظل مغلقة ومهملة وعرضة للنهب في حين أن مدرسة نهج مرسيليا مكتظة ولا تفي بالغرض؟

قفصة: إلى متى يتواصل تعطيل إنجاز المعهد الإقليمي للرياضة بقفصة؟

رصد اعتمادات عاجلة لمعهد بوعمران من معتمدية القطار بالنظر إلى وضعه الكارثي.

تسريع تهيئة معهد بلخير وصيانته،

دعم المؤسسات التربوية في القطار بالإطار البشري والتجهيزات.

صيانة معهد السند ودعمه بالتجهيزات.

صيانة مدرسة المحطة..

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

دقيقة.

السيد النوري جريدي

صيانة مدرسة المحطة بالسند وإعادة تهيئة دورة المياه فيه،

صيانة معهد ابن رشيق بالسند أيضا.

وضعية عمارة ديوان أعوان وزارة التربية بالسند والتفويت فيها لصالح البلدية.

متى سيتم إنجاز قسم التحضيري بمدرسة الناصرية بعليم؟

إحداث مدرسةٍ إعداديةٍ في ماجورة للقطعِ مع معاناةِ أهالينا هناك.

ترميم مدارس الحوضُ المنجميُّ وضرورة تهيئتُها واجبٌ لأنها تداعت،

مدرسة وادي الورطة بالمتلوي فيه قرار إخلاء،

صيانة مدرسةِ الفتحِ وزمرِ الرديف،

ترميم معهدٍ المتلوي وصيانة معهد ابنِ منظور أيضا في المتلوي،

دعم مدارسٍ وإعدادياتٍ سيدي بو بكر.

بعث مدرسةٍ ابتدائية وإعدادية بمعتمدية زانوش ومدرسة ابتدائية بحيّ عمر بنِ سليمانَ، شكرا لكم ووفقكم الله سيدي الوزيرِ.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة ألفة المرواني غير منتمية، لها ست دقائقٍ، تفضلي.

السيدة ألفة المرواني

شكرا السيدة رئيسة الجلسةِ،

مرحبا بالسيدِ وزيرِ التربيةِ ومرافقيهِ الكرام،

مسؤولية وزارة التربيةِ مسؤولية كبيرة، أخلاقية، سياسية، وطنية وعلمية ووزير التربية هو في الحقيقة أشبه بقائدِ لسفينة، سفينة حربية بامتيازٍ، له من الفكرِ والرؤيةِ ما يضمن النجاح لهذه المسؤولية، والمرور إلى شواطئِ الأمانِ.

وزير التربية لا يمكنه أن يعمل حسب الأحداث اليومية والقرارات المرتجلة، فيوما نضيف مادة ويوم آخر ننقص مادة، يوما نقر منحة ويوما آخر يتم تأخير المرتب.

وزير التربية يجب أن يجد الحلول ويبني المساراتِ ويعمل المستحيلاتِ لنتجاوز كل المشاكلِ والعراقيلِ وهذا كله لم نعد نراه منذ مدة وهذا ليس تقييما شخصيا ولكن هذا ما يتداوله عموم الشعبِ.

سيدي الوزيرِ، ماذا فعلنا بخصوص البنية التحتية الكارثية في مؤسساتنا التربوية وبخصوص النقصِ في التجهيزات وبخصوص المشاريعِ صلب وزارةِ التربيةِ؟

في ولايتي، ولاية بنِ عروس فقط، لدينا 139 مشروعا معطلًا على حد علمي منذ 2018، سأعطيك مثالا: في مدرسةِ النورِ للمكفوفين وهي مدرسة ذات خصوصيةٍ وكان من المفروض أن تكون ذات أولوية، المطعم انطلقت الأشغال فيه منذ 2017 وإلى حد الآن هذا المطعم غير موجود، لم أفهم ماذا يبني هذا المقاول بالضبط ولا أدري ماذا فعلت الوزارة بخصوص هذه الصفقة بالذات؟

ماذا فعلنا بخصوص غلق 139 قسما تحضيريا؟ ماذا فعلنا بخصوص 450 مدرسة هي اليوم بدون مساعد مديرٍ؟ ماذا فعلنا بخصوص الاكتظاظ الكارثي في الأقسامِ، فقد وصل عدد التلاميذ في بعض الأقسام 40 تلميذ في القسمِ الواحدِ؟ ماذا فعلنا في تطويرِ البرامجِ المدرسية وتبسيط المناهجِ وتقليلِ الكثافة؟ إلى متى نرهق المتعلم ببرامج لا تفيده في حياته وأكثر من ثلثها حشو؟

إلى متى نثقل كاهل الولي بتكلفة أدوات أغلبها غير ضروري ويمكن الاستغناء عنها؟

ماذا فعلنا في العدالة المدرسية والعمل على تقليصِ الفجوة بين الجهات وبين المدارسِ المختلفة؟ غياب التكافئ والإنصاف والمساواة في الخدمةِ التعليمية المقدمة بينَ الجهات هو السبب الأول في انخفاضِ نسبة التمدرسِ، حيث بلغت حسب المعهد الوطني للإحصاء 92،2% سنة 2023 مقابل 96،6% سنة 2018، بعد أن كانت 98% سنة 2012.

التفاوت وعدم الإنصاف في الخدمة التعليمية ينكشف بشكل جلي وواضح في نتائجِ البكالوريا، المراتب الأخيرة هي دائما حكر على ولايات الجهات الداخلية الغربية من الشمال إلى الجنوب وهي على هذا النحو منذ السبعيناتِ.

ماذا فعلنا بخصوص نظامِ التقييمِ الجزائي؟ كل الخبراء أكدوا على أنه نظام فاشل ولا ينتج إلا تلميذا أنانيا انهازيا كسولا لا يعمل إلا من أجل الأعداد والمعدلاتِ، كل الدراسات في علم التقييمات أثبتت أن هذه التقييمات لا تحدد كفاءة التلميذ ولا تحدد ذكاءه أيضا،

ماذا فعلنا في معضلةِ الرسوب؟ يرفت لضعف النتائج والمقولات البدائية "يوم الامتحانِ يكرم المرء أو يهان"، هذه مقولات تافهة لا بد أن تزول نهائيا من المعجم التربوي، لماذا لا يكون هناك تقييم تكويني لا يقتصر على التقييم الجزائي؟

ماذا فعلنا في التربية الدامجة والتربية المهنية والتربية في الانتماء الحضاري خاصة التربية على القيمِ؟ لما نراه اليوم من عنف في المدارس وخارجها ومن هبوط أخلاقي وقيمي عام في المجتمع يستوجب العودة إلى قيمنا وأخلاقنا الأصيلة: توقير كبارنا واحترام المعلم وتقديم العون والمبادرة والمشاركة إلى آخره.

ماذا فعلنا في أكبر مشكل يهدد أبناءنا التلاميذ اليوم ألا وهو مشكل الفراغ؟ أين النوادي الثقافية التي تنشر ثقافة التضحية والبناء والعمل والإبداع؟ في رادس "منجيل" المندوبية الجهوية القديمة المقر القديم آيل للسقوط ومهجور، لماذا لا يتم تحويلها لنادي ثقافي مدرسي ووحدة لتطوير الحياة المدرسية للحد من ظاهرة العنف والتسرب المدرسي؟

ماذا فعلنا في التهافت في بعث المدارسِ الخاصةِ ومنهجيةِ تدميرِ المدرسة العمومية والتي للأسف الشديد يوم تنهار لن تنهار إلا على رؤوس أبناء الفقراء؟

ماذا فعلنا بخصوص وضعيةِ المربي الذي لم يعد قادرا على توفير رمق العيش وقوته بكرامة؟ هل ننتظر من المربي الإصلاح والمثابرة والاجتهاد أم ننتظر منه التضحية في نفوس مربين محطمين؟

ماذا فعلنا في القطعِ مع التشغيلِ الهشّ وتسوية وضعية المعلمين النوابِ وبخصوص الوضعية الضبابية لأعوانِ التأطيرِ والمرشدين المتعاقدين بوزارة التربية منذ سنة 2019 والبالغِ عددهم 1228؟

ماذا فعلنا في بقية أركان الإصلاح التربوي؟ نعم، وقع إقرار المجلسِ الأعلى للتربية ولكن لا جدوى منه إن لم يقع إحداث المعهد

الوطنيّ للتقييمِ التربويّ وبعث كلية للتربية لتخريج كل ما تحتاجه المنظومة التربوية من كفاءات مختصة.

سيدي الوزير، إننا اليوم في أشد الحاجة لخبرات تصنع إنسانا يفكر وليس مجرد حشوٍ للعقول، نحتاج إلى تعليم مرغوبٍ فيه من المتعلم والمعلم، لا إلى تعليم متصحرٍ يأتيه التلميذ رغم أنفه بإكراه ونفور، نحتاج إلى مدرسةٍ تخلق السعادة للفرد، معلما ومتعلّما تقوم على بيداغوجيا الفرح، نحتاج إلى بيئة صحيّة آمنة وفرص متكافئة كذلك، شكرا السيدة رئيسة الجلسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وإطارات وزارة التربية،

أريد أن أقدّم تحية إكبار لكلّ المربين والمنتسبين والمنتسبات للفضاء المدرسي وللمدرسة العمومية التي تردّت أوضاعها.

تحية إجلالٍ لهم لأنهم متشبّثون بمدرسةٍ عموميةٍ تعاني من التسيّب والعنف وانتشار المخدرات حول الفضاء المدرسي وتردّي البنية التحتية، فالسيوف كلها مشرعةٌ ضد المربي سواء من التلميذ أو الولي أو الوزارة.

هذه المدرسة العمومية رغم حالة الخراب، فهي تنتج أفواجا من الخريجين من مهندسين وأطباء تستفيد منهم دول أجنبية، فاليوم نتساءل هل اختزل الإصلاح التربوي في منشور الدروس الخصوصية؟ أو هل الإصلاح التربوي تمّ اختزاله في الزمن المدرسي، من خلال تجميع التلاميذ في فصول مكتظة، ما بين 34 و40 تلميذا؟

نريد إصلاحا شاملا وهيكليا يرتبط بسوق الشغل وإصلاحا في المناهج يرتكز ويكرّس القيم الوطنية ويصقل مواهب التلاميذ ويؤهّلهم في روح النقد والعطاء داخل المجتمع.

على مستوى الملفات المطروحة هي في الحقيقة عديدة:

أولا، ملف النواب وسأكتفي ببعض التساؤلات: هل لديكم خطة سيدي الوزير في المراهنة أو المراوحة بين القضاء على التشغيل الهشّ وضمان الجودة في التدريس؟

ثانيا، تمّ الاستغناء عن مجموعة من النواب عملوا لمدة سبع وثماني سنوات، فما هو مصيرهم؟

ثالثا، هناك مجموعة من النواب في جهة سيدي بوزيد وهم تقريبا دفعة 21، نتيجة المشاكل التي وصلت إلى القضاء تمّ التخلي عنهم ولا يعلمون مصيرهم.

على مستوى ملف المرشدين التطبيقيين والقيمين غير المتعاقدين، المدرسة العمومية تعيش حالة من التسيّب ونحن نحتاج إلى التأطير بانتداب هؤلاء.

على مستوى البنية التحتية فهي مهترئة في كامل البلاد، من الشمال إلى الجنوب، فما هي رؤيتكم لإصلاح هذه البنية التحتية في ظل قلة وندرة الأموال؟

على مستوى دائرة طبرقة عين دراهم، نحن منطقة ممطرة وفيها نسبة هامة من الثلوج والبنايات تتشقق ويتسرّب منها الماء ولدينا العديد من الأمثلة على ذلك: في مدينة طبرقة لدينا إعدادية المرجان ومعهد 2مارس، في مدينة عين دراهم لدينا مدرسة الشحارير في حالة سيئة، الجدران مشققة وربما تشكّل خطرا على التلاميذ، إعدادية عين دراهم أيضا ومدرسة أولاد هلال ومعهد خمير للرياضة وهو يعاني من مشاكل على مستوى المبيت خاصة. لا بدّ من التدخل العاجل في هذه الفضاءات من أجل حماية أبنائنا التلاميذ.

أخيرا، أتساءل عن إحداث المعهد الثانوي الذي ورد في المخطط 23-25 بجهة طبرقة نتيجة الاكتظاظ الكبير، لدينا معهدان، يحتوي كل منهما على 1500 تلميذا، فكيف نطالب المربي بضرورة العمل في ظروفٍ كهذه؟

وأخيرا، هل يمكن أن نحفّز المناطق الداخلية ونقوم بدراسةٍ لتردّي نتائج امتحان البكالوريا في الشمال الغربي والوسط الغربي، حيث دائما ما تكون متذيلة في آخر الترتيب؟ ولكم كل الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التربية وإطارات وزارة التربية المرافقة، عائلتي الثانية وأفتخر.

ملف التربية هو ملف كبير جدا لا يمكن تناوله في دقيقتين أو ثلاث، لكنني سأعرج على منطقتي، منطقة سيدي حسين التي هي منطقة شعبية تعاني من العديد من المشاكل وملفها كبير جدا وهو يعكس إشكاليات قطاع التربية في منطقة سيدي حسين، لقد باشرته مع بعض إطارات الوزارة، مشكورين.

لدينا مشكل في عمادتين: عمادة برج شكير وعمادة بيرين، هاتان العمادتان تعانيان من مشكلة التأخر عن الدراسة وكذلك مشكلة النقل المدرسي، نظرًا لبعد المسافة التي تفوق 5 كيلومترات عن المعاهد والإعداديات التي يدرس فيها وفي بعض الأحيان عندما لا يأتي النقل يذهبون على الأقدام 5 كيلومترات فلا يكفي أن هذا يتسبب في تأخرهم على حضور حصص الدرس، أي أن التحصيل العلمي يبقى دائما ناقصا.

في امتحانات البكالوريا، نفس الإشكال النقل العمومي غير موجود بكثرة بطبعه في تلك الأوقات وخاصة في امتحانات البكالوريا، يذهبون على الأقدام مسافة 5 كلم، ويمكنكم زيارة هذه المنطقة والاطلاع على هذه الوضعية خاصة عمادة بيرين، حقيقة هي في حاجة لإعدادية لذلك التفكير الجدي في إحداث إعدادية بهذه العمادة ضرورة.

في مدينة عمر المختار تم مؤخرا تسليم 810 مسكنا اجتماعيا، وهذا سيسلط ضغطا على وزارة التربية لأنه سيحصل اكتظاظ فعلي في المدارس والإعداديات، لهذا يجب التفكير في بعث مؤسسات وخاصة بعث معهد ثانوي في هذه المنطقة.

نسبة الاكتظاظ في سيدي حسين معروف، أكبر معدل كثافة موجود في سيدي حسين، أتحدث على مندوبية التربية بتونس 2، ولذلك لا بد من التفكير الجدي في إحداثات من أجل امتصاص هذا الاكتظاظ.

النقل المدرسي والعنف والاعتداءات المسلطة على التلاميذ خاصة الذين يقطنون بعيدا على مدارسهم، ضروري التنسيق سيدي الوزير مع وزارة الداخلية من أجل إحداث دوريات قارة ومتنقلة لحماية هؤلاء خاصة في ظل غياب قاعات المراجعة، فتلاميذ بيرين وبرج شاكير يتعرضون للاعتداءات يوميا خاصة أنه لا يوجد لديهم نقل مدرسي، لذلك يبقون في انتظار قدوم النقل العمومي ويتعرضون في هذا الوقت للاعتداءات...

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أجدد الترحاب بمعالي السيد وزير التربية وأعضاده في دار العدل مجلس نواب الشعب،

سيدي الوزير، كلنا أمل في منظومة تعليمية متماسكة أصلها ثابت وفرعها للسماء إن شاء الله.

وأعطي الكلمة الآن للنائب المحترم عصام شوشان عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد عصام شوشان

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وبكافة إطارات وزارة التربية،

سيدي الوزير، لن نحملك ما حصل في قطاع التربية لمدة عشر سنوات، لن نحملكم وضعية الشهائد المدلسة، لن نحملكم المحاباة في المناظرات، كل هذا لا تتحملونه أنتم ونعلم بأن هذه مخلفات سنوات ونحن لن نحملكم مسؤولية ذلك لأن هذا أكثر من طاقتكم.

سيدي الوزير، ربما ما سنحملكم مسؤوليته هي الثقة التي بنيت بين الدولة وبين المواطن التي عادت تدريجيا ونحن نخاف أن تفقد هذه الثقة بعد أن سعينا لرجوعها ونحمد الله أن هذه الثقة عادت، نريد أن نكمل في هذا المسار.

سيدي الوزير، نحن كنواب جهات لدينا العديد من المشاكل في جهاتنا وخاصة في قطاع التربية: وضعية المعلمين النواب، وضعية الأساتذة النواب، وضعية المرشدين، وضعية القيمين، وضعية العملة الذين وقع سد الشغورات بخصوصهم في 2011 إلى يومنا الناس هذا، سؤال واضح وصريح ما مصيرهم؟ فهم ينتظرون منكم إجابة، ما وضعيتهم حاليا وفي المستقبل؟

هؤلاء المعلمون عن سن 45 و40 سنة عندما يتم انتدابهم، سيدي الوزير، كنت مربي، حتى اللفظ الذي نستعمله في سد الشغورات لا أحبذ استعماله، يمكن أن نقول " Contrat à durée bien déterminée " ويمكن أن نقول ظرفي، أما أن نقول انتداب لسد شغورات لمعلم، لمربي ويتم إرساله لمناطق وتخدم به وزارة التربية وتستخدمه في سد الأماكن الشاغرة وبعد ذلك يبقى في سن 45 سنة ينتظر ولا يعرف وضعيته، هذا لا يريده أحد ونحن قلنا من البداية أننا لن نحمل وزارتكم ما يحصل، لكن ما نطلبه حاليا وهم بصدد الاستماع إلينا في هذه الجلسة أن يعرفوا مصيرهم،

هل سيتم إدراجهم في عملية التحيين؟ أي سيتم انتدابهم خلال السنة القادمة أو خلال السنة التي تليها، فهو صابر وهو بصدد سد الشغورات ويضحي ويتنقل ونحن نعلم بأن أجورهم يتم إسنادها لهم في آخر السنة ونحن نعرف المبلغ الذي يتم إعطاؤهم إياه في آخر السنة،

المعلم والأستاذ الذي تم استخدامه في شد الشغور يضحي، لذلك لا بأس من أن نعطيه معلومة بخصوص وضعيته بالضبط وإن لن يتم انتدابه لا قدر الله لنتركه يبحث عن مورد رزق، مثلا ليفتح محلا تجاريا أو ليبحث عن عمل آخر، أو ينتصب للحساب الخاص.

سيدي الوزير، المهم في الأخير نحن نعول على رحابة صدركم بمدنا بإجابة مقنعة للسادة المعلمين والأساتذة النواب الذين ينتظرون، وأعيد وأكرر المعلمين النواب، الأساتذة النواب، المرشدين، القيمين وخاصة السيد الوزير، هناك عملة يعملون بالمؤسسات التربوية منذ سنة 2011 وإلى حد الآن لا يوجد لديهم أي "statut" تربطهم بالمؤسسة، ذهبوا في سد الشغورات وإلى يوم الناس هذا لا يوجد لديه أي "statut"، وضعيته لا تنسب لا لعمال الحظائر ولم يتم ترسيمه ووضعيته غير واضحة.

الأمر الثاني الذي يتعلق بالمحليات وبمعتمدية الحنشة، سيدي الوزير، في هذه المعتمدية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للنائب المحترم عصام شوشان.

السيد عصام شوشان

شكرا سيدي الرئيس،

من المفروض أن تضيف لي حتى عشر دقائق لأننا موجودون في لجنة المالية منذ الصباح بصدد مناقشة قانون المالية، شكرا.

راسلنا المندوبية الجهوية للتربية في صفاقس مشكورة بخصوص معهد الحنشة، وتوجهوا لوزارتكم بمراسلة، لأننا نريد الحصول على ترخيص وعلى ركن في المعهد، كل المعتمدية الأشغال فيها متوقفة، قدمنا لكم المقترح لتمدونا بترخيص لمقر، يتم إيصال الغاز لمعهد الحنشة، قدمنا مراسلة في هذا الخصوص منذ أكثر من شهرين، والأشغال إلى يوم الناس هذا متوقفة وكامل المعتمدية في حاجة لهذا المكسب، شكرا وبارك الله فيك.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة سوسن مبروك عن كتلة الأحرار، لها ست دقائق.

السيدة سوسن مبروك

شكرا سيدي الرئيس،

ومساء الخير للجميع،

نجدد التحية لكل الحضور الكريم ونرحب بالسيد الوزير وكافة الفريق المرافق له،

في البداية اسمحوا لي أن أقدم تحية حب واحترام وتقدير لكافة الزملاء بدون استثناء، خاصة الزملاء المنتمين لقطاع التربية والتعليم ومن خلالهم لعموم القائمين على التربية والتعليم والتعليم العالي والتكوين المهني في كل ربوع تونس الحبيبة.

يقول أحمد شوقي:

قُم لِلمُعَلِّمِ وَفِّهِ التَبجيلا ... كادَ المُعَلِّمُ أَن يَكونَ رَسولا

أَعَلِمتَ أَشرَفَ أَو أَجَلَّ مِنَ الَّذي ... يَبني وَيُنشِئُ أَنفُساً وَعُقولا

سادتي الكرام، منذ الاستقلال نفّذت الدولة التونسية خططًا تعليمية اعتبرت من خلالها التعليم استثمارا وطنيا ومحددا أساسيا من محددات النمو الاقتصادي. توج هذا المسار الإصلاحي بإقرار وتنفيذ الاستشارة الوطنية حول إصلاح نظام التربية والتعليم وأيضا إحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم.

وهي إجراءات إصلاحية تحمل آمال الشعب التونسي، آمالا واعدة لغد أفضل للمدرسة التونسية في مواجهة واقعٍ متردّي يعكس أزمة تعليم عميقة وانحدار مستوى التعليم وذلك وفق المقاييس الدولية لجودة التعليم مثل برنامج تقسيم الطلاب الدولي وتوجهات الإنجاز في دراسة الرياضيات والعلوم. وقد جاء تصنيف تونس وللأسف الشديد في المرتبة 66 من بين 70 دولة مشاركة في التصنيف.

لذا، سيدي الوزير، لا بد من تشخيص الواقع التعليمي العاجز وتوضيح علله واقتراح الحلول المناسبة. ولا بد من رؤية مستقبلية تتجاوز اهتمامات الحاضر ومشكلاته للوصول إلى تصور ملهم يلم بتغيّرات العصر واحتمالات المستقبل ويطرح نماذج جديدة لنظم تعليمية مرنة ومتطورة تتّسع لكل جديدٍ ومفيد، من أجل تعليم مبتكر ومستدام لدولة رائدة.

وهذا لا يكون إلا أولا بـ:

مواءمة مخرجات التعليم مع مهارات المستقبل وتعزيز جودة وكفاءة المؤسسات التعليمية وكوادرها وبنيتها التحتية،

تحفيز مخرجات البحث العلمي الأكاديمي والابتكار وفق معايير تنافسية عالمية،

توعية التلاميذ وتمكينهم بما يحقق قيم المواطنة وقيم الإنسانية،

تعزيز إمكانيات التكنولوجيا المتقدمة في رفع مخرجات التعليم، مع تعزيز حوكمة المؤسسات التعليمية ضمانا لبيئة تعليمية آمنة وداعمة ومستدامة ومحفزة للتعلم والتعليم،

استقطاب وتمكين الموارد البشرية، وتقديم خدمات مؤسساتية وبنية رقمية قوية وفعالة،

تعزيز ممارسات الابتكار القائمة على المرونة والاستباقية والجاهزية ضمن منظومة عمل متطورة.

على الصعيد الجهوي والمحلي، فإن مدرسة بئر بصير من مدنين الشمالية في حالة أقل ما يقال عنها أنها كارثية، بنيتها التحتية تمثل خطرا على التلاميذ والمعلمين والإطار التربوي، وسقفها مهدد بالسقوط.

نداء عاجل سيدي الكريم، من أجل التدخل العاجل لفائدة هذه المدرسة وصيانتها، حالها حال بقية المدارس في الأرياف بولاية مدنين وفي كل ربوع تونس بدون استثناء، فالوضع لا يختلف كثيرًا عن حال مدرسة بئر بصير بمدنين الشمالية.

لذا، ندعو سيادتكم ومن خلالكم كافة الأجهزة الخاضعة لرقابتكم إلى إعداد خطة وقائية وواقعية لإنقاذ البنية التحتية للمدرسة ودعمها بالمعدات والتجهيزات والموارد البشرية.

لا بد من تطبيق الحق الدستوري في العمل الكريم والقطع مع كل أشكال التشغيل الهشّ ووضع حد نهائي لمعاناة الأساتذة النواب والمعلمين النواب والمرشدين التطبيقيين والقيمين.

كذلك، لا بد من تفعيل المفعول المالي والإداري للترقية بملفات السلك الإداري لوزارة التربية والتعليم لدورة 2023 على غرار ما وقع تطبيقه بالنسبة إلى باقي الأسلاك الأخرى.

سيدي الوزير، توصية أخيرة لسيادتكم ومن خلالكم لكل أجهزة الدولة الرقابية، لإحكام الرقابة والقيام بالعملية التفقدية من أجل تحقيق النصر المبين في القضاء على الفساد والمفسدين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمود شلغاف غير منتمٍ، له ثلاث دقائق.

السيد محمود شلغاف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

في الفترة الأخيرة تقدمت بسؤالٍ كتابي يتعلق بتسوية وضعية 16 عونًا وقتيا برتبة أستاذ تعليم ابتدائي وفي الرد على سؤالي، تم مدي بمعطيين: الأول ذكرتم فيه حرفيا أنه تم انتداب المعنيين بالأمر بسلك إداريي التربية في إطار اتفاقية تمت بين المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية "Petrofac" برئاسة الحكومة.

سيدي الوزير، ليكن في علمكم أن المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية هي "ETAP" وليست "Petrofac"، أما المعطى الثاني الذي قدمتموه، فيقول أنه تم إعادة توظيفهم في رتبة أستاذ للمدارس الابتدائية ومعلم أوّل، إثر صدور الأمر الخاص بإعادة توظيف الأعوان الإداريين الوقتيين والمتعاقدين.

الجواب على سؤالي كان: "لم يقع ترسيم الأعوان المذكورين نظرا إلى رفض رئاسة الحكومة تغيير صيغة انتداب المعنيين بالأمر".

بكل صراحة، هذا الرد يبعث على الدهشة، فالأمر الخاص هذا لم يصدره الأعوان المعنيون، بل وزارتكم هي التي أصدرته وكان من المفروض أن يكون هناك انسجام بين وزارة التربية ورئاسة الحكومة، لا أن يكون لكل طرف أوامر خاصة به تناقض أوامر الطرف الآخر والآن هؤلاء الأعوان الذين يدرّسون في المدارس الابتدائية للسنة السادسة على التوالي، هل نتركهم وقتيين إلى ما لا نهاية؟ رغم أن الخطأ ارتكبته وزارتكم، بطبيعة الحال بمنطق استمرارية الدولة، سيدي الوزير، القطع مع التشغيل الهش ليس شعارا للاستهلاك، إما أن نطبقه على أرض الواقع وإلا ما الفائدة من رفعه؟

سيدي الوزير، الإقرار بوجود أزمة في قطاع التعليم هو بداية إيجاد الحلول لهذه الأزمة التي تتمثل مظاهرها أساسًا في عدم مواكبة المناهج التعليمية وأسلوب التدريس للتغيرات السريعة في العالم وخاصة منها الرقمية،

كذلك كثافة البرامج التي لم يعد البعض منها مواكبًا للعصر، دون أن ننسى الوقت الذي يقضيه التلميذ على مقاعد الدراسة على حساب الرياضة والنوادي الثقافية.

هذه الأزمة انجر عنها الكمّ الكبير من التلاميذ المغادرين لمقاعد الدراسة سنويًا، حيث يبلغ قرابة 100 ألف تلميذ منقطع سنويًا.

لإصلاح تعليمنا، يجب أن نعتمد تعريف أفلاطون حيث قال: "التعليم هو إشعال الجذوة وليس ملء الوعاء"، وشكرًا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق.

السيد ياسين مامي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التربية وكافة الطاقم المرافق،

السيد وزير التربية، نحن مع المدرسة العمومية والتعليم المجاني، يجب أن نعترف بأن المدرسة العمومية تراجعت وأنت السيد الوزير، رجل ميدان وكنت مندوبًا جهويًا للتربية بولاية نابل وتعرف واقع وحقيقة المؤسسات التربوية ليس فقط في الجهة وإنما لأن ولاية نابل بتنوعها وثرائها، تعطيك نظرة على كامل المؤسسات في الجمهورية التونسية. فرغم أنها تراجعت، فإنها تظل منارة حقيقية ورهانا حقيقيا لدولة الاستقلال وتمثل دائمًا ركيزة من ركائز المصعد الاجتماعي.

وبالمناسبة وبما أننا نناقش مهمة التربية، لا بد أن أعبر عن كل عبارات العرفان والامتنان لكل من علمني حرفا، للمعلمين والأساتذة الذين كانوا سببا في تنمية قدراتنا وصقلها وكانوا سببا لوصولنا تحت قبة البرلمان.

السيد الوزير، أود التطرق إلى مشكلتين رئيسيتين، المشكل الأول المؤسسات التربوية الخاصة.

اليوم، عندما نسمع الأرقام نجد أن المؤسسات التربوية الخاصة بين ولاية نابل وتونس قرابة 45 مؤسسة تربوية خاصة، هذه المؤسسات تم تشييدها وبناؤها من قِبل مستثمرين خواص، أغلبيتهم من سلك التعليم وهم أشخاص استثمروا وتمتعوا بقروض واليوم هم مرهونون للبنوك، لكن هناك كراس شروط لفتح هذه المؤسسات التربوية الخاصة وفي مناشير وزارة التربية نجد أنها تتطرق دائما إلى المؤسسات التربوية العمومية والخاصة لأنهم جميعا من منظوري وزارة التربية.

سيدي الوزير، يجب إيجاد حل لهذا المشكل، صحيح أن كراس الشروط يحتوي على العديد من الشروط ولكن الجميع لديهم نفس الإشكال في بند وحيد.

سيدي الوزير، أنت وقفت على واقع هذا المشكل، اليوم لا بد من إيجاد حل لتجاوز هذا الإشكال سواء كان مع البلديات، فلا بد من التنسيق مع السيد وزير الداخلية لإيجاد حل، هؤلاء تونسيون استثمروا ووضعوا كل مدخراتهم وهذه المؤسسات التربوية الخاصة تساهم في تخفيف العبء والضغط على المؤسسات الأخرى.

هذه المؤسسات الخاصة تمتلك إمكانيات كبيرة، وجهزت نفسها بأحدث الوسائل والتقنيات العصرية والحديثة لضمان تعليم بمستوى عالٍ للتلاميذ، لذا من الضروري إيجاد حل جذري وتسوية وضعياتهم، لأننا نتحدث هنا عن الاستثمار وما أحوجنا اليوم إلى الاستثمار في بلادنا.

السيد الوزير، بخصوص مدينة الحمامات، المؤسسات التعليمية في معتمدية الحمامات الأخيرة على مستوى جهة ولاية نابل وهذه الأرقام فندت كل معطيات وتفسيرات أساتذة علوم الاجتماع، ومؤسسة العلوم الاقتصادية والاجتماعية تتحدث عن أن نتائج التعليم مرتبطة بنسبة الفقر والفوارق بين الجهات.

فالحمامات، الغنية بتراثها وثرواتها ومؤسساتها وسياحتها تحتل المرتبة الأخيرة في مستوى التعليم، لماذا؟

السيد الوزير، تعلمون أن المؤسسات التربوية في الحمامات تواجه ضغطًا كبيرًا في الخارطة التربوية للجهة، لا يوجد توزيع جغرافي هام للمؤسسات التربوية، وهناك اكتظاظ كبير.

أحد مديري المعاهد في الحمامات أخبرني السنة الماضية أن هناك أكثر من 600 مطلب للولوج إلى المؤسسة، لأن الحمامات منطقة جاذبة، حيث يأتي إليها العاملون في البنوك والمؤسسات ويجلبون أبناءهم معهم، فنجد 600 مطلب لوافدين جدد في المؤسسات التربوية في الحمامات.

نحن بحاجة إلى رؤية كاملة للحمامات، ولا بد من البحث عن عقارات مخصصة لإنشاء مؤسسات تربوية جديدة للمستقبل، في ظل نفاذ الرصيد العقاري في المنطقة، يجب الاستشراف للمستقبل والتخطيط لإنشاء رصيد عقاري جديد للمؤسسات التربوية التي تليق بمستقبل التعليم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حسن جربوعي عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق.

السيد حسن جربوعي

شكرًا سيدي الرئيس،

مرحبًا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أولًا، هناك مقولة تقول: "ما أشرقت في الكون حضارة إلا وكانت من ضياء المعلم"، وأنتم سيد العارفون بوضعية منظوريكم المعلمين وأوضاعهم.

إذا كنا نريد بناء حضارة حقيقية وتطوير بلادنا اقتصاديًا واجتماعيًا وفي جميع المجالات، علينا بتحضير جيل، وهذا لا يكون إلا على أيدي المعلمين الذين يفتقدون اليوم لأبسط ظروف الحياة الكريمة، نقطة وأمر.

سيدي الوزير، كنت أتمنى أن أتحدث اليوم عن استراتيجية في وزارة التربية ولكن للأسف الوضع الذي يعيشه التلميذ في تونس في كل الولايات، هو وضع كارثي.

سأحدثكم اليوم عن وضعية معهد البرمكي في معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس. هذا المعهد كان في الأصل مدرسة إعدادية، ثم تحول فجأة إلى معهد ثانوي وإعدادي في الوقت نفسه، دون أي تجهيزات أو استعدادات من الدولة.

لدينا 2500 تلميذ يدرسون في ظروف سيئة، عند مغادرتهم يجلسون تحت شجر الزيتون ولا تتوفر لهم فضاءات للأنشطة مثل دور الشباب أو دور الثقافة ولا توجد أية استراتيجية واضحة من الدولة بجميع وزاراتها لدعمهم والأدهى والأمر من كل هذا أن هذا المعهد يعاني من نقص في القيمين والإداريين، حتى المخابر لا تحتوي على أي عون.

أكثر من هذا صيانة الإعدادية منذ سنة 1994 لأنه كان إعداديا ثم تحول إلى ثانوي. شبكة الصرف الصحي تعاني من مشاكل كبيرة، مع هطول الأمطار تصبح الأوضاع كارثية، حيث تغمر المياه كل شيء.

أما المطعم المدرسي الموجود فيوفر الأكل لـ 300 تلميذ يعمل فيه عونان فقط، هما من يقومان بالطبخ والغسيل والتقديم وكل المهام الأخرى. ثم بعد ذلك نتحدث عن تكافؤ الفرص؟

هناك مدارس مثل مدرسة أولاد يوسف الشمالية، قسمان فيهما 95 تلميذًا، سنة رابعة وسنة خامسة من 15 سبتمبر لم يدرسوا كلمة في المادة العربية، الرياضة لا نتحدث عنها، منذ خمس سنوات أغلب المدارس لا يوجد فيها أستاذ رياضة .

نقطة أخرى، سيدي الوزير، إذا كنا نريد الإنصاف في هذه البلاد ونعطي كل ذي حق حقه، فهناك مدارس في المعتمدية لا يدرسون فيها القسم التحضيري، يدخل السنة الأولى ولا يفرق بين الباء والتاء ونحن نتحدث الآن عن ضرورة المساواة في الأمور.

بالنسبة إلى وزارة التربية، قبل أن تأتي سيدي الوزير، راسلتها عدة مرات حول المدرسة الابتدائية الحاج قاسم 1 بدون سياج، وعندما أجابوني، أعدت إرسال نفس المراسلة بنفس الوضعية. قلت ربما لا يعرفون، فقالوا لي: "علمًا أنه تمت إجابتكم على السؤال المذكور". شكرًا، لأنك أجبتني، لكنني ابن الميدان، ما زلت أحدثك عن الوضعية، مدرسة بدون سياج، الكلب والخنزير يدخل معهم إلى القسم.

أعلم أنها في مجال كبير، لكن يمكن القيام بحواجز أو أي حماية، والوزارة يجب أن تجد حلا لهؤلاء التلاميذ، لا يجب أن نعامل تلاميذ صنف "أ" وتلاميذ صنف "ب"، كلهم من التونسيين وجميعهم يريدون التعلم.

النقل المدرسي، وأتحدث مع وزارة النقل، لا أتحدث عن الثانوي، بل عن الابتدائي، الأطفال الصغار الذين يقطعون 5 أو 6 أو 7 كيلومترات في الأرياف على التراب والحجارة والأمطار. هذه المشكلة يجب أن نجد لها حلًا، حتى عندما قمنا بالتنسيق مع المعتمدية والولاية في النقل الريفي عمل السنة الفارطة وهذه السنة لم يتلق أجره، فامتنع عن العمل.

رجائي، نظرة لهذه المناطق، أوجدوا حلا لهم فهم تونسيون ويريدون التعليم والحياة، ويرغبون في البناء لكن الوضع كارثي. نعلم إمكانيات الدولة ولكن هناك حلول عبر التنسيق مع المعتمد والوالي في النقل الريفي وتبحثون عن صيغة لخلاصه، الولي يدفع 10 % وأنتم تدفعون 90 % لأن المشكلة كبيرة وامتنع التلاميذ عن الذهاب إلى المدارس، وهناك عزوف كبير من قبلهم.

نقطة استفهام في معتمدية منزل شاكر، اليوم هناك 41 أستاذًا نائبًا في معهدين، وهذا يوضح الفرق بين المدينة والريف، ما زالت هذه المعاملة مستمرة إلى اليوم، ثم نتحدث عن المساواة والعدل لكن العدل أصبح شعارات فقط وعلى أرض الواقع لا نراه...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة سنياء بن مبروك عن كتلة الأمانة والعمل، لها ثلاث دقائق.

السيدة سنياء بن مبروك

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير التربية والوفد المرافق له،

أبدأ مداخلتي السيد الوزير بما قاله الوزير الأول السنغافوري عملاق التاريخ في بلاده "Lee Kuan Yew" حيث قال: سنغافورة البلد الذي يكون فيه المربي ملكا، وأضاف: نريد مدارس تفكر وأمة تتعلم "des écoles qui pensent, une nation qui apprend".

سيدي الوزير، هناك بعض المواضيع التي أرغب في التركيز عليها في مداخلتي في علاقة بمهمه التربية.

العنف المدرسي، هل فكرتم في خطة أو آلية لوضع حد للعنف بمختلف أنواعه في الوسط المدرسي؟

سيدي الوزير، حماية الطفل في المدرسة هي مسؤوليتكم. لا يكفي أن ننجح في حسن تسيير الدروس وتنظيم الامتحانات، بل يجب أيضًا حماية أطفالنا داخل المدرسة وخارجها.

موضوع ثاني لا يقل أهمية وهو أولوية الأولويات في مجال الإصلاح التربوي الذي نحن بصدده يخص جودة التعليم، وهنا أدعوكم سيدي الوزير إلى منع انتداب أي إطار تربوي لم يتلق تكوينًا علميًا وبيداغوجيا صحيحا بالمدارس العليا للتعليم.

سيدي الوزير، كما أدعوكم إلى إعادة الروح إلى هذه المدارس العليا داخل الولايات، لأن جودة التعليم لا تتأتى من التعليم الهش. والغاية من هذا الطلب هو تفادي الانتدابات العشوائية للمدرسين على أساس اجتماعي.

الدروس الخصوصية موضوع الساعة، يجب على وزارتكم إيجاد حلول جدية وردعية في موضوع الدروس الخصوصية وكيفية تنظيمها، لما آلت له هذه الوضعية من انعكاسات ومشاكل على التلاميذ والأساتذة والأولياء.

السيد الوزير، المخدرات داخل المؤسسات التربوية، لقد تم الشروع بصفة واضحة في محاربة هذه الآفة في المحيط المدرسي، وهنا نثمن المجهودات التي قامت بها وزارة الداخلية وندعو إلى مواصلة هذا المجهود وتعزيزه، لمحاربة الآفة التي تنخر المجتمع داخل المؤسسات التربوية للحد من هذه الآفة قصد القضاء عليها في أقرب الآجال.

هل أن المقاربة الأمنية كافية لحماية التلاميذ من هذه الآفة الاجتماعية؟

موضوع الشهادات العلمية المدلسة، أين وصلت التحقيقات في هذا الموضوع داخل وزارة التربية؟

سيدي الوزير، دعوة إلى منع استعمال الهاتف الجوال داخل الفضاء المدرسي، وأقصد هنا داخل الأقسام.

سيدي الوزير، الملاحظة الأخيرة تتعلق بالعملة والقائمين المباشرين لحصص الاستمرار ليلا وأيام السبت والأحد، مزيد تشجيعهم وتحفيزهم ماديا برفع النسبة المقدرة بـ 5%.

وفي الأخير، تحية إلى التلاميذ الأربعة الذين تحصلوا على ثلاث جوائز ذهبية وواحدة فضية في الأولمبياد العربية بقطر.

وبالمناسبة كل التحية والتقدير للأسرة التربوية التي ساهمت في هذه النجاحات وندعوكم سيدي الوزير إلى زيارة المؤسسات التربوية بدائرتي دائرة الكرم، وفقكم الله وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير التربية والإطارات المرافقة له،

السيد الوزير، نحن اليوم نمرّ بأخطر فترة في تاريخ تونس من الناحية الأخلاقية، بعيداً عن الأوضاع المالية والنقص في الإطار التربوي والبنية التحتية في المدارس. اليوم وزارة التربية مسؤوليتها هي محاربة الجهل والانحطاط الأخلاقي الذي وصلنا إليه اليوم في مجتمعنا، هذا نتيجة ما زرعناه خلال عشر سنوات والذين تركوا أطفالنا في الشوارع طيلة أسابيع، حيث أصبحت لديهم مطالب مشروعة، نعرف أن مطالب المربي مشروعة ولكن أطفالنا هم أولى بالاهتمام.

السيد الوزير، ما هو برنامج وزارة التربية للحد من العنف المدرسي في الوسط التربوي؟

ما الذي قامت به الوزارة لمعالجة أزمة الأخلاق التي شاهدناها في المدارس؟ نسمع كل يوم عن مظاهر لم نرها من قبل.

ما هو برنامج وزارة التربية للحد من انتشار المخدرات في الوسط المدرسي؟ وأين الطب المدرسي؟ كنا نعرف أن هناك طبا مدرسيا يتابع حالة التلاميذ. لماذا لا يتم إخضاع التلاميذ لفحوصات طبية وتحليل الدم في بداية كل سنة؟

السيد الوزير، آخر نقطة، نذكر معتمدية جبل الجلود التي تعاني منذ خمس سنوات من غياب مادة الرياضة في جميع المدارس، هذا أمر غير معقول، معتمدية في العاصمة لا يُدرس فيها مادة الرياضة.

أما بالنسبة إلى المرشدين التطبيقيين، رجاء وفي دولة تحترم نفسها في دولة اجتماعية لا نصل إلى هذا الوضع الذي نراه اليوم أمام مجلس النواب، حيث هناك من لا يملك قوت يومه...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم إبراهيم حسين غير منتم، له ثلاث دقائق.

السيد إبراهيم حسين

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التربية والوفد المرافق له،

ومرحبا بالحاضرين الكرام،

في البداية أوجه خالص الشكر لجميع المتدخلين في العملية التربوية على جميع المستويات من التحضيري إلى البكالوريا ونثمن تضحياتهم ومساهماتهم في الارتقاء بمدارسنا رغم الصعوبات الكثيرة.

مرة أخرى أجد نفسي مضطرا لتكرار العديد من القضايا التي سمعنا عنها الكثير تحت قبة البرلمان وخارجها ولكن للأسف ما زالت هذه القضايا قائمة رغم الجهد المبذول وننتظر الحل الجذري.

وسأركز كلامي على موضوعين: أولا، البنية الأساسية وبالخصوص في المناطق الريفية في جهة صفاقس مثل الغريبة والمحرس والصخيرة وعدد آخر من المناطق الداخلية.

تدني وضعية عدد كبير من المؤسسات التربوية التي تتطلب ثورة شاملة لتواكب عصرنا ومتطلبات التعليم الحديث.

غياب ملحوظ للقاعات المخصصة للرسم والموسيقى ومخابر العلوم والمسارح والقاعات الإعلامية المجهزة بالإضافة إلى تردي وضعية الملاعب الرياضية، إن وجدت.

كما أن بعض المدارس الابتدائية والإعدادية في هذه الجهة تعاني من الاكتظاظ، ما يتطلب التعجيل بإحداث مدرسة ابتدائية في مدينة المحرس ومدرسة إعدادية بالغريبة والتي بها مدرسة إعدادية وحيدة تضم ألف تلميذ.

كما أن هناك حاجة لصيانة وإضافة قاعات تدريس في المدرسة الابتدائية في الغريبة والمدرسة الابتدائية 2 مارس في الصخيرة.

إضافة إلى ذلك يواجه الأسطول المخصص للنقل المدرسي اهتراء كبيرا مما تسبب في مخاطر ومعاناة وتأخر عن ساعات التدريس وغيابات وانقطاعات مبكرة عن الدراسة في كامل عمادات الصخيرة والمحرس والغريبة وتكاد تتكرر يوميا.

ثانيا الموارد البشرية حيث نسجل نقصاً في الأساتذة في العديد من التخصصات وتأخرا في تعيينهم.

معضلة النواب مع سوء أوضاعهم المادية وانعكاس هذا على استقرارهم ومردودهم، نتساءل السيد الوزير، متى سيتم تسوية وضعية هؤلاء الأساتذة؟

نقص في العملة والإطار التربوي خاصة القيمين وعملة الحراسة والتنظيف، علما أن هناك مجموعة تعمل منذ سنوات في المدرسة كعمال نظافة بشكل تطوعي، فهل هناك إمكانية لانتدابهم وتسوية وضعيتهم؟

كذلك، نتساءل لماذا لم يتم ترسيم الأعوان الوقتيين في السلك الإداري المشترك أ 2، مثلما تم في باقي الوزارات؟ شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة لمدة خمس دقائق ثم نعود بدون مغادرة القاعة، تفضل السيد الوزير نعود بعد خمس دقائق.

(كانت الساعة الثامنة وخمسا وعشرين دقيقة ليلا)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة التربية

(كانت الساعة الثامنة والنصف ليلا)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نعود إلى النقاش العام والكلمة الآن للنائب المحترم عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمان والعمل، له أربع دقائق.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيد رئيس المجلس،

السيد وزير التربية وكل الطاقم المرافق له،

مرحبا بكم تحت هذه القبة في البرلمان ونتمنى لكم إن شاء الله التوفيق.

حقيقة السيد وزير التربية ما كنت أريد أن أتدخل نظرا إلى اهتمامي الكبير بالمشاكل والتحديات في القطاع التربوي، مقابل الانتظارات الكبيرة من المواطنين ورغم الواقع المرير الذي تعيشه معتمدية مرناق في الشأن التربوي لكن سيدي وزير التربية سبق وأن أرسلت لك مراسلة حول الشأن التعليمي بمعتمدية مرناق.

أريد أن أتفاعل معك في بعض النقاط التي أجبتني عنها السيد الوزير خاصة في خصوص إحداث المدرسة الابتدائية حي الحداد بكلفة 680 ألف دينار وبعد إعداد ملفات طلب العروض تبين وجود إشكال عقاري عطل الإعلان عن طلب العروض.

سيدي وزير التربية، هنا نقطة استفهام كبيرة، هناك مشكلة، قالوا لك السيد وزير أن هذه المدرسة في تقسيم ونعرف أن كل تقسيم يكون فيه جزء مخصص لوزارة التربية التي ستبني فيها المدرسة. هناك من لم يقم بعمله ولم ترسم هذا العقار أو هناك شبهة فساد، هناك من لعب بهذا العقار. ماذا فعلت الوزارة في هذا السيد وزير؟ لأن جواب مثل هذا غير كاف بالمرة.

السيد الوزير، النقطة الثانية بالنسبة إلى تحويل المدرسة الإعدادية المسعدي إلى مركز تكوين مهني أو معهد ثانوي. لدينا في معتمدية مرناق ثلاث مدارس إعدادية، لدينا مدرسة إعدادية فيها 1400 تلميذ ومدرسة إعدادية فيها ما يقارب 1500 تلميذ ومدرسة إعدادية لا تحتوي على 500 تلميذ.

وإجابتك السيد الوزير كانت: تُحدَّث المؤسسات التربوية في إطار مقاربة تشاركية مع الهياكل الجهوية والمحلية بناء على دراسة جدوى بيداغوجية، أما مراكز التكوين المهني فهي ليست من اختصاص الوزارة.

لم أجد ما أقوله في هذا الخصوص.

السيد الوزير، كلنا نعلم جميعا على مرور الزمن أنها كانت تسمى وزارة التربية والتكوين المهني ونحن نعرف أن وزارة التكوين المهني والتربية في نفس الحكومة وأنتما وزيران، هذا مقترح واستراتيجية.

السيد الوزير، لم طرح هذا المقترح؟ مثلما ذكرت لدينا مدارس إعدادية بها 1500 تلميذ وأخرى بها 1400 تلميذ، بينما هناك مدارس إعدادية أخرى لا تحتوي على 500 تلميذ.

السيد الوزير، من يدرس في هذه الأخيرة التي لا تحتوي على 500 تلميذ؟ لا أريد أن أقولها ولكنني مجبر على ذلك، يدرس بها من لا يعرف أولياؤهم ما يتلقاه أبناؤهم من تعليم ولا يعرفون في أي مجال يدرس أبناؤهم ودورنا هنا هو الدفاع عن حقوقهم. أي أب أو أم لا يسجل ابنه في هذه المدرسة الإعدادية ويضطر إلى نقلته.

وتدرك بالتالي لم تضم بقية المؤسسات 1400 و1500 تلميذ، لعدة اعتبارات كان لا بد أن يعلموك بها وكان من المفروض أن تعلم أن الاستراتيجيات والمقاربة التشاركية مع الهياكل الجهوية إلى غير ذلك كانت فاشلة والنتيجة على أرض الواقع فاشلة، لهذا اقترحنا على الوزارة تغيير هذه المدرسة إلى معهد، ونضع بها الكبار لتخفيف الضغط، يوجد تلاميذ في مرناق يدرسون في قسم به 43 تلميذًا.

السيد الوزير، هل تقبل أن تضع ابنك أو ابنتك في قسم يحتوي على 43 تلميذا؟ إن هذا الضغط غير مقبول ويجب على الوزارة التدخل بشكل عاجل.

أيضا معتمدية مرناق كانت من أكبر المعتمديات في النسب خاصة بشعبة الرياضيات. اليوم في سنة 2024 لم نجد قسما في شعبة الرياضيات واضطررنا إلى دمج قسمين معا، لكي نكون قسما يضم 19 تلميذا ونحن بحاجة إلى تدخل الوزارة وسبق وراسلت الوزارة بشأن هذا الموضوع وأوضحت تردي الوضعية التربوية والنسب المتدنية للنجاح في معتمدية مرناق. قلتم أن هناك لجنة معنية بهذا الموضوع ولكن الحقيقة على أرض الواقع مختلفة. نأمل أن تقوم الوزارة بإجراءات ملموسة في هذا المجال في مرناق وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرًا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد أمين مباركي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التربية وكل إطارات الوزارة.

في البداية أريد أن أشكر السيد الكاتب العام لوزارة التربية على حسن استقبال السادة النواب،

عندما نتحدث عن الإصلاح التربوي يجب أن نقوم باستراتيجية كاملة لوضع خريطة طريق للإصلاح وعليه علينا بالتسريع بالمجلس الأعلى للتربية وهو السلطة الفكرية والتنظيرية ووزارة التربية يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من هذا المجلس، أي قرار يجب أن يتم اتخاذه يكون عبرة للمجلس الأعلى للتربية. بهذا الشكل يمكننا السير في طريق الإصلاح التربوي.

السيد الوزير، النقطة الثانية ملف القائمين والمرشدين، أين وصل؟ وما هي استراتيجية الوزارة في انتدابهم بصفة رسمية؟ حيث بلغ إلى مسامعنا أن وزارة التربية ستنتدب كل القائمين وعددهم 200 والمرشدين ستقسمهم على دفعات وعددهم 1413، بناء على آخر نتيجة صرحت بها وزارة التربية.

نعلم أن هناك العديد من الشغورات في وزارة التربية وكمقترح لم لا يتم انتدابهم جميعا؟ رغم أننا نعلم أن الوزارة تحكمها الميزانية، إلا أنه إذا كانت هناك إمكانية لانتداب جميع الناجحين في المناظرة، فليتم ذلك، لأننا نعرف أن هناك العديد من الشغورات في وزارة التربية.

النقطة الثالثة هناك نقص في التجهيزات في المعاهد والمدارس خاصة في معتمدية السبية وجدليان والعيون من ولاية القصرين وأريد أن أعرف أين وصل مشروع إحداث المدرسة الإعدادية بالعيون؟ أين وصل مشروع بناء سور المدرسة الابتدائية الروايسية وغيرها من المدارس؟

النقطة الرابعة، أريد أن أعرف قيمة التمويل الأخير المرصود للمعهد الثانوي بجدليان؟ كل سنة نرى أعمالا غير مدروسة وغير متماشية مع النواقص الملحوظة.

إذا أردنا إصلاح المعاهد، يجب أن نسأل عما ينقص وما يجب زيادته وأن نشرك القائمين والمديرين في دراسة المشاريع، فهذا مهم جدا لأننا إذا لم نفعل ذلك، فإننا نهدر المال العام، كل سنة نلاحظ أن الأمور تعاد بناؤها من جديد، أي نفس الأشياء التي تم القيام بها من قبل.

وأدعوكم إلى فتح تحقيق عميق في جميع الأشغال التي أجريت في المؤسسات التربوية في جهة القصرين خلال العشر سنوات الأخيرة.

السيد الوزير، هناك مشروع بعث من قبل فتاة ولكن تم غلق مدرستها، هناك استراتيجية يجب أن نضعها لنرى العقوبات بشكل تدريجي ولا نقوم بغلق المدرسة بصفة فورية.

هناك مظلمة كبيرة هي المعطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا. بالنسبة لي أرى أن المتخرجين الجدد يتحصلون على فرص أكثر ممن طالت بطالتهم ولكن يجب أن نعطي الفرصة أيضا للمتخرجين القدامى. نرى أننا حكمنا عليهم بالإعدام، فمستقبلهم أصبح غير واضح وبدلا من أن نحرمهم يجب أن نعطيهم الفرصة، حتى ولو كانت لفترة قصيرة، لعلهم يحققون حلمهم البسيط لأهاليهم ولأنفسهم ونحرمهم بداعي أن المتخرج الجديد له أولوية النيابة، شكرا لكم السيد الوزير ونتمنى لكم التوفيق.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم لطفي الهمامي عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان.

السيد لطفي الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، لقد توجهنا بالعديد من الأسئلة الكتابية تخص النقائص بالمؤسسات التربوية وكنا آملين أن يقع تلافي هذه النقائص ولكن دون جدوى. جميع الأجوبة كانت غير مقنعة البتة.

السيد الوزير، أهل مكة أدرى بشعابها وأعتقد أن الوفد المرافق لكم من الإطارات السامية للوزارة يعرف كل صغيرة وكبيرة.

أيضا جل أعضاء مجلس النواب هم من سلك التعليم وقد طرحت معظم الإشكاليات فيما مضى من طرف مجلسنا الموقر.

السيد الوزير، أين هي "زينة الكلمة من مجد الفعل"؟ نريد أفعالا لا أقوالا. نريد أن تكون للوزارة استراتيجية واضحة وواقعية للإصلاح، للبناء والتشييد على المدى القصير والمدى البعيد.

أخيرا، وفقكم الله في أعمالكم وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم غسان يامون عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد غسان يامون

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التربية وكافة إطارات الوزارة بمجلس نواب الشعب.

سيدي الوزير، تم بتاريخ 29 جانفي 2024 عقد مجلس جهوي ممتاز للتربية بولاية مدنين برئاسة وزير التربية السابق وقد تم الاتفاق فيه ضمن محضر جلسة على إقرار إحداث معهد نموذجي بجزيرة جربة، لذلك نطلب منكم في إطار مبدأ استمرارية الدولة وإيفائها بالتزاماتها إحداث معهد نموذجي بمدينة جربة في أقرب الآجال.

هذا المطلب ليس بالقليل عن جزيرة جربة، فهي منبع للنتائج المتميزة في كافة المناظرات الوطنية ونتائجها جد متميزة، على سبيل المثال بلغت نسبة النجاح في جزيرة جربة على مستوى امتحانات البكالوريا لسنة 2024 58.60% مما يجعلها في المرتبة الثانية بعد صفاقس 1 وصفاقس 2 وبالتالي أبسط شيء هو مكافأتها لهذه النتائج المتميزة بإحداث معهد نموذجي بجربة، يجب على الدولة أن تستثمر في هذه الكفاءات.

السيد الوزير، أتساءل للمرة الثانية تحت قبة هذا المجلس، لماذا تحرم جزيرة جربة دون غيرها من النقل المدرسي؟

كما ألفت نظركم إلى سوء توزيع الخدمات المدرسية بولاية مدنين وغياب المساواة والعدل في تقديم الخدمات للتلاميذ.

مثال بسيط على ذلك ديوان الخدمات المدرسية بولاية مدنين يقدم يوميا 3000 أكلة مدرسية للتلاميذ، في حين أن نصيب تلاميذ جزيرة جربة 300 أكلة فقط، فهل تمثل جزيرة جربة عشر فقط من ولاية مدنين؟ قطعا وطبعا لا، فجزيرة جربة تمثل ثلث ولاية مدنين على مستوى الإحصائيات، على مستوى المؤسسات التربوية والتلاميذ تصل إلى 40%.

بالتالي السيد الوزير، أطلب منكم التدخل شخصيا لرفع التمييز المسلط على أبنائنا في جربة، إذ يحرمون من الأكلة باستثناء الإعدادية النموذجية وحتى المعهد الثانوي الفني بحومة السوق الذي به مطعم يتم رفض أكثر من نصف المطالب بسبب ضعف الموارد المالية والبشرية للديوان.

السيد الوزير، لماذا يقتصر هذا الضعف على جزيرة جربة فقط، بينما لا تعاني باقي الولاية من المشكلة ذاتها؟

كما نندد بسوء التوزيع الصارخ للموارد البشرية من قيمين وعملة بولاية مدنين بين المعتمديات وقد وعدنا الوزير السابق بمراجعة هذا التفاوت وإنصاف المؤسسات التربوية بجزيرة جربة الفاقدة إلى الحد الأدنى من العملة والإداريين وإلى الآن لا شيء يذكر من طرفكم.

ختاما السيد الوزير، إن ولاية مدنين هي ولاية مترامية الأطراف وتحتوي على عدد كبير من المؤسسات التربوية وفي هذا الإطار نطالب بإحداث مندوبية جهوية عدد 2 للتربية بجزيرة جربة لتخفيف الضغط على المندوبية الجهوية للتربية بولاية مدنين، لتقريب المرافق العمومية للمواطن نظرا إلى الكثافة العالية للمؤسسات التربوية وعدد التلاميذ والأساتذة في جزيرة جربة، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم محمد بن سعيد عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا السيد الرئيس،

تحية للحضور الكرام،

ومرحبا بالسيد وزير التربية وكافة الطاقم المرافق له،

سيدي الوزير، متى ستنطلق أشغال التهيئة الشاملة للمدرسة الابتدائية بير الجدي معتمدية الهوارية التي أصبحت اليوم مهددة بالسقوط وتشكل خطرا كبيرا يهدد أبناءنا في هذه المنطقة؟ (عرض السيد النائب صورا) لا يزال التلاميذ إلى حد اليوم يدرسون تحت جدران مهددة بالسقوط.

متى ستنطلق أشغال الصيانة الشاملة للمدرسة الابتدائية بالرتيبة معتمدية تكلسة؟ كذلك نطالب ببرمجة التهيئة الشاملة للمدارس التالية: مدرسة الزهور بوكريم، المدرسة الابتدائية بزوقاق، المدرسة الابتدائية بآبان وتبليط الساحة وكذلك بناء سياج للمدرسة الابتدائية بدار نادر، معتمدية تكلسة.

السيد الوزير، لدينا نقص في العملة والمتصرفين بالمدرسة الإعدادية بزاوية المقايز ولا بد من إضافة قاعات نظرا إلى الاكتظاظ الكبير بهذه المؤسسة.

الرجاء سد الشغورات في خطط المتفقدين فعديد الدوائر بدون متفقد.

بالنسبة إلى إصلاح التعليم:

أولا، نرى أن الخطوات بطيئة من ناحية ومن ناحية أخرى نتساءل هل تم رصد اعتمادات إضافية لميزانية الوزارة لتوفير المهدات والآليات الضرورية لنجاح الإصلاح التربوي خاصة في ظل

البنية التحتية المهترئة ونقص الإطار التربوي والعملة وإشكاليات النقل المدرسي للمؤسسات التربوية والعنف المدرسي؟

ثانيا، نعتقد أن الإصلاح التربوي لا يمكن أن يتحقق إلا بتحسن الوضع المادي والمعنوي للمربي، اليوم تولد إحساس لدى عموم المربين بالضيم وعدم العدالة في التأجير مقارنة بموظفين في قطاعات أخرى تتلمذوا على أياديهم والأخطر من ذلك هو عدم الإحساس بالأمان في ظل محيط مدرسي مستباح من قِبَل الأولياء والتلاميذ، حيث يجد المربي نفسه عرضة للعنف والهرسلة والحط من قيمته المعنوية وإذا كانت وزارة التربية -وهي اسم على مسمى- لا تولي الأهمية اللازمة لقيمة التربية والأخلاق والقيم فلكم أن تغيروا التسمية من وزارة التربية إلى وزارة التعليم أو غيرها من المصطلحات.

ثالثا، وضعية المدارس الابتدائية، مؤسسات بدون ميزانية لتوفير أبسط ضروريات العمل، هناك مدارس ينفق فيها المديرون من مالهم الخاص أو ينتظرون هبة من أحد الأولياء،

الحل هنا، نطالب في الترفيع في معلوم التسجيل إلى حدود 20 دينار يقع إيداعها في بداية كل سنة دراسية في حساب جمعية العمل التنموي بالمدرسة، مع مراقبة صرف هذه المبالغ وهنا يقتصر دور شركات الاتصال على عملية التسجيل المجاني كمساهمة وطنية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم سامي طوجاني عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد سامي طوجاني

شكرا السيد الرئيس،

التحية والسلام للسيد الوزير ولكافة مساعديه وزملائي ممثلي الشعب التونسي،

إن مهمة التربية والتعليم من أثقل المهمات وأكثرها تعقيدا باعتبار الرهانات والتحديات الجمة التي تواجهنا من أجل الظفر بجيل سليم المعرفة والتربية والسلوك الحضاري المنشود والمطلوب.

يمثل نقاشنا اليوم لمهمة التربية فرصة للتأكيد على أن تسجيل الفوارق بين الجهات بين وصارخ، وهو ما تؤكده نسب النجاح في المناظرات الوطنية بين مختلف الولايات وبين مختلف المعاهد الواقعة في المناطق الساحلية والمناطق الداخلية.

ولم تعد المؤسسة التعليمية في كثير من المناطق فضاء آمنا وجاذبا نظرا لانعدام قاعات المراجعة وفضاءات الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية والمساحات الخضراء داخلها وافتقارها إلى الصيانة المطلوبة والأسوار الحامية، مما جعل الكثير من مؤسساتنا التعليمية في مظهر بائس ومنفر لا يليق بجوهر المهام التي أحدثت من أجلها.

وفي هذا الإطار قمت السنة الماضية بزيارة عمل إلى الوزير السابق بتاريخ 16 فيفري 2024، حيث طرحت عليه بعض الوضعيات الصعبة لمدارسنا الإعدادية والثانوية في الدائرة التي أمثلها وتلقيت وعودا بالتدخل العاجل وأن هناك ميزانية مرصودة ولكن للأسف، لا زالت الحالة على ما هي عليه، بل ساءت أكثر.

أؤكد أن الظواهر المستجدة من عنف ومخدرات وسلوكيات محفوفة بالمخاطر سواء داخل المؤسسات التعليمية أو في محيطها الخارجي لا زالت في تصاعد وتنذر بالخطر، لذا أدعو إلى إيجاد خطة أمنية بالشراكة والتعاون مع وزارة الداخلية من خلال دوريات قارة ومتنقلة للقضاء على هذا الخطر الداهم، كما أدعو إلى مضاعفة انتداب وتسوية وضعية القيمين والمرشدين المتعاقدين والمختصين الاجتماعيين لتركيز خلايا للمتابعة والإنصات.

كما أدعو أيضا إلى تسوية وضعية الأساتذة النواب وانتدابهم، إلى جانب تسوية وضعية العمال المتعاقدين ضمن الصنف الثالث في خطة أعوان خدمات من الدرجة الأولى، حيث أن هؤلاء العمال يعانون من بعد المسافة عن مقرات سكناهم ولم يتقاضوا رواتبهم منذ سنة كاملة.

كما أدعو إلى تحسين نوعية الأكلة المقدمة خاصة بالمدارس الابتدائية والإعدادية، مع التأكيد على ضرورة تزويد المدارس بالمياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية ولعلمكم السيد الوزير، فإن موضوع النقل المدرسي يحتاج إلى جهود مضاعفة خاصة في القرى والأرياف، لأنه يتسبب في انقطاع العشرات من التلاميذ الأبرياء الذين تعوزهم الإمكانيات، مثال على ذلك معاناة تلاميذ منطقة كاف عباد من معتمدية سجنان الذين يعانون ويلات التنقل للالتحاق بالإعداديات أو المعاهد في مدينة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم باديس بالحاج علي عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد باديس بالحاج علي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد وزير التربية والوفد المرافق له،

بخصوص الشأن التربوي بجزيرة جربة واستنادا إلى مداولات المجلس الجهوي الخارق للعادة للتربية بولاية مدنين المنعقد بتاريخ 31 جانفي 2024، بإشراف السيد وزير التربية الأسبق حيث تقرر:

أولا، ضخ مبلغ 315 ألف دينار إضافية في الميزانية لاقتناء دفعة جديدة من التجهيزات، على أن يتم توزيعها على المنشآت التي شملتها الزيارة الميدانية، إلا أن هذا التعهد لم يتم الإيفاء به.

ثانيا، إحداث مدرسة إعدادية بميدون باعتمادات قدرت بـ 6 ملايين دينار، بعد أن تم تأمين العقار بتبرع من الأهالي، إلا أنه وبالعودة إلى نفقات الاستثمار بمشروع ميزانية الوزارة لسنة 2025، لم يتم إدراج هذه الاعتمادات ولا وجود لبطاقة المشروع.

ثالثا، الموافقة على إحداث المعهد النموذجي بجربة، حيث تم فعليا بعث النواة الأولى المتمثلة في أقسام سنة أولى ثانوي نموذجي صلب الإعدادية النموذجية الحالية وعليه لا بد من بعث الإدارة الخاصة بالمعهد وإصدار أمر الإحداث بالرائد الرسمي بصفة نهائية خاصة أن البنية التحتية الموجودة قابلة للتوسعة وجاهزة لاستيعاب الإحداثات الجديدة.

رابعا، بخصوص حوكمة التصرف في الموارد المادية والبشرية وإعادة توزيعها وإحكام توزيع التلاميذ على المؤسسات التربوية المنتصبة بالجهة، والتي لم تعد كافية لاستيعاب كل التلاميذ وتعاني من اكتظاظ كبير في قاعات التمدرس ومراعاة لخصوصية جزيرة جربة باعتبارها منطقة جاذبة ومستقطبة للوافدين قصد الإقامة الدائمة ونظرا إلى محدودية إمكانيات المندوبية الجهوية للتربية

بمدنين بما يجعلها عاجزة على احتواء وتلبية حاجيات الجهة، مما أثر سلبا وبصفة آلية على نوعية الخدمات المسداة.

لذلك كنا قد طالبنا أثناء المجلس الجهوي المذكور، ونجدد طلبنا اليوم من هذا المنبر بكل إلحاح وموضوعية، بإحداث مندوبية جهوية للتربية بجربة قياسا على ولايتي تونس وصفاقس لتضاهي الإحصائيات والأرقام وبغاية تخفيف العبء على المندوبية الحالية ولضمان النجاعة المطلوبة للقطاع ومسايرة الاحتياجات الضرورية للعصر بكل من جزيرة جربة وولاية مدنين على حد السواء.

ومن ثمة استكمال تركيز وإحداث المنشآت التربوية اللازمة التي سبق برمجتها أو اقتراحها على غرار إحداث المعهد الإقليمي لفنون المسرح والموسيقى والرسم بأجيم.

كما نؤكد أيضا على ضرورة توفير الإطار الإداري، حيث سجلنا شغورات عديدة في خطط القيمين ونظار المحاسبات والعملة بالإضافة إلى تفعيل التفقديات وتمكين المربين من أعدادهم القاعدية، وتعامل الإدارة بشفافية وحيادية وبالجدية التامة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائبة المحترمة عواطف الشنيتي غير منتمية، لها دقيقتان، تفضلي.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التربية والوفد المرافق له.

اليوم أخشى أن يصبح لدينا تعليم خاص للأغنياء وتعليم عام للفقراء.

ضعف ميزانية الاستثمار، ضعف ميزانيات المؤسسات التربوية، غياب الانتداب، غياب الاندماج بين المعلمين والنواب وعدم وضوح الدور المنوط بهم، كذلك غياب العملة والقيمين والقيمين العامين والقيمين الداخليين، وجود العنف بين التلاميذ في بعض المدارس، المعلم يتعنف، كما أن المدارس تعاني من مشكلة انتشار المخدرات والتحرش،

السيد الوزير، ما الذي يحدث في تونس؟ تونس المسعدي، تونس الشابي، تونس العلم والثقافة، أين نحن من هذه القيم؟

السيد الوزير، لا أريد الحديث عن باجة أو عن مكان قدومي من الريف، بل أريد أن أسأل ما الذي يمكننا فعله اليوم كوظيفة تنفيذية ووظيفة تشريعية؟ لأن وضعنا أصبح مؤلما، لا يمكننا الاستمرار في السكوت على الوضع الحالي، لقد دق ناقوس الخطر ويجب أن نواجه التحديات ونحل المشاكل.

السيد الوزير، يجب أن تشرك الجميع في المجلس الأعلى للتربية، فتونس بلادنا تستحق أن تعمل من أجل تحسين وضع التعليم لأن الواقع يؤلم ويؤلم ويؤلم كثيرا، نأمل أن تكونوا على قدر المسؤولية وأن تتمكنوا من إصلاح ما يمكن إصلاحه في مجال التربية والتعليم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم معز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان، تفضل.

السيد معز بن يوسف

السيد الوزير مرحبا بكم في البرلمان مع الوفد المرافق لكم،

سيدي الوزير، أتشرف بكوني من قطاع التعليم وهذا شرف لي، لكني عندما أرى وضعية الأساتذة والمعلمين النواب خاصة، فإلى متى ستستمر وضعيتهم على هذا الحال حيث يعمل المعلم أو الأستاذ طيلة سبع أو ثماني سنوات في الريف أو في المدينة مقابل 600 دينار، ثم يقوم بثلاث سنوات تربص لترسيمه ليحصل على راتب 1300 دينار فقط.

هذه الوضعية المزرية التي يعيشها رجل التعليم وفي ظل الحملات الموجهة ضد الأساتذة والمعلمين وضد الدروس الخصوصية وفي ظل التدخل الأمني ونزول المندوبين، أؤكد لك سيدي الوزير، أنه بعد سنوات قليلة لن يبقى أحد يريد التدريس في هذا البلد.

كان حلم العامل اليومي والنجار والبناء في الستينات والسبعينات أن يصبح ابنه أستاذا أو معلما وكانت العائلة تفخر بوجود رجل تعليم في صفوفها، أما اليوم فحتى رجل التعليم لم يعد يرغب أن يكون ابنه معلما أو أستاذا نظرا للوضعية المزرية التي آل إليها القطاع.

ورغم كل ذلك لا يزال المعلم والأستاذ الوحيد الذين يحمل معاني الوطنية في مجتمعنا وآخر من يتمسك بالقيم والمبادئ وفي ظل النقص الكبير في المؤسسات التربوية من حيث العمال والقيمين والإدارة، يمكنني أن أقول إن الذين يحملون عبء التعليم حاليًا هم الأساتذة والمعلمون ولولاهم ولولا تضحياتهم في كل مكان في تونس لما بقيت المدرسة الوطنية صامدة إلى اليوم.

لذلك سيدي الوزير، يكفي من هذا التشغيل الهش، لأنهم آخر معاقل الوطنية وآخر المعاقل التي لا زالت تنتج المعنى في بلادنا، شكرا، وفقكم الله.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير ومرحبا بالسادة المديرين العامين عماد الوزارة.

ونحن ننتظر الإصلاح التربوي الذي تأخر كثيرا ونحن ننتظر المجلس الأعلى للتربية علّه يكون المنقذ، أقول لك أنه مهما تطورت النظريات والأفكار وبقي المربي فقيرا فلا تتوقع الكثير، ما دام المربي عاجزا عن العلاج وعن الحصول على مسكن لائق وحتى عن امتلاك سيارة شعبية بسيطة، فلا تنتظروا الكثير فتحسين وضع المربي هو عماد الإصلاح.

إن تلميذ المدرسة العمومية وأركز على عبارة المدرسة العمومية، هو ضحية هذا البرنامج "البدائي" وأنا ابن المدرسة وابن السبورة ولدي 20 سنة خبرة في التدريس، محفظة مثقلة على ظهر تلميذ أقل منها وزنا، كثرت الكراسات والإكسسوارات وضاع "الزوالي" بين "portfolio" والمشروع والبحوث الجاهزة والمنجزة في محلات الإنترنت و "Publinet" حتى أصبحنا نرى أغلبها تكتب بحوث مدرسية جاهزة، أمهات تقضي الليالي بين المقص واللصق والعمل المنزلي، ويا ويل التي لديها أكثر من طفل، كيف ستقضي ليلها بينما أبناؤها نائمين؟

سيدي الوزير، السادة المديرون، لا داعي للحديث عن العديد من الظواهر الأخرى المدمرة لنفسية الطفل داخل المدرسة، حان الوقت لإصدار قرارات بيداغوجية وعلمية تنظم هذه الأنشطة حتى نرفق بالتلميذ وبالولي خاصة في ظل الوضع الاجتماعي السيء للبلاد وارتفاع الأسعار بشكل مشط.

أما المدرسة العمومية فتعاني من بنية تحتية مهترئة واكتظاظ في الأقسام ونقص في المدرسين، وهنا أفتح قوسا لأتحدث عن ولاية القصرين، حيث يوجد نقص كبير في عدد المدرسين، حتى أنه في بعض المدارس هناك مواد لم تعد تدرس على سبيل الذكر إعدادية النور بالقصرين لم يتم تدريس مادة الإنجليزية إلى اليوم،

سيدي الوزير، السادة المديرون، بما أنني فتحت قوس اللغات، لم أجد إجابة لهذا السؤال، بماذا تفسرون أن المدارس الابتدائية الخاصة تدرس اللغتين الفرنسية والأنقليزية منذ السنة الأولى ابتدائي، بينما في المدرسة العمومية يدرسها التلميذ في السنة الثالثة؟ وكأنه إشهار مجاني للمدرسة الخاصة وكأنها دعوة للالتحاق بالمدرسة الخاصة.

لا يا سيدي، لا وألف لا، لن نفرط في مدرسة الشعب ولن نفرط في المدرسة العمومية وبما أني أتحدث عن اللغات فإن مادة الإنجليزية تدرس أحيانا من قِبَل زملائي المعلمين وهذا ليس تنقيص من ذاتهم، فهي لغة بصرفها ونحوها تحتاج إلى مختص وأدعوكم إلى التخطيط مستقبلا لانتداب أساتذة متخصصين في الإنجليزية وتخصيص جداول أوقات لهم، حتى نضمن تلميذا متمكنا من لغة العالم.

وقبل أن أنهي توجد ظاهرة وأنا ابن المدرسة وهي ظاهرة الطباعة المفرطة، حيث يتم تبذير الورق والحبر بشكل غير مبرر نجد الكتاب وكراس الكتاب لماذا هذه الطباعات التي توفرها الدولة. لماذا هذه الطباعة؟ هل أن البرنامج الحكومي هكذا؟ وهل أنها إسقاطات من المتفقدين أم اجتهادات من المعلمين؟ وفي بعض الأحيان تكون الطباعة سيئة وتشكل عائقا بيداغوجيا وتعليميا عند التلميذ.

وقبل أن أنهي أثمن تدخل زملائي النواب بالغرفتين في قضية المعلمين والأساتذة النواب والمرشدين التطبيقيين وأدعوكم سيدي الوزير، إلى إنهاء هذا الإشكال لأنه أتعبهم كثيرا وأزعجهم وأزعجكم وأزعجنا وكما قال السيد رئيس الجمهورية، "حان الوقت للقطع مع التشغيل الهش"، مرحبا بكم مرة أخرى تحت قبة البرلمان.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم يسري البواب عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد يسري البواب

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد الوزير، مرحبا بالوفد المرافق له.

أبدأ مداخلتي بتوجيه الشكر إلى الوزارة وإلى كافة الإطار التربوي على جهودهم المبذولة في إنجاح المنظومة التربوية في تونس وما أدراك ما التربية.

البعثة التربوية لتدريس اللغة العربية والحضارة التونسية لفائدة الجالية التونسية في أوروبا، هؤلاء المدرسون يعانون كثيرا، حيث يتقاضون راتبا لا يتجاوز 1260 أورو وهو راتب لم يتم تحيينه منذ أكثر من عشر سنوات وكما تعلمون فإن تكلفة كراء غرفة واحدة في فرنسا تصل إلى 700 أورو على الأقل، فضلا عن التكاليف المعيشية الأخرى، كما أنهم لا يتمتعون بتغطية صحية أو أي امتيازات أخرى مما يجعل وضعهم المادي صعبا للغاية.

كما أن بعض الدول مثل ألمانيا وبلجيكا لم تعد ترغب في استقبال هؤلاء المدرسين بسبب تدني رواتبهم مقارنة بالحد الأدنى للأجور في تلك البلدان إلى جانب أن جاليتنا لا تستقبل هؤلاء المعلمين للقيام بأعمالهم.

ملف المرشدين التطبيقيين للتربية والقيمين المتعاقدين تم انتدابهم على ثلاث دفعات عن طريق مناظرة خارجية بصفة تعاقدية وتم استثناؤهم من التسوية ضمن قانون 54 لسنة 2023.

وقد صرح أحد الوزراء السابقين أن استثناءهم كان سهوا مما جعلهم يأملون في تسوية وضعياتهم في قانون المالية اللاحق، لكن للأسف تم استثناؤهم مجددا في قانون المالية الحالي وتم التنصيص صراحة على تسوية وضعية 2320 أستاذا نائبا و600 معلم متعاقد وخريجي علوم التربية والمعلمين المتعاقدين المنظرين، أي ما مجموعه 7692 انتدابا، إلا أنه لم يتم التنصيص على انتداب المرشدين التطبيقيين والقيمين المتعاقدين، رغم أنهم يمثلون 1228 شخصا على كامل تراب الجمهورية وهم لا يمثلون شغورا ظرفيا بل هو شغور قار وينتظرون الترسيم منذ سبع سنوات، فهل من حل لتدارك هذا الاستثناء؟

كما تعلمون سيدي الوزير، فإن دور القيمين في المدارس والمعاهد مهم جدا وسنعود على هذه المسألة لاحقا.

كما تم استثناؤهم من جهة أخرى من الحصول على منحة الحليب على عكس بعض الولايات الأخرى، رغم أنهم يعملون في المخابر ويتعاملون يوميا مع المواد الكيميائية الخطرة وهذا بتعلة أنهم متعاقدون في حين أن مرسّمين يتحصلون على هذه المنحة ولكن الترسيم أو التعاقد لا يحمي الشخص من المواد الكيميائية الخطيرة، أليس من حقهم جميعا الحصول على الحماية الصحية؟

لماذا لم يتم إلى حد اليوم تفعيل المفعول المالي والإداري للترقية بالملفات لسلك الإداريين لوزارة التربية لدورة 2023؟ صحيح أنه وردت مذكرة بخصوص الموضوع، لكن الإشكالية على عكس بقية الأسلاك الأخرى تم تحديد موعد التفعيل بداية من 1 أوت 2024 وليس 1 جويلية 2023، كما كان يجب أن يكون وفقا لما نص عليه قانون المالية وكما حدث مع الأسلاك الأخرى.

ولاية المنستير تعاني من نقص حاد في التجهيزات الإدارية داخل المؤسسات التربوية وكما تعلمون من خلال زيارتكم لها -بورك فيكم- فهي جهة وافدة وبها عديد المدارس التي تضم عددا كبيرا من التلاميذ مما يفرض الحاجة إلى تعزيز تجهيزاتها الإدارية خاصة الحواسيب، كما أن هناك نقصا فادحا في الإطار من العملة والقيمين والقيمين العامين والمرشدين التطبيقيين.

سيدي الوزير، نطالب بالترفيع في ميزانية المندوبية الجهوية بالمنستير، هناك مندوبية لديها عدد أقل من الأعوان مقارنة بمندوبيات أخرى، لكنها تتلقى ميزانية أكبر من جهة المنستير وكما تعلمون السيد الوزير فإن مندوبية التربية بالمنستير تحتل المرتبة الثانية وطنيا في صرف الاعتمادات المخصصة للصيانة والتعهد وفي

تطور نسق المشاريع المبرمجة سنويا التي يسهر عليها المركز الجهوي للصيانة.

حرمة المدرسة وطنيا اليوم منتهكة من الدخلاء، لم يعد هناك...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للنائب المحترم يسري البواب، تفضل.

السيد يسري بالبواب

شكرا سيدي الرئيس،

لم يعد هناك حراس كافون لحمايتها مما جعلها عرضة لدخول الدخلاء والتلاميذ، أصبحت الحرمة منتهكة، بل وصل الأمر إلى حد أن أحد المعاهد في المنستير شهد اعتداء على التلاميذ بالحجارة من قبل مجهولين دون أية حراسة أو تدخل أمني.

كما أن المؤسسات التربوية حرمتها منتهكة من قبل العادات الدخيلة مثل المخدرات بجميع أنواعها ومن شتى أنواع الجريمة.

لا بد من تنقيح مجلة حماية الطفل لأنها أثبتت في بعض جوانبها أنها لم تحمِ الطفل بقدر ما أضرت به، علينا إعادة النظر في هذه المسائل بجدية فهو ليس قرءانا منزلا، لذلك يجب علينا أن نفكر في حماية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة.

اليوم، الجميع يتحدث عن وضع التعليم في تونس وأنا لن أضيف شيئا جديدا لكن لا بد من ثورة شاملة لهذا القطاع.

سيدي الوزير، في زيارتكم الأخيرة لبعض المؤسسات التربوية بولاية أريانة والتي نشكركم عليها، كنا نتمنى لو شملت الزيارة أيضا معتمدية سيدي ثابت وذلك للاطلاع على وضع المؤسسات التربوية هناك لسبب بسيط يتمثل في تسليم الجزء الأول من المساكن الاجتماعية ومن المتوقع أن يصل العدد الإجمالي إلى 1568 عائلة، مما يعني أن أبناءهم سيلتحقون بصفة آلية بالمدارس الابتدائية والمدرسة الإعدادية بسيدي ثابت، كنا نتوقع خطوة استباقية من الوزارة لكن ذلك لم يحصل.

اليوم لن أتحدث عن الاكتظاظ في الأقسام أو النقص في العاملين والقيمين لكني سأتحدث عن وضع الإنارة في المؤسسات التربوية بسيدي ثابت، حيث تقتصر على قاعات التدريس فقط مما يعني أن الأساتذة والتلاميذ يغادرون المدرسة في الظلام مستخدمين مصابيح هواتفهم "les torches"، نحن نعلم جميعا أن العنف في الوسط المدرسي أصبح مشكلة حقيقية وقد شهدنا حالات اعتداء في مؤسسات أخرى خلال النهار، فما بالك بما قد يحدث في المساء وفي الظلام، الأمر يتطلب تدخلا عاجلا.

بالإضافة إلى ذلك توجد قاعات مغلقة في المدرسة الإعدادية منذ أكثر من ثلاث سنوات رغم رصد مبلغ 600 ألف دينار ضمن برنامج الصيانة لسنة 2022 لكن حتى الآن لم يتغير شيء، الأمر نفسه ينطبق على المدرسة الابتدائية برج يوسف، حيث تم رصد 200 ألف دينار ضمن نفس البرنامج لكنها لا تزال تنتظر التنفيذ، هناك أيضا مدارس مجاورة تم ربطها بشبكة الإنترنت إلا أن هذه المدرسة لم يتم ربطها ولا نعرف السبب، نأمل أن يتم تدارك هذا الأمر في أقرب وقت.

أما بخصوص برامج الصيانة والتوسعة بسيدي ثابت وقلعة الأندلس، فقد تم إحداث مدارس جديدة بقيمة 10 مليون دينار بعضها انطلق بالفعل بينما البعض الآخر لا يزال معطلا، لذا ندعوكم سيدي الوزير، إلى الحرص على إنجاز هذه المنشآت وصيانتها لأننا نعلم جيدا تكلفة التأخير على الدولة وعلى الوزارة.

سيدي الوزير، هناك رسالة من سكان منطقة قنطرة بنزرت يطالبون فيها بإحداث مدرسة إعدادية بالجهة وهو طلب مشروع وأعتبره استراتيجيا من حيث الموقع، لأنه سيساهم في تخفيف الضغط على المؤسسات التربوية في كل من قلعة الأندلس وسيدي ثابت وأوتيك.

كذلك ضرورة تدعيم المؤسسات التربوية في قلعة الأندلس وسيدي ثابت، هناك نقص في الطاولات والكراسي وأيضا في تجهيزات العلوم التطبيقية واليوم هناك عدد كبير من الأساتذة في مادة الفيزياء ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان، تفضل.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، لن أتحدث اليوم عن الأقسام التي تعد أكثر من 30 تلميذ ولا عن النقص في التجهيزات، ولا عن البنية التحتية المهترئة للمؤسسات التربوية العمومية، ولا عن النقص في العملة والموظفين والقيمين والإطار التربوي ولا عن الزمن المدرسي.

اليوم أريد أن أوجه رسالة إيجابية لكل الأولياء، بالرغم من كل هذه الصعوبات إلا أن لدينا مؤسسات وإطارات تربوية تعمل وتحاول أن ترتقي بالتلميذ على المستوى الدراسي والثقافي والفكري.

اليوم أريد أن أشكر الإطار التربوي بمعهد المحمدية 2 على المجهودات المبذولة وتحصله على المرتبة الثانية على مستوى وطني في التنشيط الثقافي من قبل سيادة الرئيس.

أشكر كذلك المدرسة الابتدائية المحمدية 1 والمدرسة الابتدائية الطيب المهيري بالمحمدية على تكريمهم وحصولهم على المراتب الأولى في التنشيط على مستوى جهوي.

اليوم، نريد جيلا جديدا وجديا ويتحمل المسؤولية ولهذا يجب أن ندعم ونشجع المؤسسات التربوية العمومية على تفعيل النوادي الثقافية.

سيدي الوزير، بخصوص البنية التحتية المهترئة للمؤسسات التربوية وخاصة بالمدارس الابتدائية، نقترح تمتيع المدارس الابتدائية بالشخصية المدنية والاستقلال المالي والإداري حتى نعيد للمدرسة بريقها، كما نستنكر عدم إدراج إحداث صنفين من المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية في قطاع التربية ضمن مشروع قانون المالية لسنة 25 وإتمام الفصل 13 من القانون عدد 98 لسنة 2000...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للنائب فخري عبد الخالق، تفضل.

السيد فخري عبد الخالق

سيدي الوزير، ننتظر زيارة من معاليكم للمعاينة والوقوف على الشأن التربوي لمنطقة المحمدية والدفع به نحو الأفضل.

وأخيرا أوجه تحية شكر وتقدير لكل رجال التربية وأقول لهم دمتم خير سند لأبنائنا ولتونس وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وبكل وزارة التربية،

ورثت ميراثا كبيرا وعظيما يتضمن عديد الأشغال ولا أوجه هذا الكلام لسيادتك فقط بل أيضا إلى السادة المديرين العامين لوزارة التربية، ولا يمكن لأي كان أن يعمل وحده، بل يجب أن يكون هناك فريق كامل وبقلب واحد ومطالب السادة النواب أغلبها مطالب من الميزانية الفارطة، فإلى متى يستمر هذا سيدي الوزير؟

وأستسمحك في أن أعيد تعدادها:

تسوية وضعية الأساتذة المعلمين والنواب.

ملف القيمين والمرشدين المتعاقدين تحت الأمر 1046.

ملف أعوان التأطير وأعوان المخابر ضمن الأمر 1046 وعددهم 1228 متعاقد ومنذ 2017.

الترقية بالشهائد ضمن المسار العلمي كمطلب أساسي لحاملي الإجازات ما بعد 2018.

تحسين منحة الإنتاج.

ضبط مقدار المنحة الكيلومترية.

تحديد المنحة العائلية التي لم يقع تعديلها منذ 1961.

مشكلة المرشدين التطبيقيين وعددهم 1200، نجحوا في المناظرة ولم يقع انتدابهم منذ 2019 وقد كرهنا هذا الملف والوزارة متهمة بالفساد في هذا الملف.

موضوع تنظيم دروس الدعم والدروس الخصوصية داخل فضاء المؤسسات العمومية، ما معنى داخل المؤسسات التربوية العمومية فقط؟ والمعاهد الخواص التي تدرس البكالوريا، ألا يدرسون بالداخل؟ انتبه فهذا خطير وهناك معهد ثانوي أعطيتموه الحق في تدريس البكالوريا، فمثلما تكون دروس التدارك في العمومي مشترطة داخل المعهد، كذلك يكون الأمر للمعاهد الخاصة وهذا مطلب الأولياء ما دام يدرس أبناؤنا فيجب أن يطبق عليه نفس القانون مع العمومي.

حول المكلفين بتسيير شؤون الإدارة بالمدارس الابتدائية، وعددهم 46 في سيدي بوزيد، وضعيتهم الإدارية والمالية غير مسواة، غير معقول، منذ جانفي 2024 حرمانهم من منحة العودة كمعلم قبل تمكينهم من حقوقهم.

أين الاستشارة الوطنية لإصلاح التعليم؟ وقد كان مواطنون من أصحاب الدكاكين يزودون مدارس الجهة باللمجة منذ 2020، وديوان الخدمات المدرسية لم يسدد ديون المزودين، فهل ستنكر عليهم الدولة حقهم؟ منذ 2020 وهؤلاء المواطنون يزودون المدرسة مشكورين، فيحب خلاصهم، يا ديوان الخدمات المدرسية؟ هذا عيب وغير معقول فهذه دولة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم عماد الدين السديري عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

السيد عماد الدين السديري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير وبالوفد المرافق لك،

سيدي الوزير، أنا متأكد أن المسار الذي قدمته انطلاقا من التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي والتدريس وغيره يسمح لك أن تكون أكبر العارفين بخبايا هذه الوزارة وأنا من خلال مشاهدتي للإخوة والوفد المرافق لك ولم أر عملية تسجيل ملاحظات النواب، لأنني أعرف أن أغلب المشاكل متشابهة في كل مناطق ومدارس ومعاهد الجمهورية ولكننا نبدي بعض الملاحظات من أجل التحسين وتقديم الإضافة للمدرسة العمومية.

يجب أن تكون هناك بصمة للإصلاح خاصة في تقييم جذري وسليم لديوان الخدمات المدرسية، سابقا بالطريقة القديمة والتقليدية كان التلميذ يجد وجبته ويأكل وجبة محترمة وحاليا الوجبات ليست متوفرة في بعض الأحيان، وإذا كان النقل المدرسي حق لكل التلاميذ فإن أغلبهم غير متمتعين به في مناطقنا الريفية وهناك من يبعد 5 كم ولا يتمتعون بالنقل المدرسي.

حول السكن المدرسي بناءاتنا متداعية ويجب وضع خطة ليقع عزل هذه البناءات عن المؤسسة التربوية وإيجاد صيغة لتسويغها حتى للمتساكنين كي نحافظ عليها من التداعي.

أيضا بالنسبة إلى المدارس التي وقع هجرها فبحكم نجاح التنظيم العائلي وقلة التلاميذ أصبحت خرابا ومأوى للفساد، فيجب إيجاد صيغة مع بعض المنظمات أو الجمعيات أو غيرها لاستغلالها وتوظيفها التوظيف السليم.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى بعض المدارس الابتدائية وأطالبك أن تزور الكاف إن شاء الله وتزور مدرسة عين الهنشير التي نسبة النجاح فيها للتلاميذ في مناظرة السادسة ابتدائي في السبعينات 100%، هذه المدرسة الآن متداعية ومهددة بالسقوط وتلاميذها لا يتمتعون بالنقل المدرسي وبالتالي فإن المتساكنين ومنطقة القصر لا بد أن يجدوا مدرستهم في أحسن صورة.

التسيير ومنحة التسيير بالنسبة إلى مديري المدارس الابتدائية، المنحة بسيطة وبسيطة جدا والمديرون قدموا التضحيات وبالتالي يجب إيجاد البدائل.

تدعيم الأنشطة الثقافية وتنشيط النوادي الرياضية لأنني أعتبرها النواة لخلق مواهب ثقافية ورياضية وربما تكون لنا وسيلة لمحاربة العنف المدرسي.

تسوير المدارس الابتدائية لقلعة سنان وبئر حميدة ومدرسة أولاد إبراهيم ومدرسة عين سنان، هذه مدارس مهددة فهي عرضة للحيوانات السائبة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل نضيف لك دقيقة.

السيد عماد الدين السديري

هذه المدارس عرضة للحيوانات السائبة وهي مدارس في مناطق حدودية ولما نقول قلعة سنان فهي منطقة حدودية.

سيدي الوزير، تجربة صارت هذه السنة في مدرسة السبيعات، تلاميذ التحضيري عددهم لا يتجاوز 10 تلاميذ، لم يقع قبولهم في بداية العودة المدرسية بدعوى أن الأولوية لتلاميذ السنة الأولى ابتدائي، نريد النأي بهذا المقياس في تقييم وزارة التربية، يجب توفير مدارس التحضيري مهما كان العدد حتى أربعة و ثلاثة تلاميذ، لا بد لها من مؤطر حتى نوفر العدالة على الأقل لتلاميذنا في المناطق الريفية ويكونوا نواة للتلاميذ المتميزين ومتدرجين فيها من السنة الأولى إلى السنة السادسة، بحكم ضعف النتائج في الريف فالمدرسة التحضيرية ضرورة وأولوية ولا ينطبق عليها مقياس أن يكون فيها العدد عشرة أو أكثر، شكرا وبارك الله فيكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

النائبة المحترمة نجلاء اللحياني عن كتلة الأحرار، لها تسع دقائق.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا سيدي رئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أنا مربية، أنا ابنة المدرسة التونسية العمومية الديمقراطية التي استماتت لتحقيق مشروع محمود المسعدي: تعليم جيد، منصف ودامج للجميع، هذا طبعا قبل أن تصاب مدرستنا بالوهن فيفقد فيها المربي قيمته ومكانته، فيعنف ويهان.

أنا قبل أن أصبح أستاذة كنت تلميذة مجتهدة ولكن واجهت في مساري التعليمي صعوبة في مادة الرياضيات، لكن كان أستاذ الرياضيات ممتازا له صدر رحب ويعتمد البيداغوجية الفرقية في التدريس ويحترم الاختلاف في القسم ويقدم لنا حصص دعم وعلاج، كم أحب أستاذي، لكن للأسف القسم يشكو اكتظاظا رهيبا وهذا لا يخفى عليكم فالبرنامج طويل ولا يمكن التأخير.

ومعنا في القسم أيضا من يشكو من صعوبات التعلم ويتطلب رعاية ولكن أستاذي كان حنونا ويقوم بواجبه معهم، إذن قررت وقتها أن أزاول دروسا خصوصية ومدرّستي تدرس بما يرضي الله، فتطلب أجرا زهيدا وقدمت لي الكثير حتى تأخذ بيدي وطورت إمكانياتي والحمد لله تحصلت على أعداد ممتازة في مادة الرياضيات.

أحب الاثنين وأحترمهما: الأستاذ الذي درّسني في القسم والأستاذة التي درّستني في حصص تدارك تحية لهما.

نحن مشرعون نحترم القانون ونطالب باحترام القانون ولكن الأستاذ لا يهان، نرصد التجاوزات إن وجدت ونوجد الحلول البديلة ونقدم أيضا مقاربة شاملة ولا ننشر بلاغا فيه تهديد ووعيد للأساتذة ونستعمل القوة.

سيدي الوزير، ما هي الحكمة حاليا في استعمال القوة في مجابهة الدروس الخصوصية في ظل دقة الوضع الاجتماعي وحساسية المرحلة الاقتصادية التي تمر بها بلادنا؟

مع العلم أن الداء الحقيقي يكمن أساسا في الزمن المدرسي وضغط الزمن المدرسي وطول البرامج التي أكل عليها الدهر وشرب والاكتظاظ داخل القسم والمستوى المادي المتدني للأستاذ وقلة التجهيزات البيداغوجية، فكيف نتصدى وتتصدى الوزارة اليوم للظاهرة ولا تتصدى لأسبابها العميقة؟ أود أن أفهم.

هل لدى وزارة التربية اليوم مشروع إصلاح لعرضه على المجلس الأعلى للتربية عند بداية العمل في هذا المجلس الدستوري؟

ما هي مشاريع الوزارة في مقاومة الدروس الخصوصية عبر المنصات التعليمية؟ ولماذا لم يتم التعرض لها في المنشور الصادر المتعلق بالدروس الخصوصية؟

سيدي الوزير، الحلول موجودة حسب الأمر 1619 لسنة 2015 المتعلق بتنظيم الدروس الخصوصية في الفضاءات التربوية العمومية ومنعها بشكل قطعي في أي مكان خارج هذه الفضاءات، لا يوجد ما يمنع أي أستاذ من تقديم دروس تدارك في أية مؤسسة تربوية وتمكين أي تلميذ من مزاولة دروس التدارك في أية مؤسسة تربوية.

لماذا لا نفتح اليوم المؤسسات التربوية لأهل القطاع؟ أنا ابني يدرس في أريانة ويريد أن يدرس في باردو عند أستاذ آخر، فيسجل في المنصة وينطلق في الدراسة، ما الذي يمنع؟ ولنفتح مؤسساتنا التربوية ليدرس تلاميذنا دروس التدارك وأطمئن على صغيري.

ويمكن تخصيص نسبة مئوية من مداخيل مدرسي التدارك لفائدة المؤسسة التربوية العمومية التي سيدرس فيها الأستاذ وهذا مقترح.

لدينا كثافة كبيرة في المؤسسات العمومية فكيف تضمن الوزارة في ظل هذه الكثافة حق التلميذ في تعليم جيد؟ السيد الوزير، أليس في ذلك تشجيع ضمني على الهجرة نحو التعليم الخاص؟

لا يخفى على أحد أن المدرسة الخاصة لا تحترم البرامج الرسمية حيث يتم تدريس مادة الإنقليزية مثلا منذ السنة التحضيرية، فأين تكافؤ الفرص بين العمومي والخاص؟ حقا وهذه المدارس تنتقي التلاميذ حسب المعدل، فتقبل من لديه معدلا أفضل من غيره وهذا مخالف للمناشير وترفض التلاميذ الذين عندهم صعوبات تعلم، فما هي الآليات لمراقبة المؤسسات الخاصة في الوزارة وعديد المدارس الخاصة لا تتوفر فيها الشروط الكاملة؟ فكيف تفسر إعطاء الوزارة الموافقة لها؟ وأذكر مؤسسة خاصة موجودة في برج البكوش في أريانة المدينة.

هل تمتلك وزارة التربية قاعدة بيانات موحدة لمنظوريها من معلمين وأساتذة، إذ يختلف عددهم من إدارة عامة إلى أخرى في صلب الوزارة؟

سيدي الوزير، ما هو المانع اليوم من نشر الترتيب الوطني من 2008 إلى 2024 للأساتذة النواب على موقع الوزارة حسب المعايير التي ضبطت لضمان مبدأ الشفافية؟ مثل الدفوعات ويكون هناك حيز زمني حتى نفهم ويفهموا أيضا.

لو كانت هناك "plateforme et base des données" لكل الإطارات التربوية الموجودة في الجمهورية التونسية، لما تساءلت اليوم عن الأساتذة الذين خرجوا في إطار التعاون الفني بكندا وإلى اليوم يتقاضون مرتباتهم في الوزارة من مندوبية تونس 1 ولم تتم المحاسبة إلى اليوم.

تم إعداد مشروع استنادا إلى مجموعة دراسات بحثية بغرض الهيكلة التنظيمية الإدارية بالنسبة إلى المخابر المدرسية اسمه الفضاء الرقمي للمخابر المدرسية، فأين هذا المشروع؟

وقع انفجار السنة الفارطة في مخبر معهد باردو هنا نتيجة مواد كيميائية منتهية الصلوحية مع العلم أن 60% من المؤسسات التربوية الإعدادية والثانوية توجد بها مواد خطيرة وخطيرة جدا، فلماذا لا نعتمد هذا المشروع؟ أين هو المشروع؟

السيد الوزير، أمام تفاقم العنف والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر في الوسط المدرسي تتغنى وزارة التربية دائما بتوظيف النشاط الثقافي لمجابهة هذه الظواهر الخطيرة وهو حق أريد به باطل، أنا بنت القطاع ولا وجود لمنظومة ثقافية اليوم بالوسط المدرسي، فما هي استراتيجية الوزارة بدقة بعيدا عن التعويم والضبابية في هذا الموضوع؟ لماذا لم يتم إنصاف المظلومين من طرف الوزيرة السابقة وسنقول أنه تم إعفاؤهم بدون وجه حق ووقع التنكيل بهم، فلماذا لم يرجعوا إلى مناصبهم سيدي الوزير، فهم كفاءات علمية؟

كيف يمضي السيد الوزير على قرار إحداث سنة سابعة تأهيلي أقرته الوزيرة السابقة بالرغم من أنه لا وجود لنص قانوني يسمح بذلك ولا توجد بنية تحتية ولا أساتذة ولا برامج ولا حتى كتب مدرسية؟

السيد الوزير، (أظهرت السيدة النائبة صورة) الكاميرا من فضلكم، هذا حزب التحرير في أريانة المدينة في نطاق جريدته الإلكترونية، وجدت أنه يوجه دعوة لإصلاح التعليم.

يا سيدي الوزير، ما هو رأيك في هذا الموضوع؟ يقدمون لنا تعليما موازيا ويعطوننا رأيهم اليوم في إصلاح المنظومة التربوية ويقول لك فساد التعليم من فساد النظام وإصلاح التعليم بتغيير النظام، هل هذا معقول يا سيدي الوزير؟ رأيك سيدي الوزير في هذا الموضوع مهم جدا.

تشهد المدرسة العمومية في المناطق الريفية حيفا وظلما كبيرا واليوم أريد أن أفهم، فأنا أسمي هذه المناطق مناطق عبور...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

أولا، تحية لكل المربين والمعلمين الذين تتلمذت على أيديهم ومعهم الإداريين الذين تعاملت معهم طيلة مسيرتي التعليمية.

السيد وزير التربية والسيد وزير الـ 64,000 منقطع عن الدراسة سنويا أو السيد وزير الـ195,000 موظف، هي صعبة جدا للأسف لكن هذا الواقع.

السيد وزير الـ 195,000 موظف الوزارة الأولى اليوم من حيث الموارد البشرية في الوظيفة العمومية، ما هو عدد المباشرين منهم؟ وكم لديهم إجازات مرضية طويلة الأمد؟ لا أعرف ان كنت تسمعني السيد الوزير ولم لا تكون "contre visite" من خلال الصحة العسكرية؟ لأن هناك الكثيرون ممن لديهم إجازات مرضية طويلة لكنها على حساب العمل وليس على حساب الدروس الخصوصية وعلى المهن الأخرى.

السيد الوزير، تحدثت عن رقمنة الإدارة وتطوير التعليم عن بعد فهل رصدتم لها ميزانية اليوم في الوزارة؟ وهل لدى البلاد اليوم هذه الإمكانيات؟ وإن كانت هذه الإمكانيات موجودة لماذا تسددون للمقاولين الشبان الذين أصلحوا لكم المؤسسات التربوية بعد سنوات وبعضهم يُزج بهم في السجن لتأخر الخلاص وهذا واقع سيدي الوزير وموجود.

السيد الوزير، أقسام المرحلة الابتدائية أيضا التي فيها 45 تلميذ والطاولات قديمة درست عليها شخصيا، تخيل ذلك وأنا لم أعد صغيرا حيث تهدمت الأسقف وعلت الرطوبة الجدران والنوافذ مهشمة ودورات مياه بدون مياه وهناك أقسام دون كهرباء وأحدثك عن سكرة، هنا قريبا، لذا أصلحوا التعليم عن قرب ثم نمر إلى التعليم عن بعد سيدي الوزير.

وللتذكير في وقت غير بعيد منع أعضاء مجلس النواب من الدخول للمؤسسات التربوية بمذكرة من قبل السيدة الوزيرة السابقة في حين أن من يبيع "الكاكي" عنده الحق في أن يدخل للمؤسسة التربوية وعضو مجلس النواب لا يحق له ذلك إلا إذا تحصل على إذن فلنصارح الناس بهذا. فكيف سأراقب إذا لم أدخل إلى المؤسسات التربوية؟ هل سأبعث "الدرون" أم سينزل علي الوحي لأعرف ما يوجد في المؤسسة التربوية؟ وحين ندخل فإنه في كنف الاحترام مع التنسيق مع المدير وغير ذلك ولا يعقل الدخول بتصريح في حين يدخل بائع "الكاكي" بصفة عادية.

الأمن مشكور السيد الوزير في سكرة إذ يقوم بمجهود أمام المؤسسات التربوية وحين يحدث شغب يمسكون المتسببين فيه، لكن مديري مؤسساتكم يسامحونهم ويوقفون التتبع ثم تتكرر الاعتداءات بأكثر حدة وندخل في دوامات لا تنتهي وأيضا مركز الأمن في السكرة مشكور أماط اللثام عن عون إداري في مؤسسة تربوية يكون وفاق لهجرة الصغار خلسة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل دقيقة إضافية.

السيد أيمن بن صالح

شكرا، لماذا يتم إذلال الأساتذة النواب هكذا؟ فهل تنقمون عليهم إلى هذه الدرجة؟ أنتم ستنتدبون 7592 وسيبقى أقل شيء 15,000 بين معلمين وأساتذة نواب ينتظرون دورهم في التسوية، بالأساس في انتظار الأوامر التي أعلنت عنها سيادتك في خطابك الافتتاحي اليوم.

فالرجاء طمأنتنا وإعطائنا موعد الإعلان عن هذا، فقد أعلموهم سابقا بأنه جاهز منذ جوان، وسيتم في القريب العاجل، مرت خمسة أشهر عن هذا "القريب العاجل"، سيادتك اليوم أفرحتنا وأفرحت العديد من الأساتذة والمعلمين النواب، فأعطنا

أجلا محددا، فهم ضحوا بالمال وعلى الأقل في السنوات المقبلة يعلم متى يكون دوره، مع الشكر الجزيل.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة مهى عامر عن كتلة الأحرار، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة مهى عامر

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير التربية وكافة إطارات الوزارة،

نرحب بالسادة الحضور،

إن العمل الهش الذي يعاني منه الأساتذة والمعلمون النواب يؤثر سلبا على استقرار العملية التربوية، لذا متى سيتم إصدار الأوامر الترتيبية اللازمة لتسوية وضعيتهم بما يحفظ كرامتهم المهنية ويضمن استقرار التعليم؟

تحديد جدول زمني واضح لانتداب النواب المعلمين والأساتذة أصبح ضرورة.

أيضا متى سيتم انتداب المرشدين والقيمين المتعاقدين؟

أين وصل ملف المرشدين التطبيقيين وأعوان التأطير الناجحين في مناظرة 2021؟

المتخرجون الذين لم يتمتعوا بفرصة النيابة من 2004 و2005 و2006 و2007 إلى يومنا، فأين حق هذه المجموعة في العمل في وزارة التربية؟

سيدي الوزير، اليوم أصبح تحسين وضعية المربي ضرورة من خلال الترفيع في جرايته، واتخاذ عديد الإجراءات الأخرى التي تحفظ كرامته.

نرى اليوم أساتذة ومعلمين يهانون يوميا وسط المدرسة ومؤسساتنا التربوية، من الذي يحميهم؟ ومتى سنحمي المربين الذي ربونا وربوا أجيالا.

كما يجب تخفيض عدد التلاميذ في الأقسام، ففي المنهلة اليوم لدينا أقسام فيها 39 تلميذا وتجد فيها واحد أو اثنين من ذوي طيف التوحد، في حين أن القانون يقول ينقص خمسة تلاميذ على كل واحد تلميذ من ذوي طيف التوحد.

أصبح الإصلاح التربوي اليوم ضروريا لضمان مواكبة النظام التعليمي في تونس للتطورات العالمية وتلبية حاجيات السوق وجعل اللغة الإنجليزية لغة العلوم.

اليوم يجب تدريس مادة الإنجليزية في المدارس من طرف أساتذة تعليم اختصاص إنجليزية، لدينا اليوم معلمون ليسوا مختصين في هذه المادة يدرسون تلاميذنا بأسلوب خاطئ.

ضرورة التدريس بنظام الحصة الواحدة حتى يجد التلميذ الوقت لممارسة هوايته.

التلميذ اليوم يذهب إلى المدرسة مكرها لأنه لا يجد ما يحببه فيها، كما يجب أيضا تعميم قاعات المراجعة في المدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد الثانوية.

أصبح اللباس الموحد ضرورة في جميع المؤسسات التربوية.

العديد من المدارس لا يوجد فيها مكان مخصص لممارسة الرياضة التي تعتبر المتنفس الوحيد للتلميذ، إذ تعتبر الأنشطة الرياضية امتدادا للعملية التربوية والتعليمية لكنها تعاني من إهمال كبير في العديد من المؤسسات، لذلك يجب توفير ميزانية خاصة لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية مع توظيف مختصين لإدارة هذه البرامج.

يجب إعادة نشاط النوادي في المدرسة، تلك التابعة لوزارة الطفولة والمرأة لا يمكن أن تقوم بتغطية جميع الجهات حتى يجد التلميذ ما يحببه في مدرسته.

نسقت في العام الفارط مع الوزارة مشكورة ووفرت لمجموعة من المدارس التربوية في المنهلة لمجة للتلاميذ وبذلك يذهب التلميذ فرحا وينتظر وقت ذهابه للمدرسة لتناول تلك اللمجة وهذه شهادات أولياء، صحيح أنها أفرحتهم لكن يجب التحسين فيها.

اليوم أصبحت "cantine" ضرورة في الأحياء الشعبية، لذا يجب إرجاعها اليوم، ليس لمجة فقط بل معها غداء منتصف النهار وليس في المدرسة الابتدائية فقط بل أيضا في المدرسة الإعدادية والمعهد الثانوي، هناك تلاميذ في المنهلة لا يجدون ما يأكلونه ويمضون يوما كاملا دون أكل، فهل يمكن أن يتمكن الجائع من الدراسة والتركيز؟ لا أعتقد ذلك.

سيدي الوزير، تعاني المدارس والمعاهد أيضا من نقص في أعوان الحراسة مما نتج عنه تعدد السرقات والتخريب والحرق فيها واليوم يجب أن نتخذ إجراء في انتداب العديد من أعوان الحراسة، فهذا ضرورة بالنسبة إلى مدارسنا.

وضعية المؤسسات التربوية في المنهلة كارثية في العام الفارط، هناك مدارس دون سور وساحات دون تبليط، حين يسقط الصغير في الساحة يكسر، دون نوافذ وكل التجهيزات ناقصة، صحيح أن الوزارة تفاعلت إيجابيا ولكن هذه الوضعية نتيجة لتراكمات سنين وتستوجب وقفة قوية ودائمة، ليست ليوم ثم ننقطع ويجب علينا دوما الاعتناء بمؤسساتنا التربوية ومساندة المربين وشكرا سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم منير كموني غير منتم، له دقيقتان.

السيد منير كموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير وبمرافقيك المحترمين وكل الحضور الكرام،

أريد أن أبدأ مداخلتي بتحية تقدير لكل مكونات الأسرة التربوية التي تقاوم في ظل الصعوبات والمتغيرات المتتالية، مشاكل التربية كثيرة ومتشعبة ولكنني سأكتفي ببعض الملاحظات التي يسمح بها الوقت المحدود وهي مبوبة على محورين:

أولها، يتعلق بالموارد البشرية ولعل الملف الحارق للأساتذة النواب يتصدر الأولويات، فقد سجلنا بارتياح ترسيم نفقات انتداب المعلمين والأساتذة النواب والمتعاقدين المنظرين ولكن نريد رسالة طمأنة بصدور القرارات والنصوص الترتيبية وتحديد سقف زمني للقطع مع معاناة هذه الفئة وغيرها من أشكال التشغيل الهش.

أريد أن أذكر أن عديد المواد بقاعدة البيانات المغلقة لا تلبي الحاجة الفعلية للمؤسسات ولم تجد الإدارة حلولا قانونية في بداية السنة، فلمَ لا يتم فتح الجسور بين قاعدة البيانات في التعليم الابتدائي والثانوي ليسد الفائض في الأولى النقص في الأخرى.

ما مصير الأساتذة المتخرجين الذين طالت بطالتهم ولم تتسن لهم فرصة النيابة؟ ما مصير المتخرجين الجدد من الكليات إذا علمنا أن خريجي الإجازة الوطنية للتربية والتعليم ستشملهم البطالة قريبا؟

ملاحظة أخرى تتعلق بإسناد الخطط الوظيفية التي يجب أن تقوم في نظرنا على مبدأ الكفاءة وعلى مقاييس موضوعية بعيدا عن التجاذبات والولاءات، حتى لا يشعر منظورو الوزارة بالظلم وحتى نضمن استمرارية الإدارة وتناغمها مركزيا وجهويا ومحليا.

ولا بد أيضا من مراجعة المنحة المسندة لهذه الخطط حتى تتماشى مع حجم العمل والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للنائب المحترم منير كموني، تفضل.

السيد منير كموني

شكرا سيدي،

ولا يفوتني أن أسجل النقص الحاصل في قطاع العملة بولاية المهدية خاصة المختصة منها، فلا بد من إيجاد الحلول اللازمة ضمن حراك وظيفي أو تسوية وضعية الحظائر أو بفتح مناظرات جديدة.

وضعية سلك التقنيين الذين يشتكون من ضيم في الترقيات والامتيازات وهي فرصة لتثمين جهودهم في المندوبية الجهوية والمؤسسات الراجعة إليها بالنظر.

المحور الثاني، باختصار، رغم المجهود المبذول في هذا الصدد في البنية الأساسية والذي نثمنه فإن البنية التحتية لعديد المؤسسات تحتاج تدخلا عاجلا، فعديد المؤسسات بها قاعات مغلقة وأسوار مخربة، لا بد من توفير الاعتمادات اللازمة لتحسين ظروف الدراسة ومزيد الانفتاح على المجتمع المدني لمعاضدة مجهود الدولة، ولنا في الجهة تجارب محترمة.

نقطة أخيرة، البنايات الراجعة بالنظر لديوان سكن أعوان وزارة التربية، لدينا بناية في الشوربان تحولت إلى بؤرة فساد منذ سنوات، فلا بد من استصلاحها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له سبع دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

التحية للسيد وزير التربية والإكبار لإطارات وزارة التربية المرافقة له على ما يقدمونه من مجهودات حقيقة تذكر فتشكر ولا يمكنني إلا أن أصفهم بجنود الخفاء.

وصفت بعض الوزارات بكونها وزارات سيادة نظرا لما تؤديه في مجال نشاطها ولكنني أعتقد أن وزارة التربية ليست وزارة سيادة فحسب بل هي وزارة المصير، نعم على اعتبار أن الوزارة هي التي ستحدد مصير بلادنا تونس حاضرا ومستقبلا.

ومن هذا المنطلق تضمن دستور 2022 عناية خاصة من قبل السيد رئيس الجمهورية بهذا المجال حيث خصه بفصل 135 في بابه الثامن ألا وهو المجلس الأعلى للتربية، هذا الإحداث الدستوري الموكولة له عملية الإصلاح التي ننتظرها بفارغ الصبر والتي نتوقع أن تكون مجدية في بعدها التشاركي.

ولكن عملية الإصلاح تقتضي منا من أهم ما تقتضيه إعادة أهم وظيفة للمجال التربوي ألا وهو ذلك المصعد الاجتماعي الذي تعطل منذ سنوات، نظرا لغياب السياسة أو الرؤية الاستشرافية وهذا المصعد باعتقادي لا يمكن أن نعول على إصلاحه وعلى نشاطه من جديد إلا بالتركيز في الإصلاح على مجالات ومحاور مهمة على غرار البرامج والزمن المدرسي والشعب المدرسية التي توجه إليها والتي فيها جانب كبير لا يحاكي حاجياتنا، على سبيل الذكر لا الحصر شعبة الرياضة التي خلفت ما خلفت من عاطلين والقائمة تضمنت من المنتظرين الذين يفوق عددهم 10 آلاف.

كذلك منظومة التعليم التقني التي نعتبرها من بين الآليات التي يمكن أن تحقق لبلادنا مستقبلا أفضل فيما يتعلق بالثروة.

سيدي الوزير، في اعتقادي لا بد أن يكون الإصلاح مسبوقا بتقييم أو تقويم المنظومة القيمية التي نعرف جميعا أنها اهتزت.

كذلك معالجة مختلف السلوكيات المحفوفة بالمخاطر والتي يعود جانب كبير منها إلى ارتباط الناشئة بالعالم الافتراضي الرقمي وما يتسبب فيه من مخاطر تهددنا اليوم كمجتمع.

سيدي الوزير، أدعوكم بكل لطف إلى العودة إلى الرؤية الاستشرافية التي تعنى بحوكمة جانب مهم من المنظومة التربوية، والتي قدمتها لجنة التربية ذات 8 جويلية 2023 التي تتعلق بإعادة هيكلة منظومة التعليم التقني بشكل يعطي الأولوية إلى هذا الاختصاص، مع جانب يعنى بالتعليم العام في علاقة بالتعليم التقني وإحداث مسار ينطلق من السنة الأولى خدمات تقنية وصولا إلى السنة الرابعة بكالوريا خدمات تقنية، ومن السنة الأولى إلى السنة الرابعة إمكانية الحصول على شهائد تخول لأبنائنا خوض سوق الشغل، وحتى وإن فكروا في مغادرة الوطن يغادرون من الباب الكبير، وهذا من شأنه أن يقضي على ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة، وما إلى ذلك.

جانب آخر لا بد أن تتطرق إليه والذي لا بد أن يكون سابقا لعملية الإصلاح لأنه يعنى بالمورد البشري، بمن سيضمنون نجاح الإصلاح المرتقب وسأخص بالذكر بعض الحالات التي لا بد من معالجتها اليوم والتي دعا إليها السيد رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة وهي التخلي في أسرع وقت ممكن عن الآليات الهشة الأساتذة والمعلمين النواب.

نرى اليوم وضعيات ويتصلون بنا بشكل يومي كلجنة تربية منهم من ينادي بانتظام التأجير، فمن غير المعقول أن نرى أساتذة اليوم لا يتقاضون رواتبهم لمدة طويلة، كما يقع الاقتطاع على رواتبهم للتغطية الاجتماعية بينما هي غائبة، فماذا سيفعل هذا الأستاذ؟ يدرس ومناطة بعهدته معرفة أبنائنا ويجد نفسه اليوم عاجزا على أن يتلقى أبسط حق في التداوي، يجب أن نتلافى هذا.

هناك فئة اتصلت بنا عديد المرات وهم الأساتذة النواب ممن تجاوزوا السن القانونية وعددهم 168، ما ذنبهم بعد أن أفنوا ما أفنوا من العمر في النيابات، ومنهم من أخبرني البارحة عند قدومه إلى المجلس أنه زاول النيابات منذ أن كان الخلاص 180 دينار، يجب أن نجد لهم الحل.

المرشدون التطبيقيون وأعوان التأطير المتعاقدون لفترة امتدت على سبع سنوات، يجب أن نجد لهم الحل، فقد اتصلوا بنا عديد المرات، واليوم جاؤوا لمجلس النواب، هذه أشياء لا بد من أن

نشتغل عليها، وكلنا ثقة فيكم سيدي الوزير أنكم ستجدون الحلول الناجعة واللازمة في أقرب وقت.

كذلك لا يفوتني أن أبلغكم صوت أساتذة الإنجليزية غير المدرجين بقائمة الانتظار، فيمكننا الاعتماد على هذه الفئة في التعليم الأساسي خاصة بحكم أن لدينا اليوم مستويات تنطلق في دراسة ميدانية وهؤلاء مختصون هم أكفأ وأقرب من غيرهم بحكم اختصاصهم في اللغة.

في الجانب المحلي أود أن أتطرق إلى دائرتي الانتخابية سيدي الوزير، المؤسسات التربوية بمعهد 2 مارس والمدرسة الإعدادية بقصر هلال تستوجب البنية التحتية فيها التدخل ومؤكد أنك سمعت عن المد التضامني، المدارس الابتدائية في معتمدية قصر هلال وقعت تدخلات من رجال أعمال والمجتمع المدني وأنجزوا ما يعد مفخرة لقطاع التعليم.

في الختام، نتمنى لكم كل التوفيق وننتظر على أحر من الجمر كل الإصلاح التربوي المنتظر هذا الإصلاح الشامل، وأنا متأكد أنه سيكون تاريخيا في بعده التشاركي بين الوزارات المذكورة في المرسوم الذي صدر عن السيد رئيس الجمهورية، كل التوفيق مرة أخرى، عاشت تونس منارة للعلوم والمعرفة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة ضحى السالمي عن الخط الوطني السيادي، لها خمس دقائق.

السيدة ضحى السالمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرافقيه الأفاضل.

نشأت ابنة لمرب ومربية، كبرت بين دفء القيم وضياء العلم، فأدركت عظمة هذه المهنة ورسالتها النبيلة،

أبي المربي الفاضل، رحلت عن الدنيا لكنك تركت بصمتك خالدة فينا، علمتني أن التعليم رسالة لا تنطفئ وأن الكلمة الطيبة تبني وطنا.

أمي العظيمة، كنت ولا زلت مدرسة للحب والعطاء والصبر والوفاء، علمتني أن المبادئ والقيم هي ما يخلد الإنسان، من خلالكما أرفع أسمى التحايا لكل المربين والمربيات لكل مكونات الأسرة التربوية لكل من غرس فينا حرفا أو قيمة أو مبدأ لكل من أضاء لنا الطريق ونحن نعبر دروب الحياة.

شكرا لأنكم كنتم النور الذي أضاء عتمة الجهل ولأنكم كنتم الأمل في زمن التحديات. أنتم من علمنا كيف نقف بعز وكيف نصنع من الحرف أملا ومن القيم وطنا، المربي هو صانع المستقبل وهو من يزرع الأمل في الأجيال القادمة ويشيد أسس الأمم، هذه هي الحقيقة التي يجب أن نستحضرها اليوم ونحن نناقش ميزانية الدولة لعام 2025، في وقت يعاني فيه القطاع وضعا مزريا يهدد استقراره ويعطل تقدمه.

كيف لنا أن نطلب من المربي التونسي أن يغرس في التلاميذ بذور التفوق والطموح بينما هو غارق في ظروف قاسية، إرهاق، فقر مادي، تأخر في صرف مستحقاته المالية وهنا سيدي الوزير، أطالب بصرف أجور المربين في أوانها نظرا لالتزاماتهم البنكية وأتساءل، لماذا دائما مستحقات المربين مؤجلة؟ وهنا أتحدث عن منحة المراقبة، ومنحة الريف لمعلمي مدارس الأرياف التونسية للسنتين الدراسيتين 2023-2024، لماذا لم تصرف إلى اليوم؟

أما بالنسبة إلى منحة الإنتاج فقد قدرتها الدولة بـ 30 دينارا، قدرت مجهودات المربي بـ 30 دينارا وكأنها تقول للمربي المنتج للعقول أنك غير منتج، كيف نطالب المربي بأن يقدم الأفضل في بيئة تعليمية قديمة تديرها أدوات تدريس عتيقة، حيث الحواسيب معطلة والمناهج غير ملائمة لمتطلبات العصر وهنا أريد أن أطرح سؤالا: هل الحملات ضد الدروس الخصوصية إن كانت الغاية منها إصلاح منظومة تربوية مهترئة، أليس من المنطقي اجتثاث العروق قبل تمزيق الأوراق والغصون؟

استفحال هذه الظاهرة وأنا لست من المدافعين عنها، ليس وليد الفراغ، بل هو سليل الفقر وارتفاع الأسعار وتجميد الأجور وأيضا بإرادة الأولياء الذين تضرر أبناؤهم نتيجة الأسباب التي ذكرتها سابقا وبصفتي مربية خبرت الميدان أقولها بصراحة إن المربي هو ذلك الربان الذي وجب عليه أن يكون آخر الغارقين، لأنه الأمل الوحيد في النجاة.

ماذا عن وضعية القيمين والمرشدين التطبيقيين المتعاقدين بوزارة التربية؟ هناك أوامر صادرة عن رئاسة الجمهورية بتاريخ 17 سبتمبر 2024 بانتدابهم دفعة واحدة لكننا لم نشهد لها ترجمة وتنفيذا، متى سيقع تسوية هذا الملف؟ موظفو السلك الإداري للتربية يطالبون بتثمين شهائدهم العلمية ضمانا للعدالة المهنية.

أعوان التأطير من سنة 1992 إلى سنة 1996 لم تقع تسوية وضعية التغطية الاجتماعية الخاصة بهم، متى تقع تسوية هذا الملف؟

أما فيما يتعلق بالمؤسسات التربوية، فحدث ولا حرج، مدارسنا ومعاهدنا تفتقر إلى الحد الأدنى من الظروف المناسبة، من نقص في التجهيزات، من الأسوار التي تحميها، إلى حراسة تؤمن سلامة التلاميذ مما يعيق عملية التعلم والتفاعل الفعال وهذا ما تشكو منه المدارس الابتدائية برج السدرية 1، برج السدرية 3، مدرسة الأمل، مدرسة حي محمد علي، مدرسة النصر، مدرسة بوقرنين مدرسة الأمل حمام الشط.

هناك جريمة ترتكب في حق مؤسساتنا التربوية وتستبيحها، وهنا أوجه نداء استغاثة للتدخل قبل وقوع الكارثة، لماذا لا نتدخل إلا بعد حصول الكارثة؟ في المدرسة الإعدادية بئر الباي يتعرض الإطار التربوي إلى اعتداءات متكررة من طرف دخلاء على المؤسسة التربوية مما أضر بالعملية التعليمية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المعهد الثانوي بوقرنين والمعهد الثانوي حمام الأنف.

أنتم أيضا على دراية بالوضعية الخاصة للمدرسة الإعدادية نزهة السلطان التي تتطلب تدخلا عاجلا، تم إحداث قاعتين لكنهما متداعيتان للسقوط...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك مواصلة فكرتك السيدة ضحى السالمي، تفضلي.

السيدة ضحى السالمي

أي أن القاعات المحدثة متداعية أيضا للسقوط وهو ما يشكل خطرا على الإطار التربوي ويتطلب التعجيل في التدخل.

أما دورات المياه الصحية فحالتها كارثية وتتطلب تدخلا عاجلا .

المدرسة الإعدادية مفيدة بورقيبة منذ سنتين إلى اليوم لم تكتمل فيها الأشغال،

المدرسة الابتدائية نزهة السلطان وضعها خاص حيث يتهافت عليها التلاميذ لضمان توجههم إلى المدرسة الإعدادية نزهة السلطان لأنها أقرب لهم في حين أن المدرسة الثانية ببرج السدرية تابعة لمعتمدية سليمان من ولاية نابل وهنا أدعوكم سيدي الوزير، إلى مراجعة التقسيم الترابي بالتنسيق مع السيد وزير الداخلية.

مدرسة أنطوني تاريخ حمام الأنف منذ سنوات وهي في ظل المماطلة والتسويف لترميمها، لماذا لم يتم ترميمها إلى حد الآن في حين أنه إذا تم ذلك لكان بإمكانها تخفيف الضغط عن مدرسة صلاح الدين بوشوشة؟ لماذا يتم تهميش هذه المدرسة؟ نحن نطالب بإعادة الحياة إليها.

أخيرا سيدي الوزير، إذا أردنا إصلاحا حقيقيا، يجب علينا تحسين وضعية المربي والمؤسسات التربوية على حد سواء، لا يمكننا إعادة تكرار نفس أسباب الإخفاق ثم نطالب بالنجاح وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حمادي العشاري غيلاني غير منتم، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة السادة الإطارات السامية بالوزارة،

أود أن أذكر البعض في جملة برقية بأن مهنة التعليم مصنفة ضمن المهن الشاقة ونعلم أن نسبة الوفيات أطال الله في أعمارهم مرتفعة جدا في علاقة بالمربين بعد التقاعد فقط، ليس هذا فحسب، بل عندما نتابع مسألة العطل المرضية طويلة الأمد نرى حجم المعاناة التي يمر بها أهل هذه المهنة.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد أن محور العملية التربوية ليس فقط التلميذ، بل كذلك المربي، الذي يعد أساس هذه العملية.

يعد الشأن التربوي من القضايا الوطنية والمجتمعية، وبتصور السيد رئيس الجمهورية الاستشرافي بإحداث المجلس الأعلى للتربية، الذي نترقب الإعلان عن إنشاء تركيبته وانطلاقه الفعلي في العمل، لنرى بصورة واضحة أهدافه وتتحدد الإصلاحات الكبرى لأن الشأن التربوي في حقيقة الأمر هو برامج ومناهج، هو رسكلة وتكوين مستمر، هو زمن مدرسي وحياة مدرسية سليمة، هو تعليم وتربية، ولكن كذلك هو تكوين وتأهيل وإدماج واندماج وهو كذلك بنية تحتية وتجهيزات ووسائل تعليمية وفضاءات جاذبة حقا للتلميذ وللأسرة التربوية، تحسس كل هذه الأطراف بفخر الانتماء للمؤسسة التربوية. ،

نعلم جيدا إكراهات المالية العمومية ولكن الوزارة مطالبة إضافة إلى الاعتمادات المرصودة لها وفي إطار المسؤولية المجتمعية ودعم مجهودات الدولة بأن تنفتح وتستقطب في إطار الشراكات مع كل المنشآت والشركات وخاصة البنوك لدعم الدولة في صيانة وتأهيل الفضاءات التربوية، على أساس توفير مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع التلاميذ في كافة الولايات، التلميذ في ولاد خيفة عمادة المزارة سبيطلة أو الوساعية مثله كثل جميع التلاميذ في كل الولايات، وليس هذه معاهد نموذجية وتلك مدرسة تونس الدولية، ثم نطالب بأن تكون نتائج متقاربة.

يجب على الوزارة أن تطرح تساؤلات جدية حول ظاهرة الرسوب التي باتت قاعدة بينما أصبح النجاح فشلا، كيف يمكننا القبول بأن نسبة النجاح في الامتحانات الوطنية لا تتجاوز 20%؟ لماذا نريد أن يصبح النجاح في الباكالوريا ومناظرة التاسعة التي نريدها أن تصبح قانونية وأن تتجاوز نسبة النجاح 70% و80 %حينها سنعتبر أن المدرسة العمومية سليمة التي تخرج منها الإطارات مثل وجوهكم الطيبة التي أراها الآن.

كذلك يمكننا أن نطرح إشكالا: لماذا تفشت ظاهرة الغش بين التلاميذ في مؤسساتنا التربوية؟ وما هي حلولها الحقيقية؟ هل الحل يكمن فقط في حجز الهواتف المحمولة ووسائل التشويش، نحن بحاجة إلى إصلاح جذري للبرامج والمناهج التربوية.

نحن نعيش أزمة حقيقية في قطاع التربية حيث تحول من العمل والإبداع إلى مجرد وظيفة روتينية لأداء الساعات التدريسية. المسؤولية لا تقع فقط على الوزارة، بل على كل مكونات الأسرة التربوية من إدارات ومندوبيات تربوية ومعلمين، لا بد من وقفة تأمل حقيقية لاستعادة بريق المدرسة العمومية وإعادة الاعتبار لدور التعليم كمصعد اجتماعي، ليكون هدفنا في النهاية تخريج مواطن تونسي فخور بهويته متشبع بروح المواطنة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك مواصلة فكرتك السيد حمادي العشاري غيلاني، تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

الهدف الأساسي والرئيسي أن يتخرج التلميذ مؤهلا وطنيا ويعلم أن المواطنة حق وواجبات، لكي لا نرى تجهيزات معطبة في المعاهد أو تلاميذ يرمون مدرستهم بالحجارة، هذا في الإطار المحلي.

لدينا دفعة من المتفقدين الإداريين والماليين الذين تخرجوا من المدرسة الوطنية للإدارة وهم كفاءات حقيقية، لكن لم يتم تعيينهم، في حين أن غيرهم تم تعيينهم، نريد معرفة الإشكال الحقيقي لذلك، كما يجب النظر في وضعية الأساتذة والمعلمين النواب وخاصة المرشدين التطبيقيين.

أما بالنسبة إلى المندوبية الجهوية للتربية بالقصرين، فنحن نعلم أنها مندوبية كبيرة جدا إذ تضم 13 معتمدية وعددا هائلا من المؤسسات التربوية يعادل عدد المؤسسات في بعض الولايات، فهل هناك تفكير في تقسيمها إلى...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، له دقيقة واحدة.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بكافة الطاقم المرافق لكم،

تحية إكبار وإجلال لكل المربين والمربيات،

السيد الوزير، فيما يخص ولاية نابل، أنتم سيد العارفين بالوضع، لدينا حوالي 380 مؤسسة تعليمية منها 300 مؤسسة تفتقر إلى الحواسيب، هناك أيضا نقص في عدد التقنيين والخبراء بالإضافة إلى نقص في القيمين ونقص في العملة، حتى العمال التسعة الذين تم إرسالهم من ولاية مجاورة تم إعادتهم جميعا " Une Opération fictive " ولم يساهم ذلك بأي شكل في حل المشكلة.

في نقطة ثانية، الأمر الخاص بالمدارس الخاصة أكل عليه الدهر وشرب وحان الوقت لتنقيح هذا الفصل، عديد المدارس الخاصة اليوم التي تتلقى هرسلة ولا تعمل، إذا فتحت أبوابها فهي ستخفف العبء على المدارس العمومية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، المداخلة الأخيرة للنائب المحترم السيد شكري بن البحري غير منتم، له ثلاث دقائق.

السيد شكري بن البحري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير،

مرحبا بكافة الإطارات والكفاءات التونسية،

رسالة من نائب شعب، مربي، أستاذ تربية مسرحية،

بلغنا يا سادة يا كرام، أن وزارتكم أصدرت بلاغات تهدد مكونات الأسرة التربوية بالعقوبات والتتبعات العدلية لكل من يقدم الدروس الخصوصية خارج الأطر القانونية، كما قامت بتفعيل خط أخضر قديم يتجدد بدعوى تسهيل قبول الشكايات والإشعارات وتسهيل الإجراءات الإدارية.

نثمن كافة البلاغات الاستثنائية والإجراءات التاريخية والقرارات الثورية وندعوها فورا إلى مضاعفة الخطوط الهاتفية،

رقم أحمر للتبليغ عن تدهور البنية التحتية وتحديد وضعيتها الكارثية،

رقم أزرق للتصريح بعجز السياسات العمومية والتربوية وضعف البرامج والمناهج البيداغوجية.

رقم أصفر لتسجيل نقص الموارد البشرية.

رقم أسود للحد من الانقطاعات المدرسية ورصد ظاهرة الغش، وارتفاع كلفة التعليم المادية.

رقم برتقالي للتبليغ عن مشاكل النقل في مدارسنا الريفية.

رقم وردي للتنبيه إلى نقص الأنشطة الثقافية والفنية والبيئية.

رقم بنفسجي للاستفسار عن غياب وسائل الدعم النفسية والاجتماعية،

رقم رمادي لعرض الفوارق بين المدارس العادية والنموذجية وبين المدارس الخاصة والمدارس العمومية.

رقم بني للإشعار عن ظاهرة الاكتظاظ في الأقسام الدراسية.

رقم فضي للإخطار عن حالة التجهيزات الأساسية وضعف الخدمات المدرسية.

رقم ذهبي للتبليغ عن الاعتداءات اللفظية والجسدية التي يتعرض لها المربون في قلب المؤسسات التربوية.

حقيقة الوزارة تهرب من المسؤولية متجاهلة كل المشاكل التي تعاني منها المنظومة التربوية في كامل الجمهورية بينما تركز فقط على المعلم والأستاذ وهما ركيزتا العملية التربوية.

يجب إيجاد حلول جذرية تبدأ بعلاج الأسباب الحقيقية التي تدفع المربي إلى اللجوء إلى الدروس الخصوصية، بدلا من تشويه صورته الرمزية علينا استعادة قيمته الاعتبارية.

تقييم وتجديد وإصلاح وتطوير السياسات التربوية ورفع ميزانية التعليم والاستثمار فيه كأولوية.

نبني ليحيا المربي لتحيا المدرسة العمومية ونبشر كل تونسي وتونسية بأننا سنقدم مقترح قانون لتجريم الاعتداء على الإطارات التربوية.

ويهمني أخيرا أن أذكركم وأن أذكر الوزارة بطلب من كل تلميذ وتلميذة من عقارب بتوفير حافلة لعقارب لدعم مؤسساتنا ومدارسنا الريفي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، المداخلة الأخيرة للنائب المحترم السيد وليد الحاجي عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطار المرافق له،

في البداية أترحم على الزميل أستاذ التعليم الابتدائي رابح الرابحي الذي وافته المنية منذ أسبوعين أو أكثر وهو ضحية من ضحايا قطاع التعليم.

لا يمكننا الحديث عن إصلاح تربوي في ظل غياب استقلالية مالية وإدارية للمدرسة الابتدائية، لا يمكن إصلاح التعليم في ظل وجود مدارس ابتدائية مواردها المالية ضعيفة مما يسمح للأولياء بالتدخل والسيطرة على قرارات المدرسة.

كيف نتحدث عن الإصلاح في ضل وجود مدارس دون أسوار ودون دورات مياه ودون مياه صالحة للشرب؟ هناك مدارس بدورات مياه قديمة وأخرى تنعدم فيها هذه المرافق إلى يومنا هذا ونحن في سنة 2020.

لإصلاح التعليم لن أتحدث عن الإصلاح البيداغوجي والمعرفي، فهناك مختصون في هذا المجال ولكن من الضروري توفير وسائل التدريس الأساسية، مثل الحبر والورق وآلات الطباعة، من الضروري أيضا توفير مواد التنظيف، إذ يصبح المدير مضطرا اليوم لتأمينها بنفسه، الاستقلال المالي والإداري هو السبيل لتحرير المدرسة من التأثيرات الخارجية سواء من الأولياء أو غيرهم.

هناك إصلاحات مهنية ضرورية مثل:

تسوية وضعية أساتذة التعليم الابتدائي الذين يدرسون 25 ساعة ولا بد من ترقيتهم من الصنف أ 3 إلى الصنف أ2 حتى يتمكنوا من الحصول على 18ساعة فقط.

ضرورة تسوية وضعية القيمين والمرشدين التطبيقيين وإنهاء العمل بالعقود وتسوية وضعيتهم خاصة أن عددهم ليس بالكثير.

هناك بعض الأمثلة: إعدادية الحبيب بمعتمدية العلى بها أقسام مغلقة، فمتى تنطلق أشغال الصيانة؟

إعدادية ابن أبي الضياف بحاجب العيون تنتظر انطلاق أشغال الصيانة والعديد من المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية.

نقدر جهود وزارة التربية وندرك أن هذه الإصلاحات ستكلف الكثير والكثير.

إن النقل المدرسي بالشكل الحالي ليس حلا جذريا، لا بد من توفير حافلات لأن هناك مسافات طويلة بين المدارس والتجمعات السكنية تتجاوز 5 و7 كيلومترات.

كانت هناك مناظرة....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك مواصلة فكرتك السيد وليد الحاجي، تفضل.

السيد وليد الحاجي

كانت هناك مناظرة للعملة منذ سنة 2020 وإلى يومنا هذا لم تصدر نتائجها والقيروان هي الولاية الوحيدة التي لم يتم فيها ذلك ولا نعرف نتائجها ولا نعرف ما المشكل.

السيد الوزير، الرجاء العناية بالمدارس الابتدائية والعناية بالمربي خاصة على المستوى المادي أو من خلال حمايته من الاعتداءات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلاتي وزملائي الأفاضل، هكذا نأتي إلى نهاية المداخلات. سيدي الوزير، سنرفع الجلسة لمدة ثلاثين دقيقة للاستراحة ولإعداد الأجوبة.

(كانت الساعة العاشرة وعشرين دقيقة ليلا)

استئناف الجلسة
وبيانات وأجوبة السيد وزير التربية

(كانت الساعة العاشرة وخمسين دقيقة ليلا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة بالاستماع إلى أجوبة السيد نور الدين النوري، وزير التربية وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاثين دقيقة فليتفضل.

السيد وزير التربية

شكرا للسيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيه المحترمين،

شكرا للسيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم ونائبيه المحترمين،

أود في البداية أن أثمن كل ما جاء في المداخلات القيمة الصادرة عن السيدات السادة النواب الأفاضل بمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم والتي أثارت عددا من المشاغل التربوية التي نتوافق حول أهميتها في توفير مؤسسات تربوية جاذبة وآمنة وتجويد الفعل التربوي والإقلاع بأداء المنظومة التربوية ومخرجاتها.

ولا يفوتني أن أتوجه بالتحية إلى كافة مكونات الأسرة التربوية وأن أعبر عن احترام وعن تقدير وزارة التربية لهم جميعا.

واعترافا منا بالجهود التي يبذلونها في أداء مهامهم النبيلة وفي حمل رسالة العلم والمعرفة والقيم وتفاعلا مع ما تفضلتم بطرحه في فحوى مداخلاتكم، اسمحوا لي بتبويب إفادات الوزارة وفقا لمحاور الاهتمام الكبرى والمتمثلة أساسا لو أردنا تنظيمها فيما يتعلق:

بالإصلاح التربوي،

حوكمة إدارة الشأن التربوي،

حوكمة التصرف في الموارد البشرية،

تحسين البنية التحتية بالمؤسسات التربوية،

تطوير الخدمات المدرسية،

تطوير الحياة المدرسية،

دعم مهارات التلاميذ وتجويد مكتسباتهم وتعزيز التحول الرقمي الشامل للمنظومة التربوية.

هذا ما تقاطعت فيه جل المداخلات فضلا عن بعض الإشكاليات الجهوية والمحلية.

بصورة عامة أتحدث عن سؤال الرؤية وسؤال التصور وللإجابة على الأسئلة: ما هي المدرسة التي نريد؟ وما هو الإنسان الذي نريد؟

هو سؤال في عمق أو في جوهر التحولات العريقة التي يشهدها مجتمعنا، لا بد لكل فعل من معنى وهذه التحولات بما في ذلك التحولات في المنظومة التربوية التي نبغي تحتاج إلى أن نتفق في معنى وقيمة نريد أن نبلغها.

وبلوغ هذه القيمة أو هذا المعنى في المنظومة التربوية التي نريدها أن تتحول بعمق، يحتاج منا إلى كثير من الحكمة والتعامل بهدوء وإلى تفكيك الظواهر تفكيكا حقيقيا وعميقا بالوقوف على الأسباب حتى نصل إلى النتائج المرجوة، وهو كما أكد عليه سيادة رئيس الجمهورية، أن عملية البناء لا يمكن أن تتم إلا على أسس صلبة متينة، لا على الأنقاض ومن يقيم بناء جديدا عليه أن يزيل في المرحلة الأولى ما تراكم من نقائص وهذا مبدأ العمل.

أتفهم هذا الحماس وهذا الانفعال الصادق والإيجابي، في أن المنظومة التربوية اليوم رغم أنها لأجيال خلقت أجيالا وأنتجت أجيالا ونحن من هذه الأجيال التي أنتجتها هذه المنظومة وإلى اليوم ما زال إنتاجنا التلمذي ينافس المستوى الدولي في كل مجالات مؤسساتنا، ولكن يجب أن نواجه الأمر بالكثير من الجرأة والمعرفة، بكثير من العمق الفكري الذي يؤهلنا للوصول إلى مسارات واعية وإلى نتائج فضلى نريد أن نبني فيها الإنسان، لأن الغاية هي أن نبني الإنسان الذي يتصالح مع انتمائه ويتصالح مع بيئته ويتصالح مع طموحاته ويتصالح مع ذاته، أن نحول الإنسان من داخل المدرسة إلى أنه إنسان حامل لقيم، يبدو أنها تراجعت بشكل كبير.

فالحديث عن الإصلاح التربوي، تعلمون جيدا أن هنالك مؤسسة دستورية أذن بها رئيس الجمهورية وهي مشروع آمن به وهو المجلس الأعلى للتربية وجاري استكمال تنظيمه الإداري والمالي، لينطلق عبر هيئاته وعبر لجانه في تشخيص الوضع التربوي، انطلاقا مما هو موجود في المكتبة لأن هناك تجارب ودراسات، نريد أن نصل منها إلى دراسة عميقة في كل الجوانب المتعلقة بالإصلاح التربوي.

الإصلاح التربوي لا يهم وزارة التربية وحدها، فهذه المؤسسة تعنى بكل مراحل التعليم وتعنى أيضا بالتكوين وتعنى بالتشغيل وهذا الترابط بين كل هذه الهياكل هو الهدف من المشروع وهذه المؤسسة ستستفيد من كل الكفاءات العلمية ومن كل الكفاءات البيداغوجية

ومن كل الكفاءات من خارج حتى وزارة التربية أو وزارة التعليم العالي أو وزارة التكوين.

نحن نتفق بأن نظامنا التربوي رغم المكاسب التي حققها على امتداد عقود، أضحى اليوم يشكو ضعفا في مردوديته ومخرجاته، في مستوى برامجه ومناهجه وأنظمة التقييم والتكوين والحياة المدرسية والزمن المدرسي، كل ذلك نتفق فيه ونتفق أيضا أنه لم يعد بإمكانه أو يمكّن من الاستجابة لاحتياجات الفرد والمجتمع ومواكبة التطورات الحاصلة والتغيرات المتسارعة في الأنظمة التربوية. هذا كله نحن على اتفاق ولسنا على اختلاف فيه.

ونتفق أيضا أن الشروع في إصلاح شامل وعميق للنظام التربوي بكل مكوناته مسألة ملحة وأن هذا الإصلاح يقتضي مقاربة منظوميه تصورا وتنفيذا وتقييما وتعديلا وبرؤية تجديدية تطويرية من أجل منظومة أكثر جودة وإنصافا، تلبي تطلع المجتمع التونسي في نظام تربوي جديد عالي الأداء ويستجيب للمعايير الدولية.

إن تساؤلاتكم ومداخلاتكم الهامة في هذا الإطار مثلت أغلبها مواضيع تضمنتها الاستشارة الوطنية حول التربية والتعليم التي كانت ترتكز على هذه المحاور والاستشارة الوطنية لإصلاح نظام التعليم سيتم حسمها ضمن أعمال المجلس الأعلى للتربية والتعليم كهيئة دستورية مخولة للنظر فيها واتخاذ التوجهات الكفيلة بمعالجتها.

وانطلاقا من مسؤوليتها القاضية بتحديد السياسات والبرامج التعليمية والمعايير التي يجب أن تتبعها المؤسسات التربوية، تشتغل وزارة التربية على عديد الأصعدة، بغاية تطوير العملية التربوية والرفع من أداء المنظومة وحكمتها، استعدادا لإنفاذ مخرجات الإصلاح التربوي وتهيئة الظروف الملائمة للمساهمة بفاعلية في المجلس الأعلى للتربية والتعليم وذلك من خلال تجميع كل البحوث والدراسات المنجزة والأعمال التقييمية التي تشخص كل مكونات المنظومة التربوية لتضعها على ذمة المجلس الأعلى للتربية والتعليم.

هذا ما نشتغل عليه بالفعل، تهيئة هياكلها المركزية والجهوية وذلك بتقييم أدائها وتشخيص آليات الاشتغال للوقوف على نقاط الضعف الهيكلية التي تؤثر على جودة الأداء ومراجعة الهيكلة والمهام وآليات التنسيق.

جاري النظر في إعادة الهيكلة لكل الإدارات داخل وزارة التربية أو المندوبيات لأن الهيكلة ربما هي نفسها كالنظام التربوي، أصبحت تشكو هنات وتشكو تعثرا ولا تستجيب للحاجات الوظيفية للإدارة.

هذا وكما تعلمون فقد أصدر سيادة رئيس الجمهورية المرسوم عدد 2 لسنة 2024 المؤرخ في 16 سبتمبر 2024 المتعلق بتنظيم المجلس الأعلى للتربية والتعليم الذي يحدد مشمولاته وتركيبته وطرق اشتغاله ويتم العمل بشكل متسارع على إرساء هياكله بما يساعد على توفير كل الظروف الملائمة لنجاح أعماله التي نرجو أن تنطلق في القريب العاجل.

إذن هذه المؤسسة الدستورية تجمع الكثير من الوزارات وتجمع الكثير من داخلها هيئات تسييرية وهيئة تسييرية عليا وهيئة خبراء وهيئة تقييم إلى غيرها من اللجان القارة واللجان الظرفية، حتى لا نفهم أن الإصلاح التربوي هو شأن وزير فقط، إنما هو شأن دولة وهو شأن مجتمع بأكمله وهذا هو المهم لأن هذه المؤسسة ستضمن موضوعية الإصلاح وأن يشتغل على الإصلاح بمقاييس موضوعية تقطع مع الذاتية وتقطع مع الشخصنة.

في المحور الثاني وهو حوكمة إدارة الشأن التربوي وجوابا على عديد التدخلات الهامة المتعلقة بحوكمة التصرف الإداري والمالي في الموارد على النحو الأمثل وفي إطار توجه الدولة الرامي إلى مكافحة الفساد والتصدي لكل مظاهره والتوقي من أسبابه، انطلقت وزارة التربية في ضبط جملة من الإجراءات التنظيمية بهدف إضفاء مزيد من النجاعة والمردودية على عمل هياكل الوزارة وذلك من خلال:

حوكمة المهمة وبرامجها عبر التركيز على ضمان التحول الرقمي الشامل للمنظومة التربوية وإرساء مقومات الإدارة الإلكترونية وتنشيط المشاريع الرقمية في المجال التربوي، علما وأن وزارة التربية تعتبر من الوزارات التي قطعت خطوات هامة في مستوى رقمنة المعاملات.

ضمان ديمومة الميزانية والتصرف الأمثل في الموارد المالية وتحسين الجدوى والفاعلية لبرامج المهمة يعني حسن التصرف في الاعتمادات.

تعزيز آليات الرقابة الإدارية والمالية ووضع آليات التقييم الذاتي للأداء واستثمار تقارير هيئات الرقابة العامة ومحكمة المحاسبات والتوصيات الواردة بها في ضبط الخطط الكفيلة بتجويد الأداء والحد من أخطاء التصرف والاخلالات.

لا ننكر أن في هياكلنا هناك أخطاء ولكننا ننتبه إليها ونتداركها ونصلحها ونتجاوزها.

تدعيم اللامركزية في القرار التربوي وذلك لإضفاء مزيد من النجاعة والمبادرة على أداء المندوبيات الجهوية للتربية وتوطيد علاقتها بالمؤسسات التربوية.

العمل على دعم ميزانية المؤسسات التربوية وتطوير علاقتها بمحيطها.

الشروع في إعداد النصوص الترتيبية لمراجعة أساليب العمل وتوضيح المشمولات ببعض هياكل الوزارة.

إرساء تمشي الجودة في المنظومة التربوية وذلك بالانطلاق في صياغة مرجعية وطنية للجودة وإخضاع كل المؤسسات التربوية دوريا إلى تقييم الأداء وفق المعايير الدولية والوقوف على جميع النقائص والإخلالات الوظيفية المقيدة لمحركات الأداء بالمؤسسات التربوية وخاصة منها الموارد البشرية والمادية والبيداغوجية.

حوكمة تصرف الموارد البشرية، لقد أفاد العديد من السيدات والسادة النواب الأفاضل في مداخلاتهم بضرورة معالجة الإشكاليات المتصلة بحوكمة التصرف في الموارد البشرية المتاحة وخاصة القطع مع آليات التشغيل الهش والتكوين وتطوير الكفاءات وتجويد الأداء المهني.

وتجسيما لقرار سيادة رئيس الجمهورية، بالقطع مع مظاهر التشغيل الهش والإسراع ببلورة حل نهائي لملف الأعوان المتعاقدين، بناء على مقاييس موضوعية تحفظ حقوقهم وحقوق الناشئة على حد السواء ولضمان تعليم جيد شامل ومنصف، فقد تم ضبط المعايير الموضوعية التي سيتم اعتمادها لتسوية وضعية الأعوان المتعاقدين لوزارة التربية وحصر الفئات المعنية تمهيدًا للتسوية المرحلية، هذه التسوية مرحلية وفقا للتوازنات المالية العمومية، كما أعلن ذلك عناية السيد رئيس الحكومة بمناسبة إلقاء بيان الحكومة خلال الجلسة المشتركة الافتتاحية بمجلسكم الموقر الانتهاء من

صياغة النصوص القانونية الخاصة بتسوية وضعية الأعوان المعنيين.

هذه النقطة واضحة وهي تهم بالأساس المعلمين النواب والأساتذة النواب ومشروع الميزانية توجد به اعتمادات خاصة بتسوية وضعياتهم على دفعات وهم يعلمون ذلك لأنني كنت أستقبلهم باستمرار وأتحدث معهم وهم على علم بتفاصيل هذه الإجراءات الترتيبية.

أما فيما يتعلق بالمتعاقدين من المرشدين والتطبيقيين وأعوان التأطير وأعوان المخابر فإن العمل جاري ضمن لجنة على مستوى رئاسة الحكومة لدراسة الملف وتسويته بناء على قواعد العدل والإنصاف ووفق مقتضيات القانون.

وبالتأكيد السادة النواب الأفاضل، أنتم تعرفون وأنتم على وعي بأن هذه المناظرة شابها الكثير من الإخلالات، ليس فقط في من تعاقدوا، بل حتى من بقوا خارج التعاقد، ثمّة من تعاقدوا ومن لم يتعاقدوا وكان من المفروض أن يتعاقدوا، يعني فيها تفصيلات حقيقية كثيرة لا أود أن ندخل في تفاصيلها ولكن اللجنة التي تشتغل على هذا الملف، لأنه ثمة تقرير الهيئة العليا تعرفون ذلك بوضوح تام وهذه الدفعات التاريخية يشوبها الكثير من الإخلالات واللجنة اجتهدت إيجابيًا، برعاية السيد رئيس الحكومة وأيضا بإذن منه على أن نسوي هذا الملف وأن نسير به إلى محطة التسوية،

رغم صعوبة الملف تأكّدوا من ذلك ولذلك أشرت إلى القانون ولكن تأكدوا وثقوا أننا في أقرب الآجال سنصل إلى مشروع تسوية في هذا الملف،

كما تمّ الشروع في إعداد الإطار الترتيبي لإحداث الماجستير المهني في إطار تطوير صيغ وآليات انتداب مدرسي التعليم الإعدادي والثانوي لجميع الاختصاصات، في اتجاه تمهين التعليم وتجويد الموارد ودعم احترافية المدرسين وضمان جودة تكوينهم وتكوينهم بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وتمّ إقرار برنامج تكويني وطني للتكوين وتطوير الكفاءات لسنة 2025، لكل أسلاك التربية بلا استثناء، يرتكز على تطوير منظومة التكوين النوعي الموجّه لكل المتدخلين في الشأن التربوي حسب الاختصاص، بهدف تنمية القدرات الذاتية وتطوير المهارات.

هذا إلى جانب ضبط خطة لحوكمة التصرف في الموارد البشرية المتاحة من خلال حسن توزيع الإطار وإطار التسيير والإشراف البيداغوجي والعمل بالمؤسسات التربوية ووضع منظومة معلوماتية مندمجة للموارد البشرية توفّر المعالجة والمتابعة مركزيًا وجهويا.

فيما يخص تحسين البنية التحتية بالمؤسسات التربوية، دعوني أقول في البداية إن أشغال الصيانة لم تتوقف يوما في المؤسسات التربوية ولكن التراكمات الكبيرة لسنوات انقضت جعلت هذه الأشغال، رغم أهميتها ورغم كبر حجمها، لا تظهر بشكل واضح للعيان ولذلك الصورة ليست قاتمة حقيقة في البنية التحتية، هناك مؤسسات تحتاج حقيقة إلى ما وصفتموه وهناك مؤسسات متوسطة وهناك مؤسسات بمواصفات عصرية.

يمثل الانشغال بواقع البنية التحتية المدرسية والتجهيزات في صميم الأولويات التنموية للوزارة وحيث تشترك أغلب تدخلات السيدات والسادة النواب المحترمات والمحترمين في تشخيص وضعية البنية التحتية بالمؤسسات التربوية وما يتوفر بها من تجهيزات ومعينات تربوية ورغم المجهودات المبذولة وما رصدته الدولة من اعتمادات هامة في المجال إلا أن الحاجة تبقى متجددة ومتزايدة لأعمال التوسعة والصيانة، علاوة على الإحداثات الجديدة وتجهيزها لخلق بيئة تعليمية محفزة تساعد على تحسين النتائج المدرسية وتطوير أداء المدرسة العمومية.

وتتمثل أولويات عمل الوزارة في هذا المجال:

إحداث مؤسسات تربوية جديدة تستجيب لمتطلبات الخارطة المدرسية وتعهد المؤسسات التربوية وصيانتها، لا سيما بالوسط الريفي وتزويدها بالماء الصالح للشراب لأنه لم يعد مسموحًا أن نجد مدرسة اليوم في أي شبر من تراب تونس لا يتوفر بها الماء الصالح للشراب.

وأفيدكم في هذا المستوى أن العودة المدرسية السابقة 2024-2025 أي سبتمبر شهدت إنجاز 1317 تدخلا شمل إحداث 37 مؤسسة تربوية جديدة وأشغال توسعة وتهيئة بكلفة جملية بلغت 329,6مليون دينار.

وفي إطار برنامج العمل لسنة 2025 تمّ تخصيص اعتماد يقدر بـ 599 مليون دينار تعهدا لتأهيل البنية التحتية المدرسية موزعة كالتالي وهذا مهم بالنسبة إلى السنة المقبلة:

-تخصيص اعتماد بـ 191 مليون دينار لتوسعة المؤسسات التربوية.

-تخصيص اعتماد بـ 258 مليون دينار لتهيئة المؤسسات التربوية وتأهيلها لتستجيب للمواصفات الفنية ولشروط الصحة والسلامة.

-تخصيص اعتماد بـ 42 مليون دينار للإحداثات ولأشغال التوسعة والصيانة لمؤسسات التكوين والمرافق الإدارية بالمندوبية الجهوية للتربية.

وستمكن هذه الاعتمادات المخصصة من برمجة إنجاز 850 تدخلاً وتأمين الاعتمادات الإضافية الخاصة بالمشاريع المتواصلة.

وتتوزع التدخلات كالتالي:

إحداث 21 مؤسسة جديدة،

إنجاز 494 فضاء جديدا،

تهيئة 320 مؤسسة تربوية،

تهيئة 20 بناية إدارية وتكوينية.

كما تم تخصيص اعتماد بـ 108 مليون دينار لاقتناء تجهيزات تعليمية وإعلامية وأثاث مدرسي، هذا إلى جانب تخصيص اعتمادات للمشاريع المتواصلة والمشاريع التي قد تشهد صعوبات في التمويل وهو ما سيمكن الوزارة من الترفيع في طاقة الاستيعاب والحد من ظاهرة الاكتظاظ،

ظاهرة الاكتظاظ ظاهرة حقيقية في كثير من المؤسسات، كما قلت، ستنخفض أو تُخفَّض بالتوسعات وبالإحداثات، عبر استكمال إنجاز أكثر من 1400 تدخل في المؤسسات التربوية موزعة على كامل تراب الجمهورية في كل الولايات، إلى جانب 38 مؤسسة جديدة سيتم افتتاحها في السنة الدراسية 2025-2026 يعني من المتوقع وإن شاء الله سنحقق ذلك، أن 38 مؤسسة جديدة في مفتتح السنة الدراسية المقبلة.

كما تواصل الوزارة العمل على ضمان تزويد كل المؤسسات التربوية التي تشكو اضطرابا في التزود بالماء الصالح للشراب عبر التنسيق مع السلطات المحلية والجوية.

وتعمل الوزارة مع مصالح وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية في إطار برنامج عمل مشترك لإحداث آبار أنبوبية سطحية وعميقة وتجهيزها لتأمين ديمومة التزود بالماء الصالح للشراب وانتظامه.

كما تعمل الوزارة مع مختلف مكونات المجتمع المدني والنسيج الاقتصادي والمالي لمعاضدة مجهوداتها في تهيئة وصيانة وتجهيز المؤسسات التربوية، حيث فاقت التدخلات الجارية خلال السنة الجارية 52 مليون دينار، هذه تدخلات المجتمع المدني.

كما يهمني في هذا الإطار الإشارة إلى اعتزام الوزارة في إطار دعم البعد الاجتماعي التضامني لكل منتسبي الأسرة التربوية والعمل على تحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية لتحفيزهم على مزيد البذل والعطاء تخصيص مبلغ 10 مليون دينار كمرحلة أولى لإعادة تأهيل 164 وحدة سكنية لفائدة أعوان وموظفي وزارة التربية والانطلاق في إعداد مشاريع سكنية اقتصادية في كامل تراب الجمهورية.

فيما يتعلق بتطوير الخدمات المدرسية بما في ذلك ديوان الخدمات وتفاعلا مع ما تفضلتم به من تدخلات بخصوص تأمين الخدمات المدرسية الموجهة لفائدة مستحقيها من التلاميذ وذلك عبر توفير الظروف الملائمة والإمكانات الضرورية لتأمين خدمات الإقامة والإعاشة والنقل، أفيد حضراتكم بمواصلة عمل الوزارة على ما يلي:

تحسين ظروف الإقامة بالمبيتات وعددها 321 مبيتا بالمدارس الإعدادية والمعاهد تستوعب 25594 تلميذ سنة 2024 ونعمل على تطويرها لبلوغ 28000 تلميذ سنة 2025.

تقديم خدمات الأكلة وفقًا لمعايير الجودة وضمان احترام شروط حفظ الصحة من خلال:

تأمين الإعاشة بـ 430 مطعمًا مدرسيًا لفائدة 95000 تلميذ سنة 2025.

توزيع الأكلة المدرسية بـ 2659 مدرسة ابتدائية لفائدة 300 ألف تلميذ سنة 2024 ويجري العمل على تمكين 313500 تلميذ من الأكلة في هذه السنة، سنة 2025.

تأمين النقل المدرسي وجعله مواكبا لمقتضيات ومعايير الجودة.

انتفع بخدمة النقل المدرسي حوالي 28408 تلميذ سنة 2024 ويتم العمل على الترفيع في عدد المنتفعين إلى حوالي 29 ألف تلميذ خلال سنة 2025.

ولبلوغ هذه الأهداف، تم إبرام اتفاقية شراكة إطارية بين وزارة التربية ووزارة النقل لاستغلال الحافلات التي هي على ملك وزارة التربية من قبل وزارة النقل انطلاقا من العودة المدرسية الحالية.

وقد أعدت الوزارة منصة رقمية للترسيم بالمبيتات وبالمطاعم المدرسية والتمتع بالمنح المدرسية تم التنسيق خلال السنة الخالية مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتمكين العائلات المحدودة الدخل حيث نوفر لأبنائهم الراغبين في خدمة السكن والإعاشة، من التمتع بمجانية هذه الخدمة بصفة آلية وإعفائها من تقديم الوثائق المثبتة لصحة البيانات وهو نفس الإجراء بالنسبة إلى التلاميذ حاملي الإعاقة بكل فئاتها وسيتواصل هذا الإجراء حتى سنة 2025.

هذا وتعمل الوزارة على وضع خطة لتطوير أداء ديوان الخدمات المدرسية ومزيد حوكمته والتفكير في إيجاد آليات مبتكرة لتأمين إسداء الخدمات المدرسية للتلاميذ بأكثر نجاعة ومردودية.

بخصوص دعم مهارات التلاميذ وتجويد مكتسباتهم أيضا تفاعلا مع بعض المداخلات المتمحورة حول دور مهارات التلاميذ وتجويد مكتسباتهم وتطوير منظومة التربية في مرحلة الطفولة المبكرة ومزيد العناية بالدراسة التحضيرية، يجدر التأكيد لما تسعى إليه مهمة التربية في هذا السياق ويتمثل في الرفع من جودة التعليم وممارساته ومناهجه وبرامجه من أجل أن يكتسب جميع المتعلمات والمتعلمين المعارف والمهارات اللازمة.

للقضاء على التميز بجميع أنواعه، هناك ملاحظات في التدخلات تشير إلى ذلك وإرساء الإدماج المدرسي وإيلاء التلاميذ ذوي الاحتياجات الخصوصية عناية خاصة تكريسًا لمبدأ المساواة.

تمكين تلاميذ المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية من اكتساب ثقافة عامة ومعارف علمية ومهارات لازمة تخول لهم مواصلة التعليم من مرحلة إلى أخرى أو الإعداد لممارسة مهنة أو حرفة إذا اختاروا مسلكًا تكوينيًا فيما بعد.

وقد حددت الوزارة لذلك جملة من الأولويات وانطلقت في الاشتغال عليها وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لإنجازها، انطلاقا من سنة 2025 وتتمثل في التوجهات التالية:

أولا، مواصلة تعميم الدراسة بالسنة التحضيرية والعمل على توفير البنية التحتية والإطار البشري المؤهل، علما أننا لا نغلق الفضاءات التحضيرية والأقسام التحضيرية إلا للضرورة القصوى عندما لا يكون ثمة تلاميذ في الجهة تلك يرتادونها، أما ما عدا ذلك فتوجه الدولة وتوجه وزارة التربية وهو تعميم السنة التحضيرية وتونس بلغت نسبة مرتفعة جدًا بما يزيد عن 92% من التغطية بينها وبين وزارة التربية وبين الوزارات الأخرى المعنية بالقسم التحضيري.

في هذا الإطار أود الإشارة إلى وجود برنامج مشترك بين وزارة التربية ووزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن ووزارة الشؤون الدينية، باعتبارها الوزارات المتدخلة في الملف على مزيد حوكمته وتطوير عمل الهياكل الحاضنة للأقسام التحضيرية.

هذا وضاعفت وزارة التربية مجهوداتها لتعميم الأقسام التحضيرية حيث تم فتح 116 فضاء تحضيريا إضافيا وتجهيزها في السنة الدراسية 2024-2025.

كما تتم مواصلة أشغال بناء 90 فضاء تحضيريا إضافيا استعدادا للعودة المدرسية 2025-2026.

إنجاز تقييم لمكتسبات أطفال السنة التحضيرية.

توحيد آليات المتابعة والتقييم والمراقبة بالتنسيق مع الوزارات المعنية.

تحيين الوثائق المرجعية الخاصة بالتحضيري وإعداد أدلة بيداغوجية مرافقة.

هذا ويتواصل التنسيق والعمل المشترك بين وزارة التربية ووزارة الشؤون الدينية ووزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، على توحيد المضامين والمناهج للتدريس بهذه المرحلة، أي أن قسم التحضيري يجب أن يدرس بنفس البرنامج مهما كانت الوزارة المشرفة ويدرس بنفس الأنشطة.

ثانيا، إقرار خطط ومشاريع جهوية لتحسين مكتسبات التلاميذ ودعم النجاح المدرسي تبعا لمخرجات تقييمات نتائج الامتحانات والمناظرات الوطنية وذلك بهدف معالجة التفاوت الجهوي وضعف المكتسبات في بعض المستويات والمواد وخاصة منها اللغات والمواد العلمية في إطار حتى التفاوت في الامتحانات الوطنية لنتائج البكالوريا بين الجهات.

ثالثا، تأمين بيئة تعليمية دامجة تضمن مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع وتساعد على معالجة الظواهر السلبية المؤثرة على جودة التعليم والتعلم، حيث وضعت وزارة التربية خطة عمل ساهمت في بلورتها مختلف الأطراف المعنية في إطار مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار مصلحة التلميذ الفضلى، تقوم على العناصر التالية:

الإحاطة بالتلاميذ المهددين بالفشل المدرسي والفشل المدرسي هو بوابة للانقطاع بتعزيز الرعاية النفسية والاجتماعية والصحية من خلال توفير المختصين النفسانيين حيث تم برمجة انتداب 31 أخصائيا نفسانيا ضمن ميزانية 2025.

تعزيز منظومة التصدي لكل الظواهر السلبية التي تهدد المؤسسات التربوية من عنف ومخدرات وألعاب إلكترونية، تحرش، استقطاب، أمراض منقولة إلى غيرها من هذه الظواهر المقربة.

تقديم دروس الدعم والتدارك لفائدة التلاميذ الذين يشكون من صعوبات تعليمية أو نفسية أو اجتماعية ولتلاميذ الأقسام النهائية أيضا ونود في هذا الإطار، التوجه بالشكر إلى كافة المربين الأجلاء والمربيات الذين يبادرون دائما بتأمين هذه الدروس، دروس الدعم للأقسام النهائية لأبنائهم التلاميذ خاصة خلال العطل المدرسية ونحن شهود على ذلك ونتابع هذا الأمر.

تفعيل مكاتب الإصغاء والإرشاد أو ما يسمى بمكاتب المرافقة ومتابعة أنشطتها بالتعاون مع الهياكل المعنية.

تدعيم النوادي الثقافية والرياضية والصحية والمرورية والبيئية وتأمين تنشيطها في نطاق الشراكة مع المنظمات والجمعيات والهياكل المعنية.

تحسين المنظومة التربوية وتطويرها وهذا يدخل أيضًا في إطار مراجعة البرامج التعليمية، ما أشرتم إليه، المعتمدة بما يتناسب مع متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويلبي ميولات المتعلمين.

أيضا مراجعة طرق التدريس والوسائل التعليمية المعتمدة والعمل على تعزيز توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم والتعلّم وتكوين المدرسين في هذا المجال.

تطوير منظومة التكوين الأساسي والمستمر للإطار المدرس ودعم الموارد البشرية بسلك التفقد البيداغوجي وكنتم قد أشرتم إلى النقص المسجل في السلك البيداغوجي وإلى وجود الكثير من الدوائر الشاغرة لتأمين التغطية البيداغوجية اللازمة لكل المدرسين، حيث تم إقرار مناظرات لانتداب 166 متفقد بالمدارس الابتدائية و150 متفقد للتعليم الإعدادي والمعاهد وقد تم الشروع في هذا وسيكون الانتداب من خلال هذه المناظرات بعد تكوينهم بطبيعة الحال.

دعم الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية لتجديد قدرة التلميذ على الإنتاج والإبداع.

ربط المادة التعليمية بالحياة اليومية للتلميذ لتجاوز القطيعة النفسية بين ما يتلقاه في المدرسة وما يعيشه في الواقع.

إعادة إدماج المتسربين في المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية، ووضع خطط وبرامج توعوية وتحسيسية بظاهرة الفشل المدرسي والانقطاع المبكر عن الدراسة.

أعلمكم في هذا الإطار بالانطلاق في بلورة خطة مشتركة للتصدي للسلوكيات المحفوفة بالمخاطر داخل الوسط المدرسي وتأمين المؤسسات التربوية وتكثيف الحملات الأمنية بالتنسيق مع الهياكل المعنية وبهذه المناسبة نشكر المجهودات التي تقوم بها وزارة الداخلية في تأمين المؤسسات التربوية.

ومن بين الإجراءات الحمائية أيضا بناء أسيجة للمدارس الابتدائية لأن الكثير من المدارس الابتدائية ليس لها سياج.

تخصيص 6 مليون دينار تعهدا ضمن ميزانية سنة 2025 بالإضافة إلى تدخلات المجتمع المدني، أي ما يقارب 12 كلم من الأسيجة برمجت ضمن تعهدات الميزانية في 2025.

مواصلة تغطية المؤسسات التربوية بمنظومة مراقبة الدخول والخروج عبر كاميرات المراقبة.

مواصلة توفير الحواجز أمام المؤسسات التعليمية التي تفتح مباشرة على الطرق ذات الازدحام الشديد والحركة المرورية العالية بالتعاون مع المجتمع المدني، ما يقدر بـ 400 ألف دينار.

تعزيز دور مرصد "عين" في الإبلاغ عن الحوادث المدرسية داخل المؤسسات التربوية وفي محيطها ونثمن في هذا الإطار العمل الجبار الذي تقوم به أيضا مصالح وزارة الداخلية.

فيما يتصل بمحور الحياة المدرسية شرعت الوزارة في إطار تطوير الحياة المدرسية وتنشيط روافدها في تنفيذ مشروع "تربية ورياضة" الذي يتضمن تهيئة 104 ملاعب وقاعات رياضية بالمؤسسات التربوية وصيانتها موزعة على 52 مدرسة ابتدائية و26 مدرسة إعدادية و26 معهدا إلى جانب بعث أقسام أولمبية.

صيانة وتهيئة المعهد الرياضي بتونس وتهيئته.

تكوين الإطارات التربوية والرياضية.

العمل على الانتهاء من أشغال بناء المركّبات الرياضية.

إحداث فضاءات خاصة بالأنشطة الثقافية والرياضية وصيانتها وتجهيزها وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني، 10مليون دينار.

تنظيم رحلات مدرسية لفائدة التلاميذ، خاصة تلاميذ المؤسسات التربوية الريفية وقد انطلقنا في هذا، بالتعاون مع المجتمع المدني بما قيمته 5 مليون دينار.

كما تمت برمجة ملتقيات وطنية وإقليمية للسينما والصورة والفنون التشكيلية والموسيقى والمسرح في الوسط المدرسي وللخط العربي وللابتكارات العلمية والتكنولوجية، إلى جانب ملتقيات جهوية وإقليمية لتنشيط الحياة المدرسية، مع إحداث الجائزة الوطنية للتلاميذ سفراء المتاحف والمعالم الأثرية.

هذا ولا يفوتني في هذا السياق، التنويه بالتدخلات الاجتماعية لمكونات النسيج المدني والاقتصادي في أكثر من جهة وفي أكثر من ولاية -وقد كانت تدخلات المجتمع المدني لافتة ومؤثرة -التي شملت توفير المحفظات المدرسية لفائدة 163 ألف تلميذ،

القوافل الصحية عبر توفير التجهيزات الطبية: نظارات طبية، كراسي متحركة آلية، سماعات طبية، بما قيمته 1 مليون دينار،

الأغطية الصوفية والملابس والسخانات لفائدة المبيتات والمدارس الحدودية،

إضافة إلى توفير النقل الريفي المدرسي لفائدة 8000 تلميذ وتنظيم تظاهرات ثقافية ورياضية وطنية، 32 تظاهرة وطنية وإقليمية ودولية، حيث ناهزت كلفة التدخلات في مجال تطوير الحياة المدرسية حوالي 19 مليون دينار خلال السنة المالية.

فيما يخص دعم التعليم العمومي، الدولة متجهة إلى التمسك بالمدرسة العمومية، بل أكثر من ذلك إلى إعادة روح المدرسة العمومية، أن نعيد إليها الروح وأن نعيد إليها الجاذبية وأن تكون مصعدًا اجتماعيًا حقيقيًا وفضاءً لخلق مواطن متوازن ومعتدل ومنفتح ومواكب لكل متغيرات العالم وهو ما ورد في عدد من مداخلات السيدات والسادة النواب المحترمين، بشأن ترسيخ مبدأ إجبارية التعليم ومجانيته ودعم التعليم العمومي.

يجدر التأكيد أن توحيد التعليم وتعميمه وجعله إجباريًا ومجانيًا، والعمل على أن يلائم الحاجيات الوطنية، هو أحد أهم المبادئ الأساسية لسياسة الدولة في مجال التربية والتعليم ومن أهم الواجبات المحمولة على مهمة التربية.

لذلك فإن دعم التعليم العمومي والتمسك به وتطوير المرفق التربوي العمومي هو في عمق استعادة الدور الاجتماعي للدولة والاستثمار في المستقبل، باعتبار أن قطاع التربية والتعليم هو من قطاعات السيادة، ولا مستقبل لنا إلا بتعليم عمومي وتربية وطنية وثروتنا البشرية هي التي يجب العمل على المحافظة عليها وهي المقدمة الأولى لتطوير كافة القطاعات الأخرى.

كما أننا نعتبر، أن التعليم الخاص جزء من المنظومة التربوية، يستوعب 9,3% من التلاميذ، مما يستدعي مزيدا من حوكمته وتنظيمه ليؤدي أدواره التربوية والاجتماعية والتنموية بما يتوافق مع سياسة الدولة في المجال التربوي.

بالنسبة إلى المؤسسات الخاصة فهي مشمولة بنظام وزارة التربية، ولا يجوز لها أن تخرج عن مناشير وتراتيب وزارة التربية، هذا لا يعني أنه ليس هناك تجاوزات، التجاوزات موجودة ونحن لها بالمرصاد ونراقب ونتابعها.

أما بخصوص الدروس الخصوصية، هذا الموضوع الذي أخذ جدلا كبيرا وأثار لغطا، ما يروج أولا على كثير من صفحات الفيسبوك، أؤكد لكم أنه لا صحة له ولا وجود لأي تتبع أو إيقافات أو مداهمات أو غيرها، وهذا ليس دور وزارة التربية، فلنتفق في ذلك،

هذا منشور وأمر منزل في الرائد الرسمي منذ 2015 وأود أن أؤكد في البداية أن مقاربة الوزارة - بالنسبة إلى الدروس الخصوصية- هي مقاربة بيداغوجية تربوية تقوم على توعية كل المتدخلين وحمايتهم وتحصينهم وتأمين دروس الدعم والتدارك في فضاءات منظمة تضمن سلامة الجميع وتحفظ كرامة المدرسين والتلاميذ ومكانتهم وتمكن من المتابعة والتأطير.

وفي هذا الإطار نستغرب حقيقة حملة الاستهداف والتشويه التي طالت عموم المدرسين والهياكل الخاصة، هذه المراكز المعدة مرخص لها بتقديم الدروس الخصوصية تزامنا مع إصدار الوزارة لمنشور تذكيري تصدره كل سنة، هناك فضاءات عشوائية غير معلومة لأي طرف ولا للدولة، هذه معنية، بقية الفضاءات المرخص لها من الدولة ليست معنية بهذا.

نطمئن الجميع أن وزارة التربية تتعامل بحكمة مع هذا الملف وليس واردا سحب رخص أو تسليط عقوبات وتدرك جيدا أن معالجة هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر المؤثرة في عملية التعليم والتعلم، تستدعي معالجة أسبابها العميقة بصفة هيكلية وجذرية وفي نطاق القانون.

فيما يتعلق بمحور تعزيز التحول الرقمي الشامل للمنظومة التربوية، تهدف خطة الوزارة في هذا المجال إلى تطوير توظيف تكنولوجيات المعلمات والاتصال في مجال التسيير والتعلمات والحياة المدرسية وتطوير الممارسات البيداغوجية الرقمية وتكثيف جهود الوزارة في إعداد البنية التحتية اللازمة لذلك من خلال التعميم التدريجي للمخابر المتنقلة، الحقيبة الرقمية بالمؤسسات التربوية وهذا مهم جدا، تم في هذا الإطار اقتناء تجهيزات إعلامية لتجهيز 2000 مخبر بقيمة 57 مليون دينار والوزارة بصدد تسلمها والبدء في توزيعها على المؤسسات التربوية المستحقة بموضوعية وبشفافية ونزاهة.

التعليم التدريجي لنوادي الروبوتيك والإعلامية بالمؤسسات التربوية:

اقتناء التجهيزات والأدوات اللازمة لأنشطة الإعلامية والروبوتيك،

بناء قاعات ومخابر للإعلامية وصيانتها وتجهيزها،

دعم تكوين المدرسين في المجال الرقمي،

ربط 2100 مؤسسة تربوية بشبكة التدفق العالي، الألياف البصرية ضمن مشروع "Edunet10"،

إنتاج المحتويات البيداغوجية الرقمية وتطويرها،

إرساء منظومة إدارية رقمية متطورة وشاملة.

هناك موضوع يهم أبناء المدرسين في الخارج، طرحه أحد النواب الأفاضل، المنحة التي يتقاضاها المعلم النائب في أوروبا وقع تداولها في إطار لجنة مشتركة وبإشراف رئاسة الحكومة بين وزارة التربية ووزارة الخارجية ونحن على وعي تام أن هذه المنحة التي تقدر بـ 1257 أورو لا تكفي على الإطلاق ولا تضمن كرامة المدرس في أوروبا واشتغلنا على ذلك وقدمنا مقترحات وعندما سنصل إلى نتائج سنفيدكم بها، أي أننا على وعي بذلك، مؤكد أن هذا الوضع لا يستقيم اليوم.

في ختام مداخلتي أرجو أن يكون جملة ما تم تقديمه من معطيات وبيانات قد أجابت على أهم تساؤلاتكم واستفساراتكم القيمة ونحسب أنها تمثل خطة عمل واعدة تجسم التوجه الاجتماعي لمرافق الدولة وتستجيب لانتظارات التونسيات والتونسيين في العبور نحو غد أفضل للمدرسة العمومية وللمنظومة التربوية وأن التوفق في إنجاز هذا البرنامج والمشاريع يقتضي مضاعفة الجهود من قبل جميع الأطراف وخاصة الوظيفتين التنفيذية والتشريعية لبلوغ الأهداف المرسومة في بناء تونس التي نصبو إليها جميعا.

هذا وسنتولى تقديم أجوبة كتابية للسيدات والسادة النواب المحترمين على الملاحظات والأسئلة المتعلقة ببعض الوضعيات التي على أهميتها لم ندرجها ضمن المحاور، مؤكدا استعداد وزارة التربية الدائم للتفاعل معكم في إطار التعاون البناء ووفقا للإجراءات

الدستورية المعمول بها في تنظيم العلاقة بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية.

وفقنا الله لما فيه الخير للمنظومة التربوية والمدرسة العمومية ولبلادنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد نور الدين النوري، وزير التربية على كل هذه الإفادات والبيانات القيمة، الشكر الموصول لكافة أعضاء الوفد المرافق له متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم والشكر أيضا لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين.

هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة مهمة التربية على أن نواصل جلستنا المشتركة غدا بداية من الساعة التاسعة صباحا لننتقل إلى مناقشة مهمة التعليم العالي والبحث العلمي والله ولي التوفيق ونرفع الجلسة.

(كانت الساعة منتصف الليل إلا عشرين دقيقة)

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : دينار واحد

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : 17 دينارا
بالخارج ..... : 20 دينارا

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".